



مجلة

مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

السنة الخامسة - العدد الخامس عشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة الخامسة - العدد الخامس عشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

العدد الخامس عشر الفترة من

سبتمبر - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠١م

مَجَلِّسَة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس تحرير المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. وبعد

بحمد الله وتوفيقه تكتمل مسيرة المجلة بهذا العدد عامها الخامس
وبانتظام وتقدم، فيحتوى هذا العدد على بحوث متنوعة فى مجالات عديدة
منها حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التى تتعامل بالحلل المختلط
بالحرام أحياناً، والعولمة المالية، ثم موضوعين جديدين أحدهما الضريبة على
القيمة المضافة ضرورة حتمية، وتقييم اقتصادى للكفاءة الداخلية للتعليم
الجامعى، وبذلك تثبت المجلة قدرتها على النمو والاستمرار، وبجانب البحوث
المحكمة فإن المجلة تحتوى على الأبواب الثابتة، مثل: المقالات والأخبار
العلمية بالمركز ثم فهرس لما نشر بالمجلة فى السنوات الخمس، ومن أجل
تطوير مجلتكم أوردنا استمارة استقصاء نرجو التكرم بملئها وإرسالها
للمركز.

ندعو الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه خير الإسلام والمسلمين أنه سميع
الدعاء.

مدير المركز

ورئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استمارة تقويم

عزيزى القارئ .. عزيزى الباحث

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

نشكركم على الدعم الذى تقدمونه للمجلة بطلبها والكتابة إليها .. ولأن
المجلة كانت باكورة الأنشطة العلمية للمركز منذ إنشائه وصدرت أولاً باسم:
مجلة الدراسات التجارية الإسلامية ولمدة ٧ عدد، ثم تغير اسمها إلى: مجلة
المعاملات المالية الإسلامية وصدر منها ٦ أعداد، وأخيراً استقر الاسم ليعبر
عن تخصص المجلة واسم الجهة التى تصدرها، فصدر منها بالاسم الجديد
«مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر» ١٢ عدداً ..
وبحمد الله ثم بالدعم المتواصل منكم استمرت المجلة فى الصدور حتى الآن..
ومن أجل التحسين والاجادة رأينا أن نشارككم معنا فى تقديم مقترحاتكم
لتطوير المجلة التى هى منكم وإليكم، لذلك نرجو ملء الاستمارة المرفقة
 وإرسالها للمركز مع الشكر الجزيل.

رئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

استمارة تقويم ومقترحات لتطوير المجلة

أولاً: بيانات عامة:

الاسم

المؤهل والوظيفة

العنوان والتليفون والفاكس

البريد الإلكتروني

ثانياً: الشكل العام للمجلة

أ - نوع الورق: ☐ مقبول ☐ يرجى تغييره إلى

ب- الغلاف

١- نوع الورقة ☐ مقبول ☐ يرجى تغييره إلى

٢- تصميم الغلاف:

☐ مقبول ☐ يرجى تغييره إلى : (يمكن إرفاق التصميم المقترح)

٣- العنوان: ☐ مناسب ☐ اقترح تعديله ليكون:

مقترح أول

مقترح ثان

مقترح ثالث

ثالثاً: المحتويات:

أ (التقييم الإجمالي للمحتويات

غير مناسب	مناسب	
		١- تنقسم المحتويات الحالية إلى بحوث محكمة .. مقالات .. عرض رسالة أو كتاب .. أخبار المركز
		٢- اقترح إضافة الأقسام والأبواب التالية

مقترح أول

مقترح ثانى

مقترح ثالث

- اقترح مراسلة السادة الباحثين والعلماء الآتية اسماؤهم

ب) بحوث المجلة:

١- درجة التنوع ☐ مناسبة ☐ غير مناسبة

لماذا

٢- مستوى البحوث ☐ جيدة ☐ ضعيفة

لماذا

رابعاً: توزيع المجلة

أ - احصل على المجلة عن طريق:

☐ الشراء ☐ تبادل واهداء ☐ اطلع عليها في مكتبة

ب- انتظام وصول المجلة

☐ تصل بانتظام ☐ تصل أحياناً ☐ بالصدفة

ج) سعر العدد من المجلة الحالية خمسة جنيهاً

☐ مناسب ☐ أكبر من اللازم ☐ أقل من اللازم ☐ سعر مقترح

د) مقترحات لزيادة التوزيع:

- الإعلان عنها في الصحف

- الاتصال المباشر بالقراء

- نشرها على الإنترنت

- مقترحات أخرى

البحوث الرئيسية

الدور الاقتصادي للمحتسب في الإسلام

د . عبد الله حاسن الجابري^(١)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين،
سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإن لولاية الحسبة أهمية كبيرة في الفكر الإسلامي، لقيامها على مبدأ
الأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر . لذا فقد بحثها علماء الإسلام
ووقفوا على تفاصيل أسرارها وحقائق مجالاتها في مؤلفاتهم عنها . كما
باشروا الحكام في دولهم والولاة في أقاليمهم أحياناً نيابة عن الحكام ، وفي
أحيان أخرى عُيِّن لها من يتسم بصفات معينة لا تشترط في المعين على
وظيفة غيرها . غير أن الذي يهمننا من هذه الوظائف الكثير، هو الوظائف
ذات الطابع الاقتصادي، والتي ندر من تطرق لها وناقشها مناقشة علمية في
حدود ما اطلعت عليه من مصادر ومراجع في هذا الشأن . وهذا لا يمنع من
وجود بعض الكتابات المتناثرة هنا وهناك عن هذا الموضوع في ثنايا
موضوعات متنوعة وهي لذلك تحتاج إلى جمع وتهذيب في دراسة اقتصادية
مستقلة، وهذا ما سيركز عليه هذا البحث - إن شاء الله تعالى -

(١) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

- يرجع اختياري لهذا الموضوع لجملة من الأسباب، من أهمها :
- (١) حاجة هذا الموضوع لمزيد من التأصيل خصوصاً في الجانب الاقتصادي، الذي لم تركز عليه أغلب الدراسات الموجودة .
 - (٢) الإسهام مع غيري من الباحثين المسلمين في تجلية بعض الأنظمة الإسلامية، التي يمكن الاستفادة منها في علاج الكثير من المشكلات الاقتصادية المعاصرة.
 - (٣) تفعيل دور المحتسب المُفعل في أغلب اقتصاديات الدول المعاصرة ، وجعله أكثر ديناميكية في علاج قضايا المجتمع الإسلامي الاقتصادية المختلفة .

منهج البحث وخطته :

يقوم الباحث على المنهج الاستقرائي التاريخي اعتماداً على المصادر التاريخية والحضارية والمتخصصة في هذا الموضوع، لاستجلاء مهام المحتسب الاقتصادية قديماً وحديثاً، وما يمكن أن يقوم به من دور ملموس تبعاً لتطور المجتمع وتقدمه .

وقد جاء البحث في مقدمة ومطلبين وخاتمة .

المقدمة : اشتملت على أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطته .

المطلب الأول : تعريف الحسبة وأنواعها وشروطها .

المطلب الثاني : الدور الاقتصادي للمحتسب في الإسلام .

المطلب الأول

تعريف الحسبة وأنواعها وشروطها

يتناول هذا المطلب تعريف الحسبة وأنواعها وشروطها، كل في فرع مستقل على النحو التالي :

الفرع الأول : تعريف الحسبة .

الفرع الثاني: أنواع الحسبة .

الفرع الثالث: شروط الحسبة .

الفرع الأول

تعريف الحسبة

عرفها الماوردي بأنها «أمر بمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله»^(١).

أما الشيرازي فعرفها بأنها «أمر بمعروف ونهي عن المنكر وإصلاح بين الناس»^(٢).

وأما الإمام ابن تيمية فلم يذكر تعريفاً محدداً لها مكتفياً بذكر أعمال ومهام القائم بها وهو المحتسب، معلقاً على ذلك بأن هذه الأعمال مع غيرها من الولايات الشرعية كلها ذات مغزى واحد هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسوله حيث يقول - رحمه الله - «إذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو

الأمر بالمعروف والنهي الذي بعث به هو النهي عن المنكر»^(٣). ثم يستطرد قائلاً: «إن جميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى أو ولاية الشرطة أو الحكم أو المال»^(٤).

ويقول في موضع آخر: «أما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاء وأهل الديوان ونحوهم»^(٥).

ويعرف ابن خلدون الحسبة بأنها «وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين يعين ذلك من يراه أهلاً له فيتعين فرضه عليه ويتخذ الأعوان على ذلك»^(٦).

وأياً كان التعريف فالمحتسب محل الدراسة هو المحتسب المكلف من الإمام أو نائبه للنظر أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والدنيوية.

الفرع الثاني

أنواع الحسبة

قسم العلماء الاحتساب إلى قسمين هما :

أ - محتسب مكلف .

ب - محتسب متطوع .

ويظهر الاختلاف بين هذين الصنفين من تسعة وجوه كما يقول الماوردي هي:

- (١) أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين على المحتسب المكلف بحكم الولاية، بينما هو فرض كفاية على المتطوع .
- (٢) لا يجوز للمحتسب المكلف التشاغل عما كلف به، أما المتطوع فإنه يجوز له أن يتشاغل عنه بغيره لأنه من نوافل عمله .
- (٣) أن المحتسب المكلف منصوب للاستعداد عليه فيما يجب إنكاره بخلاف المتطوع فليس منصوباً للاستعداد .
- (٤) وجوب إجابة المحتسب المكلف لمن استعداء بخلاف المحتسب المتطوع.
- (٥) أن على المحتسب المكلف البحث عن المنكرات الظاهرة لانكارها، وعن المعروف المتروك لإقامته، وليس على المحتسب المتطوع فعل ذلك.
- (٦) للمحتسب المكلف اتخاذ الأعوان الذين يساعدونه في مهمته ليكون عليها أقدر بخلاف المحتسب المتطوع فليس له ذلك .
- (٧) للمحتسب المكلف حق التعزير في المنكرات مع عدم تجاوز الحدود الشرعية، وليس للمحتسب المتطوع هذا الحق .
- (٨) أجر ورزق المحتسب المكلف من بيت المال بخلاف المحتسب المتطوع فلا رزق له من بيت المال على هذا العمل .
- (٩) للمحتسب المكلف حق الاجتهاد بالرأي فيما يتعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد في الأسواق وإخراج الأجنحة، أما المحتسب المتطوع فليس

له ذلك^(٧).

الفرع الثالث

شروط الحسبة

حدد الفقهاء بعض الشروط اللازم توفرها في المحتسب، لكن هذه الشروط لم تكن كلها موضع اتفاق بينهم، فالبعض منها متفق عليه والبعض الآخر مختلف فيه . أما الشروط المتفق عليها بين الفقهاء فتتمثل في الآتي :

(١) أن يكون المحتسب مسلماً، ذلك لأنها ولاية لأقرار الدين والكافر عدو للإسلام، كما أنه ليس هناك ولاية لكافر على مسلم في دولة الإسلام^(٨). كما قال تعالى ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾^(٩).

(٢) أن يكون حراً بالغاً عاقلاً، وذلك في حالة كون المحتسب مكلفاً من قبل ولي الأمر. أما المتطوع فلا يشترط له هذا الشرط، بل قد يكون صغيراً أو صديقاً أو مراهقاً، ومن ثم ليس من حق أحد منعه لعدم التكليف^(١٠).

(٣) تكليف ولي الأمر للمحتسب بمزاولة الاحتساب حتى يتمكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالردع والزجر ومعاقبة من لم يمتثل، وكل هذا محتاج إلى سلطة وهي مستمدة من التكليف^(١١).

(٤) العلم بالأمور الشرعية، ليعلم المحتسب ما يأمر به وما ينهى عنه فإن الحسن ما حسنه الشرع والقيح ما قبحه الشرع ولا مدخل للعقول في معرفة المعروف والمنكر إلا بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن يكون ذا رأي وصرامة فيما ينظر فيه عالماً بالمنكرات

الظاهر^(١٢).

كما يشتمل العلم أيضاً العلم بالقضايا الاقتصادية خصوصاً أن المحاسب له وظائف اقتصادية متنوعة، وبالتالي عليه أن يعرف أساليب الغش المختلفة، وأسعار السلع وكيفية تحديدها بناء على تكاليفها، وكذلك مراقبة مرافق الدولة وتحصيل إيراداتها وغيرها من الأمور الاقتصادية التي تستلزمها طبيعة عمله.

٥) الذكورة لأنها ولاية وليس للمرأة شيء منها، لأنه لا حق لها في مخالطة الرجال وحضور مجالسهم^(١٣).

وهناك شروط مختلف فيها كالعدالة والاجتهاد، حيث يشترطها البعض، والبعض الآخر لا يشترطها^(١٤).

وبالإضافة إلى الشروط الآتية الذكر فقد أورد البعض مجموعة من الصفات الحميدة التي ينبغي للمحاسب أن يتصف بها، والتي تتمثل في الآتي:

(أ) المواظبة على جميع سنن الرسول ﷺ ومستحباته مع أداء الفرائض والواجبات لما في ذلك من زيادة توقيره، وأفضى من الطعن في دينه^(١٥).

(ب) الرفق واللين في القول عند الأمر بالمعروف لما في ذلك من استمالة القلوب وحصول المقصود، ولأن الإفراط في الزجر ربما أغرى بالمعصية والتعنيف بالموعظة تكرهه الأسماع^(١٦).

(ج) أن يكون نقي القلب عارفاً بشؤون الصناعات وطرق تدليسهم^(١٧).

(د) أن يقصد وجه الله تعالى في أقواله وأعماله^(١٨).

(هـ) الرفق والأناة في المعاملة فلا يؤخذ أحداً بأول ذنب اقترفه ولا يعاقب بأول زلة تبذره، لأنه لا عصمة إلا للأنبياء والرسل^(١٩).

(و) القدوة الصالحة، فلا يكون قوله مخالفاً لفعله ولا يسر غير ما يظهر.

(ز) الستعف عن أموال الناس لأن ذلك أصون لعرضه وأقوم لهيبته^(٢٠).

المطلب الثاني

الدور الاقتصادي للمحتسب في الإسلام

يجد المتتبع لوظائف المحتسب في الإسلام أنها تتركز أساساً على تطبيق المفهوم الواسع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن هذه الوظائف قد بدأت بسيطة ومحدودة ثم تطورت مع تقدم الزمن واتساع رقعة البلاد الإسلامية وتعدد احتياجات المجتمع الإسلامي. ومن حدد هذه الوظائف بإيجاز الإمام الماوردي - رحمه الله -^(٢١) وهذه الوظائف متعددة الأشكال والصور يهمنها منها الوظائف ذات الطابع الاقتصادي وهي التي سيركز عليها البحث دون غيرها، وهذه الوظائف تتسلل في دور المحتسب في توفير البيئة المناسبة المحيطة بالعملية الإنتاجية، هذا إلى جانب وظائفه الاقتصادية الأخرى، كرقابته على الأسعار وعلى الميزانية، ودوره الملموس في سوق الصرف الأجنبي وسوق العمل والأوراق المالية، كل هذه الموضوعات تتناولها موضوعات هذا المطلب في الفروع الآتية:

الفرع الأول: دور المحتسب في توفير البيئة المناسبة المحيطة بالعملية الإنتاجية.

الفرع الثاني: المحتسب وتحقيق الأسواق الحرة ومراقبة الأسعار.

الفرع الثالث: المحتسب وعجز الميزانية.

الفرع الرابع: المحتسب وسوق الصرف الأجنبي.

الفرع الخامس: المحتسب وسوق العمل.

الفرع السادس: المحتسب وسوق الأوراق المالية.

الفرع الأول

دور المحتسب في توفير الأرضية المناسبة

المحيطة بالعملية الإنتاجية

يقصد بالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية كل المتغيرات غير الاقتصادية التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في سلوكيات الفرد ونشاطه الإنتاجي. كما تشمل المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، فهذه العوامل كلها أو بعضها تكون سبباً لتقدم أي مجتمع أو تخلفه^(١٢).

ويعمل نظام الحسبة الإسلامي على توفير الأرضية المناسبة للعملية الإنتاجية، مما يجعلها تكتسب خصائص إيجابية من شأنها رفع إنتاجية المجتمع الإسلامي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه إلى الأمام. وهذا ما تظهره الأمور الآتية:

أ - لفت النظر إلى الخلل في مشروعات البنية الأساسية - المرافق العامة- وتوفير الموارد اللازمة لها:

مصطلح البنية الأساسية أو التحتية أو رأس المال الاجتماعي، كما يسميه البعض من المصطلحات الشائعة عند الاقتصاديين، ويقصد به «كل المشروعات التي تكون الهيكل الأساسي للاقتصاد ونهيه الظروف الملائمة للاستثمار وقيام المشروعات المختلفة في كافة القطاعات الاقتصادية كالنقل

والمواصلات، وموارد الطاقة وغيرها من المرافق العامة»^(٢٣)، كالموائى والمياه والمساجد وأسوار المدن ونحوها. فهذه المشروعات تقوم عليها غيرها من المشروعات الأخرى وتحقق لها وفورات خارجية.

يرى الفقهاء الذين كتبوا عن الحسبة أن من وظائف المحتسب مراقبة المرافق العامة التي تشبع حاجات عامة أو جديرة بالإتباع كمصادر المياه والطاقة والتحصينات العسكرية كأسوار المدن ونحوها، هذا إلى جانب صيانة هذه المرافق ومعالجة أي خلل فيها إما عن طريق بيت المال - إن وجد فيه مال - أو عن طريق أغنياء البلد الذي اختل فيه هذا المرفق .

يقول الماوردي «فأما البلد إذا تعطل شربه أو استهدم أو كان يطرقة بنو السبيل فإذا كان في بيت المال لم يتوجه عليهم منه ضرر أمر بإصلاح شربهم . وبناء سورهم ومعونة بني السبيل من بيت المال ... لأنها حقوق تلزمه دونهم، وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم ... فأما إذا أعذر بيت المال كان الأمر ببناء سورهم وإصلاح شربهم .. متوجهاً إلى كافة ذوي المكنة منهم ولا يتعين أحدهم في الأمر به وإن شرع ذوو المكنة في عملهم ... وباشروا القيام به سقط عن المحتسب حق الأمر به»^(٢٤).

وفي موضع آخر يفرق - رحمه الله - بين البلد المتعطل به هذا المرفق العام وبين بلد يعتبر ثغراً من ثغور الإسلام وآخر ليس كذلك فإذا كان ثغراً يتضرر بتعطيل هذا المرفق عموم المسلمين وليس أهله فقط فعلى ولي الأمر عدم السماح بالانتقال عنه والمساهمة في تمويل إصلاحه مع القادرين ونحوي المكنة فيه، ويكون دور المحتسب هو إعلام السلطان بذلك الخلل

ودعوة القادرين إلى المساهمة في الإصلاح وترغيبهم في ذلك، وهذا ما يمكن فهمه من قوله «فأما إذا كان المقام في البلد ممكناً وكان الشرب وإن قلّ مقنعاً تركهم وإياه وإن تعذر المقام في البلد لتعطيل شربه وانخفاض سُوره نظر، فإن كان البلد ثغراً يضر بدار الإسلام تعطيله لم يجز لولي الأمر أن يفسح في الانتقال عنه وكان حكمه حكم التوازل إذا حدثت في قيام ذوي المكنة وكان تأثير المحتسب في مثل هذا إعلام السلطان به وترغيب أهل المكنة في عمله»^(٢٥).

ويمكن للمحتسب أن يقوم بدور هام في هذا الجانب في العصر الحاضر، فعلى سبيل المثال لا الحصر، في مجال المياه عليه التأكد من نظافة المياه وسلامتها من التلوث حفاظاً على الصحة العامة . هذا إلى جانب تأكده من سلامة التمديدات ومراقبتها بصفة مستمرة حفاظاً على هذا المورد الحيوي النادر نسبياً من الهدر والضياع ونحو ذلك، ومثل ذلك شبكات الصرف الصحي عليه مراقبتها والصيانة المستمرة لها حفاظاً على الصحة العامة ومنعاً لتلوث البيئة . كما يتعين عليه مراقبة الطرق وصيانتها حفاظاً على الأموال والأرواح من التلف، وحفاظاً على الموارد الاقتصادية من الإهدار وخصوصاً الإنسان الذي هو عصب التنمية والمحرك الأساسي لها. وهذا الوصف ينطبق على سائر المرافق العامة من موانئ وسداد ومطارات ونحوها.

كما أن من مهام المحتسب الإشراف على المساجد والجوامع والمحافظة على نظافتها، وبهذا فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي يهتم بالجانب المادي والروحي للإنسان وهو ما أغفلته النظم الوضعية المعاصرة، جاء في نهاية

الرتبة «يُشرف المحتسب على الجوامع والمساجد ويأمر قومتها بكنسها في كل يوم وتنظيفها ونفض حصرها من الغبار ومسح حيطانها وغسل قناديلها ... وصيانتها من الصبيان والمجانين وممن يأكل فيها الطعام أو ينام»^(٢٦).

ب - محاربة الظواهر والأنشطة الضارة بالموارد الاقتصادية النادرة نسبياً واستغلالها استغلالاً أمثلًا:

دعا الإسلام إلى حسن الانتفاع بالموارد والأموال وعدم تبديدها فيما لا نفع فيه، أو يترتب عليه ضرر على الإنسان في فكره أو خلقه أو قيمه أو جسمه، أو يترتب عليه إخلال بالكفاءة الإنتاجية^(٢٧)، وهذا ما يقوم به المحتسب في الإسلام من خلال وظائفه المتعددة في هذا المجال ، والتي تتمثل في الآتي:

(١) منع الصناعات والحرف المحرمة كصناعة الخمر والملاهي والمسكرات والمخدرات ونحوها^(٢٨). يقول عليه السلام «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام فقيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام... الخ»^(٢٩). كما روي عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه نهى عن «الحريز والديباج وعن الشرب في آنية الذهب والفضة قال هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»^(٣٠).

(٢) محاربة التمول والبطالة . يقول الإمام الماوردي أن على المحتسب «إذا رأى رجلاً يتعرض لمسألة الناس في طلب الصدقة وعلم أنه غني إما بمال أو عمل أفكر عليه وأبيه»^(٣١). وعليه تتوجه كل القوى في

المجتمع إلى المجالات الإنتاجية النافعة ومن ثم تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة .

(٣) محاربة الربا وما يفضي إليه احتيالا، يقول تعالى: ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣٢) ويقول عليه السلام: «إنما الربا في النسيئة»^(٣٣). ويقول أيضاً محرماً ربا الفضل «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا غائباً منها بناجز»^(٣٤). كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن المزابنة»^(٣٥) والمحاقلة^(٣٦)». كما ورد عنه أيضاً أنه قال «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»^(٣٨)، ومن صورها أن يبيع السلعة بثمن مؤجل ثم يشتريها منه بأقل نقداً^(٣٩).

وعليه فإن دور المحتسب يكون في توعية الناس بخطورة الربا وما يسببه المرابون من جزاء دنيوي وأخروي، وكذا العاملين في هذه البنوك من موظفين وإداريين وغيرهم من خطورة التعامل بالربا. وفي نفس الوقت اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحويل البنوك الربوية إلى مصارف إسلامية، تقوم معاملاتها على الشريعة الإسلامية وذلك وفق جدول معين يستند إلى معايير شرعية وقانونية واقتصادية، متوخياً الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل التحول لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل، وهذا ليس أمراً صعب المنال، خصوصاً في العصر الحاضر الذي نشاهد فيه قيام بعض المصارف الربوية بفتح فرع للمعاملات الإسلامية لسد حاجة فئة من أفراد المجتمع الإسلامي .

٤) ومن وظائف المحتسب منع البيوع التي يترتب عليها ضرر أو غرر . يقول عليه السلام «لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الغنم ومن أبتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر»^(٤٠).

والشاهد هنا نهيه صلى الله عليه وسلم عن بعض البيوع لما يترتب عليها من غرر وجهالة كبيع المصراه، أو يترتب عليها ضرر كمنقلى الركبان وبيع الحاضر للباد، ضرر على البائع لبيعه سلعته قبل معرفة ثمن السوق، وضرر على رواد السوق لعدم حصولهم على هذه السلع بالسعر المعقول الذي كانت ستباع به إذا ما دخلت إلى السوق.

كما نهى صلى الله عليه وسلم «عن بيع الملامسة»^(٤١) والمنابذة^(٤٢).

وهذه البيوع المنهي عنها متعددة وكثيرة منها ما هو منهي عنه للغرر أو للضرر أو لاشتمالها على الربا أو التحايل عليه^(٤٤)، مما لا يتسع المجال لعدها وحصرها هنا فهي مبسطة ومعروفة في كتب الفقه المختلفة .

يقول ابن تيمية «ومن النهي عن المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من العقود والمحرمة كعقود الربا والميسر وبيع الغرر كالملامسة والمنابذة وريا النسئة والتجش وكذا تصرية الدابة وتلقي السلع»^(٤٥).

ويمكن للمحتسب في هذا المجال أن يقوم بجولات ميدانية في الأسواق يلتقي فيها بأرباب المحلات التجارية أو المعارض ونحوها للتباحث معهم في البيوع المنهي عنها، وتعرفهم بها، ونصحهم بعدم الغش والتدليس على المشترين، وكذا سائر الأمور المحرمة، وهذا اللقاء يكون بصفة مستمرة

(على الأقل في الشهر مرة واحدة)، وبهذا يمكن تلافي الكثير من الأخطاء التي قد يقع فيها هؤلاء الباعة.

٥) ومن وظائف المحتسب الاقتصادية محاربة الاحتكار^(٤٦)، فهو من المنكرات التي نهى الإسلام عنها، يقول عليه السلام «لا يحتكر إلا خاطئ»^(٤٧)، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس»^(٤٨).

وقد جاء النهي عن الاحتكار لمساوئه وأضراره الاقتصادية الخطيرة فهو يسد أبواب القرض أمام الآخرين ليعملوا أو يرتقوا كما يرتق المحتكر، فكثيراً ما يعمد المحتكر إلى جعل الموارد الإنتاجية معطلة أو تشغيلها بأقل من طاقتها بقصد تحديد العرض أو إهلاك جزء من المنتج من أجل المحافظة على السعر المرتفع للسلعة. كما أنه يقتل روح المنافسة التي تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد والتسعير العادل للسلع والخدمات. فضلاً عن ارتفاع ثمن السلع التي تلحق بالمستهلك الضرر^(٤٩). وهناك حالات يقدرها المحتسب لنشاطات اقتصادية يجب أن تسودها المشروعات الكبيرة، لأن هذه المشروعات والشركات الكبيرة هي التي تستطيع تمويل عمليات التجديد والابتكار لأنها تنتج لأسواق كبيرة.

وقد ناقش الفقهاء والعلماء قديماً وحديثاً بإسهاب الاحتكار، سواء من ناحية تعريفه، أو ما يجري فيه الاحتكار، أو منته أو جزاء المحتكر. ومن هذه المناقشات خرج أحد الباحثين المعاصرين بعد استعراضه لأراء الفقهاء في القضايا السابقة وأدلتهم ومناقشتها مناقشة علمية ما يمكن تلخيصه في أن الاحتكار هو «حبس ما يتضرر الناس بحبسه تريباً للغلاء وأنه يدور مع

الضرر وجوداً وعدمًا وأنه عام في الأوقات وغيرها وأنه حبس السلع والخدمات - عند الحاجة إليها - سواء من المنتج أو البائع أو الجالب» المستورد «إن قصد الجميع الإضرار سواء كان هذا للضرر برفع السعر أو التبرص دون النظر إلى الزمان والمكان»^(٥٠). وأما جزاء المحتكر فهو كما يقول أحد الباحثين «إما بإجباره على بيع الشيء المحتكر بالثمن المعقول والمعتدل، أو تحريقه كما فعل علي بن أبي طالب ؓ، وهذه العقوبة تعزيرية يوكل تقديرها للإمام، فقد يراها إتلافاً كعلي ؓ، أو يراها استيلاء على السلعة وبيعها للناس بالثمن الذي لا يضر بهم إهداراً لإرادة المحتكر وهدماً لغرضه غير المشروع»^(٥١).

ويمكن للمحتسب القيام بجولات تفتيشية مفاجئة للمخازن والمحلات التجارية، من أجل ضمان انتظام السلع في الأسواق، وعدم رفع أسعارها لأسباب غير اقتصادية، أو احتكارها أو إخفائها بحجة عدم وجودها، حتى لا يتضرر الناس من احتكار السلع أياً كان نوعها سواء كانت أوقاتاً أو ملابس ونحوها، وبذلك يخاف التجار والباعة فلا يجربوا السلع عن الناس مخافة ما يناله المحتكر من جزاء.

(٦) ومن وظائفه ضبط أدوات التبادل والتأكد من موافقتها للمعايير الرسمية المعترف بها اجتماعياً كالنقود والمكاييل والموازين .

أما النقود فلأنها واسطة التبادل ومقياس القيم، وبالتالي فإن أي غش أو تزيف فيها ينعكس على القيمة الحقيقية التي يتبادل بها السلع والخدمات والمنافع والأعمال. وعليه كان من واجب المحتسب ما يلي :

أ - أن يمنع من إفسادها . يقول ابن القيم ومن وظائفه «أنه يمنع من إفساد نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فإنه بذلك يُدخِل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، بل الواجب أن تكون النقود رؤوس أموال يتجر بها ولا يتجر فيها»^(٥٢).

ويقول الإمام أحمد عن ضرب النقود «لا تصلح إلا في دار الضرب بإذن السلطان»^(٥٣).

ب - أن يمنع من تزييفها فإذا اقترن التزييف بغش كان الإنكار والتأليب مستحقاً من وجهين، أحدهما في حق السلطنة من جهة التزييف. والثاني من جهة الشرع في الغش وهو أغلظ المنكرين وإذا سلم التزييف من غش نفرد بالإنكار السلطاني منهما^(٥٤).

كما أن من واجبه في الاقتصاديات المعاصرة مراقبة ومنع أي معاملات داخلية تتم بالعملة الأجنبية في أسواق البلد الإسلامي، لأن عملة كل بلد هي مظهر من مظاهر سيادتها داخل حدودها، كما أن التعامل بالعملة الأجنبية قد يسبب قيام أنشطة مضاربية ضارة بقيمة العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب عليها، مما ينجم عنه تدهور أسعار العملة المحلية كما هو حادث في بعض بلدان العالم الثالث.

أما المكاييل والموازين فلأنها تمثل أدوات التعبير عن النسب الكمية في عمليات التبادل، لذا لا بد من سلامتها من الغش، وكان على المحتسب مهمة مراقبتها والحفاظ على نقيتها ووحدةها بل واختبارها أحياناً، وتعيين المختصين للوزن وفرض الرواتب لهم من بيت المال إن كان فيه سعة، وهذا ما أشار

إليه الماوردي بقوله «المنع من التطفيف والبخس في المكايل والموازين والصنجات وليكن الأدب عليها أظهر والمعاقبة فيه أكثر - يعني من قبل المحتسب».... ويجوز له إذا استراب «شك» بموازين السوق ومكايلهم أن يختبرها ويعايرها وإذا اتسع البلد حتى احتاج أهله فيه إلى كيالين ووزائين ونقادين تخيرهم المحتسب وكانت أجورهم من بيت المال إن اتسع لها فإن ضاق عنها قدرها لهم حتى لا يجري بينهم استزادة ولا نقصان فيكون ذلك نريعة إلى المجاملة والتخفيف في مكيل أو موزون»^(٥٥).

٧) ومن أعمال المحتسب ما يمكن أن نطلق عليه في الاقتصاديات الحديثة مراعاة المواصفات القياسية للسلع «معايير الجودة»، فالغاية من وجود المحتسب هي «حماية المجتمع من الباعة والصناع بحيث لا يغش هؤلاء في صناعة أو وزن، ومن الأطباء والجراحين والصيادلة فلا يصِفُون للمرضى علاجاً خاطئاً ولا يبيعونهم عقاراً فاسداً ومن المحتكرين والصرافين فلا يرفعون الأسعار ولا يغشون النقود»^(٥٦).

وقد اشتمل كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيرازي وحده على أربعين باباً منوعاً في الحسبة وواجبات المحتسب^(٥٧). وهذا يدل على تنوع مجالات الاحتساب، وما وصل إليه هذا النظام في العصور الإسلامية الأولى من تنظيم ودقة.

٨) تنظيم أسواق السلع الضرورية ذات مرونة الطلب المنخفضة بحيث يتوافر الحد الأدنى الضروري لمواجهة الطلب عليها في ظل حد أقصى لسعر الوحدة منها. جاء في نهاية الرتبة «... أن يجعل على كل

حانوت وظيفة يخبزونها في كل يوم لنلا يخلت البلد عند قلة الخبز ويلزمهم - أي المحتسب - ذلك إن امتنعوا عنه»^(٥٨).

(٩) ومن وظائف المحتسب ما يُعرف حالياً بالكشف عن بلد المنشأ أو الصنع خاصة في هذا العصر الذي تعددت فيه السلع وتبوتت مصادرهما، فهناك السلع الأصلية والمقلدة، وهذا لا يتحقق إلا بالاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال «ولما لم تدخل الإحاطة بأفعال السوق تحت وسع المحتسب جاز له أن يجعل لأهل كل صنعة عريفاً من صالح أهلها خبيراً ببضاعتهم بصيراً بغشوشهم وتقليساتهم مشهوداً له بالثقة والأمانة يكون مشرفاً على أحوالهم ويطلبه بأخبارهم وأحوالهم وما يجلب إلى سوقهم من السلع والبضائع وما تستقر عليه الأسعار»^(٥٩).

وعليه فإن من واجب المحتسب إلزام الباعة وأصحاب المحلات التجارية التي تباع سلعاً مقلدة وأصلية أن تقوم بعزل كل منهما على حده، ووضع سعر وبلد منشأ كل سلعة على غلافها ليسهل على المشتري التمييز بين السلعتين والسعرين ومعرفة بلد منشأ كل منهما، وعليه بعد ذلك القيام بجولات متكررة على هذه المحلات، لمعرفة مدى التزامها بتعليماته المبلغة لها مسبقاً عن طريق وسائل الإعلام المقروء منها والمسموع، ليتسنى له بعد ذلك معاقبة من لم يلتزم بأوامره وتوجيهاته. وحينئذ له الاستعانة بالأعوان والمساعدين، الذين يتسمون بالعفة والأمانة والصلاح ومعرفة أنواع الغش المختلفة، ليساعدوه على أداء مهمته على أكمل وجه.

(١٠) ومن أعماله الكشف عن السلع الضارة بالإنسان أو البيئة ونحو ذلك. جاء في نهاية الرتبة «ولا يخرجون الخبز من التور حتى ينضج حق

نضجه»^(٦٠). وجاء في الحسبة على الشوائب «وينبغي للمحتسب أن يزن عليهم الحملان قبل إنزالها في التور ويكتبها في دفتره ثم يعيدها إلى الوزن بعد إخراجها فإن كان الشواء قد نقص منه الثلث فقد تنأى نضجه وإن كان نون ذلك أعاده إلى التور... ويأمرهم بعدم وضع اللحوم في أواني الرصاص ولا النحاس وهو حار لأنه يتحول إلى سم كما يقول الأطباء»^(٦١). وجاء في الحسبة على السمانين «وينبغي أن تكون بضائعهم مصنوعة لئلا يصل إليها شيء من الدواب والهوام أو يقع عليها شيء من التراب والذباب ويأمرهم المحتسب بنظافة أثوابهم ويأمرهم بغسل أيديهم ومسح موازينهم ومكاييلهم»^(٦٢).

وجاء في الحسبة على قلاني السمك «أنه يأمرهم المحتسب كل يوم بغسل قفاهم وأطباقهم التي يحملون فيها السمك وينثرون فيها الملح المسحوق كل ليلة بعد الغسل وكذلك يفعلون بموازينهم لأنهم إذا غفلوا عن غسلها فاحنتها وكثر وسخها فإذا وضع فيها السمك الطري فسد طعمه ... وأن لا يقلوه بزيت متغير الرائحة ولا يخرج السمك من المقلى حتى ينتهي نضجه»^(٦٣).

وجاء في الحسبة على الطباخين «ويؤمرون بتغطية أوانيهم وحفظها من الذباب وهوام الأرض بعد غسلها جيداً بالماء الحار»^(٦٤).

وفي مجال الحفاظ على البيئة أشار الشيرازي أن من وظائف المحتسب على الفرانين أن يأمرهم بإصلاح مداخنهم وتنظيف أفرانهم في كل ساعة من اللباب المحترق والشرر المتطاير والرماد المتناثر لئلا يلصق في أسفل الخبز منه شيء»^(٦٥).

فهذه نماذج من الرقابة التي كان يقوم بها المحتسب على بعض السلع في الأسواق، وهي صور من الرقابة المفروضة على أغلب السلع والحرف، مما هو مبسوط في كتب الحسبة المختلفة أو غيرها التي يمكن الاطلاع عليها لمن أراد الاستزادة في هذا الموضوع ككتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة لمحمد بن أحمد. «المحتسب» المعروف بابن بسام وغيره .

وهذه الرقابة تنبئ في تصوري عن دور المحتسب للفعال في الأسواق في ذلك الزمن، وعن معرفته أيضاً بأنواع الغش، وطرق كشفه في الأسواق أو الأماكن التي يتولى الاحتساب فيها .

الفرع الثاني

المحتسب وتحقيق الأسواق الحرة ومراقبة الأسعار^(٦٦)

«...كانت الأسعار مرنة المرونة الكافية في السوق الحر فإن ضغط فائض العرض أو فائض الطلب سيسبب تغير الأسعار في هذه السوق بحيث تعود إلى مستواها التوازني. ولكن عندما يكون هناك تدخل من جانب المحتسب فإنه سيراقب الأسعار، والرقابة على الأسعار هي قواعد يضعها المحتسب قد تمنع تعديلات الأسعار بحيث يصفي السوق وهذه قد تأخذ:

أ - أسعاراً كحد أدنى أو أرضية الأسعار.

ب - أسعاراً كحد أقصى أو أسقف الأسعار. وأسقف الأسعار هذه تجعل أي محاولة لتقاضى أسعار تزيد عن حد أدنى معين لها غير قانونية فيتدخل المحتسب ويحاسب المخالف . ويقوم المحتسب باللجوء إليها عندما يوجد

نقص في السلعة.

ومبادئ التسعير التي يجب أن يأخذها المحاسب في الاعتبار هي أساساً السعر العادل، وهو المعبر المحدد على أساس التكلفة الحدية والذي يساوي أو يعادل هذه التكلفة في حالة المنافسة الكاملة، وهذا ناتج من أن منحنى الإيراد الحدي ومنحنى الطلب على إنتاج المؤسسة أو المنشأة متطابقان، ومن ثم فإن السعر = الإيراد الحدي، وحيث أن شرط التوازن هو تعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية فإن السعر لا بد أن يساوي التكلفة الحدية. وعليه فإن الفرد الذي يشتري سلعة من هذه السوق يدفع سعراً يعادل تكلفة الموارد الإضافية التي استخدمها المنتج للسلعة في إنتاج وحدة إضافية منها، وهذا السعر يسمى السعر العادل، وهو سعر لا يوجد معه أية فرصة لاستغلال مشتري السلعة، فمقدار استغلال البائع للمشتري يتحدد بمقدار الفرق بين السعر والتكلفة الحدية.

فإذا ساد سوق المنافسة السعر الذي يساوي التكلفة الحدية فلا مجال للاحتساب هنا، كما أن هذا السعر سيكفل تحقيق التخصيص الأمثل للموارد. وفي المقابل فإن الاستغلال سيوجد حينما يكون هناك فروق بين السعر الذي يتقاضاه المنتج والتكلفة الحدية، فكيف يتم تلافي هذا الاستغلال؟

إن مهمة المحاسب في هذا المجال ليست سهلة فالتكلفة الحدية ترتبط بالتكلفة المتغيرة، أي التكلفة المرتبطة مباشرة بحجم الإنتاج، ومن ثم فعلى المحاسب الذي يعمل في هذا المجال أن يكون على دراية بالتكلفة التي ترتبط بحجم النشاط، فالإقتصاديون يقسمون التكاليف إلى نوعين هما:

(١) تكاليف ثابتة وتشمل :

- أ - مرتبات الهيئة الإدارية للمؤسسة أو المنشأة .
- ب - استهلاك الآلات والمعدات الرأسمالية والمباني .
- ج - تكلفة صيانة العقارات واستهلاكها «إن وجدت» التي أقيم عليها المصنع.
- د - تكلفة الإصلاحات والإحلال .

وهناك عنصر آخر يدخل ضمن التكاليف الثابتة وهو الريح العادي وهو مبلغ ثابت يشتمل على النسبة المئوية للعائد على رأس المال الثابت ومقابل للمخاطر التي يتحملها المنظم.

(٢) تكاليف متغيرة وتشتمل على :

- أ - المواد الخام .
- ب - تكاليف العمل المباشر.
- ج - تكلفة تشغيل رأس المال الثابت كالوقود والإصلاحات العادية والصيانة الروتينية.

وهذا التقسيم للتكاليف في الأجل القصير . أما في الأجل الطويل فإنها كلها متغيرة. وأما في النظرية الحديثة للاقتصاد الجزئي فيفرق بين التكاليف الإدارية وتكاليف الإنتاج، ففي الأجل الطويل كلما زاد الإنتاج مالت التكاليف للانخفاض نتيجة وفورات الحجم الكبير وهي وفورات تنتج من تقليل التركيز والتحسين في المهارة وانخفاض الإنتاج مع بلوغ المؤسسة أو المنشأة لحجم

معين. ذلك أن المؤسسة إذا كانت تمتلك مصانع للإنتاج المتعدد قد تدبر لنفسها إنتاج المواد الخام أو بعض المعدات التي تحتاجها بدلاً من استئجارها^(٦٧).

أما بالنسبة للتكاليف الإدارية ففي نظرية الإدارة الحديثة فإن كل حجم للمصنع يقابله هيكل تنظيمي إداري ملائم للتشغيل السهل لهذا المصنع ويوجد مستويات إدارية عديدة، كل مستوى له أسلوب إداري ملائم، وكل مستوى إداري ينطبق على مدى معين من الإنتاج. وعليه سيكون هناك أساليب تنظيمية ذات حجم صغير وأخرى ذات حجم كبير. وتكاليف مختلفة الأساليب الإدارية تنخفض حتى تصل إلى حجم معين، وعند أحجام كبيرة جداً، فإن هذه التكاليف قد تتزايد ولكن ببطء^(٦٨).

وبناءً على ما تقدم فإن مسألة إلمام المحاسب بالتكاليف ليست صعبة للغاية، والمتوقع أن يكون الأشخاص الذين يقومون بوظيفة المحاسب على دراية بمكونات التكاليف المشار إليها آنفاً، ومن المتخصصين الذين يستطيعون التفرقة بين عناصر التكلفة الثابتة والمتغيرة، لأن هذه التفرقة ما زالت حتى الآن محل بحث ونقاش. ففي مجال المحاسبة ما زال البحث جارياً عن كيفية الربط بين التكاليف ومسبباتها والذي ظهر على أساسه مبدأ ربط التكاليف بالنشاط.

ورغم أن المحاسب ظهر كوظيفة منذ بداية العصر الإسلامي، إلا أنه لا يتوقع أن يكون المحاسب من الفقهاء فحسب، ولكن من المتخصصين في المجال الذي سيحاسب الناس فيه.

فالتكاليف تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث من حيث أنها أحد العناصر التي تحدد الأسعار في جميع هيكل السوق وفي كل النماذج التي تنسب سلوك المؤسسة، ففي نموذج المنافسة الكاملة السابق ذكره لابد أن تأخذ التكاليف شكل حرف (U) أما لو أخذت شكلاً آخر فإن حجم المؤسسة «ومن ثم إنتاجها الأمثل» سيكون غير محدد.

وفي المنافسة الاحتكارية فإن شكل منحني التكاليف ليس له أهمية خاصة، طالما أن ميل للتكاليف الحدية أصغر من ميل منحني الإيراد الحدي، ومن ثم فإن حجم المؤسسة سيكون محدداً.

ورغم ذلك فإن التكاليف ستكون أحد المحددات للسعر والإنتاج في الأجلين القصير والطويل، طالما أن تعظيم الربح يتحدد بالقاعدة الحدية والمتمثلة في أن الإيراد الحدي = التكلفة الحدية .

أما في أسواق منافسة القلة التي تعمل بالاتفاق فإن مستوى التكاليف يكون أحد المحددات الرئيسية لقوة المساومة التي تمتلكها المؤسسة التي تدخل في اتفاقات سرية، ففي الكارنل فإن تكاليف المؤسسة الفردية تحدد عرض الصناعة والسعر وحصة كل مؤسسة عضو سواء على أساس الحسابات الحديثة أو الإجراءات التفاوضية.

وفي ظل النظرية التقليدية لقيادة التسعير فإن القائد سيكون المؤسسة ذات التكلفة الأقل، حتى لو كان القائد مؤسسة كبيرة فإن تكاليفها يجب أن تكون منخفضة إذا ما فرض قيادتها على مؤسسات أصغر .

وفي ظل التسعير على أساس التكلفة الحدية فإن السعر يكون مبنياً على

أساس كل المعلومات التفصيلية لتكاليف المؤسسة.

والافتراضات الأساسية للنظرية النيوكلاسيكية هي :

أ - المنظم هو مالك المؤسسة .

ب - المؤسسة لها هدف وحيد هو تعظيم الربح .

ج - هذا الهدف يتحقق بتطبيق المبدأ الحدي، للتكلفة الحدية= الإيراد الحدي.

د - سيادة التأكد التام والمعرفة الكاملة حول الأداء الماضي والظروف الحالية والتطورات المستقبلية، حيث تتعلم كل مؤسسة أو منشأة من أخطاء الماضي.

هـ - افتراضات معينة تتعلق بحرية الدخول إلى السوق والعنصر الوحيد المنظم لحرية الدخول في كل النماذج هو ما يلي :

١ - الدخول يشير إلى الدخول الفعلي للصناعة لا المحتمل .

٢ - الدخول في الأجل القصير يعد مستحيلاً، حيث لا يكون إلا في الأجل الطويل.

٣ - تتعامل المؤسسة مع أفق زمني يعتمد على عوامل مختلفة مثل :

- معدل التقدم التكنولوجي .

- الكثافة الرأسمالية لطرق الإنتاج .

- فترة تفرخ معينة لكل منتج .

وفي ضوء ما سبق فإن المؤسسة تحاول تعظيم الربح على نطاق هذا الأفق الزمني، وهدف المؤسسة هو تعظيم الربح طويل الأجل. وهذا يتحقق بتعظيم الربح في كل فترة من فترات الأفق الزمني، فالفترات الزمنية مستقلة، وبالتالي فإن القرارات المتخذة في فترة ما لا تؤثر على القرارات المتخذة في فترة أخرى ولهذا فإن قاعدة تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية تنطبق في كل فترة .

مبدأ تسعير التكلفة الكامل :

فسي عام ١٩٣٩م نشر Hitch and Hall بعض النتائج لبحوث نفذت في جامعة أكسفورد وغطت ٣٨ شركة منها ٣٣ شركة في مجال التصنيع.

وقد وجدوا أن الشركات لا تحاول تعظيم أرباحها ولا تستخدم المبدأ الحدي «الإيراد الحدي = التكلفة الحدية» وأن منافسة القلة كان الهيكل السوقي لعالم الأعمال، فحتى ذلك الحين كان النمط الذي قدمته جوان روبنسون للمنافسة الاحتكارية مقبولا على أساس أن المؤسسات تتجاهل المنافسين وتسعى لتعظيم الربح من خلال مساواة الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية في كل فترة، وإذا حدث وتماس منحنى التكلفة المتوسطة مع منحنى الإيراد المتوسط أعلى مباشرة من نقطة التوازن فإن هذا التوازن طويل الأجل ينطوي على الأرباح العادية في الأجل الطويل، كما ينطوي على طاقة إنتاجية غير مستقلة «وفورات اقتصادية غير مستقلة».

وقد خرج Hall and Hitch بالنتائج التالية :

- أن المؤسسات لا تعمل باستقلال تام وتجاهل لسلوك المؤسسات

الأخرى، بل على وعي مستمر برد فعل أو سلوك المؤسسات المنافسة. وهذا السلوك يتناقض بوضوح مع افتراضات المنافسة الاحتكارية، وهو ما يعني انتشار منافسة القلة.

- كما لاحظ « H - H » أن المؤسسات لا تحاول تعظيم الربح قصير الأجل بل تحاول تعظيم الربح طويل الأجل. فالمؤسسات تحدد أسعارها على أساس مبدأ التكلفة الكاملة. فالمؤسسات لا تحدد أسعارها وإنتاجها عند مستويات تتحدد بتقاطع التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي، ولكن تحدد أسعارها بحيث يغطي السعر المحدد التكلفة المتغيرة المتوسطة والتكلفة المتوسطة الثابتة وهامش الربح العادي «عادة ١٠%».

إذاً السعر = متوسط للتكلفة المتغيرة + متوسط التكلفة الثابتة + هامش الربح

ويسوق هيتش وهول أسباب فشل المبدأ الحدي كما يلي :

(أ) لا تعرف المؤسسات منحني طلبها ولا تعرف تكاليفها الحدية ومن ثم يستحيل تطبيق المبدأ الحدي «التكلفة الحدية= الإيراد الحدي» لنقص المعلومات الملائمة.

(ب) تعتقد المؤسسات أن «سعر التكلفة الكامل» هو السعر الصحيح طالما يسمح بأرباح عادلة ويغطي تكاليف الإنتاج عندما يكون تشغيل المصنع طبيعياً^(١٩).

وهكذا نجد أن مسألة التسعير مسألة معقدة وتحتاج إلى خبرة ملائمة في معرفة علاقة التسعير مع التكاليف وما هي قاعدة التسعير المتبعة، ويصعب الحكم على ما إذا كان السعر عادلاً أو غير عادل، ومن ثم يصعب أحياناً

التدخل في تحديد الأسعار بواسطة المحتسب .

غير أنه إذا اقتضت الضرورة للتسعير^(٧٠)، فقد بين العلماء صفته والطريقة التي يتم بها التسعير، فقد نقل الباجي عن ابن حبيب أنه ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء الذي يراد تسعيره ويحضر غيرهم استظهاراً لصدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينزلهم إلى ما فيه سداد لهم وللعمامة حتى يرضوا به قال: ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضا وعلى هذا أجازة من أجازة، «وبهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه إجحاف بالناس، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأوقات وإتلاف أموال الناس»^(٧١).

قال ابن عرفة «إذا كان الإمام عدلاً ورأى التسعير مصلحة جمع وجوه سوق ذلك الشيء ويسألهم كيف يبيعون وكيف يشترون؟»^(٧٢).

ويقول ابن حبيب «لا يكون التسعير عند من أجازة إلا على رضا ومن أكره الناس عليه فقد أخطأ»^(٧٣).

الفرع الثالث

المحتسب وعجز الميزانية

من المعلوم أن :

فائض أو عجز الميزانية = الإيرادات - النفقات^(٧٤)

ومصادر الإيرادات العامة في الاقتصاديات المعاصرة تتكون من الإيرادات السيادية وغير السيادية. ويقصد بالسيادية الضرائب والرسوم أما غير السيادية فهي إيرادات للدومين الخاص . أما النفقات فتحدها الحكومة وهي تشمل ما يلي :

أ - نفقات إدارية «تسيرية» وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت والخدمات.

ب - نفقات اقتصادية، وهي تشمل نفقات إقامة المشاريع ونفقات إعانتها وغيرها.

ج - نفقات اجتماعية، كنفقات التعليم والصحة والإسكان ونحوها.

د - نفقات مالية وتشمل أقساط دفع الدين العام وفوائده السنوية ونحو ذلك.

هـ - نفقات عسكرية وتشمل نفقات شراء الأسلحة والأجهزة والتجهيزات العسكرية ونحوها^(٧٥)، وهذا هو أحد تقسيمات النفقات العامة تقسيماً وضعياً.

أما التقسيم العلمي فإنه مختلف، حيث يقسمها البعض بالنظر إلى أثرها الاقتصادي على الدخل القومي، حيث تقسم إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية، وهناك من يقسمها تبعاً لدوريتها وتكررها في ميزانية الدولة إلى نفقات عادية وغير عادية. بل وتقسم هذه النفقات تبعاً لمساهمتها في رأس المال إلى نفقات رأسمالية وجارية^(٧٦).

والأصل في الفكر الكلاسيكي أن تتوازن الميزانية في الأجل المتوسط من ٥-١٠ سنوات، بحيث لا يوجد فائض ولا عجز، ومن ثم قد دعا الفكر الكلاسيكي إلى الرقابة الشديدة على فرض الضرائب، وعدم التوسع فيها لأنها بمثابة تحويل للموارد من القطاع الخاص «سواء كان قطاع أعمال أو قطاع عائلي» إلى الحكومة، والقطاع الخاص هو الأكثر إنتاجية من الحكومة التي ينبغي ألا تتعدى وظائفها في هذا الفكر عن حماية المواطنين من الأخطار الخارجية والداخلية وإقامة العدل بين المواطنين وتأدية بعض خدمات المرافق العامة^(٧٧).

كما يجب على الدولة ألا تتوسع في الإنفاق ولا سيما الإنفاق الترفي لأن هذا يضيع على المجتمع فرصة استغلال الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن التوسع في هذا الإنفاق يعودها على الإسراف ولهذا فقد استقر الفكر المالي الحديث على ضرورة مراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها^(٧٨).

وهذه البرقابة تقوم بها المجالس التشريعية النيابية وهي مجالس يمكن للمحتسب أن يدعم وظيفتها الرقابية.

ولهذا يصبح أمام المحتسب مع هذه المجالس في العصر الحاضر عدداً من المهام منها :

(أ) تحديد دقيق لأوجه الإنفاق الحكومي غير العسكري وكذا البنود السرية.

(ب) كيفية استخدام الموارد في الإنفاق الحكومي .

(ج) كيفية الحد من الإسراف في الإنفاق الحكومي .

(د) وضع قواعد لمعرفة منافع الإنفاق الحكومي.

كما يكون أمام المحتسب مكتة تحديد الطاقة الضريبية الفردية والقومية في ضرائب الدخول والأرباح، بحيث تكون الضريبة غير معوقة للأفراد عن العمل، ومشجعة للمستثمرين ورجال الأعمال على بذل أقصى جهد ممكن، ومراعية في نفس الوقت تحقيق التقارب النسبي بين دخول الأفراد.

ومما يمكن الاستشهاد به هنا قول الماوردي «وأما الممتنع من إخراج الزكاة فإن كان من الأموال الباطنة فيحتمل أن يكون المحتسب أخص بالإنكار عليه من عامل الصدقة»^(٧٩).

فهنا الإمام الماوردي - رحمه الله - يقرر أن من وظائف المحتسب تحصيل ما يجب على الدول تحصيله من زكاة، فإذا علم أن هناك تهرباً من أقوام عن دفع زكاة أموالهم الباطنة، فله الإنكار عليهم حتى يؤديها، لكي لا يتضرر المستحقون وتختل مصالح المسلمين العامة. كما أن هذه الرقابة لا تخرج عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي الوظيفة الأساسية للمحتسب.

الفرع الرابع

المحتسب وسوق الصرف الأجنبي

من المعلوم أن أسعار الصرف تتحدد على أساس حصيلة الصادرات «التي تجلب عرضاً من النقد الأجنبي» والمدفوعات عن الواردات «التي

تسبب طلباً على النقد الأجنبي». وفي ظل سوق حرة للنقد الأجنبي يتحدد سعر صرف العملات الأجنبية بالعملة المحلية بالطلب والعرض السائد في سوق الصرف الأجنبي، فهذه هي قاعدة السوق الحرة لتحديد سعر الصرف الأجنبي^(٨٠).

ولكن هذه القاعدة قد تختفي في ظروف كثير من الدول النامية التي تواجه طلباً كبيراً على الواردات من جهة . ومن جهة ثانية طلباً غير مرن لمعظم عناصر الواردات، كما أن الصادرات في هذه الدول مركزة في سلعة واحدة أو سلعتين من السلع الأولية، وأسعارها متقلبة في الأسواق العالمية مما يجعل حصيلة الصادرات ليست فقط صغيرة ولكن متقلبة أيضاً. وعليه فإن واردات هذه الدول غالباً ما تكون أكبر من صادراتها. وأسعار الصرف الأجنبية بها تميل إلى الارتفاع بمعنى يميل سعر العملة المحلية إلى الانخفاض، وهنا تقتضي الضرورة التدخل في سوق الصرف الأجنبي لمنع تدهور سعر العملة المحلية، وهذا التدخل قد يكون مباشراً أو غير مباشر. ولكن التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي قد يؤدي إلى نتائج ملموسة وسريعة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فقد يصاحبها تدهور خطير في سعر العملة المحلية^(٨١)، مما يتطلب من المحتسب التدخل في مصادر الطلب والعرض من الصرف الأجنبي عن طريق التدخل في حفر الصادرات وترشيد الواردات، فزيادة الصادرات - كما يرى معظم الاقتصاديين - هي المحك الرئيسي «وخصوصاً في الدول النامية»، ومن ثم يجب حفر جميع المشروعات التي تعمل للسوق الخارجي، وخاصة المشروعات التي تنتج سلعاً صناعية من أجل تحسين معدل التبادل الدولي وتعويض الانخفاض

الحاصل في صادراتها من المواد الأولية. فضلاً عن بسط مزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري بين هذه الدول هذا من جهة. ومن جهة ثانية تبنى سياسات فاعلة للتسويق الدولي من خلال اتباع معايير الجودة ومقابلة أنواق وتفضيلات المشتريين الأجانب، ومحاولة تصنيع المواد الخام لزيادة القيمة المضافة المحلية وإزالة أغلب المعوقات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أمام الصادرات، مما يستدعي التخطيط لهذا الأمر في الأجلين الطويل والقصير على حد سواء^(٨٢). ووظيفة المحتسب في هذا المجال جوهرية لأنه قائم على مصلحة، فهو ناصح لولي الأمر باعتباره مكلفاً من قبله على مصلحة للناس بل وللأمة جميعاً، ونتائج عمل المحتسب ملزمة لأصحاب القرار السياسي لأن وظيفة المحتسب هي العمل على تعظيم العائد الاقتصادي لموارد المجتمع السائدة، والدليل على ذلك ما ورد من أحاديث من أن الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم^(٨٣). جاء في شرح النووي لهذا الحديث «... وأما النصيحة لأئمة المسلمين فمعاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم برفق ولطف وإعلامهم بما غفلوا عنه وترك الخروج عليهم وتأليف القلوب لهم»^(٨٤).

ولا يقصد بالنصيحة مجرد الاستشارة في عمل المحتسب، بل اتخاذ إجراءات تصحيحية ملزمة تعظم العائد أو تنفي التكاليف التي يتحملها المجتمع من وراء الأنشطة الإنتاجية.

كما أن على المحتسب أن يتدخل في تحديد أولويات الواردات اللازمة للتنمية ثم واردات السلع الاستهلاكية والابتعاد عن استيراد الكماليات ونحوها، هذا إلى جانب صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة التي من شأنها إقامة

صناعة محلية تحل محل الواردات في الأجل الطويل.

ثم يأتي بعد ذلك تدخل المحتسب في أسواق الصرف لمحاربة الاتجار بالعملة في السوق السوداء لمحاربة المضاربين على هبوط أسعار العملة المحلية، لأنهم يمثلون خطراً اقتصادياً حقيقياً على الاقتصاد المحلي، لأن هبوط أسعار العملة يفضي إلى تدخل البنك المركزي لحماية العملة باستخدام الاحتياطات المتاحة له من العملات الأجنبية، واستمرار المضاربة على أسعار العملة المحلية قد يفضي إلى نفاذ احتياطات البلاد من الصرف الأجنبي، كما يحدث في كثير من البلاد النامية.

فهذه التصرفات وغيرها من أحد عوامل فساد النقود وانهيار قيمة المحلية مقومة بالعملات الأجنبية.

ومن مهام المحتسب مراقبة هذه التصرفات الضارة ومنعها .. أنه يمنع من إفساد نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، بل الواجب أن تكون النقود رؤوس أموال يستجر بها ولا يتجر فيها^(٨٥). ولا أفسد من المضاربة على النقود في السوق السوداء.

الفرع الخامس

المحتسب وسوق العمل

للمحتسب دور هام في هذا المجال من خلال الآتي:

(أ) دعوة الأفراد إلى العمل، وترغيبهم فيه والتغيير التدريجي في قيم الأفراد ونظرتهم تجاه بعض أنواع العمل ولا سيما العمل المهني، إمتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»^(٨٦).

(ب) النهي عن المسألة فعن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال «من يكفل لي أن لا يسأل الناس شيئاً وأتكفل له بالجنة فقال ثوبان أنا فكان لا يسأل أحداً شيئاً»^(٨٧)، وقد رأينا أن من وظائف المحتسب الإنكار والتأديب لطالب الصدقة إذا علم أنه غني بمال أو عمل^(٨٨).

(ج) تهيئة العمل المناسب لكل عاطل قادر على العمل، وهذا هو واجب الدولة الإسلامية، والمحتسب ناصح لولي الأمر مكلف من قبله، له دور رقابي فعال على الأجهزة المختصة بالتوظيف في القطاعين العام والخاص.

أما التوظيف في القطاع العام فمن خلال استحداث الوظائف المناسبة في كل ميزانية أو خطة اقتصادية وفقاً لحاجة هذا القطاع ووفقاً لظروف الأفراد ومؤهلاتهم. أما في القطاع الخاص فعلى المحتسب مهمة تشجيع القطاع الخاص على توظيف الأيدي العاملة الوطنية، وذلك بعقد اللقاءات والاجتماعات مع أصحاب المؤسسات والمشروعات المختلفة لتحقيق هذا الأمر، أو إحلالهم محل العمالة الوافدة، هذا إلى جانب الإتفاق مع أصحاب هذه المؤسسات على أجر مناسب للعاملين في هذا القطاع بما يتناسب مع مؤهلاتهم. وهذا ما نلمسه من قوله صلى الله عليه وسلم للأتصاري الذي جاء

يسأله أما في بيتك شيء؟ قال: بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقُعبَ نشرب فيه من الماء، قال: انتني بهما فأخذهما رسول الله ﷺ بيده وقال من يشتري فقال رجل أنا أخذهما بدرهم قال رسول الله ﷺ من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً قال رجل أنا أخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه فأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال إشتري بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوماً فالتفتي به فشذ فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده ثم قال اذهب فاحتطب وبيع ولا أرينك خمسة عشر يوماً ففعل فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشتري ببعضها ثوباً وبعضها طعاماً، فقال له صلى الله عليه وسلم هذا خير من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تصلح إلا لثلاث لذي فقر مُدقع أو لذي غرم مُقطع أو لذي دم موجه»^(٨٩).

فهنا الرسول ﷺ علمَ السائل أن يستخدم ما عنده من طاقات لاكتساب الدخل المشروع له ولأولاده، الذي يكفيه شر السؤال من خلال العمل الذي يناسبه وظروفه وبيئته، وهياً له في نفس الوقت الآلة التي يمكن من خلالها كسب هذا الرزق.

(د) تنظيم سوق العمل بإعطاء كل فرد فرصة متساوية مع غيره في العمل وفقاً لمهارته وقدرته، وبما يحقق الانسجام في الوظائف الشاغرة والطلب على العمل. إذ من المعلوم أن زيادة السكان تصاحبها زيادة الطلب على العمل، فإذا كانت فرص العمل المتاحة «عرض العمل» أكثر من الطلب على العمل فإن مستوى الأجور ينخفض^(٩٠). ويظهر تنافس بين الأفراد على احتلال تلك الوظائف الشاغرة، وهنا يظهر دور اليد الخفية في تعيين الأفراد في وظائف لا تستلزم مع مؤهلاتهم مما قد يفضي إلى إتهيار مبدأ تكافؤ

الفرص الذي قرره الإسلام كمبدأ وتقرره النظم الوضعية في دساتيرها. لأنه يفترض في النظرية الاقتصادية أن الوظائف التي يقوم بها الأفراد تتم بناءً على مهاراتهم وقدراتهم وهذا يفترض ضمناً عدم وجود وسائل غير موضوعية في وضع الأفراد على الوظائف والأماكن المناسبة لكل منهم ، فالوسائل غير الموضوعية يترتب عليها اختلال تعادل الأجر مع الإنتاجية الحدية، علماً بأن تعادل الأجور التي تتقاضاها عوامل الإنتاج مع إنتاجيتها الحدية شرط من شروط التخصيص الأمثل للموارد^(٩١)، إذ أن وجود العوامل غير الموضوعية يسبب اختلال شروط التخصيص الأمثل للموارد.

وفي هذا الصدد يذكرنا الماوردي أن من واجبات المحتسب فيما يتعلق بحقوق الأميين منع جميع المعاملات التي من شأنها غمط حق أحد المتعاملين، وذكر منها «إيذاء الجار والتعدي على أملاكه ونحو ذلك»^(٩٢).

وفي هذا الجانب يمكن أن يكون للمحتسب دور مهم وفعال في التحكيم وحل المنازعات عموماً والمالية خصوصاً [كالديون والكمبيالات والشيكات ونحوها] بين الأفراد وبعضهم البعض عن طريق التحكيم، فإذا كان المدين معسراً مثلاً حط عنه وإن كان غنياً أمره ونصحه بالسداد لأن ترك السداد ظلم، وهذا كله من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واقتداء بسنة الرسول ﷺ، فقد روى أن كعب بن مالك نقاضى ابن أبي حذَرٍ دينا كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ حتى كشف سحف حجرته ونادى كعب بن مالك فقال يا كعب فقال ليبيك يا رسول الله فأشار إليه بيده أن ضع الشطر من دينك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال النبي ﷺ قم فاقضه»^(٩٣).

ويتطابق هذا الدور عملياً في الوقت الحاضر يمكن حل الكثير من المنازعات والحقوق والقضايا الاقتصادية وغيرها بالحسنى وبالتالي التخفيف من أعباء المحاكم لكي يتفرغ للقضاء لقضايا أهم .

الفرع السادس

المحتسب وسوق الأوراق المالية^(١٤)

للمحتسب دور هام في سوق الأوراق المالية نوجزه فيما يلي:

(أ) ففي السوق الأولى للأوراق المالية وهو سوق إصدار أوراق جديدة للبيع إلى الجمهور، لتمويل الاستثمار الحقيقي للالزم لشراء آلات ومعدات وأدوات إنتاج وبناء طاقة إنتاجية جديدة، فعلى المحتسب فحص سجلات الشركة التي تصدر الأسهم والتأكد من معدل ربحيتها وأن نسبة الدين/ حقوق الملكية في المدى الذي يجعل مخاطر الشركة في النطاق المعقول، وأن عملية الإصدار لا تتطوي على أي نوع من أنواع الغش كخداع الجمهور بمعدل ربحية الشركة وإنتاجيتها، ومستقبل نشاطها والتأكد من أن كل المؤشرات المالية تدل على أن الشركة ذات مركز مالي قوي ومقدرة إنتاجية قوية، وأن الشركة لم تزيّف - من خلال المحاسبين القانونيين- المؤشرات المالية أو عناصر الأصول والخصوم على غير الحقيقة. وعليه فإن للمحتسب دوراً اقتصادياً هاماً يتمثل في توجيه المدخرات التي يحقها الجمهور إلى أفضل استثمار حقيقي من وجهة نظر المجتمع.

(ب) في سوق التداول وهو السوق الثانوي لتداول الأوراق المالية، يقع

على عاتق المحاسب دوراً هاماً في منع عمليات المضاربة المزيفة على الأوراق المستدولة والتي تؤدي إلى صعود أو هبوط أسعار الأوراق المالية لأسباب لا تتعلق بربحية الشركة التي أصدرتها أو معدل إنتاجيتها. ويراقب عمل البورصة وتنظيم أدائها بدرجة مقبولة اقتصادياً.

(جـ) وبالنسبة لدوره في كيفية عمل صناديق الاستثمار، فعلى المحاسب واجب التأكد من أن الإدارة التي تقوم على إدارة الأوراق المالية التي يشتريها الصندوق هم من الخبراء الماليين - وليسوا أفراداً عاديين لا خبرة لهم بالشئون المالية - الذين يستطيعون إدارة محفظة الأوراق المالية بحيث ينوعونها بدرجة تقلل من مخاطر الاستثمار المالي لجمهور المشترين لأسهم صندوق الاستثمار .

(د) وللمحاسب أيضاً دور في مراقبة بطاقات الائتمان وأنواعها ومزاياها وأنها لا تتطوي على أنواع من الغش وخداع الجمهور العادي قليل الخبرة بالشئون المالية، ولا سيما بعد أن تعددت البطاقات لدرجة أن الجمهور العادي أصبح لا يعرف الالتزامات الحقيقية المترتبة على أي منها، بحيث لا يتعرض جمهور مستخدمي تلك البطاقات لعمليات استغلال مالي من قبل مصدري تلك البطاقات. وباختصار يتركز دور المحاسب في الكشف عن الشفافية لتلك الشركات المصدرة للأوراق المالية.

(هـ) ويقع على عاتق المحاسب أيضاً مراقبة عمليات البيع بالتقسيط، وما تنطوي عليه من أرباح عالية، ترفع أسعار السلع بطريقة غير مبررة اقتصادياً، ولا سيما أسعار السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، بحيث أن

سعر البيع بالتقسيط يجب أن يعكس «متوسط التكلفة + هامش ربح معقول»، وعلى المحتسب فحص مختلف طرق البيع بالتقسيط ومراقبة ذلك بحيث تستبعد العمليات التي تتطوي على أسعار مرتفعة مبالغ فيها أو يكون معدل الربح يفوق تكلفة الفرصة البديلة في أنشطة مماثلة.

الخاتمة

وفي الختام فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

(١) أهمية الحسبة في الفكر الإسلامي فهي ولاية دينية، يشترط في متوليها شروطاً معينة، هذه الشروط في مجملها تعني اختيار الأكفاء من أهل الصلاح في هذا المجال.

(٢) للمحتسب دور اقتصادي ملموس تمثل في :

أ - توفير البيئة المناسبة للعملية الإنتاجية.

ب - محاربة الاحتكار ومعاقبة من يفعل ذلك.

ج - منع الغش في البيوع والمكايل والموازين والنقود.

د - مراقبة الأسواق وجعلها أكثر حرية في تحديد الأسعار لكل من المنتج والمستهلك على حد سواء.

هـ - الدعوة إلى العمل وتوفير فرصة للراغبين من خلال القطاعين العام والخاص.

و - التخصيص الأمثل للموارد ومنها العمل بوضع الفرد المناسب في المكان المناسب.

ز - جعل المؤشرات المالية أكثر كفاءة وإنتاجية في السوق المالية.

ح - القيام بدور فاعل في حل بعض المشاكل المالية كالديون والكمبيالات والشيكات ونحوها، مما يسهم في سرعة وصول

الحقوق لأصحابها، والتخفيف من أعباء المحاكم والقضاة.

كما توصل البحث إلى النتائج التالية :

(١) تفعيل دور المحتسب في العصر الحاضر وجعله أكثر ديناميكية ليتلائم مع ظروف العمل ومتطلباته .

(٢) نشر القيم والمعايير الإسلامية القائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود الاستطاعة لدى النشء، مع توعيتهم بأن هذا الأمر لا يقتصر على هيئة أو مؤسسة معينة، فإذا تحقق هذا الأمر أمكن تلافي الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

(٣) إنشاء هيئة مستقلة يمكن تسميتها بمؤسسة الحمبة، يكون من مهامها الإشراف والمراقبة على الشؤون والقضايا الاقتصادية في الدولة عموماً، ويختار لها الأكفاء من رجال الشريعة والاقتصاد الذين يتسمون بالصلاح والتقوى.

الهوامش

(١) الماوردي «أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب». الأحكام السلطانية. الطبعة (بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص ٢٤٠.

(٢) الشيرازي «عبد الرحمن بن نصر». نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق د. السيد الباز العريني، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٥.

(٣،٤) ابن تيمية «أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم». الحسبة في الإسلام. تحقيق سيد محمد بن أبي سعد، الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص ٨، ١٣.

(٥) للمرجع نفسه، ص ١٦.

(٦) ابن خلدون «عبد الرحمن». مقدمة ابن خلدون. تحقيق حجر عاصي. الطبعة (بدون)، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م، ص ١٥٠.

(٧) الماوردي. الأحكام السلطانية. مرجع سابق، ص ٢٤٠.

رشاد عباس معنوق. نظام الحسبة في العراق حتى عصر المأمون نشأته - وتطوره. الطبعة الأولى، دار البلاد، جدة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص ٨٩-٩٢.

(٨) د. طامسي هديف البقمي. التطبيقات العملية للحسبة في المملكة العربية السعودية من عام ١٤٠١، ١٣٥١هـ، الطبعة الأولى، الناشر (بدون)،

البلد (بدون)، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ص ص ٢٣-٢٦.

(٩) النساء من الآية ١٤١.

(١٠، ١١) د. طامي هديف البقمي. التطبيقات العملية للحسبة في المملكة العربية السعودية. مرجع سبق في نفس الموضع.

(١٢) الشيرازي. نهاية الرتبة في طلب الحسبة. مرجع سبق، ص ٥.

(١٣) الغزالي «أبو حامد محمد بن محمد». أحياء علوم الدين. الطبعة (بدون)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، التاريخ (بدون)، ج ٢، ص ص ٣٣، ٣١.

(١٤) د. طامي هديف البقمي. التطبيقات العملية للحسبة في المملكة العربية السعودية. مرجع سبق، ص ص ٢٩، ٢٨.

(١٥) الشيرازي. نهاية الرتبة في طلب الحسبة. مرجع سبق، ص ص ٩، ٨.

(١٦) المرجع نفسه في نفس الموضع.

(١٧) د. نقولا زيادة. الحسبة والمحتسب في الإسلام. الطبعة (بدون)، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، التاريخ (بدون)، ص ص ٣٥، ٣٤.

(١٨) الشيرازي. نهاية الرتبة في طلب الحسبة. مرجع سبق، ص ص ٨، ٦.

(١٩) د. نقولا زيادة. الحسبة والمحتسب في الإسلام. مرجع سبق، ص ص ٣٥، ٣٤.

- ٢٠) الشيرازي. نهاية الرتبة في طلب الحسبة. مرجع سبق ، ص ٧.
- حسين راتب يوسف ريان. الرقابة المالية في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ١٩٠.
- ٢١) الماوردي. الأحكام السلطانية. مرجع سبق، ص ٢٤٧، ٢٤٥. وفيه قسم هذه الوظائف إلى ثلاثة أقسام (أ) يتعلق بحقوق الله، (ب) يتعلق بحقوق الأميين، (ج) يتعلق بالحقوق المشتركة بينهما. وهذا التقسيم يجري على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد مقل لكل قسم.
- ٢٢) مستعين علي عبد الحميد. السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي. الطبعة (بدون)، الدار السودانية، الخرطوم، التاريخ (بدون)، ص ٢٢٨.
- ٢٣) د. محمد عبد المنعم عفر. التخطيط والتنمية في الإسلام. الطبعة (بدون)، دار البيان العربي، جده، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ١٩٢.
- ٢٤) الماوردي. الأحكام السلطانية. مرجع سبق، ص ٢٤٥.
- ٢٥) المرجع نفسه، ص ٢٥.
- ٢٦) الشيرازي. نهاية الرتبة في طلب الحسبة. مرجع سبق، ص ١١٢.
- ٢٧) د. شوقي أحمد دنيا. النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي. الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١١٢.
- مستعين علي عبد الحميد. السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سبق، ص ٢٢.

٢٨) ابن الأخوة «محمد أحمد القرشي». معالم القرية في أحكام الحسبة. الطبعة (بدون)، دار الفنون بكميردج، التاريخ (بدون)، ص ٣٢-٣٨.

٢٩) مسلم «مسلم بن الحجاج». صحيح مسلم بشرح النووي. الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ج ١١، ص ٦. واللفظ له.

٣٠) أبو داود «سليمان بن الأشعث السجستاني». سنن أبي داود. الطبعة (بدون)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج ٣، ص ٣٣٦. واللفظ له.

٣١) الماوردي. الأحكام السلطانية. مرجع سبق، ص ٢٤٨.

٣٢) البقرة من الآية ٢٧٥.

٣٣) مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي. مرجع سبق، ج ١١، ص ٢٥، واللفظ له.

٣٤) المرجع نفسه في الجزء، ص ٩ واللفظ له.

٣٥) المزبنة هي بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر.

٣٦) المحاقلة بيع الحب المشتد في سنبله بحب من جنسه.

انظر محمد علي الشوكاني - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، التاريخ (بدون)، ج ٥، ص ١٩٨ وما بعدها.

(٣٧) مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي. مرجع سبق، جـ ١٠، ص ١٨٣ واللفظ له.

(٣٨) أبو داود. سنن أبي داود. مرجع سبق، جـ ٣، ص ٢٧٢، واللفظ له.

(٣٩) د. أحمد طه ريان. فقه البيوع المنهي عنه مع تطبيقاتها الحديثة في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث بالبنك الإسلامي للتنمية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ص ١٧.

(٤٠) البخاري «محمد بن إسماعيل». صحيح البخاري. الطبعة (بدون)، دار إحياء الكتب العربية، التاريخ (بدون)، جـ ٢، ص ١٨، واللفظ له.

(٤١) الملامسة أن يقول بعثك هذا الشيء بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك ونحو ذلك.

(٤٢) المنابذة أن يقول أي شيء نبذته عليك فهو بكذا أو انقطع خيار المجلس ونحو ذلك.

مسلم . صحيح مسلم بشرح النووي. مرجع سبق، جـ ١٠، ص ١٥٤ في الشرح.

(٤٣) المرجع نفسه في نفس الجزء ، ص ١٥٤.

(٤٤) د. أحمد طه ريان. فقه البيوع المنهي عنها. مرجع سبق، ص ص ١٣، ٥٦.

(٤٥) ابن تيمية. الحسبة في الإسلام، مرجع سبق، ص ص ٢٣، ٢١.

ابن قيم الجوزية «شمس الدين محمد بن أبي بكر». «الطرق الحكمية والسياسة الشرعية»، الطبعة (بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت، التاريخ (بدون)، ص ٢٢١.

٤٦) ابن تيمية. الحسبة في الإسلام. مرجع سبق، ص ص ٢٣، ٢١.

٤٧) مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سبق، جـ ١١، ص ٤٣

٤٨) الشوكاني. نيل الأوطار. مرجع سبق، جـ ٥، ص ٢٤٩.

٤٩) سعيد أبو الفتوح بسيوني. الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها على التنمية. الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ص ٥٥٨-٥٥٩.

٥٠) مستعين علي عبد الحميد. السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سبق، ص ص ١٩٤، ١٧٣.

٥١) سعيد أبو الفتوح بسيوني. الحرية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سبق، ص ص ٥٦٦، ٥٦٤.

٥٢) ابن قيم الجوزية. الطرق الحكمية، مرجع سبق، ص ٢٢٠.

٥٣) أبو يعلى «محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي». الأحكام السلطانية. الطبعة (بدون)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٢٢٩

٥٤) المرجع نفسه في نفس الصفحة.

- ٥٥) الماوردي. الأحكام السلطانية، مرجع سبق، ص ٢٥٤.
- ٥٦) د. نقولا زيادة. الحسبة والمحتسب في الإسلام. مرجع سبق، ص ٣٨.
- ٥٧) الشيرزي. نهاية الرتبة في طلب الحسبة. مرجع سبق، ص ٦١٨-
- ٥٨) المرجع نفسه، ص ٢٣.
- ٥٩) المرجع نفسه، ص ١٢.
- ٦٠) المرجع نفسه، ص ٢٣.
- ٦١) المرجع نفسه، ص ٣٠.
- ٦٢) المرجع نفسه، ص ٦٠.
- ٦٣) المرجع نفسه، ص ٣٣.
- ٦٤) المرجع نفسه، ص ٣٤.
- ٦٥) المرجع نفسه، ص ٢٤.
- 66) A. Kout Soyians, " Modern Microeconomic : 2nd Edit., Macmillan", London, 1988. Se C.C, pr. 256-277.
- 67) Kout syions, Op. Cit., p 270.
- 68) Kout syians. Op. Cit. P278.
- 69) Kout syians, op. Cit., p 280.
- ٧٠) ابن تيمية . الحسبة في الإسلام. مرجع سبق، ص ٤٠، ٣٧.

ابن قيم الجوزية. الطرق الحكمية والمياسة الشرعية. مرجع سبق ،
ص ص ٢٢٣، ٢٢٢.

د. عبد السلام داود العبادي. الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها
ووظيفتها وقيودها. دراسة مقارنة بالقوانين للوضعية، مكتبة الأقصى، عمان،
الأردن، ١٩٧٥م، ج٢، ص ص ٣٠٥، ٣١٤.

(٧١) الباجي «أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد». المنتقى شرح
موطأ الإمام مالك. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٣١هـ
ج٥، ص ١٩.

المجيلدي «أحمد سعيد». التيسير في أحكام التسعير. تحقيق موسى
لقبال، الشركة الوطنية، الجزائر، ١٩٧٠م، ص ٤٩.

(٧٢) المرجع نفسه، ص ص ٤٩، ٥١.

(٧٣) المرجع نفسه في نفس الموضع.

(٧٤) وليد خالد الشايحي. وسائل سد عجز الموازنة العامة في الاقتصاد
الإسلامي. رسالة ماجستير «غير منشورة»، مقدمة لقسم الاقتصاد الإسلامي
بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص ٧٢.

(٧٥) د. فاروق صالح الخطيب. المالية العامة في المملكة العربية
السعودية. الطبعة الأولى. دار جدة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٧٢.

(٧٦) د. عادل أحمد حشيش. أصول المالية العامة. الطبعة (بدون)،
الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤م، ص ص ٦٦-٦٨.

- د. نعمت عبد اللطيف مشهور. اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية. الطبعة (بدون)، البلد (بدون)، الناشر (بدون)، ١٩٩٨م، ص ٢٣١.
- ٧٧) د. حامد عبد المجيد دراز. المالية العامة. الطبعة (بدون)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٣م، ص ص ٣١٠، ٣٠٥.
- د. يوسف إبراهيم يوسف. النفقات العامة في الإسلام، دراسة مقارنة. الطبعة (بدون)، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ص ٤٠٤، ٣٩٨.
- ٧٨) المراجع السابقة نفسها في نفس المواضع.
- ٧٩) الماوردي. الأحكام السلطانية، مرجع سبق ، ص ٢٤٨.
- ٨٠) د. محمد زكي شافعي. مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ص ٨٠، ٧٧.
- ٨١) المراجع نفسه، ص ص ١٩٨، ١٨٧.
- ٨٢) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد الحميد. استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم . الطبعة (بدون)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، التاريخ (بدون)، ص ص ٣٩٣، ٣٩٠.
- د. عادل أحمد حشيش. العلاقات الاقتصادية الدولية. الطبعة (بدون)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢م، ص ١٦٢.
- ٨٣) مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سبق، ج ٢، ص ٣٧.
- ٨٤) المراجع نفسه في نفس الجزء، ص ٣٨ في الشرح.

- ٨٥) ابن قيم الجوزية. الطرق الحكيمة . مرجع سبق، ص ٢٢٠.
- ٨٦) البخاري. صحيح البخاري، مرجع سبق، ج٢، ص ٦.
- ٨٧) ابن الأثير الجزري «مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد». جامع الأصول في أحاديث الرسول. تحقيق وتعليق عبد القادر الأرناؤوط. الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج١٠، ص ١٤٧.
- ٨٨) انظر ص ١٠ من هذا البحث.
- ٨٩) ابن الأثير الجزري. جامع الأصول في أحاديث الرسول. مرجع سبق، ج١٠، ص ١٥٧.
- ٩٠) د. السيد عبد المولى. أصول الاقتصاد. الطبعة (بدون)، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، التاريخ (بدون)، ص ٢٢٣.
- د. محمد عبد المنعم غفر. نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام، الدخل والاستقرار، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ص ١٢٣-١٢٩.
- ٩١) المرجع نفسه في نفس الموضع.
- ٩٢) الماوردي. الأحكام السلطانية. مرجع سبق، ص ٢٥٥.
- ٩٣) أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سبق، ج٣، ص ٣٠٣ واللفظ له.
- ٩٤) د. إبراهيم سلطان، د. جلال العبد، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الطبعة (بدون)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ص ١-٢٦.

المراجع^(*)

- القرآن الكريم.

- (١) ابن الأثير «مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد». جامع الأصول في أحاديث الرسول. تحقيق وتعليق عبد القادر الأرناؤوط. الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- (٢) ابن الأخوة «محمد أحمد القرشي». معالم القرية في أحكام الحسبة. الطبعة (بدون)، دار الفنون بكمبرج، التاريخ (بدون).
- (٣) الباجي «أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد». المنقلى شرح موطأ الإمام مالك. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٣١هـ.
- (٤) البخاري «محمد بن إسماعيل». صحيح البخاري. الطبعة (بدون)، دار إحياء الكتب العربية، التاريخ (بدون).
- (٥) بميوني، سعيد أبو الفتوح. الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها على التنمية. الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- (٦) البقمي، دطامسي هديف. التطبيقات العلمية للحسبة في المملكة العربية السعودية من عام ١٣٥١، ١٤٠١هـ، الطبعة الأولى، الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- (٧) ابن تيمية «أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم». الحسبة في الإسلام. تحقيق سيد محمد بن أبي سعدة، الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

(*) تم ترتيب المراجع أبجدياً مع عدم اعتبار أداة التعريف (ال) وابن وأبو في الكليات

- ٨) حشيش، د. عادل أحمد. أصول المالية العامة. الطبعة (بدون)، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤م.
- حشيش، د. عادل أحمد. العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة (بدون)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢م.
- ٩) الخطيب، د. فاروق صالح. المالية العامة في المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى، دار جده، جدة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ١٠) ابن خلدون «عبد الرحمن». مقدمة ابن خلدون. تحقيق حجر عاصي. الطبعة (بدون)، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.
- ١١) أبو داود «سليمان بن الأشعث السجستاني». سنن أبي داود. الطبعة (بدون)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٢) دراز، د. حامد عبد المجيد. المالية العامة. الطبعة (بدون)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٣م.
- ١٣) دنيا، د. شوقي أحمد. النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي. الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٤) ريان، د. أحمد طه. فقه البيوع المنهي عنها مع تطبيقاتها الحديثة في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث بالبنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٥) ريان، حسين راتب يوسف. الرقابة المالية في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ١٦) زيادة، د. نقولا. الحسبة والمحاسب في الإسلام، الطبعة (بدون)، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، التاريخ (بدون).

- ١٧) سلطان، د. إبراهيم، د. جلال العبد . تحليل وتقييم الأوراق المالية. الطبعة (بدون)، الدار الجامعية ، الاسكندرية، ٢٠٠٠م.
- ١٨) شافعي، د. محمد زكي. مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ١٩) الشايجي، وليد خالد. ومائل سد عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي. رسالة ماجستير «غير منشورة»، مقدمة لقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ٢٠) الشوكاتي «محمد بن علي». نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، التاريخ (بدون).
- ٢١) الثميرزي «عبد الرحمن بن نصر». نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق. د. السيد الباز العريني، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ٢٢) العبادي، د. عبد السلام داود. الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقیودها، دراسة مقارنة بالنظم الوضعية. مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ١٩٧٥م.
- ٢٣) عبد الحميد، مستعين علي. السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة (بدون)، الدار السودانية، الخرطوم، التاريخ (بدون).
- ٢٤) عبد المجيد، د. عبد الفتاح عبد الرحمن. استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، الطبعة (بدون)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، التاريخ (بدون).

- ٢٥) عبد المولى، د. السيد . أصول الاقتصاد. الطبعة (بدون)، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، التاريخ (بدون).
- ٢٦) عفر، د. محمد عبد المنعم. نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام، الدخل والاستقرار، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٢٧) عفر، د. محمد عبد المنعم. التخطيط والتنمية في الإسلام. الطبعة (بدون)، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٢٨) الغزالي «أبو حامد محمد بن محمد». احياء علوم الدين. الطبعة (بدون)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، التاريخ (بدون).
- ٢٩) ابن قيم الجوزية «شمس الدين محمد بن أبي بكر». الطرق الحكمية والسياسة الشرعية، الطبعة (بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).
- ٣٠) الماوردي «أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب». الأحكام السلطانية. الطبعة (بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

تقييم اقتصادي للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي الحكومي في مصر مع التركيز على جامعة الأزهر

د. زينب صالح الأشوح (*)

مقدمة

حظيت مصر بنشوء أقدم جامعة تقليدية في العالم وهي جامعة (أون) أو عين شمس وكان ذلك في عهد الفراعنة ثم تلتها جامعة الإسكندرية في عام ٣٢٠ ق.م ثم نشأت بين ربوعها أقدم جامعة إسلامية في العالم وهي جامعة الأزهر التي بدأت في عام ٩٧٢ م كجامع رسمي للدولة وبعد أقل من أربعة أعوام بدأ نشاطه يتطور الى الشكل الجامعي الذي نبعث منه كثير من التقاليد الجامعية المأخوذ بها حتى الآن كاستنباط منصب كرسي الأستاذية من المقعد الذي كان الشيخ يجلس عليه أثناء محاضراته (سنيه قراعة، ٦٨، ص ١٣؛ محمد خفاجي، ٨٧، جـ ٢، ص ١٧١، فايز مينا، ٢٠٠١، ص ١٧، ١٨).

ولقد أصبحت مصر الآن تضم ثلاث عشر جامعة مصرية هي الأزهر، القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، أسيوط، حلوان، جنوب الوادي، طنطا، المنصورة، الزقازيق، المنيا، المنوفية، قناة السويس، وذلك بالإضافة الى خمس جامعات خاصة هي الجامعة الأمريكية، وأربع أخريات تم إنشائها في فترة التسعينات هي جامعة ٦ أكتوبر، مصر للعلوم والتكنولوجيا، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، ومصر الدولية .

وتتبع جامعة الأزهر المجلس الأعلى للأزهر برئاسة شيخ الأزهر - كما

(*) أستاذ مساعد تقصتد كلية التجارة بنات جامعة الأزهر

أولتها الدولة اهتماماً خاصاً بتكليف رئيس الوزراء بالمشاركة في الإشراف عليها - بينما تتبع الجامعات الأخرى المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالي (وحدة المعلومات ٢٠٠١/٢٠٠١، ص ١٥؛ مركز المعلومات والتوثيق - المفكرة الإحصائية، ٢٠٠٠ ص ٢٠؛ مفيد شهاب، ٢٠٠٠، ص ٣).

وعلى جانب آخر، ففي الربع الأخير من القرن الثامن عشر، بدأت فكرة "القانون العلمي" التي تعتبر العقل البشري المصدر الوحيد للعلوم، تفتح كل المجالات العلمية، وتم بموجبها الاستبعاد التام للدين عن المجالات العلمية والبحثية وانتهى ذلك بالمبالغة في الماديات والبعد عن الروحانيات لدرجة قيام العلماء بتحويل علوم الاقتصاد إلى كتاب مقدس من صنعهم كما صرح بذلك الاقتصادي الأمريكي "كارسون" الذي استنكر ذلك الاتجاه اللاديني حيث يرى انه أثبتت عدم جدواه من خلال التجارب التطبيقية مثل عدم قدرة العلم على التنبؤ بالانهيار المباغت لسوق الأسهم الأمريكية يوم الاثنين ١٩ أكتوبر ٨٧ (روبرت كارسون، ٩٤، ص ١٨).

كما أوضحت إحدى الدراسات (زينب الأشوح، ٩٦ ص ١٦٣-٢١١) نقشي ظاهرة الأزمة الدينية وأثارها المدمرة بين المتعلمين نتيجة للتركيز على التعليم غير القائم على أسس دينية وأخلاقية خاصة في التعليم الجامعي المسئول عن تغريخ القوى الماهرة في شكلها النهائي .

ونتيجة لاختلاف الجهة التي تتبعها جامعة الأزهر عما تتبعها الجامعات الأخرى، يختلط على البعض عملية تضمين جامعة الأزهر في قوائم الإحصاءات والدراسات حتى الرسمي منها التي تتناول هيكل التعليم الجامعي

فى مصر- كما أن تطبيق فكرة "القانون العلمى" تدفع البعض إلى الاعتقاد
الساذج بخلف التعليم الأزهرى نتيجة لعدم مسابرته لتلك الفكرة غريبة المنشأ
فى إلغاء الجانب الدينى من دراساته . ناهيك عما تواجهه تلك الجامعة
الإسلامية العريقة من افتراءات مفرضة من الأطراف المعادية للإسلام أو
المالية لمدرسة الدين أفيون الشعوب .

وبناء على ما سبق، فقد ثارت جدالات كثيرة حول مدى جدوى التعليم
الأزهرى القائم على أساس دينى خاصة إذا ما قورن بجدوى التعليم التقليدى
المنظر فى الجامعات المصرية الأخرى - ولقد استحثت تلك الجدالات
الباحثة فاستنهضت كل طاقاتها البحثية لإنتاج ذلك البحث المتميز وبدلاً من
الخوض فى المناطق الشائكة حول تحليل الجدوى الفعلية للعلوم الدينية، وغير
الدينية تتم هنا محاولة للوقوف على صورة تقييمية محايدة بلغة عملية قياسية
مقبولة للجميع، وذلك باستخدام المنظورات الاقتصادية للتحليل والتقييم
المستهدف .

الهدف من الدراسة:

توضح دراسات التكلفة والعائد والفاعلية للتعليم أن هناك نوعين من
الكفاءة المرتبطة بأي نظام تعليمي - كفاءة داخلية وترتبط بالعلاقة بين الإنتاج
يقدم من خلال ذلك النظام والمدخلات التي تدخل فى العملية الإنتاجية
التعليمية وكفاءة خارجية ويقصد بها المنافع المترتبة الفردية والاجتماعية
التي يمكن تحقيقها على المدى الطويل كنتائج للعملية التعليمية ولكن فى نطاق
خارج النظام التعليمي (مثال: زينب الاشوح، ٩٤، ص ١٤٦-١٥١).

وفى حالة تقييم نظام تعليمي ما، يصعب تناول شقي الكفاءة التعليمية

بشقيها الداخلي والخارجي خاصة في الأبحاث الفردية المحدودة . وإيماننا بأهمية الكفاءة الداخلية وارتفاع مستواها كشرط أساسي وضروري لتحقيق مستويات مرتفعة للكفاءة الخارجية بالشكل المستهدف، تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي في مصر كهيكل عام لأعلى الدرجات العلمية، ويستهدف أن تقارن بوحداته، الكفاءة الداخلية لجامعة الأزهر التي يتركز اهتمام الدراسة عليها كجزء هام من الهيكل التعليمي المعنى .

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على أساس تحليل مقارن للكفاءة التعليمية الداخلية في جامعة الأزهر مقارنة بها في الجامعات المصرية الأخرى مع إضافة صور تقييمية للوضع المعنى تتعلق بجامعة الأزهر وحدها كخطوة إستكشافية لتحديد وضع الكفاءة التعليمية داخل هذه الجامعة التي يدور حولها المحور الرئيسي للدراسة والكفاءة التعليمية ليست متغيرا وحدا قابلا للقياس وللتقييم كمؤشر موحد، وبالتالي يتم تقييمها في الدراسة الحالية باستخدام بعض المؤشرات التي تنطوي على تأثيرات متبادلة أو متداخلة مع العملية التعليمية الجامعية والأطراف البشرية المنتجة من خلال تلك العملية (الدارسون) والمنتجة لها (أعضاء هيئة التدريس والمعاونون)، والمنظمة لحركتها (العاملون) من خلال تطبيق الأدوات التحليلية الملائمة للاستخدام في التقييم الاقتصادي .

وعلى ضوء ما سبق يتضمن التقييم المستهدف تحديد بعض أوجه التكاليف والمنافع للعملية التعليمية داخل الجامعات المصرية، ثم تقصى بعض الاختلالات في العلاقات الممثلة لعملية الإنتاج التعليمي كمؤشرات على جودة

الأداء التعليمى . ثم ننقل إلى التركيز على جامعة الأزهر باستخدام بعض المؤشرات الدالة على أوضاع المساهمين فى إتمام العملية التعليمية وتنظيمها كمؤشرات للأداء التعليمى نتيجة للتأثيرات المتبادلة بينهما. ولدواعي الحياد يتم استكمال الصورة المستهدفة بعرض آراء الدراسات الأخرى حول الجامعة المستهدف تقييمها.

أهمية الدراسة:

كان التعليم حتى وقت قريب بمثابة أحد الخدمات أو الحقوق المستهدف تقديمها للمواطنين، إلا أنه أصبح فى الوقت الحالى أحد أسلحة الحروب المعاصرة والمستقبلية وأحد الوسائل الأمنية الاستراتيجية التى يمكن أن تلعب دورا جوهريا فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضا (زينب الاشوح، ٩٤، ص ١٤٦-١٥٩؛ وزارة التعليم، ٩٣، ص ١٩). وما من شك فى أن التعليم الجامعى يعتبر أهم المراحل التعليمية فمن خلاله يتم تفرخ المنتج النهائى من مهارات بشرية ومعارف متطورة بالكيفية المستهدفة سياسياً وأمنياً واجتماعياً. وعلى الرغم من التحديات التى يواجهها التعليم الجامعى فى مصر فى إطار التطورات العالمية والتعليمية المتلاحقة، نلاحظ أن الدراسات الاقتصادية تكتفى غالبا - إن تناولته - بالبحث فى آثاره الخارجية المتعلقة بجانب الكفاءة الخارجية مهمة جانب الكفاءة الداخلية التى تعتبر أساساً لما قبلها . كما لوحظ عدم إعطاء اهتمام بحثى متكافئ بين الجامعات المصرية خاصة فيما يتعلق بجامعة الأزهر - وإن حدث فمن منطلق هجومى لأسباب أيديولوجية غالبا .

من هنا تتجلى أهمية الدراسة الحالية حيث تهتم بتقديم صورة تقييمية

شاملة للجامعات المصرية، وتركز على دراسة الجانب المهمل منها الذي يتعلق بالكفاءة الداخلية، كما تعطي جامعة الأزهر حقها في الرعاية البحثية وفي إبراز دورها الحقيقي في مجال الإنتاج التعليمي بغض النظر عن كونه ديني أو غير ديني كما يحاول الكثيرون حصرها في نطاق الجدال حوله.

نطاق الدراسة:

على الرغم من أهمية التعليم في جميع مراحلها، إلا أن التعليم الجامعي يتسم بأهمية خاصة نتيجة لتربيته على قمة درجات السلم التعليمي الرأسي الذي يطمح للوصول إليه الغالبية العظمى من الدارسين . ومن ناحية أخرى، فما زال التعليم الحكومي يتربع على عرش سوق الخدمات التعليمية المعنية في مصر حيث يقوم بتقديم تلك الخدمات ثلاثة عشر جامعة مصرية حكومية في مقابل خمس جامعات خاصة تختلف عن الجامعات الحكومية في أساليبها الأساسية للربح . وعلى الرغم من انتساب جامعة الأزهر إلى هيكل التعليم الجامعي الحكومي، إلا أنها تنفرد عن غيرها بترجيح التعليم الديني كأساس جوهري للتعليم فيها مما يجعلها دائما أكثر الجامعات مثارا للجدالات وللحوارات التقييمية .

وبناء عليه، تهتم الدراسة الحالية بتقييم الكفاءة الداخلية للتعليم في المرحلة الجامعية كأعلى المراحل؛ اقتصارا على الجامعات الحكومية لارتفاع أهميتها النسبية عن الجامعات الخاصة في مصر من ناحية ولاختلاف طبيعة الهيكلين من ناحية أخرى؛ مع التركيز على جامعة الأزهر كأكثر الجامعات مثارا للجدل وللحوار .

خطة الدراسة:

بناء على ما سبق، تتكون الدراسة من أربعة فصول يعرض أولها بعض أشكال التكاليف والمنافع للعملية التعليمية داخل الجامعات المصرية، ثم يتم توضيح بعض الاختلالات المؤثرة على الأداء التعليمي في الفصل الثاني، يليه فصل حول أوضاع المعلمين والعاملين بالجامعة، ثم فصل ختامي حول بعض سبلات نظام التعليم الجامعي للأزهر وبعض إيجابياته وتنتهي الدراسة بتقديم بعض المقترحات التي يؤمل أن يستفيد بها المسئولون بالدولة وبالجامعة في تعظيم منافع الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي .

الفصل الأول

بعض التكاليف والمنافع للعملية التعليمية داخل الجامعات المصرية

مقدمة :

يرى البعض أن التعليم يمكن أن يكون سلعة أو خدمة استهلاكية أو استثمارية (حازم الببلاوي، ٢٠٠٠، ص ١٨٢). ولكننا نميل إلى اعتباره كخدمة استثمارية حيث أنه ينطوي على عمليات غير منظورة كما أن قطاع التعليم عادة ما يندرج في الإحصاءات الرسمية في قائمة الخدمات. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٠، ص ٧٤) .

وأياً ما كانت طبيعته، فإن التعليم يعتبر وسيلة هامة لاستثمار رأس المال البشري وذلك في مقابل تكاليف تدفع من قبل الدارسين أو الدولة أو دافعي الضرائب، أو جميع الأطراف معاً . كما أن له مردود عادة ما يكون فردياً (على الدارسين) واجتماعياً (بانتشار أثره على المجتمع ككل). ويمكن لذلك المردود أن يمتد من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي كما يحدث في حالة التبادل الدولي للعلوم والثقافات والدارسين من الجنسيات المختلفة (عابدية خياط، ٨٣، ص ١٢٦؛ محمد محروس، ٩٠، ص ٣٧؛ حازم الببلاوي، ٢٠٠٠، ص ١٨٤).

هذا، وقد اعتبر آدم سميث أن التعليم وسيلة لاكتساب القدرات وبالتالي فإن ما ينفق على تعليم الفرد أو تدريبه يعتبر رأس مال ثابت مستثمر في البناء الفعال لشخصية الدارس وخلق مواهب متميزة فيه يمكن أن تعتبر فيما

بعد جزءا من ثروة هذا الفرد وثروة المجتمع الذي يقيم فيه (آدم سميث، ٣٧، ص٢٦٥).

وبناء عليه، فإنه يمكن تقييم الاستثمار فى التعليم الجامعى فى مصر بالاستعانة بأسلوب التكلفة العائد كما يتضح من العرض التالى.

١/١، بعض تكاليف العملية التعليمية داخل الجامعات المصرية

عادة ما يتم تصنيف نفقات التعليم الى تكاليف مباشرة مثل مكافآت المعلمين والكتب والأدوات المدرسية والتجهيزات التعليمية ونفقات الامتحانات، وتكاليف غير مباشرة مثل مكافآت العاملين من مشرفين وإداريين وعمال.. وتكاليف الإضاءة والصيانة وما شابهها، تكلفة الفرصة البديلة التي يضحي بها الطالب أو المؤسسة التعليمية نتيجة لتوجيه الموارد المحدودة المتاحة لدى أي من الطرفين لاستثمار تعليمي معين (زينب الأشوح، ٩٤، ص١٥٢، ١٥٣؛ محمد غنيمه، ٩٦، ص ٢٤٦) .

وعلى ضوء ذلك، سيتم تقييم العملية التعليمية داخل الجامعات المصرية باستخدام بعض المؤشرات المناسبة وهي: الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج القومي المحلي، وكنسبة من الإنفاق الحكومي، وكذلك كمتوسط لتكلفة الطالب الجامعي في مصر . وعلى اعتبار أن الرسوب يمثل فاقد أو إهدار في القوة البشرية المستثمرة بالتعليم، سيتم الاستعانة بمؤشر ذلك الفاقد (المتمثل في نسبة الراشدين الى المقيدین) للدلالة على تكلفة الفرصة البديلة التي كانت ستتاح للجامعة في حالة عدم إنفاقها المتكرر على ذلك الطالب نتيجة لرسوبه وفيما يلي موجزا لتكاليف التعليم الجامعي في مصر وفقا للمؤشرات المذكورة سابقا تباعا.

الإتفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج القومي : تتجلى أهمية المؤشر في الدلالة على الاهتمام الحقيقي للدولة بالاستثمار في مجال التعليم بوجه عام، وفي السعي الى الاهتمام بأعلى مستوياته على وجه أخص . غير أننا لاحظنا من إحصاءات التعليم للبنك الدولي (٢٠٠٠، ص ٧١، ٧٠) عدم ارتباط ذلك المؤشر وتطوره بتقدم أو تخلف الدول . فعلى سبيل المثال وجد أن نسبة المنفق على التعليم في مراحله المختلفة من الناتج القومي كان يمثل في أمريكا ٦,٧% في عام ٨٠ ثم انخفضت الى ٥,٤% في عام ٩٧ . وفي بريطانيا كانت النسبة المذكورة ٥,٦% في بريطانيا وأصبحت ٥,٣% في عام ٩٧ بانخفاض ضئيل . ويتشابه الاتجاه في مصر حيث كانت النسبة ٥,٧% في عام ٨٠ ثم تدنت الى ٤,٨% في عام ٩٧ وكانت أعلى نسبة في عام ٨٠ تبلغ ٩% في السويد ولكنها مع هذا انخفضت الى ٨,٣% في عام ٩٧، بينما أصبحت نامبيا تتمتع بأعلى معدل في عام ٩٧ (٩,١%) مع أنها لم تحقق سوى ١,٥% من المعدل المذكور في عام ٨٠ !!

أما نسبة الإتفاق على التعليم الجامعي من الناتج القومي المحلي، فيتضح

أيضا أنها قد بلغت في الفترة ٩٤-٩٧ قيما لا تتناغم تماما مع درجات تقدم أو تخلف الدول . ففي مصر كانت النسبة ٤,٨% وهي لا تتخفض كثيرا عنها في أمريكا (٥,٤%) . بينما لوحظ ارتفاع النسب للمناظرة في دول أقل تقدما من أمريكا مثل إسرائيل (٧,٦%)، والنرويج (٧,٤%)، وكندا (٦,٩%) . مع ملاحظة أن الدولة الأخيرة تتربع على قمة دول العالم ذوي التنمية البشرية العالمية ففي دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٩٧، ص ٢٥٥) ومع هذا فهي لا تحقق هنا أعلى معدلا للإتفاق على التعليم الجامعي

كنسبة من الناتج القومى المحلى .(برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٠، ص١٩٦) .

الإتفاق على التعليم الجامعى كنسبة من الإتفاق الحكومى : تدعيما لاستنتاجنا السابق لوحظ أيضا عدم الارتباط المؤكد بين المخصص من الإتفاق الحكومى على الاستثمار فى التعليم من ناحية، ودرجة تقدم أو تخلف الدولة من ناحية أخرى فها هي مصر تخصص فى عام ٢٠٠٠ للإتفاق على التعليم ١٤,٩% من إنفاقها الحكومى بينما نجد النسبة النظرية تنخفض فى أمريكا الى ١٤,٤% وفى كندا الى ١٢,٩% وفى اسرائيل الى ١٢,٣% ولكننا نجدها ترتفع فى دولة متقدمة هي النرويج الى ١٥,٨%(المرجع السابق، ص١٩٦). هذا، وقد بلغت الاعتمادات المدرجة فى الموازنة العامة للدولة المخصصة للإتفاق على التعليم الجامعى فى عام ٢٠٠٠ نحو ٤مليار و٣٩٩مليون جنيه وذلك فى مقابل ٣٤ مليون جنيها فقط فى عام ٧٣/٧٤ (مفيد شهاب، ٢٠٠٠، ص٤) ويتضح من زيادة الرقم المطلق للاعتمادات الحكومية للتعليم العالى أن هناك مجهودات متزايدة لتتمة ذلك القطاع الهام .

متوسط تكلفة الطالب الجامعى فى مصر: توضح الدراسات أن الطالب الجامعى فى مصر كان ينفق عليه فى المتوسط ١٤٢ جنيها فقط فى عام ٧٣/٧٤ ثم ارتفع ذلك المتوسط الى ٣١٠٠ جنيه فى عام ٩٧/٩٨ ثم واصل ارتفاعه الى ٤٩١٥ جنيه فى عام ٢٠٠٠ . (لطف الله إمام، ٩٧، ص ١٦١؛ مفيد شهاب، ٢٠٠٠، ص ٤) . وقد يعتقد البعض أن التزايد فى تلك المتوسطات يحدث فقط لمقابلة التزايد فى الأسعار أو الاتجاهات التضخمية المحلية، غير أن الاحصاءات الرسمية تشير الى أن معدلات التضخم السنوية

أخذت اتجاهات هبوطية في السنوات العشر الأخيرة حتى أنها هبطت - على سبيل المثال - من ٢١,١% في عام ٩٢/٩٢ إلى ٤,٣% في عام ٩٧ / ٩٨ ثم إلى ٢,٤% في عام ٢٠٠٠/٩٩ (زينب الاشوح، ٢٠٠١، جدول ٢ ص ١٧). واعتمادا على تلك الاحصاءات الرسمية فإننا نرجح أن ارتفاع متوسط تكلفة الطالب الجامعي يرجع الى زيادة اهتمام الدولة بالتعليم الجامعي وبتطوير التقنيات المستخدمة في العمليات التعليمية داخله مما يستلزم بالطبع زيادة المدفوعات على تلك التقنيات المتطورة .

وبالنظر الى تكلفة الطالب في كل جامعة، يتضح من جدول (١) أن متوسط تكلفة الطالب الجامعي في مصر بلغت في عام ٩٩/٩٨ نحو ٣٥١٨ جنيه وذلك وفقا لأحدث التقديرات المتاحة حتى حينه. ويلاحظ أن أربع دول يرتفع متوسط تكلفة الطالب فيها عن المتوسط العام وهي وفقا للأعلى متوسط: قناة السويس، أسبوط، القاهرة، والمنيا.

أما عن جامعة الأزهر، فيوضح الجدول أن متوسط تكلفة الطالب بها يبلغ ٢٣٤٠ جنيه وبذلك فهي تقع في المرتبة الثانية من أدنى المتوسطات الموجودة في الجامعات المصرية بعد جامعة الزقازيق. بل إن الأمر يزداد سوءا في عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث زاد عدد الطلبة الى ١٨٤٥٠١ وذلك بنسبة أعلى من زيادة المنصرف مما أدى الى انخفاض متوسط تكلفة الطالب بجامعة الأزهر إلى ٢٢٤٨ جنيه فقط. ويزيد أسفنا لذلك التدني في المخصص لرعاية الطالب بجامعة الأزهر إذا ما قارناه بالمتوسط المناظر للجامعات المصرية الأخرى والذي ارتفع إلى ٤٩١٥ جنيه (مفيد شهاب، وزير التعليم العالي، ٢٠٠٠، ص ٤) .

جدول (١)

متوسط تكلفة الطالب فى جامعات مصر فى عام ٩٨/٩٩

الجامعة	إجمالي المنصرف*	عدد الطلبة	متوسط تكلفة الطالب	النسبة فى كل جامعة الى الإجمالي
الأزهر	٤١٤٧٩٧	١٧٧٢٩٤	٢٣٤٠	٥,٦
القاهرة	٨٨٦٧٠٨	١٨٤٦١٣	٤٨٠٣	١١,٢
الإسكندرية	٤٤٧١٨٧	١٥٢٧٠	٢٩٢٩	٦,٩
عين شمس	٤٢٥٠٦٧	١٥٧٥٢٢	٢٦٩٨	٦,٣
أسيوط	٣٠٩٢٦٨	٦٢٧٠٣	٤٩٣٢	١١,٥
جنوب الوادي	٢٧٤٥٦١	١٠٣٠٦٩	٢٦٦٤	٦,٢
طنطا	٣٥٤٠٦٨	١٠٥١٨٧	٣٣٦٦	٧,٩
المنصورة	٣٩٧٠٦٦	١٤٢٣٤٩	٢٧٨٩	٦,٥
الزقازيق	١٨٩٥٣٤	٩٦٠٠٠	١٩٧٤	٤,٦
المنيا	١٤٧٨٨٧	٣٦٠٩٩	٤٠٩٦	٩,٦
المنوفية	١٦٠٤١٣	٥٩٨٢٤	٢٦٨١	٦,٣
قناة السويس	١٩٨٣٨٠	٤٠٢١٠	٤٩٣٤	١١,٥
حلوان	١٣٦٩٢٦	٥٤١٢٣	٢٥٢٩	٥,٩
إجمالي	٤٣٤١٨٦١	١٢٣٤٢٦٣	٣٥١٨	١٠٠

(*) منصرف الجامعة يتعلق بالتعليم فقط مقرب لآلف جنيه

المصدر (١) موازنة الجهاز الإداري للدولة للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠، ص ٩-

قطاع التعليم والبحوث والشباب، ص ٩٤، الجداول التفصيلية،

قسم ٩٠٤ - الأزهر فرع ٢، جامعة الأزهر، القاهرة.

(٢) مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، الإحصاءات المالية

والقوى البشرية للعام ٩٩/٢٠٠٠، ص ١١-٣٥، وزارة التعليم

العالي، القاهرة.

نسبة الإهدار في الدارسين: وكما نوهنا من قبل، فإن تلك النسبة تمثل شكلا لتكلفة الفرصة البديلة التي تتمثل في تضحية الجامعة بإعادة الإتفاق على الراسيين من موارد كان يمكن تخصيصها للاستثمار في بدائل أخرى مثل استيعاب أعداد أكبر من الطلاب الجدد أو إجراء تحسينات أفضل على بقية مدخلات العملية التعليمية . ولدواعي الاختصار فسوف نحصر اهتمامنا هنا على الوضع في العام النهائي قبل التخرج حيث أنه يمثل العام الفاصل بين سنوات الدراسة للانطلاق الى دنيا العمل والكسب والاستفادة الفعلية التطبيقية لكل ما تمت دراسته من قبل وذلك باستخدام مؤشر نسب الراسيين الى المقيدون في العام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩ الذي تتضح قيمه في الجامعات المصرية المختلفة من الجدول التالي .

جدول (٢)

نسب الخريجين والراشدين إلى المقيدى فى الجامعات المصرية

فى عام ٢٠٠٠/٩٩

الجامعة	عدد المقيدى	عدد الخريجين	نسبة الخريجين إلى المقيدى*	نسبة الراشدين إلى الخريجين (نسبة الإهدار فى الدارسين)
الأزهر	١٨٤٥٠١	٢٧٥٧٥	١٤,٩	٨٥,١
القاهرة	١٨١٥٠٦	٢٩١٢٦	١٦,٠	٨٤,٠
الإسكندرية	١٢٤٠٣٢	٢٠٦٥٩	١٦,٧	٨٣,٣
عين شمس	١٥٥٠٨٩	٢٧٤٦٠	١٧,٧	٨٢,٣
أسيرط	٦٢٣٢٩	٩٠٩٠	١٤,٦	٨٥,٤
جنوب الوادى	٥٣٨٨٧	٩٧١٣	١٨,٠	٨٢,٠
طنطا	١٠٥٤٦٥	١٩٣٣٦	١٨,٣	٨١,٧
المنصورة	١٠٢١٨٥	١٩٢٣٥	١٨,٨	٨١,٢
الزقازيق	١٤٤٧٩٧	٢٣٩٧٢	١٦,٦	٨٣,٤
المنيا	٣٦١٨٩	٦٣٨٧	١٧,٦	٨٢,٤
المنوفية	٦٢٨٢٩	٨٧٥٢	١٣,٩	٨٦,١
قناة السويس	٤٣٧٦٧	٧٣٨٦	١٦,٩	٨٣,١
حلوان	٩٧٦٢٨	١٥٠٠٨	١٥,٤	٨٤,٦
إجمالى	١٣٥٤٢٠٤	٢٢٣٦٩٩	١٦,٥	٨٣,٥

(*) وتلك النسبة تعتبر مؤشرا لآخر مرافق هو نسبة الإزلة

المصدر : (١) الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، النشر
الإحصائية السنوية للعام الجامعى ٩٩ / ٢٠٠٠، جامعة
الأزهر، القاهرة .

(٢) مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، الجامعات والتعليم
المفتوح للعام الجامعى ٩٩ / ٢٠٠٠، وزارة التعليم العالى،
مكتب الوزير، القاهرة .

ويتضح من الجدول رقم (٢) ارتفاع نسبة الإهدار للدارسين في الجامعات المصرية حيث تبلغ ٨٣,٥% مع عدم اختلاف الوضع كثيرا بين الجامعات المصرية حيث نجد أعلى نسبة للإهدار أو الراسيين الموجودة في جامعة المنوفية (٨٦,١%) لا تبعد كثيرا عن المتوسط العام لتلك النسبة، كما أنها مازالت متقاربة مع أدنى نسبة للإهدار (٨١,٢%) وذلك في جامعة المنصورة .

أما عن جامعة الأزهر، فقد وجد أن نسبة الإهدار بها ٨٥,١% وهي بذلك تقع في المرتبة الثالثة بين الجامعات التي تحققت فيها أعلى نسب رسوب بين الخريجين (بعد المنوفية وأسيوط) وذلك يدل على ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة فيها حيث أن الجامعة تضحي بجزء من مخصصاتها وجهودها لرعاية الراسيين المزامحين للطلبة المستجدين بينما كان من الممكن أن توجه تلك المخصصات الى أوجه أخرى من الاستثمار التعليمي الأفضل.

٢/١ : بعض المنافع والآثار الإيجابية للعملية التعليمية داخل الجامعات المصرية

تخطوي العملية التعليمية الجامعية على منافع عديدة . بعضها تظهر آثارها الإيجابية داخل نطاق الجامعة، وذلك ما يعيننا، وأخرى تخرج عن نطاق دراستنا لأنها تتعلق بالنطاق الخارجي مثل اكتساب الفرد والمجتمع لمقدرة أعلى على التكسب أو التفاوض. (زينب الاشوح، ٩٤، ص ١٥٣، ١٥٤).

وبالعودة الى المنافع الداخلية، فسوف نستبعد المنافع المالية لأن دراستنا تنصب على الجامعات الحكومية التي لا تهدف الى الربح . وبناء عليه سيتم

تقييم المنافع الداخلية للجامعة باستخدام مؤشرات أكثر ملاءمة لطبيعة الوظيفة التي تقوم بها تلك المؤسسة الخدمية العامة وهي نسبة الخريجين إلى المقيدین (باعتبارها منتج نهائى أصبح قابلاً للمساهمة في سوق العمل والتعمير)؛ ونسبة المقيدین في الدراسات العليا (كمؤشر على زيادة الوعي التعليمي والثقافي لدى خريجي الجامعات نتيجة لخوضهم في التعليم الجامعي التخصصي؛ ونسبة خريجي الدراسات العليا (كمؤشر على تحسن الفرص الوظيفية المرموقة المتاحة). وكذلك فإن نسبتي الوافدين الى المقيدین، والخريجين الوافدين الى إجمالي الخريجين يمكن أن تستخدم كمؤشرين على ما تحققة الجامعة من عوائد تتعلق بنشر الثقافة المحلية خارج حدود الوطن وتقوية روح انتماء وحُب الأجانب لمصر من خلال التعلم في إحدى جامعتها بالإضافة الى الامتراج بالحضارات والثقافات الأخرى وتسهيل إمكانية التعرف عليها والتفاعل معها عن قرب .

ولنبدأ جولتنا بين هذه المؤشرات التفاضلية المأمول تحققها بأقصى قيم وانتشارات ممكنة .

نسبة الخريجين إلى المقيدین :بالعودة الى جدول (٢) يتضح أن الخريجون لا يمثلون إلا ١٦,٥% من الطلبة المقيدین بالجامعات المصرية في ذات العام . ونجد أن هناك ثماني جامعات ترتفع فيها النسب المذكورة عن المتوسط العام لكن بفارق بسيط حيث بلغ أقصاها ١٨,٨% وذلك في جامعة المنصورة . كما وجدت خمس جامعات تنخفض فيها النسبة المذكورة عن المتوسط العام وكان أنها ١٣,٩% في جامعة المنوفية .

أما جامعة الأزهر، فنجدها تحتل المرتبة الثالثة في مجموعة الجامعات الأقل نمونيا في معدلات الإزاحة بها (بعد المنوفية وأسيوط) حيث لم يتعد الخريجون فيها ١٤,٩% من إجمالي الدارسين المقيدين في عام ٢٠٠٠/٩٩.

ويدفعنا تواضع تلك النسب الى الشعور ببعض القلق والتساؤل عن حقيقة الجدوى الفعلية لنظام تعليمي يستثمر مدخلات بشرية طوال عام كامل ثم يقدم للدولة منتج نهائي يمثل ١٦,٥% فقط من إجمالي تلك المدخلات المستثمرة (بل وفي خمس مصانع جامعية يكون المنتج أقل) على الرغم من أن هذه المدخلات هي الصفوة التي تم غربلتها من أحجام أوسع من المدخلات من خلال مراحل إنتاجية لا تقل عن أربع سنوات وتم بلوغها الى المرحلة النهائية للإنتاج حيث يفترض أنها أصبحت أكثر صلاحية واقتربا من التبلور في الشكل النهائي للمنتج المستهدف!!! الواقع أن تواضع حجم ذلك المنتج النهائي للتعليم الجامعي يؤكد على وجود خلل وقصور إما في العملية التعليمية في المراحل السابقة أو في سوء التقييم وعملية الإعداد النهائي للفئات المستهدفة .

الرفعي إلى مرحلة الدرامات العليا : عادة ما يتجه خريج الجامعة الى المشاركة في سوق العمل من أجل التكسب وتعويض ما أنفقته أسرته عليه أو تكوين مدخلات تمكنه من تكوين أسرة جديدة . ومع هذا فقد ينجح القائلون بالتدريس في الجامعة في غرس بذور فعالة لحب العلم والتشوق الى الاستفادة منه وبالتالي يسعون الى تحقيق ذلك بالالتحاق بالدراسات العليا .

ولكن قد يكتشف البعض بعد الالتحاق أن قوتهم الشرائية للعلوم العليا غير حقيقية نتيجة لضعف قدراتهم الذهنية التي لا تتلاءم مع هذه المرحلة الأعلى أو لتغلب إلحاح ضرورة العمل والتكسب الحالي على المنافع المستقبلية غير المؤكدة فيمنحون تاركين في تلك الحلبة من يمتلكون قدرات وقوى ذهنية ومادية وزمنية حقيقية وفعالة .

وفي نظريات التعليم العالي، ذكر "والش" أنه كلما طالبت مدة التعليم كلما أصبح الغرض منها مهنيا وكما زاد الربح المتوقع من ثمارها كالرقي الى عمالة أفضل والحصول على أجور أعلى . ويؤكد "داينيزون" في نظريته على أن زيادة سنوات التعليم تؤدي إلى تحسين نوعية العمل وزيادة الإنتاجية نتيجة لزيادة الخبرات والأفكار المتطورة (نشأت فهمي، ٢٠٠١، ص ١٢-١٤) . وبناء على تلك النظريات، يتوقع أن تتيح الدراسات العليا فرصا أفضل من خريجي الجامعات في العمالة والتكسب ولكن على الأجل الطويل نسبيا وإن كان احتمال تحقق ذلك يرتفع بين العاملين في مجال التعليم الجامعي أو الساعين للالتحاق به عن نظرائهم من العاملين في المجالات الأخرى التي لا تعطى لذلك الارتقاء العلمي وزنا في حركات الترقيات والحوافز الوظيفية التقليدية. وأخذاً بالجانب الترجيحي لمنافع الدراسات العليا، نقدم تحليلنا التالي

جدول (٣)

المقيدون والخريجون من الدراسات العليا بالجامعات المصرية
في عام ١٩٩٠/٢٠٠٠

الجامعة	إجمالي المقيدين	نسبة المقيدين لكل جامعة إلى الإجمالي	إجمالي الخريجين	نسبة الخريجين لكل جامعة إلى الإجمالي	نسبة الخريجين إلى المقيدين
الأزهر	٩٣٥٤	٨,٦	١٣٠٨	٥,٥	١٤,٠
القاهرة	١٧٨٢٨	١٦,٣	٤٤٦٦	١٨,٨	٢٥,١
الإسكندرية	١٢٢٠٦	١١,٢	٢٦١٢	١١,٠	٢١,٤
عين شمس	٢١٨٦٢	٢٠,١	٣٧٠١	١٥,٦	١٦,٩
أسيوط	٤٩٩٥	٤,٦	٧٨٢	٣,٣	١٥,٧
جنوب الوادي	٢١٩٩	٢,٠	٩٨٠	٤,١	٤٤,٦
طنطا	٩٧٢٤	٨,٩	١٦٨٨	٧,١	١٧,٤
المنصورة	٤٧٩٤	٤,٤	١٤٨١	٦,٢	٣٠,٩
الزقازيق	٩٦٩٥	٨,٩	٢٢٣٣	٩,٤	٢٣,٠
المنيا	١٩٧٤	١,٨	٧٠٩	٣,٠	٣٥,٩
المنوفية	١٦٧٢	١,٥	١١٧٦	٥,٠	٧٠,٣
قناة السويس	٣١٧١	٢,٩	١٢٣٣	٥,٢	٣٨,٩
حلوان	٩٥٦٣	٨,٨	١٣٦٦	٥,٨	١٤,٣
إجمالي	١٠٩٠٣٧	١٠٠	٢٣٧٣٥	١٠٠	٢١,٨

المصدر: (١) إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، النشرة الإحصائية السنوية لعام ٩٩/٢٠٠٠، ص ١٩٢، ٢٢٣، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، جامعة الأزهر.

(٢) مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، الجامعات والتطعيم المفتوح للعام الجامعي ٩٩/٢٠٠٠، المجلد الأول، ص ١، وزارة التعليم العالي، القاهرة.

يتضح من الجدول رقم (٣)، أن المقيدى بالدراسات العليا فى الجامعات المصرية الحكومية يبلغ ١٠٩٠٣٧ فى عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث تخرج ٢١,٨% منهم . ويلاحظ أن تلك النسبة ترتفع عن نسبة الخريجين من التعليم الجامعى الأساسى التى لم تتعد فى المتوسط ١٦,٥% كما أوضحه جدول (٢) السابق . وتلك علامة مبشرة على الزيادة الفعلية فى الوعي الثقافى وإن كنا نتحفظ على تلك النتيجة إذا ما راعينا أن من بين هؤلاء الدارسين نسبة كبيرة من معاونى هيئات التدريس بالجامعات المصرية مما قد يثير القلق من ارتفاع نسبة من لم يتم تخرجهم حيث يمثلون ٧٨,٢% ممثلين بذلك نحو ٣,٦ ضعف الخريجين!

وعلى أية حال، فإن إجراء مقارنة سريعة بين الجامعات المصرية يوضح أن أعلى نسبة للمقيدى بالدراسات العليا كانت ٢٠,١% وذلك فى جامعة عين شمس بينما كانت أدنى نسبة ١,٥% وذلك فى جامعة المنوفية . وعلى عكس ما سبق، فقد تمتعت جامعة المنوفية بأعلى نسبة للخريجين (٧٠,٣%) مما قد يدل على أن انخفاض عدد الدارسين فى المستويات العلمية العليا يعتبر أحد عوامل ارتفاع قيمة المنتج من هؤلاء الدارسين فى المستويات العلمية العليا نتيجة لتركز وتعمق العملية التعليمية الموجهة لهم. وتلك فرضية يقترح بحثها بمزيد من التعمق فى دراسة أخرى متخصصة خاصة وأن ذات الفرضية تتأكد بالوضع فى جامعة جنوب الوادى .

أما عن جامعة الأزهر، فيتضح أن المقيدون بالدراسات العليا فيها تمثل ٨,٦% من إجمالى الدارسين فى الدراسات العليا بالجامعات المصرية وبالتالي فهي تقع فى المركز السابع بين الجامعات الأعلى نسبيا، ومع هذا،

نجد أنها تتضمن أدنى نسبة بين الخريجين (١٤%) تليها في ذلك جامعة حلوان بنسبة بالغة التقارب (١٤,٣%) !

الوافدون كوسيلة اقتصادية، سياسية وثقافية : تعطي الجامعات في الدول المتقدمة اهتماما كبيرا لاستقطاب الأجانب للتحصيل العلمي بها على كافة المستويات وذلك لهدف أساسي هو زيادة مواردها التمويلية الذاتية بالإضافة الى بعض الأهداف الأخرى ذات الأهمية الخاصة مثل تصدير العلوم المحلية وتوسيع دائرة الانتماء الخارجي للوطن المحلي وزيادة الروابط الدولية وامتزاج الثقافات وتحسين القوى التفاوضية مع دول الوافدين خاصة أن هؤلاء الوافدين يمكن أن يمثلوا سفراء لبلادهم داخل البلاد التي يتعلمون فيها، وكذلك يمكن أن يصبحوا سفراء لتلك البلاد عند عودتهم النهائية الى أوطانهم.

ومع هذا، فلم نستطع العثور على بيانات حول هذه الفئة الهامة في الجامعات المصرية -عدا الأزهر - في كل السجلات الرسمية التي تضمنت إحصاءات حول التعليم الجامعي في مصر ومن بينها تلك التي استخدمتها الدراسة الحالية كمصادر للبيانات . غير أن إحدى الدراسات الحديثة أشارت الى أن غالبية الوافدين للدراسة بالجامعات المصرية - غير الأزهر - يأتون من بلاد عربية حيث يمثلون ٩٦% من هؤلاء الوافدين الذين انخفض عددهم مؤخرا الى خمس حجمهم قبل النصف الأخير من التسعينات (مراد مينا، ٢٠٠١، ص ٥١). وقد يدل ذلك إما على عدم اهتمام الجامعات المصرية بالتوسع في تعليم الأجانب أو على أن التعليم في هذه الجامعات لم يعد يتمتع

بميزة نسبية أو بتقديم خدمات تعليمية متميزة تشجع على توافد الأجانب للاستفادة منها .

أما في جامعة الأزهر، فيختلف الأمر كثيرا . فقد لاحظنا أن المصادر الإحصائية الرسمية لجامعة الأزهر تعرض بيانات وفيرة وواضحة وتفصيلية عن تلك الفئة الهامة من الدارسين مثلها مثل الدارسين المصريين بالجامعة تماما مما يدل على ارتفاع أهميتها النسبية كمدخلات بالجامعة .

ووفقا لتلك المصادر، تبين لنا أن الهدف الأساسي من قبول الوافدين للدراسة داخل الحرم الأزهر الشريف هو توثيق الصلة بالدول الأخرى ونشر العلم والمعرفة وخاصة في مجال العلوم الدينية واللغة العربية التي تتميز بها جامعة الأزهر عن سواها على الصعيد المحلي والدولي . وقد نص قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على تساوي فرص التعليم في كل كليات جامعة الأزهر بين كل الطلاب المسلمين من مختلف الجنسيات، "في حدود الإمكانيات والميزانية المتاحة" (العلاقات العامة، ٩٦، ص ٦٤).

وجدير بالذكر، أن كل الوافدين يدرسون مجلتا في كل كليات العلوم الدينية واللغوية ويعتبر ذلك أحد أسباب تنفقهن إليها بالإضافة الى أنها تدرس بلغة عربية يستطيع أن يفهمها الجميع كما صرح كثير منهم - بشكل أفضل من اللغات العلمية التخصصية التي تستخدم في الكليات الأخرى التي صرحوا بصعوبة فهمهم وتحصيلهم لها . كما أوضح المسئولون أنه في الكليات الأخرى، يدفع الوافد رسوما بالإسترليني تقدر بألفي جنيه إسترليني أول عام ثم ألف إسترليني كل عام دراسي تال أما في الكليات العملية، فيرتفع المدفوع الى ٣٠٠٠ جنيه إسترليني أول عام ثم ١٥٠٠ جنيه إسترليني في كل

عام دراسي تال . ذلك الذي يؤكد على أن جامعة الأزهر ليست مؤسسة ربحية وأن عاندها المستهدف من استقبال الوافدين يتمثل أساسا في التوسع في تصدير العلوم الدينية ونشر اللغة العربية الى الخارج من خلالهم.

ويتأكد ذلك بما تشير إليه الأرقام حيث نجد أنه في عام ٢٠٠٠/٩٩ كان بالجامعة ١٢١٤٩ وافدا (٨٩٥٦ بنين و٣١٩٣ بنات) . وكان العدد الأكبر من البنين يدرسون في كليتي الشريعة والقانون (٢٦١٤ طالب بنسبة ٢٤% من الإجمالي و٢٤% من البنين) وذلك في منطقة الدراسة فقط بينما تتوزع الأقلية الباقية على الكليات الأخرى . ففي كليات البنين في مدينة نصر وهي التربية (٣٥٦ طالب) ولغات وترجمة (١٤٤) وتجارة (١١٥) وطب (٤٠) وزراعة (٣٩) وهندسة (٢٠) وعلوم (٢٠) وطب أسنان (٨) وصيدلة (٦) . وبالمثل فقد تركزت غالبية الوافدات في كليات الدراسات الإسلامية والعربية حيث تواجد ١٨٦٢ منهن بمدينة نصر بالإضافة الى ٦٤٦ وافدة الى ذات الكلية فرع المنصورة و ٥٧٠ وافدة في فرع الإسكندرية وبذلك يبلغ مجموع الوافدات الدارسات في العلوم الدينية واللغوية بجامعة الأزهر ٣٠٧٨ وافدة بنسبة ٢٥% من إجمالي الوافدين والوافدات معا، و ٩٦,٤% من الوافدات. فيما عدا ذلك وجدت ٤٧ وافدة في التجارة في القاهرة وثلاثة في تجارة تقهنا الأشراف، ٣٢ وافدة في كلية الدراسات الإنسانية، و ١٩ وافدة في الطب بالقاهرة و ٩ في العلوم بالقاهرة، ووافدتين في الصيدلة بالقاهرة (إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، ص ١١٢، ١٢٢) .

والواقع أن هناك عائدا آخر من دراسة الوافدين في جامعة الأزهر ويتمثل في توثيق الروابط بين الجامعة والجهات العلمية في عدد كبير من

بلدان العالم والذين يفد منهم طلاب العلم الديني واللغوي بالأزهر على وجه الخصوص . وتتأكد تلك المنفعة من تنوع جنسيات هؤلاء الوافدين . ففيما يتعلق بالبنين، يأتي العدد الأكبر من قارة آسيا (٧٢٤١ بنسبة ٨١% من الوافدين)، يليهم الوافدون من قارة أفريقيا (٤٩٣ وافد بنسبة ١٦,٥%)، كما يتعلم بالأزهر ٢٢٠ من أوروبا (٢,٤%) ولم يفد من أمريكا سوى وافدين أحدهما يتعلم في كلية اللغة العربية بالدراسة والآخر في تربية مدينة نصر . ويتشابه الوضع بالنسبة للوافدات وإن كانت الغالبية العظمى تأتي من آسيا (٣٠٨٧ بنسبة ٩٦,٧%) بينما قدم من أفريقيا ٧٩ وافدة (٢,٥%) ومن أوروبا ٢١ وافدة (٧,٠%) (إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، ص ١٢٠-١٦٦).

وتوضح إحدى الدراسات على أنه بينما انخفض عدد الوافدين إلى الجامعات المصرية الأخرى إلى خمسي عددهم في الفترة ٨٥/٨٦-٩٥/٩٦، فقد ارتفع عدد الوافدين إلى جامعة الأزهر إلى ثلاثة أضعاف عددهم في خلال ذات الفترة (مراد مينا، ٢٠٠١، ص ٥١).

ويتأكد من الدراسات المختلفة على أن زيادة الوافدين في جامعة الأزهر تعتبر من منافع النظام التعليمي فيها التي تتمثل في توثيق العلاقات بين البيئات والثقافات المختلفة وتدعيم الهوية الإسلامية والحفاظ على اللغة العربية وتوسيع نطاق التعامل بها (مثال أنظر: سنية قراعة، ٦٨، ص ٣٨٣؛ عباس محبوب، ٨٧، ص ١٣٩).

ونحن نؤكد بدورنا على أن تزايد إقبال الأجانب على التعليم بجامعة الأزهر أكثر من غيرها من الجامعات المصرية الأخرى ينطوي على تمتع

جامعة الأزهر بميزة تعليمية نسبية تضمن اجتذاب المزيد من الوافدين خاصة إذا ما تم تطوير التعليم الديني ليشمل حتى العلوم الأخرى بالجامعة. غير أن هناك تساؤلا هو بالأحرى اقتراحا، فلماذا لا تركز جامعة الأزهر جهودها على التوسع في استقبال الوافدين باعتبارهم أيضا موردا تمويليا يساعد على تحسين مواردها المالية الذاتية على غرار ما تفعله الجامعات في الدول المتقدمة خاصة ونحن نسير بخطى سريعة نحو الخصخصة !!!

الفصل الثانى

بعض الاختلالات المؤثرة على جودة الأداء التعليمي والدالة عليه

مقدمة

تعتبر جودة الأداء من أهم شروط أي نشاط اقتصادي أو إنتاجي ناجح بما يضمن تحقيق قيمة مضافة في أفضل صورة لها . وفى مصنع الإنتاج التعليمي لتفريخ العقول والكفاءات البشرية المتميزة، يكون أداء القائمين على العملية التعليمية هو المؤشر الجوهرى لجودة المنتج النهائي . فكم من مواهب كامنة ظهرت وترعرعت في أحضان معلمين نابهين ذوى كفاءة تعليمية وتربوية رفيعة المستوى .. وكم من إبداعات نادرة تم وأداها في مقبرة إحباطات معلمين تركز اهتمامهم على التكبس وأعطاوا أولوية أهدافهم المهنية لتنمية المادة قبل تنمية البشر وتتاسوا أن هؤلاء البشر هم الثروة الحقيقية كما قالها آدم سميث من قبل في كتابه عن ثروة الأمم.

والواقع أن الأداء التعليمي يصعب تقييمه بأساليب محددة وقاطعة لصعوبة قياسها كمياً . ومع هذا، فهناك بعض المؤشرات التي يمكن أن يساعد استخدامها في مجموعها - على الوصول الى تصور منطقي لجودة الأداء التعليمي الجامعي وذلك من خلال قياس الوضع التوازنى أو الاختلال في العلاقات بين المدخلات كدارسين والمعلمين كمنتجين من ناحية؛ وقياس الوضع المنشود بالنسبة للتوزيع الطلابي بين المجالات العلمية الرئيسية من ناحية أخرى، وهو ما يتم إنجازه في خلال الفصل الحالي .

١/٢، بعض المؤشرات المتعلقة بالعلاقات بين الدارسين والمعلمين

وفقا للقاعدة الاقتصادية المعروفة، فإن التوازن يمثل الوضع المثالي النظري الذي تتحقق عنده أكبر منافع بأقل تكاليف ممكنة والذي نلتقي عنده جميع الرغبات المنطقية الممكنة حتى وإن كانت متعارضة . وعلى اعتبار أن المعلمين يمثلون هنا جانب عرض الخدمات التعليمية، بينما يمثل الدارسون جانب الطلب، فإن توازن العملية التعليمية يمكن أن يدل على ارتفاع جودة الأداء التعليمي للمعلمين وبالتالي الأداء التحصيلي للدارسين إلى أقصى مستوياتها الممكنة. ونزولا على أرض الواقع نحاول هنا تقييم جودة الأداء التعليمي من خلال التعرف على بعض الاختلالات في العلاقات المذكورة وذلك باستخدام خمسة معايير للوضع التوازني التعليمي - أربعة منها تتعلق بالتوازن بين الدارسين والقائمين على العملية التعليمية، والخامس يركز على التوازن التوزيعي للطلاب بين التخصصات الدينية والنظرية والعملية.

أولا، التوازن التوازني التوزيعي بين الدارسين والمعلمين : بالتأمل في الجدول رقم (٤)، نلاحظ أن أكبر خلل في التوازن المعني هو بين الطلبة ومعاوني هيئة التدريس حيث يقوم الفرد منهم بالتدريس لنحو ٦٣ دارس على مستوى الجامعات المصرية على الرغم من أن هؤلاء معاونون يقومون بمهمة الشرح التفصيلي لما يقوم به المحاضر من أعضاء هيئة التدريس بإلقائه من محاضرات عامة . وعلى مستوى كل جامعة نجد أن ذلك الخلل يتسع ليصل إلى أقصاه في جامعة الزقازيق حيث يبلغ متوسط عدد من يدرس لهم المعاون أكثر من ٨٤ طالب. وحتى الجامعات التي ينخفض فيها ذلك الخلل نسبيا فإنها مازالت تعاني من تضخم عدد الطلبة المكلف المعاون

بالتدريس لهم بدليل أن الحد الأدنى لعدد الطلبة لكل معاون يزيد على ٣٧ طالبا وذلك فى جامعة قناة السويس.

أما عن جامعة الأزهر، فهى تقع فى المرتبة السادسة بين الجامعات الأكثر خلافا فى التوزيع النسبى للطلبة على معاونين حيث يقوم معاون بالتدريس لأكثر من ٦٥ طالب .

وما من شك فى أن ارتفاع عدد الدارسين فى المكاشن يعرقل مهمة الشرح التفصيلي للمحاضرة الرئيسية، كما أن ذلك يؤدي الى عدم إتاحة فرص متكافئة لكل الدارسين للمناقشة وممارسة التطبيقات المستهدفة من تلك الشكاشن بشكل كاف وفعال.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني، نجد أن متوسط عدد الطلبة لكل عضو تدريس بالجامعات المصرية ينخفض إلى نحو نصف الخل فى العلاقة السابقة ومع هذا فمزال الخل موجودا حيث يرتفع ذلك المعدل الى أكثر من ٣٨ طالبا لكل عضو تدريس . بل أن الخل يتزايد فى ست جامعات حتى بلغ أقصاه فى جامعة جنوب الوادي حيث يزيد عدد الطلبة الذين يدرس لهم عضو التدريس عن ٦٩ طالبا . وللمفاجأة، أن أقل عدد للدارسين الذين يدرس لهم عضو التدريس كان فى جامعة القاهرة حيث بلغ نحو ٣٠ طالب فقط.

أما عن جامعة الأزهر، فقد وجد أنها تقع فى المركز الخامس بعد القاهرة والمنيا والإسكندرية وقناة السويس كأقرب جامعات إلى الوضع التوازني حيث بلغ المعدل المذكور عالياه نحو ٣٥ طالبا لكل عضو هيئة تدريس .

وعلى الرغم من أفضلية ذلك الوضع عن سابقه من حيث انخفاض مقدار

الخلل في العلاقة التعليمية التي يمثلها، إلا أنه ينطوي على نوع آخر من
الخلل بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم . فالمعاونون يتولون مهمة التعليم
الإيضاحي التفصيلي والتطبيقي للمحاضرات العامة التي يلقيها أعضاء
التدريس ومن ثم، يتوقع أن يزداد عددهم على أعداد أعضاء هيئة التدريس.
ومع هذا، نجد أنهم لا يمثلون إلا ٦٧% من أعضاء هيئة التدريس حيث يبلغ
عددهم ٢١٦٠٦ بالجامعات المصرية في مقابل عدد أكبر من أعضاء هيئة
التدريس يرتفع إلى ٣٥٠٣٤ عضو . ويتضح ذلك الخلل في كل الجامعات
المصرية إلا من استثناء واحد في جامعة جنوب الوادي حيث يزيد عدد
المعاونين بتسع وتسعين فردا وإن كان عدد هؤلاء وأولئك مازال منخفضا
للحدثة النسبية لتلك الجامعة .

أما عن جامعة الأزهر فيزيد أعضاء هيئة التدريس بها عن معاوني
بمقدار ٢٤١٦ فردا. غير أن نسبة الخلل بين الطرفين ينخفض إلى ٥٣,٨%
مقارنة بالمتوسط العام وبذلك نجدها تشغل المرتبة الرابعة بعد جنوب الوادي
والإسكندرية والزقازيق كأفضل مجموعة تقل فيها نسبة الخلل التوزيعي
الوظيفي (المقلوب) بين معاوني الذين يفترض زيادة عددهم بحكم طبيعة
مهامهم التعليمية ذات المجالات الأكثر اتساعا وأعضاء هيئة التدريس الذين
يفترض انخفاض عددهم النسبي بحكم الندرة النسبية المفترضة لخبراتهم
العلمية باللغة التخصص، وكذا بحكم عمومية المحاضرات التي يلقيونها
للدارسين .

تقييم اقتصادى للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعى الحكومى فى مصر مع التركيز على جامعة الأزهر
الأزهر

جدول (٤)

الدارسون والقاتمون بالصلية التعليمية فى الجامعات المصرية فى عام ٢٠٠٠/٩٩

الجامعة	إجمالى التعيينين	عدد الطلاب لتعليمات	نسبة الإلتحاق إلى إجمالى التعيينين	عدد الطلاب المراسات العلماء	أعضاء هيئة التدريس	معاون أعضاء هيئة التدريس	عدد الطبية لكل عضو تدريس	عدد الطبية لكل معاون	عدد طبية مراسات علماء	نسبة المعاونين إلى أعضاء هيئة التدريس
الأزهر	١٨٤٥٠١	٥٥٦٠٤	٣٠.١	٨٢٠٠	٥٧٢٤	٢٨١٧	٢٥.٢	٦٥.٥	١.٦	٥٢.٨
القاهرة	١٨١٥٠٦	٨٢١٤٠	٤٥.٢	١٧٨٢٨	٦٠٠٤	٢٦٥٠	٢٥.٢	٥٩.٧	٢.٠	٦٠.٨
الإسكندرية	١٢٤٠٢٢	٦٢١٥٩	٥٠.١	١٢٢٠٦	٢٩٨٧	١٧٠٥	٢١.١	٢٢.٧	٢.٠	٤٢.٨
عين شمس	١٥٥٠٨٩	٨٥٠٦٠	٥٤.٨	٢١٨٦٢	٤١٩٤	٢٢٥٢	٢٢.٧	٦٥.٥	٤.٢	٥٧.١
أسوان	٦٢٢٩٩	٢٢٢٦٨	٣٦.٥	٤٩٥٥	١٥١٢	١٠٤٤	٤٢.٢	٥٧.٥	٢.٢	٧١.١
جنوب الوادي	٥٢٨٨٧	٢٤٢٢٥	٤٥.٢	٢١٩٩	٧٧٧	٨٧٦	٦٩.٤	٦١.٥	٢.٨	١١٢.٧
طنطا	١٠٥٢٦٥	٤٨١٦٧	٤٥.٧	٩٧٢٤	١٨٤٠	١٢٩١	٥٧.٢	٧٥.٨	٥.٢	٧٥.٦
للصورة	١٠٢١٨٥	٤٥٩٧٠	٤٥.٩	٤٧٩٤	٢١٧١	١٤٤٦	٤٧.١	٧٠.٧	٢.٢	٦٦.٦
الزقازيق	١٤٤٧٩٧	٦٢٢١٧	٤٢.٨	٩٦٩٥	٣٧٨٢	١٧٢٠	٢٨.٢	٤٤.٢	٢.٦	٥٥.٥
لبنيا	٢٦١٨٩	١٤٢٩٥	٣٩.٨	١٩٧٤	١١٧٥	٦٨٧	٢٠.٨	٥٧.٧	١.٧	٥٨.٥
التنوفية	٦٤٨٢٩	٢٦١٢٦	٤١.٦	١٦٧٧	١٢٨٧	١٠٤٤	٤٥.٠	٦٢.٠	١.٢	٧٩.١
الفيلا السويس	٤٣٧٦٧	٢٠٢٧٩	٤٧.٥	٢١٧١	١٢٨١	١١٧٧	٢٤.٢	٢٧.٢	٢.٥	٩١.٩
حلفا	٩٧٦٧٨	٤٦٨٢٧	٤٥.٠	٩٥٦٢	١٨٧٠	١٦٨٥	٥٧.٢	٥٧.٩	٥.١	٩٠.١
إجمالى	١٢٥٢٢٠٤	٦٠٠٨٢٢	٤٤.٤	١٠٢٨٨٢	٦٥٠٢٤	٣٦٠٦٦	٢٥.٧	٦٢.٧	٢.١	٦١.٢

* هم المسئولون عن المحاضرات: أساتذة، مساعدين، مدرسين

** هم المسئولون عن المكتبات: مدرسين مساعدين ومعيدين

*** محسوبة بواسطة الدراسة الحالية.

المصدر: (١) إدار المعلومات والإحصاء، ٢٠٠٠، لتشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعى ٩٩/

٢٠٠٠، ص ٩٨، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، جامعة الأزهر، القاهرة.

(٢) مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، الجامعات والتطعيم للمفتوح للعام الجامعى ٩٩/

٢٠٠٠، المجلد الأول، ص ١، وزارة التعليم العالي، القاهرة.

وعلى عكس المدلولات السابقة على الانخفاض النسبي لمستويات الأداء التعليمي الجامعي الأساسي، نجد صورة مغايرة تماماً في مرحلة الدراسات العليا حيث يكاد التوزيع بين الدارسين والمعلمين يصل إلى وضع توازني لأن كل عضو تدريس يتولى هنا التدريس لثلاثة دارسين في المتوسط على مستوى الجامعات المصرية وتصل أقصى قيمة لعدد طلبة الدراسات العليا لكل عضو تدريس إلى ٥,٣ في جامعة عين شمس تليها ٥,١ في جامعة حلوان .

أما عن جامعة الأزهر فتكاد تقترب إلى التوازن المنشود حيث يبلغ معامل طلبة الدراسات العليا/ أستاذ فيها ١,٦ فقط، شاغلة بذلك المرتبة الثانية بين الجامعات الأقرب إلى الوضع التوازني المعني بعد المنوفية التي يبلغ المعامل فيها ١,٣ وجامعة المنيا بمعامل ١,٧ .

وبطبيعة الحال، يعتبر معاونين في تلك الحالة مدخلات من بين الدارسين بالمرحلة العليا ولا يعملون في الإنتاج التعليمي كما يحدث في مرحلة التعليم الجامعي الأساسي .

٢/٢، التوزيع الطلابي بين المجالات العلمية الرئيسية

تخطئ كثير من الدراسات (مثال باقر سليمان، ٩٣، ص ١٧٠؛ خالد العمري، ٢٠٠١، ص ٤) حين تركز تصنيفها للتعليم الجامعي على أنه نظري وعلمي فقط حيث أنها تغفل جانباً بالغ الأهمية وهو التعليم الديني الذي يعتبر شرعاً فريضة على كل مسلم ومسلمة . وكذلك تعليم اللغة العربية التي تتأكد بمعرفتها الهوية الإسلامية الذاتية . وتتأكد تلك الحقيقة بالنظر إلى جدول (٥) حيث نلاحظ أن مجال علوم الدين واللغة العربية لا يلقى إلا

اهتماما بالغ الضالة في الجامعات المصرية الأخرى بخلاف الأزهر فلا نجد مكانا لتلك المجالات إلا في كليتي دار العلوم والدراسات العربية في جامعتي القاهرة والمنيا حيث يمثل الدارسين فيهما نسبة ضئيلة لا تتعدى ٣,٨% و٣% من الدارسين في تلك المجال الحيوي الذي لوحظ تركزه في جامعة الأزهر .

وفي ذات الوقت، يلاحظ اختلالا آخر في التوزيع الطلابي بين الكليات النظرية والكليات العملية . ويبدو أن ذلك الاختلال مزمن بليل ما ذكره تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٠، ص ١٩٦) من أن المقيدين في الكليات العملية يمثلون ١٥% فقط من متوسط المقيدين في الجامعات المصرية في الفترة ٩٤ - ٩٧. ولقد أكدت بعض الدراسات على أن ارتفاع نسبة الخريجين من التخصصات النظرية عن خريجي التخصصات العملية تعتبر ظاهرة مشتركة في الجامعات العربية حيث تنخفض نسبة الدارسين في كليات العلوم والتكنولوجيا إلى ٣٥% مقابل ٦٥% يدرسون في مجالات العلوم النظرية مع استثناء وحيد في الجزائر ترتفع فيه نسبة الملتحقين بتخصصات الهندسة والتكنولوجيا إلى ٦٧% من إجمالي الدارسين الجامعيين (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٩٨، ص ٢٣، ٢٢؛ خالد العمري، ٢٠٠١، ص ٤).

وبالعودة إلى جدول (٥)، تتأكد تلك الظاهرة في الجامعات المصرية حيث يجتاح الدارسون المجالات النظرية ممثلين ٨٢,٤% من إجمالي الدارسين في جامعة عين شمس مقابل ١٧,٦% ممن يدرسون في كلياتها العملية، ويرتفع الخلل في جنوب الوادي حيث يمثل دارسوا العلوم النظرية ٨٨,٤% مقابل ١١,٦% فقط كدارسين في المجالات الأخرى . بينما كانت جامعة حلوان هي

الأكثر اقترابا من الوضع التوازني حيث يرتفع الدارسون في كلياتها العملية إلى ٤١,٥% في مقابل ٥٨,٥% يدرسون في كلياتها النظرية .

أما جامعة الأزهر، فمن الواضح أن الكفة المرجحة لديها هي دراسة علوم الدين واللغة العربية حيث يمثل الدارسون فيها ٦٧%، بينما تقل الفجوة كثيرا بين الدارسين في العلوم النظرية فيها (٢٢,٢%) والدارسين في المجالات العلمية (١٠,٨%) وإن كانت تسير في ذات الاتجاه العام المتميز للجانب النظري خاصة إذا ما تم ترجيحه بعدد الدارسين في علوم الدين واللغة العربية التي تدخل عادة في النطاق النظري .

وبعد الانتهاء من التقييم التحليلي المقارن بين الجامعات المصرية المختلفة، مع إبراز الوضع بجامعة الأزهر بشكل متميز ننقل إلى استكمال الصورة التقييمية للعملية التعليمية والعوامل التي يمكن أن تؤثر على كفاءة الأداء الإنتاجي لها وذلك بتقصي بعض الأوضاع المتعلقة بالكوادر البشرية المنتجة للعملية التعليمية من أعضاء التدريس ومعاونتهم وتلك المنظمة لخطوط سيرها في القنوات المناسبة والتي تتمثل في العمالة الإدارية والإشرافية وغيرها في جامعة الأزهر كمثال تطبيقي ومحمور أساسي للدراسة.

تقييم اقتصادى للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعى الحكومى فى مصر مع التركيز على جامعة الأزهر
الأزهر
د/ زينب صالح الأشوح

جدول (٥)

توزيع الدارسين المقيدون وفقا لطبيعة المجال التعليمي للجامعات
المصرية فى عام ٢٠٠٠/٩٩

الجامعة	مجال الدين واللغة العربية			المجال النظرى			المجال العملى والتطبيقي والفنى			إجمالي المجالات	
	عدد الدارسين	%	عدد الدارسين	%	عدد الدارسين	%	%	عدد الطلبة	%	عدد الطلبة	%
الأزهر	١٢٣٦٥١	٦٧,٠	٩٧,٢	٤١٠٤٠	٢٢,٢	٤,٦	١٩٨١٠	١٠,٨	٥,٩	١٨٤٠٠	١٠٠
القاهرة	٥٠٤٠	٢,٨	٢,٨	١٢٠٦٨٨	٢٧,٠	١٤,٨	٤٥٧٧٨	٢٥,٧	١٢,٦	١٨١٥٠٦	١٠٠
الإسكندرية	-	-	-	٨٤٠٢٧	٦٧,٧	٩,٥	٤٠٠٠٥	٢٢,٢	١١,٨	-	١٠٠
عين شمس	-	-	-	١٢٧٧٧٩	٨٢,٤	١٤,٥	٢٧٧٥٠	١٧,٦	٨,١	١٢٤٠٢٢	١٠٠
أسوط	-	-	-	٤٤٠٧٨	٧٠,٧	٥,٠	١٨٢٥١	٢٩,٢	٥,٤	١٥٥٠٨٩	١٠٠
جنوب الوادى	-	-	-	٤٧٦٥٨	٨٨,٤	٥,٤	٦١٢٩	١١,٦	١,٨	٦٢٢٢٩	١٠٠
منطيا	-	-	-	٨١٢٠٢	٧٧,١	٩,٢	٢٤١٦٢	٢٢,٩	٧,٢	٥٢٨٨٧	١٠٠
المنصورة	-	-	-	٧٨٧٩٤	٧٧,١	٨,٩	٢٢٢٩١	٢٢,٩	٦,٩	١٠٤٦٦٥	١٠٠
الزقازيق	-	-	-	٩٥٥٥٧	٦٦,٢	١٠,٨	٤٨٩٤٠	٢٢,٨	١٤,٥	١٠٢٦٨٥	١٠٠
الفيها	٢٩٥٠	١٠,٩	٢,٠	٢٠٨٨٩	٥٧,٧	٢,٤	١١٢٥٠	٢٦,٤	٢,٤	١٤٤٧٩٧	١٠٠
المنيا	-	-	-	٤٢٥٢٨	٦٩,٢	٤,٩	١٩٢٠١	٢٠,٧	٥,٧	٢٦١٨٩	١٠٠
قنا	-	-	-	٧١٢٢٩	٧١,٤	٣,٥	١٢٥٢٨	٢٨,٦	٢,٧	٤٢٧٦٧	١٠٠
السويس	-	-	-	٥٧١٠٤	٥٨,٥	٦,٥	٤٠٥٢٤	٤١,٥	١٢,٠	٩٧٦٢٨	١٠٠
إجمالي	١٢٣٦٤١	-	-	٨٨٢٩٢٤	-	١٠٠	٢٧٧٦٢٩	-	١٠٠	١٢٨٤٢٠٤	١٠٠

الفصل الثالث

بعض المتغيرات الدالة على أوضاع القائمين على التعليم الجامعي بالأزهر والمنظمين له

مقدمة

يعتبر البعض أن الهيئات البشرية التعليمية بالجامعة تمثل أحد مكونات المدخلات البشرية في عملية الإنتاج التعليمي (مثال: منقذ داغر، ٢٠٠١، ص ٣؛ محمد محروس، ٩٠، ص ١٢). غير أننا نفضل النظر إليهم كمنتجين للعملية التعليمية داخل المصنع الجامعي بالتدريس ووضع المناهج وتأليف الكتب العلمية ولكن قد يعتبر معاونيهم مدخلات بشكل جزئي وذلك في فترة إنجازهم للدراسات العليا المطلوبة منهم حيث تتغير حالتهم بعد انتهائهم بنجاح من تلك المرحلة ويتوقع أن يكتسبوا قيمة مضافة متميزة أهمها تحولهم الوظيفي من إداريين إلى أعضاء هيئة تدريس بالجامعة . أما الإداريون فيقومون بدور المنظم لحركة إنتاج وتداول العملية التعليمية بين الدارسين والمعلمين وإعداد الوثائق الرسمية اللازمة . بل أن فريقاً منهم يساهم بشكل مباشر في مساعدة المعلمين على إكساب الدارسين مهارات إضافية وتحسين قدراتهم التحصيلية من خلال الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية والرعاية الاجتماعية والصحية الموجهة خصيصاً لهؤلاء الدارسين .

والواقع أن الأحوال التي تكتنف هذه الفئات في المجال المهني يتوقع أن يكون لها تأثير قوي بشكل أو بآخر على كفاءة سير لعملية التعليمية واستفادة الدارسين منها . وبناء عليه، نستكمل في هذا الفصل بعض الجوانب الإضافية

الهامة التي يتوقع أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأداء التعليمي والكفاءة التعليمية والتحصيلية داخل المصنع الجامعي.

واكتفاء بما تم من تحليل مقارن للوضع المعني بين الجامعات المصرية الذي تم إنجازه فيما سبق، فسوف يتم تركيز التحليل الحالي على جامعة الأزهر كخطوة نحو استكمال الصورة الإجمالية حولها كمحور أساسي للدراسة . حيث تتم هنا محاولة تقييم الكفاءة التعليمية في جامعة الأزهر من خلال الدلائل المستنبطة من الأحوال والموصفات المهنية للمعلمين كمنتجين للعملية التعليمية، وللعاملين الآخرين كمنظمين لخط سير تلك العملية .

١/٣، أوضاع وخصائص لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم :

قبل التعرف على بعض جوانب الحالة المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في جامعة الأزهر نود أولاً تقديم موجزا سريعا حول وزنهم النسبي بين الجامعات المصرية الأخرى . فقد أوضحت البيانات في جدول (٤) السابق أن الجامعات المصرية تضم ٣٥٠٣٤ أعضاء هيئة التدريس و ٢١٦٠٦ من معاونيهم . وكانت جامعة القاهرة تضم أكبر عدد من الفئتين (١٧,١% و ١٦,٩% على التتابع) بينما وجد أقل عدد من أعضاء التدريس في جنوب الوادي (٢,٢%) وكانت جامعة المنيا هي التي تضم أقل عدد من معاونين (٣,٢%) .

أما جامعة الأزهر، فتضم ٥٢٣٤ من أعضاء هيئة التدريس بنسبة ١٤,٩% محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد جامعة القاهرة من حيث كبر حجم عدد الفئة المذكورة بها - كما أنها تحتل ذات المرتبة فيما يتعلق بعدد

المعاونين الذين بلغوا ٢٨١٨ ١ بنسبة ١٣% من إجمالي معاوني الجامعات المصرية الثلاثة عشر .

ومما سبق نتوصل إلى أول معلومة متميزة عن أعضاء التدريس ومعاونيهم بجامعة الأزهر وهي أنهم يكونون قوة إنتاجية تعليمية ذات أهمية نسبية مرتفعة مقارنة بالوضع في الجامعات المصرية الأخرى حيث لا تسبقها في ذلك سوى جامعة القاهرة فقط . ترى، ما هي الخصائص المهنية لهذه القوى الكبرى وإلى أي مدى يمكن أن يفيد التعرف عليها في تقييم الأداء التعليمي؟! لننتقل إلى العرض التالي حيث نتعرف على الإجابة المنشودة.

أولاً، المنح الدراسية والتدريبية كمؤشر على ارتفاع مستويات المهارة والأداء العلمي والتعليمي : أشارت إحدى الدراسات إلى أن الابتعاث إلى الخارج يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في رفع كفاءة الكوادر البشرية وتأهيلهم للمناصب القيادية ورفع خبراتهم البحثية والفكرية (عابدية خياط، ٨٣، ص ٢٤٠). وتأييداً لذلك الرأي - جزئياً - يمكن اعتبار ارتفاع نسبة الموفدين للتعليم والتدريب العلمي بالخارج من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة مؤشراً إيجابياً على الارتفاع المحتمل لمستوى الأداء التعليمي لهؤلاء المبتعثين . ويقدم الجدول التالي صورة حول الوضع المعني وتطوره في خلال الخمس عشرة سنة الماضية يمكننا التعرف على مدى ثبات حركة الابتعاث أو تطورها للأفضل .

ويتضح من جدول (٦)، أن ٤,٦ % في المتوسط من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الأزهر يتم إيفادهم سنوياً إلى الخارج للاستزادة من العلوم المتطورة ويحدث ذلك في صور وأشكال متنوعة كما هو مبين في

الجدول المذكور . وبمقارنة الوضع عبر السنوات المختلفة يلاحظ أن السنوات السابقة للتسعينات شهدت معدلات أعلى لحركة الابتعاث عما تلاها من سنوات . وكان أعلى معدل لها (٨%) فى عام ٨٦/٨٥ . ويبدو أن السياسات الانكماشية المصاحبة للتحوّل الاقتصادى فى مصر فترة التسعينات قد انعكس على حركة الابتعاث حيث انخفض نصيب المبعوثين من ٦% فى عام ٩٠/٨٩ الى ٤,٩% فى العام التالى الذى شهد بداية التطبيق التحولى . وقد تدنى المعدل الى أقل مستوى له (١,٨%) فى عام ٩٥/٩٤ . وبالرجوع إلى الإحصائيات الرسمية للتعرف على وضع الاقتصاد المصرى آنذاك (النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية للبنك الأهلى المصرى، أعداد مختلفة)، لوحظ أن معدل النمو فى عام ٥٩/٩٤ كان قد ارتفع الى ٤,٦% بعد أن كان ٤% فى العام السابق له.

فهل يا ترى كان ذلك الارتفاع فى معدل النمو قد حدث نتيجة لسحب جزء من الموارد المالية التى كانت الدولة تخصصها للبعثات الجامعية وتم إعادة تخصصها فى أوجه تنموية أخرى؟

وبغض النظر عن الأسباب التى تخرج عن نطاق دراستنا، فقد شهدت الفترة من ٩٣/٩٢ حتى ٩٦/٩٥ تنديبا بين أقل معدلات حركة الابتعاث، بينما حدث ارتفاع نسبي واستقرار واضح فى تلك المعدلات منذ عام ٩٧/٩٦ وخاصة فى السنوات الثلاثية الأخيرة. ومع هذا، لم تعاود المعدلات المذكورة ارتفاعها أبدا إلى المستوى الذى كانت عليه فى عام ٨٦/٨٥

جدول رقم ٦

جدول (٩)
أعداد المطربين والموجودين من أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم في جامعة الأزهر في عام ٢٠٠٠/٩٩

البيان	السنة		السنة		السنة		السنة		السنة		البيان
	موجود	مطار أو في إجازة	موجود	مطار أو في إجازة	موجود	مطار أو في إجازة	موجود	مطار أو في إجازة	موجود	مطار أو في إجازة	
تعليمات تعليمات	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	تعليمات تعليمات
%	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥	%
تعليمات تعليمات	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	تعليمات تعليمات
%	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	%
إجمالي	١٤٥٤	٧١١	١٤٥٤	٧١١	١٤٥٤	٧١١	١٤٥٤	٧١١	١٤٥٤	٧١١	إجمالي

ملحوظة : الصف الأول والثالث يضمون أعداد الفئات المدنية ؛ والإجازة هنا إجازة خارجية، وكل البيانات مشتقة من نسبة إلى الإجمالي .
المصدر : إدارة المعلومات والإحصاء ، ٢٠٠٠ ، الشفرة الإحصائية السنوية للعام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ص ٢٠٠ ، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ، جامعة الأزهر ، القاهرة .

ويتضح مما سبق أن هناك ٤,٦ في المتوسط من معلمي جامعة الأزهر قد اكتسبوا خبرات علمية وتعليمية يمكن أن تتيح لهم أداء تعليميا متميزا في الجامعة بعد عودتهم إليها، كما يمكن أن تنتقل خبراتهم الى الغير حتى من زملائهم عن طريق الاحتكاك وتبادل الخبرات في اللقاءات العلمية بأشكالها المختلفة من مؤتمرات وحلقات دراسية ودورات تدريبية وغيرها.

إن كان ذلك هو الوضع المتعلق بأحد أشكال تحسين الكفاءة العلمية والتعليمية التي نتوقع معها ارتفاع مستوى جودة أداء القائمين بالتدريس في جامعة الأزهر - ترى ما هو الحال المتعلق بتحسين مستويات دخولهم من خلال العالم الخارجي والذي يتوقع معه تمتعهم بالاستقرار الاقتصادي الذي يساعد على تفرغهم لأداء العملية التعليمية بمزيد من الجدية ؟

ثانيا، الإعارات والإجازات كمؤثر ذي حدين : كما أشرت إحدى الدراسات، فإن من أهم أسباب تنني الأداء البشري للعاملين بالجامعة، ضعف الأجور والحوافز المادية وعدم العدالة في تقييم الأداء وترقية المستحقين بالفعل (نشأت فهمي، ٢٠٠١، ص ٥) . وتعتبر الإعارات أحد الحلول الناجحة لمثل تلك المشاكل كما أنها تتضمن عددا كبيرا من المنافع مثل الخبرة العلمية والتعليمية وتقديم الاستشارات التخصصية الى الدول الأخرى، وتحسين أوضاع المعارين أنفسهم برفع مستويات دخولهم وخبراتهم المهنية والمعرفية من خلال الاختلاط بثقافات مختلفة، وفي نفس الوقت تسفيد الدولة المصدرة لهؤلاء المعارين بزيادة مواردها المالية خاصة بالعملية الصعبة من خلال التحويلات النقدية للعاملين المصريين بالخارج ودفع الضرائب والرسوم المستحقة على هذه الفئات . كما أن تلك الإعارات تساهم في بث الثقافة

المصرية وترسيخ روابط المودة والتعاون مع الدول الأخرى من خلال هؤلاء المعارين الذين يعملون كسفراء ممثلين لمصر ولأبنائها وللجامعة التي انطلقوا منها .

وبالرجوع الى الإحصائيات لم نعثر على بند مستقل بالمعارين فقط ولكنه كان دائما متداخلا مع الحاصلين على أجازة خارجية وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٦). ولكننا إذا اعتبرنا تلك الإجازة تؤخذ عادة للتفرغ العلمي (كالحال في البعثات العلمية) فسوف نتحدث عن ذلك البند - تجاوزا أو اضطراراً - على أنه مؤشراً. على تحسين المستوى الاقتصادي للعاملين بالتدريس بجامعة الأزهر - فحتى إن كانت الإجازة لإنهاء دراسة أكاديمية معينة كالمجستير أو الدكتوراه فهي تنتهي عادة بالارتقاء الى درجة علمية أعلى مصحوبة بارتفاع في الدخل مع التمتع بالتفرغ لذلك العمل بدون أن يعرقل التواصل في أدائه أعمال المهنة المعتاد القيام بها أثناء وقت العمل الرسمي .

وبشكل إجمالي، يوضح الجدول أنه من بين ٥٢٣٤ عضواً بهيئة التدريس بجامعة الأزهر يتواجد ٤٠١٦ بالتدريس بالجامعة بينما أعير ١١٧٣ للعمل بالخارج أو كان في إجازة حيث يمثلون ٢٢,٤% من إجمالي تلك الفئة. وتخفض نسبة المعارين من معاونين الى ٣,١% فقط بعدد مطلق ٨٦ فرداً من بين ٢٨١٨ معيد ومدرس مساعد بينما يتواجد الباقيون (٢٧٣٢) في ميدان العمل المحلي بالجامعة . وقبل أن نوضح رأينا في هذا الصدد، نود أولاً أن نسبدي تحفظنا على المعاملات التي وردت في جدول (٤) السابق بشأن أعداد الطلبة الذين يقوم عضو التدريس أو معاون التدريس لهم حيث

أن تلك المعاملات سترتفع نسبتها إذا ما اقتطعنا أعداد المعارين والحاصلين على أجازة فيصبح عدد الطلبة لكل عضو تدريس ٤٥,٤ وليس ٣٥,٣ كما أشير في الجدول السابق، ويصبح عدد طلبة دراسات عليا لكل عضو تدريس ٢,٠ بينما يكون الطلبة لكل معاون ٦٧,٥ . ويستدل من ذلك على أحد آثار الإعارات والإجازات وهو ارتفاع العبء المهني على المتبقين لأداء العملية التعليمية ولو أن الوضع بالنسبة للدارسين في المرحلة العليا يكاد لا يختلف لانخفاض عددهم أصلا، كما أنه لم يتغير بشكل معنوي في حالة معاونين نتيجة لانخفاض عدد الغائبين منهم هذا، وقد يكون هناك تخوفا آخر من حدوث ضعف في العطاء المهني للمعارين بعد عودتهم نتيجة لتناقص شعورهم بالانتماء نسبيا بفعل البعد الزمني والمكاني عن المكان الأصلي لتقديم الخدمات المستهدفة.

ثالثا، التمييز النوعي : في نظرة مقارنة بين كليات البنين وكليات البنات، يتضح من جدول (٧) ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم في كليات البنين من إجمالي العاملين بالجامعة الى ٧٢,٢% مقابل ٢٧,٨% يعملون في كليات البنات . وقد لوحظ أن المعارين أو القائمين بإجازة خارجية كان العدد الأكبر منهم من كليات البنين حيث بلغ ذلك العدد ٩٣٣ عضو تدريس وأربعة معيدين (بنسبة ٧٤,٤% من إجمالي المعارين والقائمين بإجازة على مستوى الجامعة) وذلك في مقابل ٣٢٢ في كليات البنات (بنسبة ٢٥,٦% فقط) . ولو أن معاونين في كليات البنات كان عدد المعار والحاصل على أجازة منهم ٨٢ في مقابل أربعة فقط في كليات البنين وقد

يرجع ذلك إلى أن غالبية الحالات في كليات البنات تكون إجازات رعاية طفل أو مرافقة للزوج في سفره للعمل بالخارج .
وإذا اعتبرنا أن البعد عن العمل بالجامعة الأم لفترة طويلة نسبيا يمكن أن يؤثر على درجة الحماس في الأداء التعليمي بها بعد العودة على الأقل لفترة من الوقت . فإن كليات البنين ستكون أكثر معاناة من تلك المشكلة - وفقا لذلك المعيار حيث ترتفع فيها نسبة المعارين أو الحاصلين على إجازة الى ١١,٦% مقابل ٨٨,٤% موجودين بينما يلاحظ الانخفاض النسبي لتلك الكوادر المهاجرة بشكل مؤقت في كليات البنات الى ٤% فقط مقابل ٩٦% مستقرين في خدماتهم التعليمية المحلية .

٢/٣، بعض المواصفات المهنية للعاملين بالجامعة

ما من شك في أن الخصائص المهنية التي يتسم بها العاملون في المجالات المكتملة لعملية التدريس بالجامعة يمكن أن تؤثر في فعالية ما يقومون به من أدوار مأمولة خاصة في استكمال بناء الشخصية الطلابية القنوة . وفيما يلي بعض أمثلة على تلك الخصائص :

أولا، التوزيع النوعي : تشير الإحصاءات الى أن كليات الأزهر تستوعب عمالة متنوعة - غير القائمين بالتدريس - تبلغ ٦٠٦٩ . منهم ٤٧٦٣ ذكور (٧٨,٥%) و ١٠٣٦ إناث (٢١,٥%) . وجدير بالملاحظة أن كل العاملين في كليات البنين من الذكور فقط أما في كليات البنات فالنسبة الغالبة (٧٦,٧%) من الإناث ولكن أيضا هناك ٣٩٦ بنسبة ٢٣,٣% يعملون فيها . وذلك يعني أن الذكور يشكلون النسبة الأعلى في العمالة بالجامعة، وإن كانت النساء

ينفردن بتركز أكبر فى كليات البنات . أما فى الإدارات العامة للجامعة
فيرتفع عدد العاملين بها الى ٧٢٦٥ فردا بزيادة ١١٩٦ عن العاملين بكليات
الجامعة، ومع هذا، مازال الذكور يستحوذون على النسبة الأكبر من العمالة
فيها (٥٦١١ بنسبة ٧٧,٢%) مقارنة بالعملات حيث ينخفض عددهن الى
١٦٥٤ بنسبة ٢٢,٨% من إجمالى العاملين بتلك الإدارات .

ثانيا، الحالة التعليمية : يفترض منطقيا - أن يتمتع العاملون فى الجامعة
بمستويات علمية مرتفعة حتى يمكن التعامل بسلاسة وبلغة مهنية وحوارية
متناغمة مع الدارسين والمعلمين فى أعلى درجات السلم التعليمي . ترى إلى
أي مدى يتحقق ذلك الشرط الضمني لتوافر مناخ تعليمي ثقافي بناء وفعال
لدارسين بجامعة الأزهر ؟

جدول (۷)

[illegible]

والماتروني . جامعة الأزهر القاهرة .

بالبدء بكليات البنين، يوضح جدول (٧) أن ٣٧,٢ % من العاملين فيها لا يحملون مؤهلات ومع هذا فهناك ٩٤٩ من حملة الشهادات الجامعية (٢١,٧%) بالإضافة الى ٤١ من الحاصلين على دراسات عليا منهم خمسة إداريين حاصلين على الدكتوراه و ١٧ حاصلين على درجة الماجستير . إلا أننا نلاحظ انخفاض الحافز الثقافي - نسبيا بين العاملين في كليات البنات حيث يلاحظ وجود ثمانية فقط من الحاصلات على دراسات عليا منهن ثلاثة فقط حاصلات على درجة الماجستير بينما تقل المؤهلات الجامعية في كليات البنات الى نصف العدد المناظر في كليات البنين وإن كانت الفئة العاملة الحاملة لتلك المؤهلات تمثل في حد ذاتها نسبة أعلى من إجمالي العاملين والعاملات في كليات البنات (٢٧,٢%) مقارنة بالنسبة المناظرة في كليات البنين التي تنخفض الى ٢١,٧ % . كما تتميز كليات البنات على البنين بأن العاملين الذين لا يحملون مؤهلات يمثلون نسبة أقل (٢٩%) من نظيرتها في البنين (٣٧,٢%) أما في الإدارات العامة للجامعة، فيلاحظ أن الوضع التعليمي أفضل بكثير منها في الكليات حيث أن ١٤٣ من العاملين بها حاصلون على الدراسات العليا، وغالبيتهم (٧٦ فردا) انتهوا من درجة الماجستير، كما يمثل الجامعيون ٣٦,٣% من هؤلاء العاملين وإن كان ٣٧,٦% منهم لا يحملون مؤهلات - وعادة ما يعمل هؤلاء في الأشغال الدنيا مثل النظافة وما شابهها .

نخرج مما سبق الى أن هناك خلافا يبدو من ارتفاع نسبة العاملين ذوي المؤهلات الأقل من الجامعية عن نسبة الفئات الذين تم توظيفهم لتسيير الخدمات التعليمية والثقافية لهم من الدارسين الجامعيين، بل ومن أعضاء التدريس ومعاونيهم . وتدل الشواهد على أن عدد كبير من هؤلاء يعملون في

مواطن تتطلب ثقافات عالية المستوى مثل المكتبات وما من شك في أن ذلك يمكن أن يعرقل الأداء التعليمي والتحصيلي والشواهد تتطوق بالنتائج !!!!

وإن كان التمتع بأي منصب قيادي يتيح لأصحابه فرصة أكبر للعطاء المهني الفعال الذي يتمثل بين العاملين في الجامعة في المساهمة على رفع الأداء التعليمي والخدمي للدارسين ولمن يقومون بتعليمهم - فسوف نختم عرضنا التقييمي للعمالمة المنتجة في المصنع الجامعي والمنظمة لمرحلة الخدمية بمحاولة التعرف على التوزيع المهني للعاملين وفقا لدرجاتهم المهنية وللنوع أيضا .

ثالثا، توزيع العاملين وفقا للتصنيف المهني والنوعي : من المثير للدهشة أن لا نعرثر على منصب مدير عام إطلاقا في كليات الجامعة . وعلى مستويات الكليات كلها يتضح من جدول (٨) التالي أن ٩,٨% فقط من العاملين يتمتعون بدرجة كبيرة وأولى التي تزداد عندها احتمالات وفرص شغل المناصب القيادية بينما يشغل ٩٠,٢% درجات متفاوتة كمرعوسين . وتتواجد غالبية أفراد الفئة الأولى (٨٢,٩%) في كليات البنين في مقابل نسبة ضئيلة في كليات البنات قدرها ١٧,١% من الفئة المعنية . وفي كليات البنين نجد ١١,٣% من العاملين يشغلون مناصب ذات طبيعة قيادية في مقابل ٨٨,٧% يعملون على درجات تجعلهم مرعوسين.

جدول (٨)

تصنيف العاملين فى كليات الأزهر كدرجات قيادية ومروؤسة

حتى آخر ١٩٩٩

الجهة	الدرجة	كبير وأولى		درجات أخرى		إجمالي
		عدد مطلق	%	عدد مطلق	%	
كليات البنين		٤٩٣	١١,٣	٣٨٧٤	٨٨,٧	٤٣٦٧
%الى الإجمالي		٨٢,٩	—	٧٠,٨	—	—
كليات البنات		١٠٢	٦,٠	١٦٠٠	٩٤,٠	١٧٠٢
%الى الإجمالي		١٧,١	—	٢٩,٢	—	—
إجمالي الكليات		٥٩٥	٩,٨	٥٤٧٤	٩٠,٢	٦٠٦٩

المصدر : إدارة المعلومات والإحصاءات، ٢٠٠٠، النشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعى ١٩٩٩/٢٠٠٠، ص ٢٥١ ٢٥٤، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، جامعة الأزهر القاهرة .

بينما تنخفض نسبة الفئة الأولى فى كليات البنات الى ٦% فقط وتشير المصادر الأصلية (إدارة المعلومات والإحصاءات، ٢٠٠٠، ص ٢٥٣) إلى أن تلك الفئة ليست كلها من الإناث وإن كن يمثلن النسبة الأعلى (٨٩ سيدة بنسبة ٨٧% من إجمالي تلك الفئة) وذلك بالإضافة إلى ١٣ من الرجال (١٣%) . إذن، يصبح هناك ٥٠٦ من الذكور يشغلون مناصباً قيادية أو مؤهلة لذلك (بنسبة ٨,٣% من إجمالي العاملين بكليات الجامعة) و ٨٩ من الإناث فقط

يعملون في ذات المناصب حيث تتدنى نسبتهن إلى ١,٥% فقط من إجمالي العاملين بكلّيات الجامعة .

ويختلف الوضع بعض الشيء في مجمع إدارات الجامعة حيث وجد ١٩ من العاملين فيها يشغلون منصب مدير عام وكلهم من الذكور (بنسبة ٠,٣%) . أما العاملين على درجة أولى وكبير فيرتفع عددهم في المجمع إلى ٥٨٧ من الذكور (٨%) و ١٧٦ من الإناث (٢,٤%) . وفي الدرجات الأخرى وجد ٥٠٠٥ من الذكور (٦٨,٩%) في مقابل ١٤٧٨ أنثى فقط (٢٠,٣%) .

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمساهمة العمالة النسائية إلى عمالة الرجال داخل جامعة الأزهر وكذلك الحال بالنسبة لشغل المناصب المرموقة، فإن الفجوة بين الجنسين تكاد تقترب من نظيرتها التي تمثل مساهمة كل من الجنسين في قوة العمل على مستوى الدولة حيث كانت في التسينات ٧٤,٩% للذكور في مقابل ٢٥,١% للإناث . (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠١، ص ١١) .

وعلى كل الأحوال، فما من شك في أن المرأة تتمتع بوضع متميز في العمل في جامعة الأزهر حيث يمكنها ممارسة عملها في جو نسائي مستقل خاصة في كليات البنات - بل إن ذلك المسمى في حد ذاته يدل على الاهتمام الخاص الذي توليه الجامعة للمرأة بتوجيه خدمات تعليمية خصيصا إليها، وكذا إتاحة الفرصة لعدم الراغبات في الاختلاط في الدراسة أو في ممارسة العمل التنكسي في ظل المناخ المهني النسائي الذي تفضله، ذلك الذي لا شك يمكن أن يساهم في ارتفاع مستوى أدائها المهني أو التحصيلي لشعورها بالرضا عن المناخ الذي يضمها خارج منزلها .

الفصل الرابع

جامعة الأزهر بين السلبيات والإيجابيات

مقدمة

لم تحظ جامعة فى العالم بالتعرض لمتناقضات المشاعر مثلما حدث وما زال يحدث مع جامعة الأزهر وليس يخاف أن كثيرا مما يوجه إليها من انتقادات ينبع عن عدااء متأصل للدين وللهوية الوطنية اللذان يعتبر الأزهر أحد رموزهما البارزة . وإن كانت بعض الانتقادات الموجهة إلى الجامعة تنسجم بشكل موضوعي ولا يبتغى منها سوى الوصول بالجامعة إلى أفضل صورة ممكنة تتلاءم مع مكانتها المتميزة .

وبناء عليه، نورد موجزا لبعض ما يؤخذ على الجامعة محل الجدل من سلبيات، وبعض ما يميزها عن غيرها من إيجابيات .

١/٤ بعض سلبيات النظام التعليمي في جامعة الأزهر والمشاكل التي يواجهها التطعيم الديني وبعض الادعاءات حوله:

ففي كتابه عن مصر في عهد كروميل، صرح البريطاني "لورد لويد" بأن " التعليم الوطني عندما قدم الإنجليز إلى مصر كان في قبضة الجامعة الأزهرية الشديدة التمسك بالدين" .. " وكان الطلبة الذين يتخرجون من هذه الجامعة يحملون قدرا عظيما من غرور التعصب الديني ولا يصيبون إلا قدرا ضئيلا جدا من مرونة التفكير والتقدير" . ومن ثم، فقد اقترح ذلك البريطاني ضرورة التخلص من السيطرة التعليمية بالأزهر وذلك بتركيز الاهتمام على

ما أسماه بإصلاح التعليم اللاتيني الذي ينافس الأزهر (عباس محبوب، ٨٧، ص ٦١) .

كما يدعى مؤلف معاصر بعدم ملائمة الدين للدراسة الجامعية لأنه يقوم على الحس والاعتقاد مما يتعارض مع العلوم الجامعية التي تخضع للتفكير والاستدلال العقلي (يوسف ميخائيل، ٩٤، ص ١٥) . ويقابل ذلك رأيا مغايرا يؤيد التعليم الديني ولكنه يرفض فكرة إدماج التعليم التقليدي معه داخل نفس الجامعة حيث يرى أن ذلك يؤدي إلى تعليم الدارسين لتلك العلوم المدنية بالأزهر قليلا من الدين الذي لا يكفي للبناء السليم للتكوين النفسي والفكري للخريجين، كما يتخوف المؤلف هنا من أن ذلك سوف يؤثر على أصالة الأزهر واتسلاخه إلى أزهريين : أزهر يظل على حاله، وأزهر ينسلخ من الأصل ولا يهتم كثيرا بالدين، مما سيؤدي بدوره إلى حدوث شرخ بين علماء الدين وعلماء الدنيا الذين يعملون في ذات الجامعة نتيجة لاتهام الفريق الثاني لعلماء الدين بالجمود والتعصب، ولرفض هؤلاء - بدورهم- أن يتحدث علماء الدنيا باسم الدين لعدم معرفتهم العلمية الكافية به . ويتصور المؤلف أن ذلك التطاحن المستمر بين فريقَي العلماء داخل الجامعة الأزهرية الواحدة سيؤدي في النهاية إلى جمود فكر كلا الفريقين لانشغالهم بصراع يخرج عن دائرة العلم الأصلية (ناصر الأسد، ٩٦، ص ١١ - ١٣) . ولو أننا نعتقد أن مثل هذه الخلافات لا تحدث إلا بين الأيديولوجيات المتطرفة فقط .

كما يرى البعض أن تدريس الدين مع العلوم المتخصصة يؤدي إلى ازدحام المناهج وزيادة العبء التحصيلي على الدارسين بجامعة الأزهر (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص ٨٧) . والواقع أن المناهج الدينية

الإضافية لا تتعدى الجرعة الأساسية المفروض إعطائها لأي مسلم حتى إن لم يكن دارسا في جامعة الأزهر . وبالإضافة إلى ذلك فإن نتائج الامتحانات تشير إلى أن متفوقي الجامعة عادة ما يحصلون على نتائج باهرة في امتحانات المواد الدينية حيث تتكامل تلك المواد ولا تتعارض مع المواد الأخرى .

أما أكثر الانتقادات عجبا، فيتمثل في اتهام جامعة الأزهر بالقصور في اتخاذ موقف حازم مع الجماعات الإسلامية !!! (ماجدة ربيع، ٩٢، ص ٤١٩). وقد غفلت المؤلفة بذلك عن أن جامعة الأزهر ليست جهة أمنية حتى تزاحم المسؤولين في مهامهم، كما أنه من العيب أن نظل نردد كل ما يشيعه المغرضون من افتراءات تنسب إلى الإسلام، والمسلمين كثير من المصطلحات المغلوطة التي يمكن أن تدخل في قائمة حصائد الألسنة المصابة بداء الأمية الدينية والتي ندفع الآن ثمنا باهظا لها بعد أحداث ١١ سبتمبر الأخيرة .

القصور في تطوير الجامعة وفي تفعيل دورها التعليمي : ومن أصحاب ذلك الرأي من يستدل على ذلك بأن المناهج العلمية السائدة في الأزهر ما زالت تقوم على المنهج القديم المحافظ، وأن الإنتاج العلمي للأزهر ما زال ضئيلا وغير محسوس، كما أن مكانة الأزهر في المجتمع تعاني من الضآلة حيث أنه لا يتمتع بفرص تطوير مراققه أسوة بمرافق الدولة الأخرى (محمد خفاجي، ٨٧، ص ٢٥٢، ٢٥٣).

مشاكل تنظيمية : اعتبرت إحدى الدراسات أن كثرة فروع جامعة الأزهر مشكله تكمن فيها بعض السلبيات مثل حدوث قصور في أنشطه

الجهاز الإداري والمرافق المتعلقة به مع عرقلة الأنشطة التعليمية وعدم توافر الخدمات الكافية في تلك الفروع . كما ترى أن هناك تعددا في الأقسام العلمية لبعض كليات جامعة الأزهر مما يؤدي في رأيها إلى إضعاف قوة مجالس الأقسام وقراراتها المتشعبة . وتشير أيضا إلى سوء حالة مباني جامعة الأزهر وتجهيزاتها وإلى عجز هيئات التدريس بها (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص ٨٧ - ٨٩) .

ضعف الموارد التمويلية : فقد أوضحت دراسة حديثة أن الأزهر كان يتمتع باستقلال مالي منذ العصر المملوكي نتيجة للأوقاف التي تركها الخيرون للإنفاق عليه حتى أنها أصبحت تمثل قاعدة اقتصادية راسخة ارتكز عليها الأزهر لفترة طويلة من الزمان إلا أن الأزهر نتيجة لطبيعته الممثلة للهوية الإسلامية والوطنية المصرية واجه حملة شرسة من الاستعمار البريطاني في خلال الفترة ١٨٨٢ - ١٩٥٢ حتى أنه استولى على كثير من أوقافه وأصبح الأزهر مؤسسة تصرف عليها الدولة من ميزانيتها . ويرى المؤلف أن ذلك قد تسبب في إضعاف إمكانياته التعليمية وتأخره النسبي عن مجارة الجامعات المصرية الأخرى في تطوراتها المعاصرة (مصطفى رمضان، ٢٠٠٠، ص ٢٥٦) . وتتأكد حقيقة عدم منح جامعة الأزهر فرصة تمويلية متكافئة مع نظيراتها من الجامعات الأخرى من خلال دراسة رسمية نادت بضرورة تحسين موارد جامعة الأزهر ومساواتها في المخصصات الحكومية الممنوحة للجامعات المصرية الأخرى (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص ١٩٠) .

التعليم والتجاهل للجامعة ولدورها المتميز: نعتبر تلك مشكلة عنصرية تواجهها جامعة الأزهر فى كثير من السجلات والبيانات الرسمية بل والدراسات المتخصصة التي تغفل ذكر اسم تلك الجامعة العريقة ضمن الجامعات المصرية ودائما ما تفصلها عن ركب الاحصاءات والبيانات بل والامتيازات المخصصة للجامعات المصرية وإذا صنفناها، فدائما ضمن قائمة تنظيمية أخرى مثل الأكاديميات والمعاهد، أو كشكل استثنائي مع الجامعة الأمريكية موحية بذلك أن الأزهر ليس بجامعة ٠٠ أو إن أقرت البيانات بذلك، فينظر إليها كجامعة غير مصرية، بل وغير منتسبة إلى أية جنسية حيث يشاع استخدام عبارة الجامعات المصرية باستثناء جامعة الأزهر والجامعة الأمريكية . ومن الأمثلة على ذلك القصور التي لا تعد ولا تحصى بإصدار وزارة التعليم العالي مؤخرا لمجلدات خمس حول الجامعات فى مصر حيث أفردت المجلد الأول بعنوان الجامعات المصرية والتعليم المفتوح ثم خصصت مجلدها الرابع لجامعة الأزهر والأكاديميات والجامعة الأمريكية - وحتى فى مجلدها الخامس الذي يشير إلى الاحصاءات المالية والبشرية للجامعات المصرية، فللعجب أنها استعرضت قائمة بكل الجامعات المصرية الأخرى وأضافا إليها هيئات لا تمثل جامعة كتنظيم مثل وزاره التعليم العالي ومكتبه الإسكندرية والمجلس الأعلى للجامعات ومجمع اللغة العربية، وبرغم كل هذا لا نعرش على جامعة الأزهر ضمن هذا الحشد المختلط ! (على سبيل المثال : مركز المعلومات والتوثيق ٢٠٠٠؛ مفيد شهاب، ٢٠٠٠؛ أحمد الصفتى ٩٠) .

ويشكل هذا التعقيم والتجاهل للأزهر كجامعة مصرية عريقة نوعاً من القصور الذي يؤخذ على بعض الأطراف الغافلة عن إعطاء هذه الجامعة حقها الفعلي من التقدير ذلك الذي عثرنا عليه في دراسات أخرى أكثر إنصافاً وحيادية في التقييم كما يتبين من العرض التالي .

٢/٤ بعض الجوانب الإيجابية التي يتميز بها التطعيم الجامعي المصري بالأزهر :

كما يتضح من الدراسات المختلفة فهناك كثير من الإيجابيات التي تتمتع بها جامعة الأزهر وقد ينفرد بها نظامها التعليمي عن سائر النظم المناظرة وفيما يلي بعض تلك الإيجابيات التي سنعتبرها ردوداً جزئية على بعض السلبات والافتراءات التي يحاول بعض المغرضون إلصاقها بتلك الجامعة العريقة .

التعليم الديني وإيجابياته : على عكس ما سبق، تنادي كثير من الدراسات بضرورة التوسع في التعليم الديني وترى أن ذلك يعتبر أحد أوجه الميزة النسبية للتعليم الجامعي الأزهري وذلك لاعتبارات كثيرة ومتداخلة من أهمها إتاحة الفرصة للاستفادة بعلم نموذجي شامل ومتكامل يجمع ما بين الدين والدنيا ويحمي الدارسين والمجتمع من الوقوع في مصيدة العلوم الدنيوية التي تركز على الماديات وحدها فتسبب له في كثير من المشاكل مثل انعدام المعايير والضوابط، وافتقار معتقدات ونماذج مثالية يعمل البشر من أجلها كما صرح بذلك أحد العلماء الأمريكيين الذي ضج من المبالغة في الماديات العلمية (أحمد مهدي، ٩٤، ص ٤٠٨) . كما تؤكد تلك الدراسات على حتمية العلم الديني كوسيلة لا غنى عنها للتربية وللإعداد الأخلاقي للدارس

(كمال عاشور، ٩٤، ص ٢٧٣؛ عفاف نخله، مايو ٩٧، ص ١؛ مجلس الوزراء، ٩٧، ص ١٢١) .

وعلى عكس الادعاء بجمود الفكر الدينى وبالإبداع الذى يكتشف العلوم الدنيوية، فقد شهد شاهد من أهلها حين صرح عالم غربى بأن الفكر التقليدي قد بالغ في التخصص الدقيق في نقاط علمية جامدة وفي أخذ المعارف التراكمية السابقة بقبول وتسليم بدون إعمال العقل لاستنباط مزيد من المعارف الجديدة مما أدى إلى أن تلك العلوم أصبحت جامدة ومقلدة (أوبم بايبيك، ٩٥، ص ٢٠٠، ٢٠١) . إذن فالجمود الفكري هو مشكله سلوك بشرى للعلماء وليس لعب في الأصول المعرفية ومن باب أولى - الديني منها - في حد ذاتها !!

الحفاظ على اللغة العربية ونشرها : فقد ساعد اهتمام الأزهر بتعليم اللغة العربية وبالتدريس بها على نشر اللغة العربية بين غير الناطقين بها خاصة بين الأقليات الإسلامية بالإضافة إلى إحياء اللغة العربية ونشر حركات التعريب في الدول التي اضطبغت باللغات واللكنات الأجنبية نتيجة للنفوذ الأجنبي المستعمر لها ومن الأمثل على الأدوار الهامة للأزهر في ذلك الصدد استعانة الجزائر بمجرد استقلالها في عام ١٩٦٥ بعلماء الأزهر للتغلب على حاله الفرنسية التي تغلب عليها والمساعدة في نشر حركة التعريب فيها خاصة بين المؤسسات التعليمية الرسمية وزاد الاهتمام بذلك إلى حد إنشاء جامعة إسلامية في مدينه قسطنطينية على غرار جامعة الأزهر . وحدث نفس الشيء في دول أخرى مثل السودان التي أقيمت فيها جامعة أم درمان الإسلامية (مصطفى رمضان، ٢٠٠٠، ص ٢٦١، ٢٦٢) .

المساهمة الإيجابية في القضايا المصرية : فقد دلت الدراسات على أن الأزهر يمتد بدوره إلى المساهمة في كثير من الأحداث والقضايا الخطيرة المحلى منها والخارجي خاصة ما يتعلق منها بشئون الإسلام والمسلمين وبأمور التعامل مع أصحاب العقائد الأخرى وذلك منذ نشأته كجامع رسمي للدولة الفاطمية. ومن الأمثلة على ذلك قيادة عمر مكرم العالم الأزهرى لثورة الشعب ضد الحملة الفرنسية، وإدانة المحاولات الصهيونية لتهويد القدس، وتدعيم السلطة الحاكمة في تنفيذ سياستها مثل المساعدة على تحقيق الوحدة الوطنية داخل مصر وتبرير شرعية معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام ٧٩، وكذا مساندة الأقليات الإسلامية خاصة المضطهدة منها ماديا ومعنويا مثل محاولة وضع حد للمذابح التي كانت تحدث للمسلمين في القلبيين في عام ٧١ (سنه قراعه، ٦٨، ص ١٨٧، ١٨٨؛ ماجدة ربيع، ٩٤، ص ٣٧٤، ٣٧٥) .

التفاعل الثقافي مع العالم الخارجي : وبالإضافة إلى الدور السياسي والدبلوماسي الموضح عاليه، تدل الدراسات والشواهد على الانتشار الأزهرى في العالم أجمع وامتزاجه التبادلي به من خلال عدة قنوات وبأشكال متعددة مثل إيفاد الدعاة الى الخارج للتوعية الدينية خاصة في بعض المناسبات مثل رمضان؛ وكذلك إرسال بعثات علمية للاستزادة من العلوم الدولية المتطورة، واستقبال الوافدين من كل أقطار الأرض للتعلم في الأزهر وتأهيلهم لغويا وعلميا ودينيا مع تسهيل إقامتهم في مدينه البعوث الإسلامية المخصصة لهم، ويبدو أن المؤلفه التي أقرت ببعض تلك الأدوار الإيجابية للجامعة غير دقيقة في تقييمها للأمور حيث تدعي أن الجامعة عادة ما ترسل الى الخارج مسئولين

غير متخصصين فى مواضيع اللقاءات العلمية الموفدين إليها - بدون توثيق ذلك الادعاء بأية أدلة رقمية أو غيرها ! (ماجدة ربيع، ٩٤، ص ٣٨٢) . هذا، وقد امتد النشاط الثقافي للأزهر فى مناطق غربية كثيرة بناء على طلب الجاليات العلمية فيها من خلال أشكال متعددة مثل إنشاء فروع للجامعة فيها مثلما حدث فى فرنسا والبلين وجنوب إفريقيا وكاليفورنيا، والإشراف على بعض المعاهد العلمية الدينية بالخارج مثل المعهد الأزهرى فى ميد وغري ومعهد كيب تاون فى جنوب إفريقيا (مصطفى رمضان، ٢٠٠٠، ص ٢٦٢-٢٧٧) .

السور الإعلامى الدينى للأزهر : أقرت المؤلفة السابقة بالدور الفعال للأزهر فى مجال الإعلام الدينى وذلك من خلال إصدار مؤلفات محلية وموجهة للعالم الإسلامى، ونشرات موثقة تتضمن أخبار وشئون المسلمين (ماجدة ربيع، ٩٢، ص ٣٨٢) وبالإضافة الى ذلك، نجد أن الجامعة قد قامت بمشروع بالغ الأهمية وهو ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات العلمية وإجازة ترجمته رسميا فى ١٦ إبريل ١٩٣٦ (محمد خفاجى، ٨٧، ص ٥٠١، ٥٠٢) . ومازالت الجامعة تقوم بدورها الإعلامى المتطور والمتزايد من خلال بعض المراكز العلمية الموجهة مثل مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ورابطة الجامعات الإسلامىة(التى اختارت الأزهر للقيام بأمانتها لفترتين متتاليتين حتى حينه)، وكذلك من خلال مجلة الأزهر وجريدة صوت الأزهر كوسيلتين إعلاميتين للتعبير عن الراى الأزهرى الدينى والأكاديمى وضمان التواصل مع الآخرين على المستويين المحلى والعالمى على الأقل مرة واحدة أسبوعيا .

الأزهر أكبر وأقدم جامعة إسلامية نظامية مستمرة في العالم : بدأت الجامعة الإسلامية في شكل حلقات علمية تتعقد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة المنورة، ثم توالى الجامعات الإسلامية في شكل حلقات علمية في أماكن أخرى مثل جامع عمرو بن العاص الذي كانت تدرس فيه بالإضافة إلى الدين علوم اللغة والأدب والشعر . ثم نشأ الأزهر كجامع رسمي للدولة الفاطمية وملتقى لحلقات علمية وسياسية يتجمع فيها أعداد متزايدة من علماء العالم . وبعد مرور ثلاثة أعوام ونصف فقط من بداية إنشائه في رمضان ٢٦١هـ / ٩٧٢م أصبحت المناقشات حول المؤلفات الهامة مثل كتاب الاختصار تدار في أرواقه كما كانت تتعقد فيه مجالس الحكمة للنساء وبدأت أول معالم الجامعات المعاصرة تظهر من خلال ذلك الصرح الإسلامي مثل استنباط لقب كرسي الأستاذية من المقعد الذي كان شيخ الأزهر يجلس عليه أثناء محاضراته، كما أخذت وظيفة معيد من عادة تعيين الشيخ لبعض الطلبة النابهين كمساعدين لإعادة شرح محاضراته على بقية الطلاب كما أخذ زي الروب الجامعي عن جبه الشيخ الفريدة، واستمرت الأزهر في تطور إلا من بعض وقفات ترتبط كلها بالتطورات السياسية التي كانت تصيب البلاد ولكن أبدا لم ينتهي كنظام تعليمي متنام حتى صدر أول قانون نظامي للأزهر للحصول على شهادة العالمية في عام ١٨٧٢ م، وفي عام ١٩٣٠ صدر قانون رقم ٤٩ لتنظيم الدراسة في معاهد الأزهر ووكلياته الدينية واللغوية التي تم إنشائها على مدى ثلاثة سنوات تباعا وهي كليات أصول الدين واللغة العربية والشرعية . وفي مايو عام ١٩٦١ صدر القانون ١٠٣/٦١ الذي قامت بمقتضاه جامعاته العلمية التي ضمت لأول مرة عددا

من الكليات العلمية المدنية مثل كليات التجارة والطب والهندسة والزراعة، وتولت التطورات المتلاحقة المستمرة لتشمل تخصيص كلية البنات الإسلامية ذات الشعب العلمية المختلفة التي تحول جزء منها بعد إلى كليات مستقلة مثل كليات التجارة والطب والعلوم والصيدلة واستمرت الجامعة في تغطية أقاليم مصر المختلفة بفروعها من الكليات المتنوعة التي بلغ عددها في عام ٢٠٠٠ واحد وستون كليه منها ٤٥ للبنين و ١٦ كلية للبنات وذلك بالإضافة إلى ثمانية مراكز علمية خدمية تطبيقية وست مشاريع بحثية وتسعة عشر مركزا تحت الإنشاء، كما أصبحت جامعة الأزهر تضم ثلاثة مستشفيات جامعية هي الحسين وباب الشعيرة التابعة لطب بنين، والزهراء التابعة لطب بنات وجارى إنشاء مستشفى ضخم في مدينه نصر لتتضم إلى قافلة المستشفيات التعليمية الأزهرية - كما أقيمت مؤخرا مستشفى الدعاة في مصر الجديدة لتقديم خدمات متميزة ليس فقط للدعاة ولكن أيضا لجميع العاملين بالأزهر مع نشر خدماتها الطبية ليستفيد بها أهالي الأحياء المجاورة وللعديد من المتراحمين عليها للاستفادة من أحدث الوسائل العلاجية فيها (سنيه قراعة، ٦٨، ص ١٣، ١٠٧؛ محمد خفاجي، ٨٧، ج ٢، ص ١٦٩ - ٢٢٧؛ العلاقات العامة، ٩٦، ص ٥ - ٦؛ إسماعيل سراج الدين، ٢٠٠٠، ص ٥٥١، ٥٥٢؛ فايز مينا، ٢٠٠١، ص ١٨) ومن أحدث نتائج التطورات التعليمية بالأزهر المواكبة للاقتصاد الجديد الذي يقوم على ثورة الاتصالات والإلكترونيات والتقنيات الحديثة، تخرج أول دفعة لقسم الكمبيوتر في كليه العلوم للبنات بمدينة نصر ولا أدري بأي منطق بعد ذلك تستمر الادعاءات

بجمود جامعة الأزهر وبعدم مسايرتها للتطورات التي تحدث في الجامعات الأخرى ؟!

وبالإضافة إلى الردود الضمنية السابقة على بعض الادعاءات غير الصحيحة ولا الموثقة ضد نظام التعليم الجامعي الأزهرى نود أن نختم ذلك بمجموعة أخرى من المميزات النسبية التي تتفرد بها جامعة الأزهر أو تتميز بها عن غيرها من الجامعات المصرية الأخرى.

التوافق مع إستراتيجية الحاجات الأساسية وحقوق الإنسان : فبعض مؤيدي إستراتيجية الحاجات الأساسية يرون أنه بالإضافة إلى المأكل والملبس والمأوى يجب أن يتاح للإنسان فرصة التعليم كوسيلة ضرورية لترشيد وعى الإنسان بحقوقه وواجباته وذلك ما تم تأييده مؤخرًا من خلال المادة ٢٦ من إعلان حقوق الإنسان التي تنص على أن التعليم يعتبر أحد الحقوق الأساسية للإنسان (حازم الببلاوى، ٢٠٠٠، ص ١٨٣) .

ويتميز النظام التعليمي بجامعة الأزهر بمراعاته للبعد الإنسانى وبرعاية محدودي الدخل بأشكال مختلفة منها تقديم الخدمات التعليمية تقريبًا بالمجان حيث يدفع الدارس المصري خمسون قرشًا كرسوم دراسية كل عام ولا يختلف الوضع كثيرًا في مرحلة الدراسات العليا - كما يوفر الدراسات الدينية وتلك التي تتعلق باللغة العربية بالمجان لجميع الوافدين باعتبارها حقوقًا أساسية للإنسان - بل إن الجامعة تعامل طلاب الأزهر من أبناء آباء أجنبيات وأمهات مصريات مطلقًا أو أرامل معاملة خاصة حيث يؤخذ منهم ١٠% فقط مما تحصل عليه من رسوم من الوافدين للدراسة في الكليات غير الدينية وذلك مراعاة لمشاكل الإنفاق التي تواجهها هؤلاء الأمهات العائلات عادة -

ومن أبرز الأبعاد الإنسانية لنظام التعليم الجامعى بالأزهر أنه يتيح للمكفوفين فرصة الانضمام فى كليات اللغة العربية، والشريعة والقانون، والدراسات الإسلامية، وقسمي الدراسات الإسلامية والعربية فى كليات التربية بكليات البنين، كما يتيح للطالبات الكفيات الدراسة فى كليات الدراسات العربية والإسلامية للبنات ضمانا للوفاء بحق التعليم الدينى لكل مسلم حتى إن كان يعاني من إعاقة بصرية (العلاقات العامة، ٩٨، ص ٢١، ٢٢) بل أن الجامعة حريصة على تقديم مساعدات متنوعة للمحتاجين من طلابها مع الحرص على دعم الكتاب الجامعى حتى أن الجامعة خصصت فى عام ٩٥/ ٩٦ مليون جنيه لدعم الكتاب الجامعى وفى ذات العام، تم إنشاء مشروع شباب الدعوة الذى أرسل بمقتضاه نحو ١٢٠٠ طالب أزهرى للدعوة فى مراكز الشباب فى مختلف أنحاء الجمهورية فى مقابل مكافأة مالية وذلك فى محاولة لتشغيل طلاب الجامعة بما يتماشى مع رسالتها الدينية الأساسية من ناحية، والتغلب على مشاكل الأمية الدينية لدى الشباب من ناحية أخرى (رئاسة الجامعة، ٩٤/٩٥؛ ٩٦ / ٩٧، ص ١٩، ١٨، ١٩) .

الأسبقية والاستمرارية فى مراعاة حقوق المرأة فى الدراسة والتوظيف :
حتى فترة الستينات كانت المرأة المصرية تقتقد فرص التعليم والتوظيف بحكم التقاليد السائدة ومع هذا فإن الأزهر الذى يقوم على أن العلم فريضة لكل مسلم ومسلمة أعطى للمرأة حقها فى التعليم داخل أروقته فى مناخ يتلاءم والتقاليد المحافظة خاصة فى المناطق الريفية حتى أنه فى مستهل حياته كانت تعقد فيه حلقات علمية مخصصة للنساء فقط والتي كانت تسمى مجالس الحكمة . ثم كان عام ١٣٠٢ هـ بداية حقيقية للريادة النسائية فى التعليم

الأزهري حيث التحقت فاطمة الحلقاوية من إحدى قرى المنوفية بالأزهر واستكملت تعليمها في طنطا ولو أنها أخفقت في الحصول على الشهادة العالمية لحدثة وجرأ التجربة وبعد ذلك بعامين انتسبت سيدتان أخروان للدراسة بذات المعهد . ومع نشأة الكليات العلمية الأزهرية في بداية الستينات، ثم تخصيص كلية لتدريس عدة تخصصات علمية للبنات مثل الطب والتجارة والعلوم في شكل شعب داخلية - ولكن هاهن البنات تتمتعن الآن بإتاحة ستة عشر كلية متعددة التخصصات والشعب لهن تتواجد بأصروحتها في أنحاء مختلفة من الجمهورية .

بل إن ما سبق من تحليل يوضح أن الجامعة استوعبت عماله نسائية تضاهي إن لم تكن ترتفع عن نظيراتها الموجودة على مستوى الاقتصاد القومي وعلاوة على هذا، فقد أتيح لها فرصة تقلد بعض المناصب القيادية ووفقا لأخبر أخبار الجامعة فقد بلغ عدد عمداء كلياتها ٦١ عميدا منهم ٥٣ ذكور و٨ عميدات بكليات البنات (بنسبة ٥٠ % من إجمالي عمداء كليات البنات) منهن اثنتان تم تعيينهما توا في فرعى بور سعيد والخانكة ، وتتم حركة التعيينات القيادية خاصة بين أعضاء هيئة التدريس باستخدام معيار محايد تماما وهو الكفاءة والأقدمية بدليل عدم ثبات العمادة النوعية على خط واحد فعلى سبيل المثال نجد أن كلية التجارة للبنات بمدينة نصر كانت أول عمادة لها من الإناث وقد استمرت بالعمادة حتى انتهت فترة خدمتها الرسمية بالجامعة وانتقلت العمادة بعد ذلك إلى الذكور بحكم الأقدمية والكفاءة العلمية. ومن الطريف أن الكلية لا يتواجد بها سوى أربعة من الذكور من أعضاء هيئة التدريس والباقي من الإناث منهن وكالة الكلية ورئيسات الأقسام

الأربعة. وكذلك ففي تجارة تفهنا الأشراف تولت المرأة على التوالي العادة فيها منذ إنشائها على الرغم من وجود أساتذة ذكور فيها .

ومن مظاهر مراعاة المرأة في التعليم الجامعى الأزهرى أنه يتيح لها فرصة الاستقلالية بمناطق معينه وبمناخ تعليمي ومهني أنثوي ينتسب مسماها إلى نوعها ويذكر الجميع دائما بوجودها الفعال في المجتمع كدراسة وكعامله وكقائدة .

عدم اقتصار التعليم الجامعى الأزهرى على الأسلوب الخطى : فقد أبدت دراسة تحفظها على النظام التعليمي السائد لأنه يقوم على إتباع الأسلوب الخطى بارتقاء سلم تعليمي رأسي عبر المراحل التعليمية المختلفة والذي ينتهي بالتخرج ثم ممارسة العمل لنحو ٤٠ عاما ثم التقاعد (إسماعيل سراج الدين، ٢٠٠٠، ص ٣) والواقع أن الأمر يختلف بعض الشيء في جامعة الأزهر حيث يتاح فرصة التعليم الديني بشكل أفقي في جميع المراحل التعليمية التقليدية، بالإضافة إلى إتاحة فرصة التعليم الديني الرأسي كذلك سواء لخريجها من التخصصات غير الدينية أو لخريجي الجامعات الأخرى من خلال دراسات حرة أو كاملة لمن يرغبون في تحسين معارفهم الدينية أو لمن يرغبون في إتمام الدراسات العلمية العليا داخل جامعة الأزهر .

اتساع نطاق التغطية بخدمات جامعة الأزهر : تتميز جامعة الأزهر عن غيرها بانتشار عدد أكبر من فروع لها في شتى أنحاء الجمهورية بالإضافة إلى أعداد متزايدة من مراكزها المنتشرة خارج القطر المصري حتى في الدول الغربية (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص ٢، ص ٨٦) فالجامعة تغطي ١٥ منطقة متفرقة بالجمهورية بخدماتها التعليمية الموجهة إلى

البنين وهى الدراسة، ومدينة نصر والمنوفية وطنطا ودسوق والزقازيق والمنصورة وتفهنا الأشراف ودمياط وإيتاى البارود ودمهور وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان، بينما تقدم للبنات خدمات تعليمية منفصلة في ١١ منطقة هي مدينة نصر وطنطا ودسوق وتفهنا الأشراف ودمهور والإسكندرية وبنى سويف وسوهاج أضيف إليها توا بور سعيد والخانكة. (الأرقام مشتقة من بيانات إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، ص ٥ - ٨)

وقد ارتفع عدد الكليات التي تضخ الخدمات التعليمية للجامعة من ثلاثة فقط كلها دينية للذكور في عام ١٩٣٠ إلى ٦١ كلية في نوفمبر ٢٠٠١ منهم ٤٥ كلية للبنين و ١٦ كلية للبنات وتوضح الأرقام أنه في عام ٩٢/٩١ كان عدد كليات الجامعة ٤١، ثم ارتفع إلى ٤٤ في العام التالي ثم إلى ٤٦ في عام ٩٤/٩٣ ثم إلى ٥٠ في عام ٩٥/٩٤ ثم إلى ٥٣ في عام ٩٦/٩٥ ثم بلغ ٥٤ كلية في عام ٩٧/٩٦ حتى أصبح عددها الحالى ٦١ كلية . وإن كان ذلك بدل، فليس فقط على التطور التوسعي المستديم لنطاق الخدمات التعليمية لجامعة الأزهر ولكن أيضا على زيادة الطلب الفعال على تلك الخدمات المتميزة مما يدفع الجامعة إلى القيام بتلك الحركات التوسعية المستمرة - بل إن كثيرا من الأهالي في بعض المناطق خارج القاهرة قام بتولي مهمة إنشاء كليات بأكملها في بلادهم للاستفادة من تلك العلوم التي لا تضاهيها أخرى وذلك مثلما حدث في تفهنا الأشراف وأسيوط .

خاتمة وبعض المقترحات

مقدمة

يشير ناصر الأسد (٩٦، ص ١٠٧) إلى أن سلم العمالة يتكون عادة من ثلاثة مستويات غير ماهرة، متوسطة، وعالية . ويرى أن التعليم العالي يتيح ذلك النوع الأخير من المهارات الراقية فهل تتصف العمالة التعليمية داخل الجامعات بذات المهارة المرتفعة التي يفترض أنها المسنولة عن خلقها وتميئتها في المداخلات البشرية الجامعية ؟ كان ذلك التساؤل هو الحافز الذي استحث على قيام الدراسة الحالية التي اهتمت بتوجيه نظرة تقييمية لمدى كفاءة العملية التعليمية الجامعية في مصر ولدواعي الدقة ومزيد من التعمق في التشخيص والاستنتاجات المنطقية، تركز التحليل في صورته النهائية على جامعة الأزهر التي تتميز بوضع خاص بين الجامعات المصرية، بل والعالمية أيضا .

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد كبير من النتائج التي يؤمل أن يستفيد بها المسؤولون على مستوى الدولة أولا، وعلى مستوى الجامعات بشكل عام وجامعة الأزهر على وجه الخصوص .

أهم نتائج الدراسة :

يتضح من نتائج تحليل التكاليف والعوائد للتعليم الجامعي، أن نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي لا يرتبط بالضرورة بدرجة تقدم الدول، كما لوحظ أن الجامعات المصرية كلها تعاني من ارتفاع نسبة الفاقد والمداخلات البشرية المتمثلة في الدارسين داخل أروقتها مع تفاوت مخصصات الإنفاق

على هؤلاء الدارسين بين الجامعات المختلفة - وفيما يتعلق بجامعة الأزهر فقد لوحظ سوء وضعها من حيث انخفاض متوسط الإنفاق على الطالب فيها، وانخفاض نسبة الخريجين وارتفاع نسبة الإهدار في الدارسين مقارنة بكثير من الجامعات المصرية الأخرى - إلا أنها تميزت على ست منهن بارتفاع نسبة القيد بالدراسات العليا، وتميزت على الجميع بارتفاع وتنوع الوافدين للدراسة بها من الخارج خاصة في مجالات علوم الدين واللغة العربية .

ومن منظور آخر يركز على تقييم جودة الأداء التعليمي الجامعي ثم من خلال تقصي الوضع التوازني بين الدارسين كمدخلات، والمعلمين كمنتجين للقيم المضافة المنشودة، اتضح أن هناك خلافا في التوزيع النسبي بين الفئتين المذكورتين من ناحية، وبين شقي فئة منتجي التعليم من ناحية أخرى ووجد أن جامعة الأزهر تقع في المرتبة السادسة بين الجامعات الأكثر خلافا في التوزيع النسبي للطلبة على معاونين، ولكنها تميزت بانخفاض درجة الخلل في التوزيع النسبي للطلبة على أعضاء هيئة التدريس حيث تقع في المرتبة الخامسة بين أقرب الجامعات المصرية إلى الوضع التوازني المذكور وكذلك يتحسن وضعها في التوزيع النسبي بين أعضاء التدريس . والمعاونين فيها عن ثمانتي جامعات مصرية - كما يتحسن الوضع التوازني في مرحلة الدراسات العليا بالجامعات المصرية إجمالا وفي جامعة الأزهر على وجه الخصوص حيث قدر معامل طلبة الدراسات العليا / أستاذ فيها بنحو ١,٦ فقط محصلة ذلك المرتبة الثانية بعد المتوفية كأقرب للجامعات إلى الوضع التوازني المعنى. وأخيرا فقد لوحظ معاناة الجامعات المصرية من اختلال يتعلق بالتوزيع النسبي بين الكليات ذات الأنماط العلمية المختلفة . فقد كان

هناك قصور خطير فى تعليم الدين واللغة العربية فى الجامعات المصرية بينما انفردت جامعة الأزهر بتكثيف الإنتاج التعليمي لها فى ذلك المجال كما لوحظ الميل الشديد إلى التعليم النظري الذي يمكن أن يمثل مشكلة اقتصادية بالغة الخطورة لأن الاقتصاد الجديد الذي يعم مصر وبقية دول العالم الآن يقوم أساسا على العلوم العملية والتطبيقية والتقنية .

وبالانتهاء من الجزء الأساسي للتحليل التقييمي المقارن بين الجامعات المصرية مع إبراز الوضع في جامعة الأزهر كحاله متميزة من وجهة نظر الدراسة الحالية فقد اتضح من الجوانب الإضافية المكمل للصورة المتقطعة لجامعة الأزهر كمحور الاهتمام الرئيسي للدراسة، أن هذه الجامعة العريقة تستحوذ على ثاني أكبر قوة إنتاجية تعليمية بعد جامعة القاهرة . وقد اتضح أن ٤,٦ % في المتوسط يتم إفاده سنويا من تلك القوة إلى الخارج في حركة استعانت ثقافي وتعليمي وتدريبى مستمر مما يساهم في تنمية القدرات العلمية والتعليمية لتلك القوة المنتجة الذي يساهم بلا شك - في انتشار الآثار الإيجابية لتلك القدرات المكتسبة وفقا للمعايير العلمية الدولية ليس فقط إلى الدارسين ولكن أيضا إلى بقية أعضاء الهيئة التعليمية وذلك من خلال الأشكال المختلفة من الاحتكاك المهني واللقاءات العلمية والتحكيمات البحثية .

وبالإضافة إلى إتاحة فرص التنمية التعليمية والعلمية الأفقية والرأسية في الدول المتقدمة فقد أتاحت جامعة الأزهر لأبنائها من القوة التعليمية فرصة تحسين مستوياتهم الاقتصادية وتوسيع نطاق تقديم خبراتهم المتميزة إلى آفاق خارجية وذلك من خلال الإعارات التي شملت ٢٢,٤ % منهم وإن كانت الغالبية العظمى من المعارين أو الحاصلين على إجازات خارجية من أعضاء

هيئة التدريس - أما معاونون فنجد ٣,١ % منهم فقط يتمتعون بتلك الميزة النسبية وكلهم من الإناث فيما عدا أربعة فقط من المعيدين .

ويتضح من النقطة الأخيرة أول ميزة نسبية تتمتع بها صغار العاملات في حقل معاونين عن نظرائهن من العاملين حيث ترتفع نسبتهن بين المعارين أو الحاصلين على إجازات خارجية التي عادة ما تكون مرافقة للزوج وبالتالي يتاح لهن فرصة أفضل للتفرغ للانتهاء من دراستهن البحثية العليا بدون الالتزام بأية عملية مهنية أخرى، وعلى أية حال، فقد لوحظ أن كليات البنات تتميز إجمالاً عن كليات البنين بارتفاع نسبة المتواجدين فيها من أعضاء العملية التعليمية مما يضمن سير تلك العملية بشكل أكثر استقراراً وكفاية منها في كليات البنين التي ترتفع فيها نسبة المعارين مع زيادة عدد الطلبة عنه في كليات البنات.

أما عن العاملين في غير المجالات التدريسية فيمكن تصنيفهم إلى مجموعتين رئيسيتين أولاهما العاملين بالكليات والثانية العاملين في مجمع الإدارات . ونتيجة لعدم الاختلاط، تصنف الفئة الأولى بدورها إلى عاملين في كليات البنين وعاملين في كليات البنات حيث تعمل كل فئة في ظل نظام مستقل نسبياً وإن كانت نتائج الأعمال تصب في النهاية في وعاء واحد هو مجمع الإدارات بقيادة رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة .

ومن أبرز النتائج حولهم أن الوضع التعليمي بالإدارات أفضل منه في الكليات مع تمتع نسبة أكبر من العاملين في الإدارات بمناصب قيادية أو معدة لذلك . وعلى مستوى الكليات ترتفع نسبة جاملي الشهادات العليا في البنين عنها في البنات . بينما تنخفض نسبة الأميين في البنات عنها في البنين .

ومن بين العاملين بالجامعة وجد ١٩٢ ممن انتهوا من الدراسات العليا منهم ١٣ حاملين لدرجة الدكتوراه : ٨ فى الإدارات و ٥ فى البنين ولا أحد فى كليات البنات . كما وجد ٥٩٥ من إجمالى العاملين يشغلون درجتى كبير وأولى وذلك بنسبه ٩,٨% وتشكل النساء ١,٥ % من تلك المناصب ذات الطبيعة القيادية مما يعكس الانخفاض النسبى للمشاركة النسائية فى اتخاذ القرارات المصيرية لجامعة الأزهر والإشراف على تنفيذها .

وعلى الرغم من الاتجاهات المعادية لجامعة الأزهر والتي تنصب فى معظمها على انتقاد تعليمها للدين وذلك من منطلق عدائها المتأصل لذلك الدين القيم ومحركاتها العشوائية لكل ما يسلب منهم أي هوية ذاتية، فقد ثبت فى الفصل الرابع والأخير انفراد جامعة الأزهر بعدد كبير من المميزات النسبية من أهمها الحفاظ على الدين واللغة العربية والهوية الذاتية الوطنية، والمساهمات الفعالة فى كثير من القضايا المصيرية الجارية على المستويين المحلى والدولى، والتفاعل الثقافى مع العالم الخارجى والقيام بدور إعلامى لا مثيل له، والتوافق مع إستراتيجية الحاجات الأساسية وحقوق الإنسان والأسبقية والاستمرارية فى مراعاة حقوق المرأة فى الدراسة والتوظيف بل وفى تقلد المناصب القيادية أيضا، والجمع بين التعليم الأفقى والتعليم الرأسى، واتساع نطاق التغطية بالخدمات التعليمية على المستويين المحلى والخارجى .

بل إن كثيرا من الملامح الجامعية المعروفة فى جامعات العالم الآن تم استنباطها من جامعة الأزهر فى شكلها الأول مثل روب المناقشة المأخوذ عن جيه الشيخ، ولقب كرسي الأستاذية المأخوذ من المقعد الذي كان الشيخ يجلس عليه أثناء محاضراته، ووظيفة معيد التي أخذت من عادة اختيار الشيخ

الأزهري القديم لأحد الطلبة النابهين لديه ليتولوا إعادة شرح ما قال على بقية الطلبة .

وعلى الرغم من تلك المميزات الواضحة للتعليم الجامعي بالأزهر فما زالت تحتاج إلى مزيد من الرعاية من قبل المسؤولين كما نقدم فيما يلي بعض المقترحات لتعظيم مستوى الكفاءة الداخلية بل والخارجية للتعليم الجامعي بالأزهر .

بعض المقترحات

في خضم محاولات تطوير التعليم الجامعي في مصر، تتجه الدولة إلى تطبيق أشكال ونظم جديدة له مثل التعليم المفتوح والتعليم الإرشادي (الهيئة العامة للاستعلامات، ٩٩، ص ١٦٢) ونظرا لأهمية هذين النظامين في إتاحة خدمات التعليم للراغبين بلا قيود من سن وتفرغ وغيرهما فإننا نقترح إنشائهما في جامعة الأزهر ولكن مع مزج العلوم التقليدية بالدين حفاظا على الطابع الأزهري المتميز مثلما يحدث في مجالات الاقتصاد الإسلامي .

ومن الوسائل المستحدثة التي ثبتت فعاليتها في تحسين الأداء التحصيلي وتخفيف الشعور بالملل لدى الدارسين، تطبيق أسلوب التعليم التبادلي والدوائر التعليمية (إبراهيم حسن، ٩٥، ص ٤٦ - ٥٢)، ويقترح أن يطبق هذين الأسلوبين في السكاكشن التي يديرها معاونون مع أهمية تركيز المحاضر على أسلوب التوجيه وتجنب أسلوب التلقين الذي يقتل الإبداعات الفعيرة الكامنة في الدارسين . كما يجب الاهتمام بالتوسع في استخدام الأساليب التعليمية المتطورة الأخرى مثل الفيديو التفاعلي الذي يجمع بين خصائص الفيديو العادي والكمبيوتر والهبرميديا متعددة الوسائط التعليمية .

وكما يوصى أحد أهلها، يجب إعادة توزيع المخصصات التي تدفعها الحكومة للجامعات المصرية بشكل أكثر تكافؤا (المجالس القومية المتخصصة، ٨٦، ص ١٩٠) فمن الضروري زيادة الاعتمادات المالية الممنوحة لجامعة الأزهر على الأقل إلى الحد المكافئ لما يمنح من اعتمادات مقابل للجامعات المصرية الأخرى . ومن جهة أخرى فقد ثبت انخفاض متوسط نصيب الطالب الجامعي بالأزهر من الإنفاق الحكومي مقارنة بنظرائه في الجامعات الأخرى، كما أن محمد منير (٩٢، ص ١٥٧) كان محقا حين تحفظ على أن مرتب عضو هيئة التدريس يمنح له مقابل التدريس فقط بينما يتم تجاهل البحث العلمي الذي يمثل المادة المغذية للضرورة لاستمرارية حياته المهنية الأكاديمية وللتمكن من الارتقاء على درجاتها العليا . ذلك الذي يتطلب نفقات تلتهم معظم ما يحصل عليه من راتب ومكافآت . الأمر يتطلب إذن نوعين من الحلول أحدهما زيادة الاعتمادات الحكومية لجامعة الأزهر ويتمثل الثاني في ضرورة سعى الجامعة لتحسين قدراتها التمويلية الذاتية برفع الرسوم الدراسية بعض الشيء وفرض رسوم على بعض الخدمات الإضافية مثل الالتصاقات المقدمة بعد ظهور نتائج الامتحانات - ليس فقط أسوة بالجامعات المصرية الأخرى ولكن أيضا لإكساب الطلب على مثل تلك الخدمات نوعا من الجدية والالتزام من جهة الدارسين، وتحقيق نوع من الحوافز لمن يؤدون تلك المهام الإضافية وكذلك يجب التوسع في حركة استقبال الوافدين ورفع رسوم التعليم إلى حد يتقارب مع المستوى العالمي المناظر . كما يقترح إقامة مجمعا للمشروعات التجارية يدار لصالح جامعة الأزهر ويشارك في تشغيله كل التخصصات المختلفة بمنتجات تتلاءم

مع تلك التخصصات مثل مشاركة كليات الزراعة والصيدلة والاقتصاد المنزلي في إنتاج مواد غذائية وأعشاب طبية وتولى كليات الهندسة بالأزهر مسئولية أعمال المباني والكهرباء والإلكترونيات وغيرها المتعلقة بالجامعة وبكل العاملين بها ومشاركة كليات التجارة في مجالات الحسابات والاستشارات والإشراف وكتابة الأبحاث العلمية... كما يقترح إشراك الطلاب الراغبين في العمل في ذلك المجمع المقترح بحيث يؤمل أن تتحقق من خلال عدة منافع : تحسين المستوى التمويلي للجامعة، وتحسين المستويات الاقتصادية للعاملين بالجامعة ولطلابها أيضا مع تقديم خدمات متميزة لهم بأسعار خاصة مثلما يحدث في مستشفيات الأزهر

ومن أجل ربط التعليم الجامعي بالأزهر بسوق العمل، يقترح الاتجاه نحو تطبيق أسلوب الشراكة ما بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني كما أوصى بذلك "لين أولسون" (٢٠٠٠، ص ١٢٦ - ١٣٩) ويمكن أن يتم البدء فوراً في تحقيق أول خطوات هذه الشراكة من خلال الربط الحتمي بين المحاضرات النظرية وبين الدورات التدريبية لذات الطلاب في مجالات المهن الملائمة - مع إنشاء صندوق لمعالجة الطالب يتم تمويله من قبل الطلبة الموسرين والقطاعات التطوعية حيث يتم تقديم قروض استثمارية تمكن الطلبة الراغبين في ممارسة أنشطة اقتصادية صغيرة أثناء سنوات دراستهم، على أن يتم تعيينهم في أعمال تلقائية داخل الجامعة أو المجمع المقترح سابقاً أو في الجهات التطوعية بحيث يتم سدادهما ما اقترضوه من خلال العمل لدى تلك الجهات ويمكن تثبيت الكفاء منهم بعد ذلك .

كما يجب تطبيق مبدأ تقسيم العمل التعليمي والتخصص الذي نادى به محمد غنيمه (٩٦، ص ١٠٦) وذلك من أجل رفع الإنتاجية التعليمية - فعلى سبيل المثال يصبح لدى الجامعة فريقين من الأساتذة أحدهما يتولى الدراسات الأكاديمية والآخر يتولى الأنشطة التطبيقية لتلك الدراسات مع تنسيق الجهود بين كلا الفريقين والحرص على عدم تداخل المهام بينهما •

وأولا وأخيرا، أوصى بشدة بضرورة عمل الجامعات المصرية في أجواء تكامل بناء وليس تنافس يتسبب في زيادة الفاقد في الموارد التعليمية المتاحة . ويجب أن تدور أنشطة الجميع في فلك الانتماء إلى الوطن الأم والسعي الفعال إلى النهوض به وبأبنائه •

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

الكتب

- ١- أوين بايك، ١٩٩٥ نهاية النمو الاقتصادي وبداية الخصائص البشرية، دار الشروق، القاهرة .
- ٢- إبراهيم حسن، ١٩٩٥، بحوث في تكنولوجيا التعليم ودورها في زيادة التحصيل العلمي، الإنتاج والجودة، بدون ناشر، القاهرة .
- ٣- حازم الببلاوي، ٢٠٠٠، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .
- ٤- روبرت كارلسون، ١٩٩٤، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر - كندا .
- ٥- زينب الاشوح، ١٩٩٤، الاقتصاد التطبيقي بين المجالات العلمية المختلفة، دار النهضة العربية، القاهرة .
- ٦- زينب الاشوح، ١٩٩٤، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - نظرة تاريخية - مقارنه، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة .
- ٧- عابديه خياط، ١٩٨٣، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، دار البيان العربي، جدة .
- ٨- عباس محبوب، ١٩٨٧، نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم، مؤسسه علوم القرآن (عجمان)، ودار بن كثير (دمشق، بيروت) .

- ٩- عبد الرحمن بن خلدون، ١٩٩٣، مقدمة بن خلدون، نسخة مستحدثة، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ١٠- سنيه قراة، ١٩٦٨، تاريخ الأزهر فى ألف عام، مكتب الصحافة الدولي للصحافة والنشر، القاهرة .
- ١١- فايز مينا، يناير ٢٠٠١، التعليم العالى فى مصر - التطور وبدائل المستقبل، منتدى العالم الثالث، أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد (٥)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة .
- ١٢- لين أوليون، ٢٠٠٠، ثورة فى التعليم من المدرسة إلى العمل، ترجمة شكري مجاهد، الطبعة الأولى الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة .
- ١٣- ماجدة ربيع، ١٩٩٢، الدور السياسى للأزهر ١٩٥٢ - ١٩٨١ مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة .
- ١٤- محمد البغدادي، ١٩٩٨، تكنولوجيا التعليم والتعلم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة .
- ١٥- محمد محروس، ١٩٩٠، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية .
- ١٦- محمد خفاجى، ١٩٨٧، الأزهر فى ألف عام (ثلاثة أجزاء)، الطبعة الثانية، عالم الكتب (بيروت)، مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة)

- ١٧- محمد غنيمه، ١٩٩٦، اقتصاديات تعليم الكبار، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، سلسلة دراسات وبحوث رقم (٤)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة .
- ١٨- محمد مرسى، ١٩٩٢، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، دار النهضة العربية، القاهرة .
- ١٩- ناصر الدين الأسد، ١٩٩٦، تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي، روائع محمد لاوى، عمان، الأردن .
- ٢٠- يوسف أسعد، ١٩٩٤، الجامعة بين التعليم والثقافة، نهضة مصر، القاهرة .

الدوريات

- ١- أحمد عاشور، ١٩٩٤ " تعقيب على دراسة عقبات في طريق التربية الإسلامية "، مؤتمر المناهج التربوية والتعليمية في ظل الفلسفة الإسلامية والفلسفة الحديثة، ٢٩-٣١ يوليو ١٩٩٠، المعهد العالي للفكر الإسلامي والجمعية العربية للتربية الإسلامية، القاهرة .
- ٢- أحمد المهدي، ١٩٩٤ " تعليم القيم فريضة غائبة في نظم التعليم " مؤتمر المناهج التربوية والتعليمية في ظل الفلسفة الإسلامية والفلسفة الحديثة، ٢٩ - ٣١ يوليو ١٩٩٠ المعهد العالي للفكر الإسلامي والجمعية العربية للتربية الإسلامية، القاهرة .
- ٣- إسماعيل سراج الدين، سبتمبر ٢٠٠٠، " تحديث التعليم من أجل التنمية " المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، ١٧ - ١٩ سبتمبر،

المحور الأول : التعليم والتنمية، وزارة التأمينات والشئون

الاجتماعية، القاهرة .

٤- أحمد الصفتى، سامى فتحى، ١٩٩٠ " تحليل جوانب العائد والتكلفة

الاجتماعية للتعليم الجامعى "، ندوة سياسة التعليم الجامعى - الأبعاد

السياسية والاقتصادية، ٢٤ - ٢٥ يناير، مركز البحوث والدراسات

السياسية، القاهرة .

٥- إدارة المعلومات والاحصاء، ٢٠٠٠، النشرة الإحصائية السنوية

للعام الجامعى ٩٩ / ٢٠٠٠، الإدارات العامة لمركز المعلومات

والتوثيق، جامعة الأزهر، القاهرة .

٦- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإئماء

الاقتصادى والاجتماعى؛ صندوق النقد العربى، ومنظمة الأقطار

العربية المصدرة للبترو، سبتمبر ١٩٩٨، التقرير الاقتصادى العربى

الموحد، القاهرة الكويت، أبو ظبى .

٧- البنك الدولى، ٢٠٠٠، مؤشرات التنمية فى العالم، مركز المعلومات

قراء الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة .

٨- باقر سلمان، ١٩٩٣، " التعليم والتدريب والعمالة فى الخليج العربى "،

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العددين الأول والثانى، المجلد

الأول، معهد التخطيط القومى، القاهرة .

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ١٩٩٧، تقرير التنمية البشرية لعام

١٩٩٧، نيويورك.

- ١٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، نيويورك .
- ١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يونيو ١٩٩٩، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٨، القاهرة .
- ١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يونيو ٢٠٠٠، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٣ - ١٩٩٩، القاهرة .
- ١٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يوليو ٢٠٠١، "دراسة عن العمالة والبطالة بجمهورية مصر العربية"، ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، ١٤ - ١٦ يوليو، الجزء الأول، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة .
- ١٤- خالد العمري، إسرائيل ٢٠٠١، "التعليم العالي في الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين"، المنتدى الفكري : المواصفات العالمية للجامعات، ٢٥ - ٢٦ إبريل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية)، القاهرة؛ كلية الحداثة (جامعة الموصل) الموصل .
- ١٥- رئاسة جامعة الأزهر، ١٩٩٨، التقرير السنوي عن شئون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ومستويات العاملين، جامعة الأزهر، القاهرة .
- ١٦- زينب الاشوح، مايو ١٩٩٦ "محو الأمية الدينية بين المتعلمين المسلمين - منظور اقتصادي إسلامي تربوي مشترك" مؤتمر مناهج التربية الدينية الإسلامية في التطعيم العام في الوطن العربي،

- ٢٩-٣١ مايو، رابطة الجامعات الإسلامية ومركز صالح كامل
الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة .
- ١٧- العلاقات العامة، ١٩٩٦ جامعة الأزهر فى سطور، جامعة الأزهر،
القاهرة .
- ١٨- عفان نخله، مايو ١٩٩٧، " استخدام البرمجة الخطية فى قطاع التعليم
" مذكرة خارجية رقم (١٥٩٢)، معهد التخطيط القومى، القاهرة .
- ١٩- سمير رضوان، يوليو ٢٠٠١ " المرأة المصرية فى سوق العمل نظرة
مستقبلية"، منتدى المرأة المصرية فى سوق العمل، الأحد ٨ يوليو،
منظمة العمل الدولية، القاهرة .
- ٢٠- لطف الله إمام صالح، مارس ١٩٩٧، " تقويم لتطور القوة الشرائية
للتمويل الحكومى لمنظومة الجامعات المصرية "، تطوير التعليم
العالى فى مصر من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة، سلسلة
قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٨، معهد التخطيط القومى، القاهرة .
- ٢١- لجنه التعليم والبحث العلمى والشباب، ديسمبر ٢٠٠٠، التقرير
النهائى حول خطة قومية لإعداد الشباب لدخول الألفية الثالثة، دورة
الانعقاد العادى الحادى والعشرون، مجلس الشورى، القاهرة .
- ٢٢- الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٦ إجازات لمستقبل مصر، وزارة
الإعلام، القاهرة
- ٢٣- المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٦، سياسة التعليم الجامعى -
دراسات وتوصيات، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة .

- ٢٤- المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٦، جامعة الأزهر، الواقع والمشكلات، للدورة ١٢، القاهرة
- ٢٥- المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٩، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد السابع، القاهرة .
- ٢٦- المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٩، "تعليم أزهرى، بحث علمي، قوى عاملة"، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ٧٤-٨٩، الجزء الثامن، القاهرة .
- ٢٧- مجلس الوزراء، ١٩٩٢، مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل، القاهرة .
- ٢٨- مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠ الجامعات والتعليم المفتوح للعام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠، المجلد الأول، وزارة التعليم العالي، القاهرة .
- ٢٩- مركز المعلومات والتوثيق، ١٩٩٩، الإحصاء السنوي للتعليم العالي ٩٧ / ٩٨ - جامعة الأزهر - الأكاديميات - الجامعة الأمريكية، المجلد السادس، وزارة التعليم العالي، القاهرة .
- ٣٠- مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٠، المفكرة الإحصائية للعام الجامعي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠، وزارة التعليم العالي، القاهرة .
- ٣١- موازنة الجهاز الإداري للدولة من ١٩٩٦/٩٥ حتى ١٩٩٩/٢٠٠٠ قطاع التعليم والبحوث والشباب، تقارير سنوية، جامعة الأزهر، القاهرة .
- ٣٢- مصطفى رمضان، سبتمبر ٢٠٠٠، " دور الأزهر الثقافي والعلمي في العالم الإسلامي " المؤتمر العالمي لجامعة الأزهر بمناسبة مرور أربعة عشر قرناً على دخول الإسلام في مصر، ١٠ - ١٢ جمادى الآخر ١٤٢١هـ / ٨ - ١٠ سبتمبر ٢٠٠٠م.

٣٣- محمد عيد، مارس ١٩٩٧، " اتجاهات تطوير التعليم العالى "، تطوير
التعليم العالى فى مصر من أجل التنمية ومواجهه مشكله البطالة،
سلسله قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٠٨، معهد التخطيط القومى،
القاهرة .

٣٤- مفيد شهاب، سبتمبر ٢٠٠٠، " مستقبل التعليم الجامعى والبحث العلمى
" المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية، ١٧ - ١٩ سبتمبر، المحور
الأول : التعليم، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القاهرة .

٣٥- منقذ داغر، إبريل ٢٠٠١ " استراتيجة إدارة الجودة الشاملة منخلا
لتطوير التعليم العالى فى الوطن العربى "، المنتدى الفكرى :
المواصفات العالمية للجامعات، ٢٥ - ٢٦ إبريل، المنظمة العربية
للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية)، القاهرة، وكلية الحداثاء
(جامعة الموصل)، الموصل .

٣٦- نشأت فهمي، أبريل ٢٠٠١، " التعليم الإدارى وتحديات التطور
الاقتصادى والاجتماعى"، المنتدى الفكرى : المواصفات العالمية
للجامعات ٢٥ - ٢٦ إبريل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة
الدول العربية)، القاهرة، وكلية الحداثاء (جامعة الموصل)، الموصل.
٣٧- وزارة التعليم العالى - قطاع الكتب، أكتوبر ١٩٩٤، مشروع مبارك
القومى - إجازات التعليم فى ثلاثة أعوام، القاهرة .

٣٨- وزارة التعليم العالى، وحدة المعلومات، ٢٠٠٠/٢٠٠١، كليات ومعاهد
التعليم العالى فى ج.م.ع.، وزارة التعليم العالى، القاهرة .

تتيا المراجع الأجنبية

BOOKS

- 1- Ansel Sharp, Charles Register, Richard Leftwich, 1990 **Economics of Social Issues**. 9 Th Ed. B.P.I. I RWIN, Homewood, Boston, U.S.A
- 2- Adam Smith, 1937, **An Inquiry Into Nature and Causes of the Wealth of Nations**, Meissed by Modern Library, Random House Inc. Book 11, U. K.
- 3- Michael Todaro, 1994, **Economic Development**, 5 Th edition, Longman, New York. London .

Periodicals

- 1- The International Bank for Reconstruction And Development & The World Bank 1994, **Population And Development**, World Bank Publications, Washington, D.C.
- 2- Ministry of Education, Oct. 1993 “ Educational Achievements in Two Years “ **Mubarak's National project**, Cairo.
- 3- Public Relations, 1998, **A Documentary Synopsis About Al- Azhar University**, Al-Azhar University Cairo.
- 4- State Information Service, 2000, **EGYPT 1999 Year Book**, Ministry of Information, Cairo.
- 5- United Nations, 1998, **Educational Scientific And Cultural Organization Statistical Yearbook**, Unesco Publishing Berman Press, U.S.A.
- 6- UNESCO, 1999 **Statistical Year Book**, UNESCO Publishing & Berman Press. U.S.A.

العولمة المالية ..

أزمات ومخاطر تعيق بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض (*)

مقدمة البحث:

لا شك أن الحديث عن العولمة يدفع بكثير من الكتاب الى القول بأن العولمة قد أدت الى زيادة أوجه الترابط والتشابك وعلاقات التأثير والتأثير بين مختلف دول العالم، فإن هذا الأمر يصدق على وجه الخصوص على عولمة الأسواق المالية التى تتم فيها عملية تبادل وتداول وتصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية، بل أن بعض الكتاب يعتقد أنه لا يوجد شئ صار يربط أمم العالم بعضها لى البعض الآخر مثلما تقوم به الأسواق المالية العالمية التى تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى كما أن تزايد سرعة عولمة الأسواق المالية فى السنين الأخيرة جعلها بمثابة سوق نقدي كونى واحد، وهناك من يعتقد ان عولمة الأسواق المالية قد عكس ثورة مالية حيث أصبح حجم هذه الأسواق وتأثيرها وما بها من علاقات وقوى فاعلة ومن أدوات مالية جديدة قد أدت الى ترابط عضوى فيما بين هذه الأسواق.

والحقيقة أن ظاهرة عولمة الأسواق المالية وتطويرها فى العقدين الماضيين قد ارتبط بعدة متغيرات إقتصادية هامة منها: الإنفتاح المالى أو

(*) مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

التحرير المالي الذى يعد جزءاً هاماً من مكونات الليبرالية الجديدة والتي ظهرت فى البلدان الصناعية المتقدمة عقب هزيمة الكينزية فى عقد السبعينات، حيث اتجهت هذه البلدان الى الحد من تدخل السلطات الحكومية فى النشاط الإقتصادى والغاء أو التخفيف من القيود المصرفية والقضاء على الحواجز أمام المنافسة الداخلية والعالمية.

كذلك فإنه بنهاية عصر بريتون وودز والتحول من نظام أسعار الصرف الثابتة الى أسعار الصرف المعمومة، وبظهور فوائض مالية ضخمة عجزت الأنظمة الوطنية بالبدان الصناعية عن إستيعابها محلياً فراحت تبحث عن فرص للتميز المربح لها فى ظل عالم تفاقمت فيه علاقات العجز والفائض بين الدول.

كما نجد أن إندماج أسواق الدول النامية فى الأسواق العالمية ارتبط بسبرامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى التى طبقها نتيجة لتفاقم أزمة ديونها الخارجية وإضطرارها لطلب إعادة جدولة ديونها وفقاً للشروط التى ربطت إما بشكل مباشر أو غير مباشر، بين حركة إنسياب رؤوس الأموال عبر الحدود والانفتاح على أسواق المال العالمية من ناحية، وبين إعادة الجدولة والحصول على القروض الجديدة من ناحية أخرى.

يعتبر السخلى عن القيود والضوابط المفروضة على إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية والمعلومات، وكذا الإستخدام الموسع للإبتكارات المالية العديدة التى ظهرت مؤخراً، بمثابة قوى عالمية ذاتية خطيرة النتائج، حيث تحولت حركة رؤوس الأموال بين تلك الأسواق الى حركة هائلة يصعب السيطرة عليها أو التأثير فيها، ومن ثم بات أيضاً من الصعب تجنب ما يتمخض عن تلك الحركة من آثار ونتائج للدول التى عولمت أسواقها

المالية، وهو الأمر الذى جعل إدارة الاقتصاد السياسى أكثر تعقيدا وبخاصة للبلاد النامية التى إنصافت، بلا ضوابط، إلى الإندماج فى الأسواق المالية العالمية.

لعل أهم وأخطر ما يميز حركة رأس المال على صعيده الدولى، فى ضوء تزايد عولمة لأسواق المال، كونها أصبحت تتطور وتتغير خارج أية مجال لتدخل ورقابة السلطات. أصبحت تجرى بشكل مستقل عن حركة الإنتاج الحقيقى، وإن كان بعض للكتاب، مثل بيتر دريكر، يعتقد أن الجانب المالى فى العولمة هو القوة المحركة للعولمة عموماً^(١).

مشكلة البحث:

سبق الإشارة الى أن تزايد عمليات تحرير الأسواق المالية فى كثير من البلاد النامية وتسارع حركة التدفقات المالية الى هذه البلاد وبخاصة التدفقات قصيرة الأجل فى السنوات الأخيرة، لكن تلك التدفقات لم تكن بشكل متكافئ فيما بين هذه البلاد. كما أن الخبرة التاريخية أكدت أن أكثر البلاد تلقيا لهذا النوع من الأموال كان أكثر البلاد تعرضاً للأزمات النقدية والمالية وهو الأمر الذى يوضح أن الصورة المتفائلة التى يرسمها كثير من الخبراء والإقتصاديين عن عولمة الأسواق المالية والنتائج الإيجابية المنتظرة من ورائها محل شك كبير فقد توالى الأزمات والمخاطر بآثارها السلبية المحتملة مهددة إستقرار الإقتصاد الكلى فى أوضاعه الداخلية والخارجية وما أدت اليه فى حالة البلاد النامية - من أزمات مالية مكلفة، (المكسيك عام ١٩٩٤ ودول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧، والبرازيل وروسيا ١٩٩٩ إلى آخره، ومهما

يكن من أمر، فقد ثار مؤخراً جدل كبير حول جدوى إدماج البلاد النامية في الأسواق المالية من خلال العولمة أسواقها المالية.

الهدف من البحث:

تحاول الدراسة إبراز عدة نقاط هامة تتعلق بالآتي:

- ١ - حجم رؤوس الأموال الأجنبية المستدقة الى الدول النامية وأهم التقلبات والمشكلات التي تصاحبها.
- ٢ - العلاقة بين الأزمات المالية والصدمات الخارجية ومشكلات الفقر المزمن في ضوء ما أسفرت عنه الخبرة العلمية والعملية لهذه الظاهرة.
- ٣ - أهم الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تهدف الى الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية أو التخفيف من حدتها.

منهجية البحث:

إعتمد البحث على المنهج التحليلي لبيان مدى تعرض الدول النامية للأزمات والمخاطر ومشكلات الفقر المزمن وذلك عن طريق:-

- ١ - تحليل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الدول النامية من حيث الحجم وتغير المكونات والتوزيع الجغرافي وكذا أسباب تغير الاتجاهات.
- ٢ - تحليل التقلبات الفجائية المؤثرة على تدفق رأس المال والتأثيرات السلبية الناتجة عنها على المستويين النظري والتطبيقي.

٣ - تحليل أهم التأثيرات السلبية الناجمة عن الصدمات الخارجية فيما يتعلق بمعدلات النمو والمتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم تفاقم مشكلات الفقر على المدى الطويل.

خطة البحث:

تشمل الدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل حركة تدفق رؤوس الأموال الى الدول النامية على المستويين النظرى والتطبيقي.

المبحث الثانى: الصدمات الخارجية ومشكلات الفقر المزمن.

المبحث الثالث: أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

تحليل حركة تدفق رؤوس الأموال الى الدول النامية على المستويين النظري والتطبيقي

يتناول هذا المبحث تحليل حركة تدفق رؤوس الأموال الى الدول النامية على المستويين النظري والتطبيقي من خلال ثلاثة نقاط رئيسية:

النقطة الأولى: تدفق رؤوس الأموال الدول النامية:

هناك حقائق أساسية تتعلق بتدفق رأس المال الدولي، العام والخاص، الى الدول النامية أثناء الثلاثة عقود الأخيرة ويتناول حجم التدفق واتجاهاته وتفسير مكوناته والتوزيع الجغرافي وأسباب تغير اتجاهات التدفق ويتم تناول هذه النقاط فيما يلي ^(١)

١ - حجم التدفقات وإتجاهاته:

تزايد حجم صافي التدفق من رأس المال الدولي الى الدول النامية خلال الثلاثة عقود الأخيرة ويصل الى حوالي ١١,٣ بليون دولار في عام ١٩٧٠ الى مايزيد عن ٣٣٨ بليون دولار عام ١٩٩٧ .

العولة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي

د. هدى خيرى عوض

جدول رقم (١)

صافى تدفق رؤوس الأموال الى الدول النامية

(بليون دولار)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	بيان
٨٢,٩	١١٨,٧	٨٧,٦	٧٧,٠	٤٣,٤	٦٥,٢	٦,٩	الديون طويلة الأجل
١٥٥,٠	١٦٣,٤	١١٩,٠	٩٥,٥	٢٤,٥	٤٩,٤	٢,٢	الاستثمار الأجنبي المباشر
١٤,١	٣٠,٢	٤٥,٨	٣٢,١	٣,٧	٠,٠	٠,٠	الاستثمار فى المحافظ المالية
٢٣,٠	٢٥,٧	٢٩,٢	٣٢,٦	٢٩,٢	١٣,٢	٢,٢	المنح والتعاون الفنى
٢٧٥,٠	٣٣٨,٠	٢٨١,٦	٢٣٧,٢	١٠٠,٨	٨٢,٨	١١,٣	إجمالى صافى للتدفقات المالية

Source, Singh, A, Ibid, p.1250

وقد تناقص الى ٢٧٥ بليون دولار بعد الأزمة الآسيوية .

ونسبته من إجمالى الناتج القومى GNP ارتفعت من ١% الى ٤,٨%

فى عام ١٩٩٧ .

وتقدر كنسبة تقريبية متوسطة من مكون الإيداع المحلى بحوالى خمس إجمالى الناتج القومى GNP فى الدول النامية ويعتبر هذا التدفق لرأس المال الخارجى إضافة تقدر فى مجملها بحوالى ربع الموارد الاستثمارية .

٢ - تغير مكونات تدفق رؤوس الأموال:

إذا ما تأملنا الحقيقة القائلة بأن التدفقات فى صورها المختلفة لها تأثيرات عديدة على الاقتصاد، فمن المهم أن نلاحظ مدى تغير مكونات تدفق رأس المال الخارجى الى الدول النامية .

تشير البيانات في جدول (١) أن المنح الثنائية أو متعددة الأطراف في عام ١٩٧٠ تقترب من ٢٠% وتتاقصت إلى حوالي ٨% في عام ١٩٩٧ من إجمالي صافي التدفقات .

وهناك مكون ضخم وهام للتدفقات في فترة السبعينات، وهو ما يطلق عليه القروض البنكية والسندات وديون أخرى طويلة الأجل فقد تزايد إلى مايفوق ٦٠% من إجمالي التدفقات عام ١٩٧٠ تصاعدت إلى ٨٠% عام ١٩٨٠، ثم مالبت أن تناقص إلى ٣٥% في عام ١٩٩٧ .

كذلك فقد كان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في عام ١٩٧٠ ٢٠% ثم أصبح يمثل حوالي ٥٠% في عام ١٩٩٧ .

أما عن الاستثمار في المحافظ المالية والذي لم يكن موجودا في السبعينات والثمانينات، فقد تزايد وبسرعة خلال فترة السبعينات وشكل حوالي ١٦% في عام ١٩٩٦ وتنقص إلى حوالي ٩% في عام ١٩٩٧ و ٥% عام ١٩٩٨ .

ووفقا لما نشره صندوق النقد الدولي (IMF) فقد اختلفت مكونات رؤوس الأموال المتدفقة إلى الدول النامية، وفيما يطلق عليه صافي رؤوس الأموال الخاصة والرسمية توضح المؤشرات أنه بين عامي ٨٤ و ١٩٨٩ و عامي ٩٠ و ١٩٩٦ تناقص صافي رؤوس الأموال الرسمية Net Official Flows إلى مايقرب ٥٠%، في حين تزايد صافي التدفقات الخاصة إلى ٧٠٠% (جدول ٢)

جدول رقم (٢)

صافي تدفق رأس المال الرسمي والخاص

الى الدول النامية ٨٤ - ١٩٨٩ و ١٩٩٠ - ١٩٩٦

التدفق الصافي	٨٤ - ١٩٨٩	٩٠ - ١٩٩٠
رأس المال الخاص	١٧,٨	١٢٩,٤
الاستثمار المباشر	١٢,٢	٥٧,٩
الاستثمار في المحافظ المالية	٤,٩	٥١,١
الاستثمارات الأخرى	٦	٢٠,٤
التدفقات الرسمية	٢٧,٢	١٦,٨
التغير في الاحتياطي	٥,١	٥٤,٨

Source. Singh. A: Op Cit . 1251

٣ - التوزيع الجغرافي لتدفق رأس المال الدولي:

تفاوتت التغيرات في التوزيع الاقليمي لتدفقات رأس المال بشكل جوهري (جدول ٣) حصلت صحارى افريقيا على حوالى ١٥% من إجمالى التدفقات الى الدول النامية فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ فى حين كان نصيبها يزيد قليلا عن ٥% فى عام ١٩٩٧ . وقد تضاعف نصيب منطقة شرق آسيا ومنطقة الباسفيك من ٢٠% الى ٤٠% فى عام ١٩٩٥ تناقصت الى ٣٤,٨% عام ١٦٦٨ فى عتب الأزمة الآسيوية .

وعقب أزمة المديونية^(٣) فقد تناقص نصيب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى من مايزيد عن ٣٥% الى حوالى ٢٠% فى ١٩٩٠ ثم إستأنفت التدفقات وبلغت ٣٥% فى ١٩٩٧ .

كذلك أوضحت الأزمة أن معظم التدفقات من (FDI) والاستثمار في المحافظ المالية والذي كان يمثل التدفق الديناميكي في فترة التسعينات اتجه الى عدد ضئيل للغاية من الدول النامية فقد حصلت ١٤ دولة نامية مجتمعة على حوالي ٩٥% من تدفقات رأس المال الخاص .

جدول رقم (٣)

صافي تدفق رأس المال الى الدول النامية

التوزيع حسب المناطق

نسب مئوية

المناطق	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨
شرق اسيا والباسيفيك	٢٠,٠	١٥,٨	٢٧,٦	٤٠,٤	٣٦,٣	٣٤,٨
أوروبا ووسط اسيا	٥,٠	١٦,١	١٣,٣	١٧,١	١٧,٥	٤٧,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٧,٠	٣٦,١	٢١,٦	٢٨,٢	٣٤,٣	٣٠,٣
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١٠,٦	١٠,٣	١٠,٢	١,٠	٢,٠	٦,٣
جنوب اسيا	١٢,٤	٧,٩	٩,١	٣,٥	٤,٣	٤,٥
صحراء افريقيا	١٥,١	١٣,٩	١٨,١	٩,٨	٥,٤	٦,٣
الاجمالي (بليون دولار)	١١,٣	٨٢,٨	١٠٠,٨	٢٣٧,٣	٢٣٨,٢	٢٧٤,٩

Source: Singh, A, Ibid. P. 1251

يعطى جدول (٤) معلومات تفصيلية عن تدفق (FDI) توضح أن نصيب كل من الصين والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وبولندا وتشيلي، ماليزيا، نرويجيا، فنلندا، السويد والاتحادية قد، بحوالي ٧٠% من التدفقات الى الدول النامية لثناء الفترة ٩٢ - ١٩٩٨ .

كان نصيب الدول المنخفضة الدخل من تدفقات (FDI) حوالي ٩٦% في ٩٢ - ٩٣ وقد انخفض بشدة الى ٦,٧% بين عامي ٩٧-١٩٩٨ .

كانت الصين تستقبل بمفردها النسبة الأكبر من تدفقات (FDI) حيث حصلت على مايزيد عن ربع صافى التدفقات من (FDI) للدول النامية أثناء ١٩٩٢ - ١٩٩٨ وأثناء الفترة ٩٣ - ١٩٩٨ قدرت هذه النسبة بما يقرب من ٥٠% من GDP للصين بالمقارنة بأقل من ٢% للدول منخفضة الدخل .

المعلومات التفصيلية التى أدلى بها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD لعام ١٩٩٩ أن المؤشرات خلال فترة التسعينات توضح أن صافى التدفقات من رؤوس الأموال الخاصة تفوق خمسة أضعافها خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٦. وعقب الأزمة الآسيوية ١٩٩٧، ناقصت التدفقات بحوالى ١٠%.

وهو ما يمكن ملاحظته من قروض البنك الدولى: فقد تزايدت القروض الى ما يزيد قليلا عن ٦ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ الى ٨٦ بليون دولار عام ١٩٩٦، أى أنها تزايدت بأربعة عشر ضعفا فى عام ١٩٩٧ ثم تناقصت بما يقرب ٧٥% أى بلغت ٢٠ بليون دولار . وهو أمر لاشك أنه لعب دوراً حاسماً وهاماً فى تفاقم الأزمة الآسيوية .

جدول (٤)

صافي تدفقات FDI الى الدول النامية ١٩٩٢ - ١٩٩٨

(بليون دولار)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	التولة أو مجموعة الدول
٤٢,٠	٤٤,٢	٤٠,٢	٣٥,٨	٣٣,٨	٢٧,٥	١١,٢	المشر دول الرئيسية
٢٤,٠	١٩,٧	١١,٢	٤,٩	٣,١	١,٣	٢,١	الصين
١٠,٠	١٢,٥	٩,٢	٩,٥	١١,٠	٤,٤	٤,٤	البرازيل
٥,٦	٦,٦	٥,١	٤,٨	٣,١	٣,٣	٤,٠	المكسيك
٥,٥	٤,٩	٤,٥	٣,٧	١,٩	١,٧	٠,٧	الأرجنتين
٥,٠	٥,٤	٤,٧	٣,٠	٢,٦	١,٠	٠,٩	بولندا
٥,٠	٥,١	٥,١	٤,١	٤,٣	٥,٤	٥,٢	شيلي
٣,٧	٥,١	٢,٢	١,٠	٨	٠,٤	٠,٦	ماليزيا
٣,٨	٦,٢	٢,٥	٢,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٠	فنزويلا
٤,٨	٣,٧	٢,٣	٢,١	١,٤	١,٨	٢,١	روسيا الاتحادية
							تايلاند
٦,٨	٦,٥	٧,٤	٦,٩	٦,٢	٧,٢	٦,٩	النصيب من الإجمالي %
٩٣,٢	٩٣,٥	٩٢,٦	٩٣,١	٩٣,٨	٩٢,٨	٩٣,١	الدول منخفضة الدخل
٧٠,١	٦٩,٥	٦٨,٨	٦٧,٢	٧٠,٧	٦٩,٢	٦٧,٦	الدول متوسطة الدخل
١٣,٥	١٤,٣	١٣,٣	١٦,٦	٨,٢	٩,٤	٩,٠	المشر دول الرئيسية
							الاقتصاديات الناشئة

Source: World Bank, 1999

٤ - أسباب تغير الاتجاهات:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية التسعينات، شهد العالم تغيراً كبيراً في

نهاية الحرب العالمية الثانية بالفعل هي المصدر الرئيسي لرأس المال الدولي
المتاح للدول النامية .

وعلى الرغم من تعهدات الدول المانحة للمساعدات بزيادتها الى ٧% من GNP فإن هذه النسبة قد تناقصت من ٣٤.٠% في (١٩٨١ - ١٩٨٢) الى ٢٢.٠% عام ١٩٩٧ . هذا الانخفاض في حجم المساعدات كان نتيجة لعدة عوامل: العامل الرئيسى هو نهاية الحرب الباردة والتي دعت الى الاهتمام بكسب واجتذاب الحلفاء ودعم النفوذ الخارجى . وقد أتى هذا التغيير الأيدولوجى فى اتجاه معاكس لإلتزامات المؤسسات الدولية فقد تراجعت الجهات المانحة للمساعدات ومن ثم فقد اصبح من المفروض أن يتدفق وينساب رأس المال الخاص باعتباره البديل الذى يحل محل رأس المال الرسمى .

والنتيجة أنه فى حالة عدم توفر رأس المال الخاص وهو أمر واقع يفرض نفسه على كثير من الدول النامية وبصفة خاصة الدول الأقل نموا ولأسباب اتضحت مؤخرا ومن خلال هذا البحث أنه من الأفضل أن يتم تمويل احتياجات الدول الأقل نموا من تدفقات رأس المال الرسمى . ومن الملاحظ كذلك تزايد القروض البنكية بشكل كبير خلال فترة السبعينات ونتيجة لعوامل تتعلق بكل من الطلب والعرض . فمن جانب الطلب، فإن معدلات للفائدة الحقيقية السلبية والتي سادت فى منتصف السبعينيات جعلت من الأكثر جاذبية للدول حديثة التصنيع (NICS) أن تتجه للإقتراض من البنوك الأجنبية لتمويل عملية التنمية الصناعية . ومن ناحية أخرى فإن البنوك لديها عرض وافر من الدولارات، وعلى الرغم من وجود حافز يدفع البنوك على الاقتراض، فإن هناك أيضا رغبة قوية من جانب الدول حديثة التصنيع مثل البرازيل وكوريا والمكسيك لزيادة رأس المال لتدعيم القاعدة

الصناعية عن طريق استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجي وخلال فترة الثمانينات وكنتيجة لازمة المديونية، فإنه غالبا ماتحجم البنوك التجارية عن إقراض الدول النامية وبشكل متعمد .

ومن الملاحظ مؤخرا أن هناك اتجاه يدفع البنوك لزيادة الإقراض في فترة التسعينات . وعقب الأزمة المفاجئة لدول شرق آسيا في نهاية التسعينات، فقد إزداد إنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحافظ رأس المال وبشكل ملحوظ، الأمر الذي يرجع الى كل من عوامل الجذب والطرْد .

تشمل عوامل الجذب إلغاء القيود والضوابط التي كانت مفروضة على إنتقال ورأس المال والتحررية والتخصيصية في الدول النامية، مما جعلها مناطق أكثر جاذبية لمستثمرى الدول المتقدمة، وتشمل عوامل الطرد تناقص معدلات الفائدة في الدول الصناعية المتقدمة والتي ترجع الى مجموعة من العوامل المتشابكة وتغير القوانين التي تسمح بسرعة نمو صناديق الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة واستثمار جزء من تلك الأموال في الخارج .

النقطة الثانية: التقلبات الفجائية لتدفق رأس المال الدولي وتأثيراتها الاقتصادية^(١):

نأتى أهمية عملية تقييم تأثير تدفقات رأس المال، ليس فقط من حيث مدى الانسياب والتدفق على المدى المتوسط والطويل ولكن أيضا من حيث تقلب هذه التدفقات فعلى سبيل المثال بالنسبة للدول النامية من حيث تقييم حساب المساعدات الثنائية أو المتعددة الأطراف كنسبة جوهريّة مؤثرة في اجمالي الناتج المحلي GDP ومن ثم فإن ماتحدثه التقلبات في رأس المال من عام الى آخر من مشكلات على المستوى الكلي، ناهيك عن الأزمات التي

ترتبط بتدفق رأس المال الخاص، والتي تمثل حالياً بالنسبة لعند من الدول متوسطة الدخل جزء أساسى من تدفقات رأس المال الأجنبى .

يتضح مدى أهمية هذا الموضوع فى الوقت الحالى ومع تعرض اقتصاديات الدول النامية للأزمات والتقلبات فى حالات التراجع والإحجام ويمكن الاستدلال على هذه الحقيقة من البيانات على المستوى الكلى إلا أنها تكون أكثر وضوحاً من بيانات الدول بشكل منفرد . وقد أصبح هذا الأمر جلياً بعد أزمة المديونية فى عام ١٩٨٢^(٥) فقد حصلت المكسيك على تدفقات ضئيلة من رأس المال الخاص تتميز بالتقلب خلال فترة فى الثمانينات. مما أدى الى تباطؤ غير عادى من جانب حكومة المكسيك فى عملية إعادة جدولة الديون وإصلاح السوق. وقد إستأنف تدفق رأس المال الأجنبى فى نهاية فترة الثمانينات .

وأثناء الفترة ٩٠ - ١٩٩٣ جزيبت المكسيك ٩١ بليون دولار يقدر بخمس إجمالى التدفقات الأجنبية المتجهة الى الدول النامية وخلال الأعوام ٩٢ - ١٩٩٤ كان متوسط التدفق السنوى لرأس المال ٨% من GDP بالمقارنة بنظيره ٥% خلال الفترة السابقة ٧٧ - ١٩٨١ أى ما قبل أزمة المديونية . يقدر صافى الاستثمار فى الحافظ المالية بالنصيب الأكبر من هذه التدفقات: خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٣ يقدر بحوالى ٦١ بليون دولار أو ٦٧% من صافى تدفقات رأس المال .

استقبلت أسواق رأس المال بالمكسيك حوالى ٢٢ بليون دولار من صافى التدفقات بالمحافظ المالية والتي بلغت رقماً قياسياً للأسعار قدر بـ ٤٣٦% لقيمة الدولار .

على مستوى العملة المحلية، فإن الارتفاع في الرقم القياسي للأسعار يقدر بعشرة أضعافه أثناء الفترة ٨٩ - ١٩٩٤ .

ونعود ثانية الى أزمة عام ١٩٩٤، فقد حدث انخفاض شديد وحاد في تدفق رأس المال الخاص الى المكسيك تبعه أزمة استمرت لعدة سنوات .

السؤال المطروح أى من تلك الأنواع المختلفة من تدفقات رأس المال تتفاوت أنماطها وفي درجة ثقلها، يمكن القول، أن تلك الأنواع سواء المؤيدة أو المعارضة يعتد بأهميته وتطرح أوجه الخلاف والجدل الدائر حول تلك النقطة في الجزء التالي:

التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن تدفق رأس المال الدولي:

هناك ثلاثة مصادر أساسية تطرح رؤى مختلف اتجاهاتها بشكل حاد بين الاقتصاديين على المستوى النظري والتطبيقي وكذا السياسات المطروحة يتخطى النقاش الأبعاد الأيدلوجية المعروفة، نتعرض باختصار للجدل الدائر حول المستويات السابقة :

على المستوى التقليدي: أعطى الفكر التقليدي إجابات وافية لكل التساؤلات السابقة حيث اعتبر أن تحرك رأس المال الخاص يشبه حركة التجارة الحرة . ويمكن اعتبار تحرك رأس المال شكلا من أشكال الاندماج المؤقت الذى يمكن المؤسسات الاقتصادية من تحقيق قدر من التوازن في مستويات الدخل والاستهلاك وبشكل عام، يرى هذا الفكر أن هذه التدفقات تسمح للدول أو الشعوب باستئصال رأس المال لى تتجنب التقلبات الحادة والهبوط فى مستوى النشاط الاقتصادى الناتج عن الصدمات الداخلية أو الخارجية .

على المستوى الدولي: ان تحركات رأس المال الخاص يمكن أن تؤدي

الى تجميع جيد لموارد العالم، يرى الفكر التقليدى أنه فى ظل ذلك النظام من الممكن أن تتحرك الموارد من الدول المتقدمة الغنية برأس المال نظرا لما يتميز به الناتج الحدى بالانخفاض النسبى الى الدول الفقيرة التى تتمكن من تحقيق عوائد مرتفعة نظراً لندرة رأس المال • يدعم هذا المضمون من خلال تقييم الوضع الديموجرافى فى الدول الغنية والفقيرة ، فى إطار ما طرحه كل من Warner , Sashes (١٩٩٥) فهم يروا أن التحرك التحريزى للتجارة ورأس المال يؤدي الى التقارب بين الدول الغنية والفقيرة عند مستويات مرتفعة للدخل •

على المستوى النظرى: نتجه آراء IMF (١٩٩٨) الى أن تحريرية التمويل الخارجى لا تختلف عن تحريرية التمويل من السوق المحلى Shaw و Mckinnon (١٩٧٣) يروا منذ زمن طويل أن نظام التحرير المالى يؤدي الى تعظيم المدخرات والاستثمارات، ومن ثم عائد تعظيم الإنتاجية والاستثمارات وهكذا • نظرا لما لهذين العنصرين من تأثير فى الاسراع بعملية النمو الاقتصادى •

وتوصل Levine (١٩٩٧) الى نفس النتيجة فى أبحاثه الحالية والتى تتعلق بنماذج النمو والتى تأخذ بالاعتبار النقود والتمويل • هناك أعمال نظرية حديثة تتعارض وبشدة مع تلك المضامين النظرية التقليدية، حيث أنها ترى أن تلك العيوب التى تصاحب حرية تحرك رأس المال تختلف عن تلك المصاحبة لحرية التجارة • وذلك من حيث مدى التأثير باتساق المعلومات، والمشكلات المؤسسية وكذلك الآراء المتعارضة

على الرغم من إمكانية حدوث تلك المشكلات بالنسبة لتجارة السلع والخدمات، إلا أنها تكون أشد تأثيراً في حالة تدفق رأس المال • والعوامل الأكثر أهمية أن عقود التمويل تحتاج إلى بعد زمني لكي يحصل المقرضين على نفس المعلومات التي يحصل عليها المقرضين. وفي الواقع فإن العالم يخضع إلى توقعات غير محسوبة بحيث يكن من الصعب إبرام عقود تلم بكافة التوقعات والطوارئ والأزمات ومن المكلف حقاً أن يتأكد المقرضين من الاستخدام الأمثل للأموال المقرضة • ويؤدي هذا إلى مشكلات وأزمات حادة وخطيرة، ويرى كثير من الاقتصاديين الأوائل أن أوجه القصور التي تحيط بالسوق والتي ترتبط بعملية التمويل تحد من مزايا عملية تكامل واندماج التمويل الدولي •

والاقتصاد التقليدي إذ يعترف بأوجه القصور تلك إلا أنه يرى أن نظام التمويل الدولي يعطى للمؤسسات النقدية (البنوك مثلاً) الصلاحيات التي تمكنها من إمكانية تحسين تلك الأوضاع •

إلا أن الآراء المعارضة لذلك المضمون على المستوى النظري ترى أن تلك المؤسسات البنكية تساهم في إيجاد تلك المشكلات بما تضعه من محاذير وتوقعات قد تخضع الاقتصادات إلى الأزمات المفاجئة •

على مستوى التحليل الكينزي: ومن الجدير بالذكر أن هناك رؤى مختلفة تتعلق بعملية تكوين السعر في أسواق الأصول مثل سوق رأس المال وأسواق العملة ويقرر عدد كبير من الاقتصاديين بأنه وفقاً لنظرية كفاءة الأسواق، فإن الأسعار هي ناتج تراكمي لكافة التصرفات الفردية لعدد كبير من المؤسسات الاقتصادية يعتبر سلوكها هو الإطار الذي يعتمد عليه في تعظيم المنفعة ومدى صحة التوقعات • هذه الرؤى المعارضة لخصها كينز

(١٩٣٦) فى كتاباته عن النظرية العامة وحيث يسلط الضوء على دور المضاربة فى تحديد الأسعار .

وقد أسهم التحليل الكينزى فى إطار نظرى يوضح أن تكوين السعر فى سوق الأصول غالبا مايسيطر عليه المضاربين أو غوغائية التجار مستخدمى أحدث التقنيات واكثر من هذا فإن الأعمال النظرية وفقا للإنتقاء للآليات الأصلح فإن Friedman (١٩٥٢) يؤكد أنه يقع على عاتق المستثمرين الشرفاء أن يسحقوا ويتخلصوا من المضاربين الخارجين على الشرعية فى كافة الأوضاع .

على مستوى المدرسة الانتقادية:

وفضلا عن هذا فإن المدرسة الإنتقادية لاحظت أن المضامين التقليدية للتجارة الحرة وتحرك رأس المال تعتمد على فرض مؤداه تعظيم العائد من الموارد بما فيها عنصر العمل، فى كل دول العالم . على أية حال، قد لا يكون هذا الغرض بالذات فى الواقع مقبولا حيث أنه يخضع لعدم كمال الأسواق والعديد من أوجه القصور . وهو أمر قد حذر الكثيرين منه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أحد وصاياهم هو إيجاد مؤسسة نقدية مثل IMF .

يوضح التحليل الحديث أن السبب الغالب فى قصور أوجه التنسيق بين أسواق المال، هو وجود توازنات عديدة، بعضها حقيقى وبعضها غير حقيقى . وفى غياب التنسيق الملائم الذى تضعه الحكومات أو السلطات الدولية، فمن المحتمل أن يهوى الاقتصاد الى مستوى منخفض للتوازن ينتج عنه مستويات متدنية من الناتج والتشغيل .

وعادة فإن التنسيق بين الحكومات أو السلطات الدولية لا يفلح في حل المشكلة وقد تفاقم وتصبح اشد خطورة • وقد ينتج عن التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية بشكل فردي توقعات لمجموعة من المتناقضات •
وعلىنا أن نستوضح تصريحات وتوجهات IMF فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الآسيوية والتي تعتبر مثال كثير من المتناقضات •
ففى بداية الأزمة الآسيوية وبدلاً أن يصح IMF ويصرح عن مدى قوة الأصول التي تمتلكها دول الأزمة، وتوجهاتها التصديرية، وكذا قدرتها على الالتزام بدفع الديون فى أمد متوسط أو طويل، فقد أدلى IMF بأن تلك الدول تعاني من مشكلات هيكلية حادة، وأن دول الأزمة يصعب عليها أن تصحح أوضاعها المالية، وأن إصلاح الهياكل الأساسية لاقتصاداتها تحتاج الى عدة إجراءات تتمثل فى: إلغاء النظام الرأسمالى القائم وكذا مدخلات السوق الحرة بالنسبة للعمل ورأس المال، التضامن الحكومى لوضع إطار قانونى ومؤسسى يرتبط بهذا السياق • وتلك كانت أمثلة الاجراءات تمكن الدول من احتواء الأزمة •

كانت تلك التصريحات بمثابة قنبلة أثارت ذعر و هلع المستثمرين الأمر الذى أدى الى انسحابهم وتراجعهم ومن ثم تفاقم الأزمة، فالمشكلة التى كان من الممكن احتوائها تحولت الى أزمة عنيفة ذات خسائر عديدة فى حجم الناتج والعمالة^(١)

مجمل القول ان مضمون ماطرحتة النظرية التقليدية بان التحرير المالى يؤدي الى الكفاءة الاقتصادية على المستوى الدولى اعتمادا على وجه الشبه مع حرية التجارة والتي تتأتى عيوبها من مصادر شتى، وذلك حيث يكمن فى داخل الاقتصاد النيوكلاسيكى التقليدى مجموعة من التشابكات المالية -

المتناقضات والتي تعتبر جزء أصيل من مقوماته، والتي يسهل أن تستغل وتؤدي الى تعدد نقاط التوازن ومن ثم ينتج عنها الأزمات، وهو الأمر الذي حرص كينز على إبرازه حيث أوضح أن أسواق المال أكثر عرضة للأزمات في ظل وجود المضاربات وتضارب المعلومات .

المستوى التطبيقي:

النقطة الثالثة: تأثيرات حرية حساب رأس المال على النمو الاقتصادي طويل الأجل على (المستوى التطبيقي):

نظرا لعدم اتفاق التحليل الاقتصادي حول تأثيرات حرية حساب رأس مال على النمو الاقتصادي أو مدى استقراره . فنجد كذلك أن هناك خلافاً حول تقييم الدلائل العملية فقد قام Rodrik (١٩٩٨) باختبار تلك العلاقة المباشرة عن طريق تقييم المتغيرات وثيقة الصلة بالموضوع (مثل المستويات الأساسية لمتوسط GDP، وكذا معدل الالتحاق بالثانوي ومؤشر الجودة للمؤسسات الحكومية، المتغيرات الصورية (على المستوى الاقليمي) وقد استخدم عينة مكونة من مائة دولة نامية أثناء الفترة ٧٥ - ١٩٨٩ . وتوصل الباحث الى عدم وجود علاقة بين نظم حساب رأس المال بالدول النامية وثلاثة معايير "مؤشرات" للأداء الاقتصادي وهي: متوسط نمو GDP، معدل الاستثمار بالنسبة الى GDP ومعدل التضخم .

كذلك ته صا، Carrasemillia (١٩٩٨) الى نتائج مشابهة لما ته صا، اليه Roderick خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ وذلك بالنسبة لتسعة عشر دولة من دول أمريكا اللاتينية استخدمت الدراسة أساليب تتعلق بالرقابة المباشرة على رأس المال .

اهتم Singh (١٩٩٧) ^(٧) بدراسة حالة للدول المتقدمة، وهو يعتقد أن تجربة تلك الدول تشبه إلى حد كبير الاقتصادات النامية، لذا فإن آليات تلك الدول احتوت وبشكل نسبي نظام التجارة الحرة وتحرك رأس المال على مدى الخمسة عشرة عاماً الأخيرة، وهي مدة كافية لعمل تقييم مبدئي لتأثيرات النظام الاقتصادي على مستوى الأداء . وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول كانت أقل تأثيراً وذلك على الرغم من ملاحظة أن الاقتصاد الدولي أثناء تلك الفترة كان لا يخضع لأية صدمات غير عادية مثل ارتفاع أسعار البترول في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩، ومن الجدير بالملاحظة أن الأداء الاقتصادي للدول الصناعية أثناء نهاية تلك الفترة كان أكثر سوءاً من بداية فترة الخمسينات والستينات، أي حينما كان يتم توظيف رأس المال في إطار العديد من الضوابط، ومن ثم فقد توصل إلى الآتي:

- ١ - أن معدل نمو GDP خلال فترة الثمانينات والتسعينات كان أقل بكثير في ظل الليبرالية ونظم التحررية، مع الأخذ بالاعتبار أن تدفقات رأس المال الخاص في فترة الخمسينات والستينات أي في العصر الذهبي المقيد كانت أقل بكثير من نظيرتها في ظل التحرير المالي .
- ٢ - أن هناك تدهور وتناقص في معدل نمو GDP في الفترة الأخيرة يشمل إحدى وعشرون دولة من اثنين وعشرين من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
- ٣ - أن معدل نمو الانتاجية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة حوالي نصف ما كان عليه في العصر الذهبي " الخمسينات والستينات " .

٤ - شهدت تلك الفترة مشكلات خاصة تتعلق بالعمالة: فقد كان هناك ٨ مليون فرد فى حالة من البطالة فى عام ١٩٧٠، ولكن فى منتصف التسعينات وصل حجم البطالة الى ٣٥ مليون ويمثل هذا ١٠% من القوى العاملة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

يبين تحليل المؤشرات أن الأداء الضعيف للدول محل الدراسة فى الفترة الحالية يرتبط بشدة بنظم تحرير رأس المال، ومظاهر ضعف التمسيق وتضارب المعلومات، الأمر الذى يؤدى الى تناقص مستوى الناتج والتوظيف وبعبارة أخرى، فحينما كان يتدفق رأس المال وفى إطار من الضوابط المقيدة لتحركه فى فترة الخمسينات والستينات، وفى إطار من السيطرة والهيمنة للولايات المتحدة، نجد أن موازين المدفوعات بين الدول قد حققت مستويات مرتفعة من الناتج والعمالة إذا ما قورنت بالمستويات اللاحقة لها فى ظل التحرير المالى .

فضلا عن هذا وبشكل أكثر تبسيطا ووفقا لتوقعات النظرية التقليدية بأن المدخرات سوف تتحرك من الدول المتقدمة الغنية برأس المال الى الدول الفقيرة التى يندر بها رأس المال، تلك التوقعات لم يتحقق على الرغم من ارتفاع درجة تحرير حساب رأس المال أثناء العقدين الأخيرين فى كل من الدول الغنية والفقيرة على السواء . وقد لوحظ أن تحركات رأس المال فى عكس الاتجاه المتوقع . وأن نسبة هامة من المدخرات العالمية تتدفق الى الولايات المتحدة .

وعلى عكس الدراسات السابقة والتى تركز على الآثار الإيجابية لتحرير حساب رأس المال على النمو طويل الأجل . هناك دراسات أخرى تتعلق

بذلك النسق والإطار البحثي توصلت الى نتائج على قدر كبير من الأهمية في هذا الشأن : على سبيل المثال فإن كل من Quinn (١٩٩٧) و Tamirisa (١٩٩٨) و Lewis (١٩٩٦ و ١٩٩٧) بالإضافة الى صندوق النقد الدولي (١٩٩٨) والذي ينعاز الى تحرير حساب رأس المال في كل الأحوال، كل تلك الدراسات أعطت تقييما شاملا للدلائل العملية والتي توضح الآتي:

فيما يتعلق بالتقلبات الاقتصادية: جاءت النتائج على عكس مايتوقعه التحليل التقليدي من أن حرية تحرك رأس المال مؤداها أساسا تحسين مستوى الدخل والاستهلاك على المستويين الفردي والقومي، فقد أثبتت التجارب العكس تماماً . وبصفة عامة فقد تبين أن أساليب تحرير رأس المال تعتبر السبب الوحيد للأزمات، وذلك وفقا لما تم استنباطه من تحليل المؤشرات منذ عام ١٩٨٠ حيث ساهمت تلك الأساليب والاتجاهات التحررية في العديد من أزمات البنوك والعملة . فقد أدت التحررية الى استيراد الدول لرأس مال يتسم بالتقلب والتغير وأكثر تأثرا بمعدلات الفائدة الأجنبية والتي تتزايد درجة حساسيتها وتأثرها مع تقلبات العالم الخارجي .

تجدر الإشارة إلى أن كل من Kunt و Detragiache Demirguc (١٩٩٨) قد توصلا من دراساتهم لـ ٣٥ دولة أثناء الفترة ٨٠ - ١٩٩٥ أن أزمات البنوك تتشابه في ظروفها في إطار تحرير رأس المال المحلي . وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تعتبر أن تحرير رأس المال المحلي بصفة خاصة هو بمثابة حلقة الوصل بالتحررية الخارجية وتلك العلاقة يمكن أن تتشابه عن طريقين: الأول: الأزمات البنكية وما تؤدي اليه من أزمات العملة

والعكس صحيح • والثاني: الظروف والتقلبات الخارجية والتي تؤدي عن طريق التحرر الخارجى الى أزمات بنكية •

أما عن تقديرات البنك الدولي (W.B) (١٩٩٨) نجد أنها تعطى المزيد من الدلائل غير المباشرة التي تربط بين تدفقات رأس المال الدولي ومايعقبها من أزمات • فهناك دراسة لعينة عبارة عن تدفقات لرأس المال بلغ عددها ٢٧ اتجه ٢١ منها الى أسواق حديثة النشأة، أشارت ثلثي تقارير البنك الدولي الى وجود أزمات بنكية أو أزمات عملة أو كليهما معا مالبتت أن تنتهت بكارثة مالية • تتمثل أهم عواقب تلك الأزمات فى انخفاض مؤشرات الناتج والتشغيل فى حين أن مؤشرات الأخرى تظل مرتفعة •

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي (IMF) (١٩٩٨) الى أنه فى حالة الأزمات المزوجة - للبنوك والعملة - فإن الفاقد التراكمى للناتج فى كل أزمة يرتفع ليصل الى ١٨% من GDP فى ٢٦ دولة نامية توضح النتائج أن التحرير المالى غالبا ما يؤدي الى أزمات مالية فى الدول ذات النظم التي تتسم بالتخلف والضعف •

ومن المهم أن نلاحظ أنه حتى بالنسبة لأكثر الدول توازنا واتساقا من حيث النظم المالية فإنها تقع تحت وطأة الأزمات فى ظل العولمة المالية • على سبيل المثال فقد حدثت أزمة القروض والمدخرات فى الولايات المتحدة فى أواخر الثمانينات، والأزمة الاسكتندنافية فى بداية التسعينات، وثالثة فى إيطاليا والمملكة المتحدة فى ١٩٩٢ • تلك الأزمات حدثت عندما تم التخلي عن آليات سعر الصرف الأوروبى •

وتحاول الدراسة أن تبرز الأسباب التي تجعل من التحرر المالي أداة تؤدي إلى الأزمات المزدوجة (أزمات بنكية وأزمات عملة) بمجرد أن تصيب الأزمة أحد البنوك فما تلبث أن تنتقل تأثيراتها إلى غيره في ظل التنافسية الحادة والتحرر المالي يرى Obstfeld (١٩٩٨) أنه وبمرور الزمن وفي ظل تضارب المعلومات يصعب تجنب الأزمات المالية . وإذا كان الأمر كذلك فقد اتفق معظم الاقتصاديين على حقيقة مؤداها أن دوام واستمرارية تحررية تدفق رأس المال الدولي تجعل الاقتصاد أكثر ميلا إلى التقلب وعدم الاستقرار . ومن الممكن تبين أن الدوران في فلك البورصات وأسواق المال بالدول المتقدمة في فترة الثمانينات والتسعينات يحمل في طياته العديد من المخاطر أكثر منه في الفترات السابقة على حرية التدفق المالي .

كذلك أعطى يونكتاد UNCTAD (١٩٩٦) الدليل للدول المتقدمة لكي تتحقق وتدرك تلك الحقيقة في ظل سريان تطبيق إجراءات التحرير المالي، حيث أن كل مكونات الطلب الكلي: الاستهلاك والاستثمار والصادرات . تصبح أكثر تقلبا من ذي قبل . وأن التقلبات في الطلب الكلي ترجع إلى التقلبات في البورصات وأسواق العملة .

كذلك فإن الارتفاع الحقيقي طويل الأجل والغير مسبوق لمعدلات الفائدة وهو أمر قد استشرى في العشرين عاما الأخيرة، وقد أصبح جزءا من منظومة التزايد المتلاحق لعدم الاستقرار وتزايد حدة المخاطر في أسواق المال . ولعلنا نعلم أن تزايد أسعار الفائدة طويل الأجل يساهم في تننى معدلات الاستثمار وانخفاض مستويات النمو لذا فإن التقلبات الاقتصادية في حد ذاتها لها تأثيرات سلبية على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .

على مستوى العالم النامى: وجد أن معظم دول العالم النامى فى السنوات الحالية لم تكن فقط ضحايا للتقلبات الاقتصادية العنيفة أكثر من ذى قبل ولكن أيضا تأثرت بحجم التدفقات المالية التى دفعت بها الى الانهيار، تصف هذه العبارة وبدقة ماحدث فى المكسيك عام ١٩٩٤ وبدول الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ .

وقد لاحظ Kindleberger (١٩٨٤) أن أسواق المال تخضع لأزمات عديدة، والتى ترجع الى موجات من التقلب تثير السلوك الهستيرى والتشاؤمى الذى لا يستند الى أية ضوابط أو معايير، وهو الأمر الذى يقره العديد من الاقتصاديين بالنسبة لإحداث انهيار أسواق المال فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ والأزمة الآسيوية المدمرة خلال التسعينات .

فعند نقطة معينة يبدو النظام الاقتصادى مستقرا، وعند نقطة تالية يبدو العالم وكأنه على حافة الانهيار، تشير تجربة الولايات المتحدة الى هذا التغير المفاجئ حيث انخفضت أسعار الأسهم والسندات بالبورصة بأكثر ٢٠% فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧ وفى ظل عدم وجود سبب معقول يفسر تلك التغيرات الحادة والخطيرة التى تقوض معايير هامة اكتسبت دلالتها لأمد طويل، ففي ذلك اليوم "السبت" تفجرت الأحداث بالتغير العنيف وبدون مقدمات والتساؤل المطروح ما الذى أدى الى تلك الأحداث ! بصفة عامة يمكن القول أن أخذ عوامل معينة بالإعتبار لم يسبق أخذها بالحسبان وتطبيقها على نتائج مستقبلية، هذا من ناحية إلا أن الأمر الأكثر خطورة هو تعرض البورصات للصدمات الخارجية والداخلية وهو ما يستدعى استرجاع كافة التوقعات والاحتمالات التى تدفع الى سلسلة من الحلقات المفرغة التى يصعب مواجهتها كما حدث فى أزمة الدول الآسيوية .

المبحث الثاني

الصدمات الخارجية ومشكلات الفقر المزمن

يتناول هذا المبحث الصدمات الخارجية وابعكاساتها السلبية على مستويات الفقر بالدول النامية من خلال ثلاثة نقاط رئيسية^(٨):

النقطة الأولى: الصدمات الخارجية والفقر بالدول النامية

لا شك أن مناقشة العلاقة بين النمو وتخفيف حدة الفقر في الدول النامية يتبنى الرأي القائل " بأن تحقيق النمو على المدى الطويل ومن ثم تخفيف حدة الفقر ينبغي أن يتأتى عن الاستقرار الإقتصادي"، ولكن وبعد أحداث الأزمة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٩ تبين أن عملية النمو لم يتحقق لها بعدى التواصل والاستقرار وانها غالبا ما كانت تخضع الى تغيرات حادة وبصفة خاصة الإنهيارات والأزمات على أثر صدمات عديدة داخلية وخارجية (البنك الدولي ١٩٩٩) .

وأن تأثير التقلب في نمو الدخل على مستوى الفقر إرتقاعا وإنخفاضاً يتضمن تغيرات عميقة غالبا ما تمتد آثارها لأجل طويلة وأن الإنخفاض في متوسط الدخل يأخذ تأثيرا سلبيا على الفقر غالبا ما يكون شديد الوطأة إذا ما قورن بالتحسن الناتج عن الزيادة المناظرة . وإذا كانت الأزمات تضر بكل من الفقراء والأغنياء على السواء فإن الفقراء أكثر تضررا لأنهم لا يملكون شيئا يجعلهم في مأمن من عواقب إشتداد الصدمات .

فإذا كانت أسواق رأس المال المحلية تتمتع بالكمال والأزمة الاقتصادية مؤقتة فإن المؤسسات الاقتصادية يمكنها أن تقرض للمحافظة على مرونة

الإستهلاك ومستوى الرفاهة . إلا أن عدم كمال أسواق رأس المال وتككها لا يمكن أن يكفل الضمان أو التأمين للفقراء بشكل مرضى . فمع قلة المدخرات وإنخفاض مستوى الدخول يصبح الفقراء أكثر عرضة لتلقى الصدمات .

الأزمات والمخاطر ينتج عنها تأثيرات سلبية عديدة يواجهها الفقراء ويصعب أن تأخذ الإتجاه العكسى . أهم تلك السلبية التى تؤثر على مستويات الصحة والتعليم والتغذية . وحيث تنجى التقلبات فى مستوى النمو الى إيجاد "بيئة إقتصادية يسودها عدم الثقة ومخاطر الإستثمار" . تلك الحقيقة بمفردها كفىلة بأن تحد من معدل النمو الإقتصادى، ومن ثم يصعب كبح جماح الفقر بشكل مرضى . لذا فإن تقلب عملية النمو توقع الدول النامية تحت تأثير عميق يمتد على المدى المتوسط والطويل معوقاً تخفيض الفقر وتوزيع الدخل .

ويمكن القول وبصفة عامة أن عملية النمو أكثر عرضه للتقلب فى الدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية . التقلبات المفاجئة وغيرها من التغيرات فى تدفق رأس المال الدولى وإن كانت تعد المصدر الوحيد - الأكثر أهمية - فى إحداث الصدمات الخارجية هو ما يؤدى الى أزمات وإنهيار إقتصادى للدول النامية . وتعد التغيرات فى الروابط التجارية هامة الى حد ما ومصدراً للصمود والبقاء حيث يقل اعتماد الدول النامية على الصادرات من السلع الأولية والتى تغير أسعارها فى الأسواق العالمية، فالتقلبات التجارية كانت غالباً ثلاثة أمثالها بالدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية أثناء الفترة ٩١ - ١٩٩٧ . قد تكون التقلبات هامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية وصحراء أفريقيا .

وقد وجد Mendoza (1990) باستخدام نماذج المحاكاة^(٩) أن التغيرات التي تتعلق بالروابط التجارية قد ساهمت بحوالي نصف التقلبات في إجمالي الناتج المحلي GDP وكذلك معدلات الصرف الحقيقية، وأن هذه النسبة تعد كبيرة بالنسبة للدول النامية إذا ما قورنت بالدول الصناعية. ولا شك فإن وضع سياسات للمكافحة والتصدى للتقلبات في مستوى النمو وتأثيراتها المتتالية على الفقر تعد ضرورية وهامة في كافة الدول النامية.

النقطة الثانية: تأثير الصدمات الخارجية على النمو طويل الآجل والفقر بالدول النامية:

تعد التقلبات في العلاقات والروابط التجارية أحد عوامل الصدمات الخارجية وذلك من حيث حجم التجارة والتمويل الخارجي اللذان يرتبطا بشدة بالتغيرات في نمو إجمالي الناتج المحلي وقد كان لهذه التقلبات تأثيراً هاماً على الدول النامية .

وفقاً لتقديرات Hausmann وGavin ١٩٩٥^(١٠) التي توصلت إلى أن الصدمات الخارجية توضح ٣٠% من التقلبات في حجم الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية وعندما يؤخذ بالحسبان كافة الروابط التجارية من حيث حجم الصادرات والتمويل الخارجي ومعدل الفائدة يتضح أن الدول النامية أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية من الدول الصناعية.

أما عن مدى التأثير بالصدمات الصغيرة والمتوسطة الحجم فغالبا ما يتساوى تأثيرها في كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء. وقد كان من المألوف أن تواجه الدول النامية الصدمات التي تؤثر بنسبة ٤٠% أو أكثر على إجمالي الناتج المحلي GDP وذلك أثناء فترة السبعينات والثمانينات

أيضاً فإن التقلبات في معدلات النمو والمتغيرات الاقتصادية الكلية كانت شديدة بالدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية، فقد كان التقلب في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي GDP في الدول النامية أكثر من ضعفي مثيله بالدول المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) . وقد تبين أن التقلب في معدل نمو GNP يتسم بالارتفاع في كافة الدول النامية فيما عدا جنوب آسيا، وقد كان هذا التقلب مرتفعاً وبلغ ثلاثة أضعاف بالنسبة لمناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

كما وجد أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي GDP بالدول النامية يتسم بعدم الاستقرار والميل إلى التقلب بشدة بمرور الوقت وكذلك ضعف العلاقة بمعدلات النمو المتوسطة عبر العقود . فالتقلب له تأثير سلبي جزئي على الفقر حيث أنه يقلل النمو على المدى الطويل . على سبيل المثال، فإن ارتفاع درجة التقلب تؤدي إلى التأرجح بين "التوقف والسران" السياسات وغالباً تباطؤ عملية النمو مما يجهض ويضعف قوام السياسات التنموية .

وهو الأمر الذي يوضح ما حدث في صحراء أفريقيا في فترة السبعينات والثمانينات . وحيث تتشابك الصدمات الخارجية السلبية مع المتناقضات والصراعات الاجتماعية وضعف المؤسسات المحلية مما يؤدي إلى إنهاء النمو .

كذلك فقد وجد كل من الباحثين وبعد دراسة العوامل الأخرى أن ارتفاع الإنحراف المعياري لـ GDP الحقيقي يرتبط كذلك بمعدلات فقر مرتفعة . ووفقاً لتقديراتهم أنه إذا حدث لدول أمريكا اللاتينية نفس مقدار التقلب في

إجمالي الناتج المحلي GDP الذي تتعرض له الدول الصناعية، فقد ينخفض الفقر بنسبة ٧%.

أما عن تأثير الصدمات الخارجية على الفقر:

غالباً ما تؤثر التقلبات الخارجية بشكل واضح على الفقر، وحتى التقلبات قصيرة الأجل في نمو الدخل تؤدي كذلك إلى تفاوتات حادة تؤثر على الفقر ويمتد هذا التأثير من المدى القصير إلى الأوسط على سبيل المثال، في فنزويلا تناقص الفقر بنسبة ١٠% بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ ثم ارتفع بنسبة ٢٠% بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، ثم تناقص ثانية في عام ١٩٩٥ وارتفع في عام ١٩٩٦. أما عن المكسيك كمثال واضح عن تلك التأثيرات، نجد أن التقلبات في أسعار السلع قد تحدث تغيرات على المدى القصير والمتوسط وهذه التأثيرات تشمل كل من النمو والفقر، ففي سنوات الإزدهار يتسارع النمو وينخفض الفقر، ولكن في السنوات اللاحقة والتي يعاجلها الفقر بالتزايد، يكون للتقلبات في أسعار السلع تأثير جوهري مباشر على الدخل الشخصية وتأثير غير مباشر على الإنفاق الحكومي في المجالات الاجتماعية وإجمالي الناتج المحلي GDP.

وتؤكد الدراسات التطبيقية الحديثة وكذلك التي ظهرت مؤخراً أن التغيرات في العلاقات والروابط التجارية تؤثر جوهرياً على النمو الحقيقي للناتج، فالإتجاه المتناقص في الأسعار الحقيقية للسلع له تأثير سلبي على النمو الحقيقي للدخل على المدى الطويل بالدول النامية، فضلاً عن تناقص النمو في السنوات اللاحقة والذي يصبح أكثر خطورة على الإستثمارات التي تم تنفيذها خلال سنوات الإزدهار نظراً لضالة العائد.

كذلك تؤيد النتائج التطبيقية فكرة الدورات الاقتصادية والتي تتفاوت تأثيراتها على الفقر، تتجه تلك الدراسات الى أن الكساد والإنكماش سيكون تأثيره ضخماً على معدل الفقر أكثر منه في حالات الإزدهار المناظر. ونتجه تقديرات تلك الدراسات الى أن إنخفاض مقداره ١% في متوسط الدخل أثناء فترات الكساد في أمريكا اللاتينية خلال فترة الثمانينات تبعه إنخفاض مباشر وسريع للعوائد وصل الى ٣,٤% في متوسط نمو الدخل في المناطق الحضرية و ٢,٢% في المناطق الريفية.

ولعل أحد الآراء المفسرة لهذه الظاهرة أنه أثناء فترة الكساد تنقد العمالة غير الماهرة وظائفها وتتجه المنشآت إلى إحلالها بالعمالة الماهرة، والنتيجة أن توزيع الدخل يصبح أكثر تفاوتاً الأمر الذى يزيد تأثير الإنخفاض في الدخول على الفقر.

النقطة الثالثة: الدلائل العملية عن تأثير الصدمات الخارجية على

الفقر وتفاوت الدخل أثناء الأزمة الآسيوية وغيرها:

أبرزت الأزمة الآسيوية في شرق آسيا المخاطر التي تحيط بالدول النامية من جراء التقلبات في تدفق رأس المال الخاص والتأثير الإجماعى السيئ الناتج عن الأزمة المالية. فالأزمة الآسيوية كان لها تأثيراً هاماً على النتائج والفقر فى عام ١٩٩٨، وذلك على الرغم من تناقص حدة هذه التأثيرات فى عام ١٩٩٩ .

تأثير الأزمة على الفقر:

غالباً ما يتزايد الفقر أثناء فترة الكساد فالأبحاث التي أجريت عن إدارة وسلوك ربوات البيوت في أمريكا اللاتينية أثناء فترات الكساد في الثمانينات والتسعينات أعطت دليل واضح لذلك للتأثير، تبين تلك الأبحاث مدى تزايد الفقر أثناء السنوات الأولى من الكساد بالنسبة لـ ٩ عينات من ١١ عينة، فضلاً عن استمراره مرتفعاً لعام أو أكثر بعد الكساد لـ ١٩ عينة من ٢١ عينة .

وفيما يتعلق بتزايد الفقر أثناء السنوات الأولى من الأزمة في معظم الدول التي عانت من الأزمة الآسيوية يأتي الدليل من كوريا يوضح أن التأثير على الفقر قد يتفاوت ففي أثناء فترة استقرار النمو ١٩٩٠ - ١٩٩٧، كانت المرونة المقدرة لنسبة الفقر الذي يرتبط بمتوسط GDP حوالي ٣,٥% ولكن أثناء الأزمة عام ١٩٩٨ فقد تزايد تأثير الفقر ليصل الى ١٢٣% وتناقص GDP الحقيقي بنسبة ٦,٧% وتناقص متوسط الاستهلاك بنسبة ١٠,٤% كذلك في أندونيسيا كان معدل زيادة الفقر حوالي عشرة أضعاف معدل الإنخفاض في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك وبما يزيد عن المرونة المعتادة أثناء فترات الإزدهار والإنعاش الإقتصادي وبينما تلاشت تلك المشكلات جزئياً الى حد ما منذ عام ١٩٩٩، وعلى الرغم من الجهود المستمرة لإحتواء الأزمة، فإن الرجوع الى المستوى الأصلي للفقر أى ما قبل حدوث الأزمة غالباً ما يحتاج الى مزيد من الوقت ونمو متواصل لمستوى الدخل .

وتشير إحدى الدراسات^(١١) إلى أن السبب في تناقص مرونة الدخل للفقر تبعاً لدرجة النمو الإقتصادي وإختلافها بين الدول ترجع الى وجود عدة

متغيرات بخلاف النمو والتي تؤثر على الفقر إرتفاعاً وإنخفاضاً، والمتغيرات الأكثر أهمية فى هذا الشأن هى التضخم وبصفة خاصة التضخم المفاجئ وغير المتوقع وعدم العدالة فى توزيع الدخل وحجم الإنفاق العام وكذلك مدى إستقرار معدل نمو التشغيل، بالإضافة الى الضوابط المحددة لتوزيع الأرض والأصول الأخرى. فيما يتعلق بالتضخم، يتجه البنك الدولى (١٩٩٨) الى أن ارتفاع وتغير التضخم وبالذات غير المتوقع غالباً ما يودى الى تفاقم مشكلات الفقراء الذين يعوزهم عدم وجود المؤسسات وآليات السوق التى تحمى أنماط إستهلاكهم. إلا أن العلاقة بين النمو والتشغيل بالدول النامية أكثر تعقيداً من العلاقة بين النمو والفقر، والسبب فى ذلك يرجع اساساً الى أن كثيراً من تلك الدول لا تمنح إعانات البطالة. وبالتالي فإن مؤشرات البطالة لا تتسم بالدقة وتنتج الى الإنخفاض لأن نسبة كبيرة من الأفراد يضطروا الى العمل بالقطاع غير الرسمى بصرف النظر عن ضالة الإنتاجية والعائد المقابل لهذا العمل، وبالتالي فإنه غالباً لا توجد علاقة بين النمو والتغيرات فى مستوى التشغيل بالقطاع غير الرسمى. وعلى كل فهناك علاقة وطيدة بين النمو الإقتصادى والتوظيف بالقطاع الرسمى والأجور الحقيقية. لذا نجد أن الإقتصادات الأسبوية خلال عقد ما قبل الأزمة المالية، أتت معدلات النمو المرتفعة الى نمو العمالة بالتصنيع بحوالى ٥% سنوياً وكذلك زيادة الأجور الحقيقية بحوالى ٥% سنوياً. بالعكس فى أمريكا اللاتينية فى فترة الثمانينات فإن كل من مستوى التوظيف والأجور الحقيقية هبط مع تناقص النمو الإقتصادى.

الفقر بين بلد وآخر: نجد كذلك أن تأثير الأزمة الأسيوية يختلف من دولة إلى أخرى وقد يوضح التفاوت في مستويات الفقر على المستوى القومي وتوزيع دخول الفقراء حول تلك المستويات قِدرًا من هذا التباين، على سبيل المثال في كوريا يقع خط الفقر حول أربعة دولارات يوميًا، بينما في أندونيسيا يقع حول دولار واحد يوميًا. إلا أن كتلة الأفراد الذين إنخفضت دخولهم وبشكل حاد فوق خط الفقر في كوريا وتحت خط الفقر في أندونيسيا، يشير إلى أن تأثير الأزمة على الفقر قد بدا واضحاً أقل في أندونيسيا ذلك أن هناك عوامل أخرى تساهم في ذلك التفاوت.

وفي هذا الشأن فقد اختلفت تجربة كوريا وبشكل ملحوظ عن دول الأزمة. فقد كان نصيب كوريا هو الأكبر من البطالة المفتوحة وكذا إنخفاض الأنشطة الاقتصادية وإنخفاض حاد في الدخول الحقيقية. وتأتي أندونيسيا في المرتبة الثانية حيث كان إنتقال العماله من القطاع غير الرسمي محدوداً للغاية بالمقارنة بدول الأزمة.

كوريا كانت من أكثر الدول تحضرًا في دول شرق آسيا، والأثر السلبي للكساد كان أشد وطأة على الفقراء من سكان المناطق الحضرية عام ١٩٩٨ والرقم القياسي الأساسي الذي يعتمد على الإنفاق الاستهلاكي قد وصل إلى ١٩,٢% بزيادة قدرها ١٠%، فالزيادة كانت كبيرة ١٥% بين الربع الأول لعام ١٩٩٧ والربع الثالث لعام ١٩٩٨ والأقل ٧,٥% والأعلى ٢٣% على الترتيب. ومع ذلك فقد تناقص تأثير الفقر إلى ١٥,٨% في الربع الأخير من عام ١٩٩٨.

وفي الدول الأخرى كانت الزيادات في الفقر ضئيلة وأقل من المتوقع على الرغم من شدة الأزمة. ففي أندونيسيا أستمّر تأثير الأزمة عتيفاً. على

الرغم من عدم توافر التقديرات عن ماليزيا، إلا أن مستوى الرفاهة تضاعل وأتسع الفقر فُشمل كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية الفقيرة على السواء.

الفقر بين الحضر والريف:

ترجع الزيادة في الفقر في الحضر أثناء الأزمة الى عدة أسباب هي الإنخفاض في الأجور الحقيقية وتزايد حدة البطالة والزيادة في الأسعار النسبية للغذاء. ومن المحتمل أن يقل تأثير الأزمة على الفقر إذا تمكن العمال من الانتقال بسهولة من القطاع الرسمي الى الأنشطة الأخرى وخاصة الزراعة، وحيث يؤدي تناقص معدل الصرف الى تحسن الحافز للزراعة وعلى كل ففي ظل هذه الظروف فعالباً ما يتزايد الفقر.

وقد اختلف الأثر النسبي للأزمة على المناطق الحضرية والريفية في أندونيسيا وتايلاند. ففي أندونيسيا كانت الأزمة أكثر تحيزاً للحضر. ويسرى هذا الأمر في كل من المناطق الريفية والحضرية والتي تتشابه من حيث نسب التغير في معدلات الفقر، فقد تزايد الفقر في المناطق الحضرية من ٩,٧% في ١٩٩٦ الى ١٥,٤% في ١٩٩٨، وفي المناطق الريفية صعد من ١٢,٣% الى ١٧,٦% خلال نفس الفترة. كما نجد أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق في المناطق الحضرية تناقص بنسبة ٣٤% بشكل حقيقي، في حين أن الإنفاق الريفي تناقص بنسبة ١٣% فقط، وتنتهي الدراسة الى أن المناطق الحضرية كانت في المتوسط أشد تأثراً من المناطق الريفية، وأنه ما من منطقة أو إقليم أو جزيرة إلا وكان التأثير السلبي للأزمة أشد فتكاً بـ سكان المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية وتشير الأبحاث الى أن أحد

التفسيرات الممكنة لتفاوت تأثير الأزمة على أثنين من دول الأزمة أن إرتفاع الأسعار كان حافزاً على زيادة الإنتاج الزراعي في أندونيسيا على سبيل المثال .

التأثيرات الإقليمية:

الأبحاث التي أجريت في هذا المجال وجدت أن تأثير الأزمة يختلف جوهرياً بين المناطق، ففي المناطق الشمالية لتايلاند على سبيل المثال تناقص معدل الفقر الحقيقي من ١٠,٢% عام ١٩٩٧ الى ٩,٢% عام ١٩٩٨، أما في المناطق الشمالية والجنوبية ارتفع بشدة تصاعد من ١٥% الى ٢٣,٢% ومن ٨,٦% الى ١٤,٨% على التوالي .

أما عن أندونيسيا فقد تناقص متوسط الإنفاق الحقيقي بنسبة ٤٢% في غرب جاوا و ٣٠% في جاكرتا وتلك المناطق كانت مناطق غنية قبل الأزمة . فسي حين أن الإنفاق الحقيقي تناقص بين ١٠ و ٢٠% في المناطق الأخرى . وغالباً ما ترتبط تلك التفاوتات باتجاه أسعار المنتجات، وذلك حيث إستفادت المناطق المصدرة للمحاصيل من الإنخفاض الحاد في أسعار الصرف . تلك الحقيقة تضافرت مع إصلاحات عديدة تتعلق بنظم التسويق تهدف الى تحقيق الفلاحين لمزيد من العوائد .

بالمثل في تايلاند فإن التدهور الإقتصادي للمناطق الجنوبية يرتبط بإنخفاض في أسعار المطاط أثناء فترة الأزمة .

وهناك شكلاً هاماً لإتبعكسات الأزمة في أندونيسيا ذلك أن المناطق الفقيرة لم تتأثر بنفس الدرجة فضلاً عن تفاوت ذلك التأثير على كل من المناطق الفقيرة والغنية .

التأثير على توزيع الدخل:

بافتراض أن التناقص الحاد في GDP يرتبط عادة بالأزمة الاقتصادية، فإن معدلات الفقر مستزايد ما لم يقابل بتناقص كبير في معدلات التفاوت. ويمكن القول أن توزيع الدخل يتجه إلى الأسوأ أثناء الأزمة، التفاوت في دخول ربات البيوت أو الإستهلاك قد تزايد في معظم دول أمريكا اللاتينية أثناء الأزمة والكساد في الثمانينات.

ففى كل من الأرجنتين وشيلي والبرازيل كان هناك تناقصاً حاداً في متوسط الأجور الحقيقية الذى صاحبه تزايد متالى لمعدل التضخم أثناء الثمانينات وتزايد في حدة الفقر يمكن أن نتضح من دراسة متأنية لمعامل جينى ولا شك فإن تحليل تأثيرات الأزمة على توزيع الدخل يختلف في الدول المتوسطة الدخل عن الدول المنخفضة الدخل، وأثناء معظم الأزمات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التالية لها في الدول متوسطة الدخل كان توزيع الدخل يتجه إلى الأسوأ ذلك أن انخفاض الدخل يصاحبه تسريح للعمالة غير الماهرة بالقطاع الرسمي. كذلك فإن تأثير الأزمة على التفاوت فى الدول منخفضة الدخل كان من الصعب التنبؤ به، إلا أن تناقص الأجور والعمالة فى القطاع الحضرى يؤثر على العمالة ذوى الدخل المرتفعة نسبياً، كما أن الإرتفاع فى أسعار الغذاء أضر بفقراء الحضر، إلا أن المناطق الريفية والتي يعيش فيها معظم الفقراء إستطاعوا أن يحققوا كسباً عن طريق إنخفاض قيمة العملة وإرتفاع أسعار السلع الزراعية.

وباستخدام أسلوب المحاكاه وجد مجموعة من الباحثين (١٩٩٨) أنه في حالة تعديل الحزمة النمطية للإنفاق، فقد تزايد التفاوت جوهرياً بالنسبة للنمط الرئيسى لأفريقيا .

السبب الرئيسى لهذا التفاوت يرجع الى ضآلة وصغر العاملين بالقطاع الرسمى حيث انهم يقعوا فى النصف الأدنى من سلم توزيع الدخل بالدول الأكثر فقراً . على سبيل المثال كانت تلك الدول هى صحراء افريقيا حيث تضر الأزمة بشكل واضح القطاع الرسمى لذا فإن تأثيرها على الفقراء يكون أقل حدة .

وفى دول أمريكا اللاتينية وحيث يأتى العمال بالقطاع الرسمى من كل الفئات الدخلية، فإن الضرر يصيب الفقراء بشكل مباشر أثناء الأزمة . وفى حالة المقارنة بدول أمريكا اللاتينية أثناء فترة الثمانينات، فقد وجد ان التأثير التوزييعى للأزمة الأسيوية كان محدوداً على الدول مرتفعة الدخل (كوريا) والدول الأعلى من متوسط الدخل (ماليزيا) والدول أدنى من متوسط الدخل (أندونيسيا وتايلاند) .

التغيرات الشاملة للتفاوت والتي تم قياسها بمعامل جينى إقتصرت على الفترة ١٩٩٦ و ١٩٩٨ . فى تايلاند كان هناك إعادة توزيع من المجموعة ذوى الدخول المتوسطة الى ذوى الدخول المرتفعة إلا أنها تميزت بالهشاشة والضعف .

والدراسات الحديثة عن كوريا وتايلاند ترى أن هؤلاء الذين كانوا فى قاع سلم توزيع الدخل هم الأشد فقراً "Ultra Poor" أى الأكثر تأثراً بالمقارنة بمن تقع دخولهم تحت خط الفقر .

أمّا عن مدى تأثير دخول العاملين بالأزمة، فقد وجد أن تأثير الأزمة

يكون أشد ما يكون على إستهلاك طبقة الفقراء حيث يعكس التغير فى الدخل الحقيقى لربات البيوت . القنوات التى يمكن من خلالها أن تصل إنعكاسات الأزمة الى ربات البيوت هى مصادر دخولهم أى الأجور وعائد الأصول والعوائد من أعمالهم الخاصة والتحويلات .

تختلف تلك المصادر وفقاً لإختلاف مستوى الدخل لربات البيوت، على سبيل المثال، فإن الفقيرات من ربات البيوت يعتمدن على دخولهن من الأعمال الشخصية والتحويلات، وحيث يحصل الأغنياء منهم على الكثير من الدخل من الأصول . ولهذا السبب فإن التغيرات فى إجمالى الإستهلاك للدخل القومى يمكن أن يحرك ربات البيوت الى أعلى أو أننى سلم توزيع الدخل .

كذلك وجد انه غالباً ما تؤثر أسواق العمل بشكل عميق على الفقر . وفى الغالب فإن الصدمات المؤثرة على حجم المطلوب من العمل تضر بربات البيوت بتخفيض الأجور الحقيقية وزيادة البطالة وضالة الكسب من أعمالهن ومن ثم غالباً ما يتزايد الفقر . كذلك فإن لهذه الصدمات تأثيرات مختلفة على التفاوت فى الدخل حيث تنقلص الأجور الحقيقية الى حد كبير . إلا أن تأثير ربات البيوت فى أننى سلم توزيع الدخل بالدول النامية غالباً ما يكون ضئيلاً لأنهن لا يحصلن إلا على القليل أو دون ذلك .

إلا أن صدمات الطلب على العمل لها تأثير قوى على العاملين بالقطاع الرسمى من ذوى المهارات الأدنى وغالباً ما يفتقدوا وظائفهم بالمقارنة بنظرائهم من العمالة الأكثر مهارة . ويصبح قدرهم هو البطالة أو الإنتقال والسحرك الى القطاع غير الرسمى حيث تتضاءل دخولهم والنتيجة أن ربات البيوت اللاتى فى منتصف الحد الأدنى والحد الأوسط لسلم توزيع الدخل يدفع بهم مرة أخرى الى أسفل، وترداد أعداد ربات البيوت ذوى الدخل الأقل .

أن أزمة شرق آسيا تبعها نمط مشابه شوهد حديثاً في دول أخرى واجهت تقلبات حادة أثر التدفق لرأس المال الخارجي، والتحليل المقارن لتأثير الأزمة المشابهة على سوق العمل قام به كل من Lucas و Fallon (1999) وأعطوا النتائج التالية^(١٢):

- ١ - التناقص الحاد للأجور أثناء وعقب الأزمة عادة تكون أكثر حدة من التناقص GNP تبعاً لدراسة حوالى ٢٢ أزمة متتابعة في دول أمريكا اللاتينية أثناء فترة الثمانينات والتسعينات فقد تناقصت الدخول الحقيقية في ١٦ حالة أثناء سنة الأزمة، وفي ١٨ حالة أستمريت أقل من مستويات محددة بعد عامين من الأزمة.
- ٢ - تناقص حاد في معدل النمو الإجمالي للتشغيل في سنة الأزمة، ولكن عادة ما يكون أقل حدة لمعدل نمو GDP.
- ٣ - غالباً ما يتأثر معدل التشغيل بقطاع الصناعة بشكل أقل مما يتأثر به معدل الأجور.
- ٤ - التأثير على معدل التشغيل بقطاع الزراعة يكون محدوداً، وفي بعض الحالات على سبيل المثال: أندونيسيا عام ١٩٩٨، وتركيا عام ١٩٩٤ تزايدت بهما العمالة الزراعية على الرغم من الإنخفاض المطلق في حجم GDP.
- ٥ - يعد ارتفاع معدل البطالة إنعكاساً هاماً لأزمات عديدة في أمريكا اللاتينية، فقد تزايدت في عام الأزمة في ٢٤ حالة من ٣١ وظلت مرتفعة لمدة عامين عقب الأزمة والتزايدت الأكثر وضوحاً كانت في الأرجنتين عام ١٩٩٥ (٦%) وشيلي عام ١٩٨٢ (١١%).

أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالمبحث الأول:

١ - في ضوء تزايد المخاطر والمشكلات التي نجمت عن العولمة المالية وما أحدثته من أزمات وسرعة انتشار هذه الأزمات من بلد لآخر من منطقة لأخرى فإن حوارا مكثفا دار ويدور حول مدى فاعلية الآمال المعقودة على تحرير حساب رأس المال بالنسبة للدول النامية وبالذات وبعد إندلاع أزمة النمو الآسيوى فى صيف عام ١٩٩٧، وبالتالي فإن الرقابة على حساب رأس المال يكون إجراء علاجيا يحول دون تفاقم الأزمات ومن ثم يرى البعض انه لمنع تعمقها واستفحالها لابد من إدخال الرقابة على حساب رأس المال، أى على انتقال رؤوس الأموال، وبالتالي للرقابة على حركة رؤوس الأموال ذات طابع علاجى يهدف وقف قابلية حساب رأس المال للتحويل ويترتب على ذلك أن رؤوس الأموال التي تم حبسها فى الداخل لاتستطيع الخروج، وبالتالي تصبح هذه الأموال جزء من الحل بدلا من ان تكون سببا فى إستفحال الأزمة، وفى هذا الصدد يرى البعض أن الإجراء السليمه أينما يتمثل فى وقف قابلية حساب رأس المال للتحويل ويرى المعارون لهذه السياسة أنه فى بعض الأحيان قد يكون من المفيد إدخال بعض الإجراءات الرقابية على حساب رأس المال لمحاصرة وتحديد الأضرار الحالية ولكن ذلك ينطوى على نظرة سطحية للأمور، حيث قد يتسبب فى هذا الإجراء انتقال عدوى

الأزمة إلى الدول الأخرى دون أن يكون ذلك مقصودا . فالخوف من احتمال انتشار الأزمة قد يدفع المستثمرين إلى اتخاذ خطوة وقائية في كل مكان وذلك عن طريق سحب أموالهم والخروج بها بدلا من انتظار وصول أنباء سيئة، وهو ما يترتب عليه نتائج خطيرة وسلبية. ولذا يرى أصحاب هذا الرأي أن الأفضل هو نظام رقابة وقائية على حساب رأس المال يكون من شأنه وضع حدود تدفق رأس المال، أو على الأقل تنظيم هيكل آجال استحقاق هذا التدفق . ومن هذا المنظور فإن الاستثمارات المباشرة لها الأولوية الأولى، تليها السندات طويلة الأجل، مع تقييد الاقتراض قصير الأجل، فإذا أمكن تحقيق ذلك فإنه من الصعوبة بمكان حدوث طوفان خروج رؤوس الأموال، فإذا حدث بأى حال من الأحوال فإن سعر الصرف المتغير يصبح آلية مهمة لتحقيق الاستقرار . وفيما يتعلق بالإجراءات الوقائية حول موضوع تحرير حساب رأس المال ، فقد أخذت المناقشات فيه مسارين اثنين ^(١٣): الأول كان يرى أن أسواق المال لابد من حمايتها وعزلها عن تقلبات وانفعالات الأسواق المالية (أسواق رأس المال) ذلك أنه كلما زاد نصيب وتحركات رؤوس الأموال قصيرة المدى أدى ذلك إلى تأثير أسواق السلع بإضطرابات أسواق المال، وحيث أن إضطرابات أسواق المال لا تعكس أو لا ترتبط بتحركات المتغيرات الأساسية الكلية فإن فرض شكلا من أشكال الضرائب على الصرف الأجنبي قد يكون هو العلاج الوقائي، حيث يؤدي إلى امتداد آجال الاستحقاق ونقل الاهتمام من المضاربة إلى النشاط الإنتاجي، وقد عرفت هذه الضريبة باسم مقترحها وهو

جيمس توبن (ضريبة توبن) أما المسار الثانى للمناقشة فى هذا الموضوع فقد اتجه تركيزه الى السؤال حول: بمن نبدأ ؟ هل نبدأ بتحرير رأس المال فى ميزان المدفوعات ! أن نبدأ بتحرير الحساب الجارى لميزان المدفوعات ؟ وجاءت الإجابة واضحة وهى أن نبدأ بحساب رأس المال ؟ من يأتى أولاً حساب التجارة أم حساب انتقال رؤوس الأموال ؟ وهو فى رأى البعض سؤال يرق لأن كليهما ينطوى على سياسات إعادة هيكلة قطاع إنتاج السلع والخدمات، وتحرير عمرو محى الدين، أزمة النمو الآسيوى، دار شروق، القاهرة، ط١، ١٩٧١هـ - ٢٠٠٠م، حساب رأس المال ينطوى على إعادة هيكلة القطاع المالى، وبما أن أية حماية أو قيود من شأنها أن تؤدى الضرورة الى فقد وضياح فى استخدام الموارد فإن ذلك يعنى ضرورة اتخاذ التدابير والاجراءات لتجنب المخاطر العديدة التى ينطوى عليها تحرير حساب رأس المال .

وتجدر الإشارة الى تجربة شيلي فى فرض ضرائب على تدفقات رأس المال قصيرة الأجل، حيث اشترطت شيلي ضرورة إيداع جزء من الأموال الأجنبية فى حساب لايدر عائدا (فائدة) لمدة عام يذكر مسبب نجاح شيلي فى تجنب الأزمة عند انفجار الاضطراب المالى فى المكسيك هو هذه القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

٢ - ان تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات سوف يؤدى الى نتائج وخيمة إذا لم توجد قاعدة مصرفية قوية قادرة على الصعود فى

وجه هذه التدفقات الضخمة ومعنى الصمود هنا القدرة على الاستيعاب وتوجيهها الى قنوات الاستثمار الكفء والتحوط تجاهها وتهيئة الظروف لسدادها . ومن هنا فإن تحرير أسواق رأس المال يتطلب نظاما مصرفيا متقدما يستند الى قاعدة رأسمالية قوية قادرة على تكوين خط الدفاع ضد مخاطر العزل المصرفي، كما يتطلب هذا النظام المصرفي بنية قومية منافسة من التشريعات والإجراءات والقواعد التي تحكم نشأة البنوك ونشاطها وإفلاسها وبناء الإطار المؤسسي لأجهزة الرقابة المصرفية القادرة على إحكام الرقابة على البنوك منعا لإنفلاتها سواء في الاقتراض من الخارج والاقتراض في الداخل . فحمى الإقراض وتوسعته ومن ثم زيادة نسبة الأصول المتعثرة لدى البنوك كانت عاملا حاسما في الأزمة .

٣ - ينبغي توقي الحذر في التعامل مع المؤسسات الدولية وفي إستيعاب توصياتها ذلك أن هذه التوصيات على درجة عالية من العمومية قد تتعارض في كثير من الأحيان مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلد ما بحيث يجب تعديلها أو تصحيحها بما يلائم وهذه الخصوصية .

ولقد تم الإشارة في هذا البحث الى الموقف السلبي للمؤسسات النقدية فيما أدلت به من تصريحات الأمر الذي أدى الى تفاقم الأزمة الاسيوية . فضلا عما أوصت به من إجراءات تتعلق برفع أسعار الفائدة وكذلك إغلاق عدد من المعارف التي بلغت في بعض الأحيان كما هو الحال في إندونيسيا حوالي ١٦ مصرفا وترتب على ذلك آثار سلبية بعيدة المدى .

٤ - أثبتت تجربة الأزمة الآسيوية مدى مساس الحاجة الى مؤسسة دولية تلعب دور "المقترض والأخير Lender of last Resort" على المستوى الدولى، وهو الدور الذى يطلع به البنك المركزى فى الاقتصاد المحلى، حيث تلجأ إليه البنوك كمقرض أخير وأخير وقادر على انتشالها من كبوتها أو أزماتها . ولو كان هناك مقرض أخير لما حدث تلك التداعيات للأزمة الآسيوية والبنك المركزى يقوم بدور المقرض الأخير فى الاقتصاد المحلى لأن المؤسسة التى تمتلك حق الإصدار النقدى . ولايوجد على المستوى الدولى . والحساب الاستثنائى أو التسهيلات الاستثنائية التى تم إنشاؤها أخيراً فى صندوق النقد الدولى لمعالجة الأزمات الطارئة - كرد فعل للأزمة الآسيوية - لاكفى للقيام بهذا الدور والبنك المركزى الأوروبى يمكن أن يلعب هذا الدور على مستوى دول الاتحاد الأوروبى .

لذا فإن قضية المقرض الأخير لا بد وأن تستحوذ على تفكيرنا، فهى قضية أفرزتها الأزمة الآسيوية بشكل جاد .

أمّا عن أهم النتائج والتوصيات التى تم التوصل إليها فيما يتعلق بالمبحث الثانى فهى كالتالى:

١ - أوضحت الأزمة المالية أن العولمة وخاصة الاندماج المالى كان السبب فى تعرض الدول النامية للصدمات الخارجية . تلك الصدمات غالباً ما تقلل من أية مزايا قد تؤثر إيجابياً على مستوى الفقر من خلال هذا الاندماج والنتيجة هى تزايد الفقر وبصفة خاصة على المدى القصير والمتوسط .

تلك الحقيقة ينبغي أن تتركها الدول النامية وذلك من أجل تعظيم الآثار الإيجابية للنمو على تخفيض الفقر .

٢ - أوضحت المؤشرات أن الدول التي تأثرت بالأزمة المالية في دول شرق آسيا لم تتأثر بشكل متساوي من حيث التغيرات في متوسط الدخل وتأثر الفقر، وكذلك الآثار السلبية للصدمات على النمو . لذا فإن أقل القليل هو ما يمكن رصده من توقعات ولا يمكن تبين التأثيرات المتعددة الأبعاد - الاقتصادية والاجتماعية - لتلك الأزمات، وأن تزايد الفقر بشكل جوهري كان الأثر الاجتماعي السيئ الذي صاحب الأزمة المالية في دول شرق آسيا وكذلك الأزمات التالية في روسيا والبرازيل . هذا بالإضافة إلى أن الأزمة نتج عنها إعادة تخصيص للأفراد بشكل واضح وكذلك انخفاض حاد في مستويات معيشة الطبقات الوسطى .

أوضحت النتائج كذلك أن الأمر كان مختلفاً في دول أمريكا اللاتينية حيث تزايد التفاوت في الدخل بشكل جوهري أثناء الأزمة في حين أن التأثيرات على توزيع الدخل في دول شرق آسيا تتراوح بين الشدة والضعف . وأن عمق تلك التأثيرات يتفاوت وفقاً لمستوى الدخل بالدولة كما تبينت التأثيرات على القطاعات الاقتصادية المختلفة .

٣ - تزايد مستوى الفقر في كافة دول الأزمة الآسيوية وخاصة جمهورية كوريا حيث تناقص المستوى العام للتشغيل وتزايدت البطالة المفتوحة أكثر منها في دول الأزمة بالمنطقة كذلك تناقص الأجور الحقيقية في القطاع الرسمي بالحضر قد أثر بشدة على شرائح الدخل المرتفعة . في تايلاند كان ذلك التأثير ملموساً وواضحاً في المناطق الريفية

- والسبب أن أعداد ضخمة من العمالة قد تنفقت من المناطق الحضرية حيث ارتفعت أسعار الحاصلات الزراعية بشكل ضئيل نسبياً.
- ٤ - أوضحت الأزمات مدى مرونة أسواق العمل بالدول النامية، فقد ساهمت تلك الأسواق فى إمتصاص تأثير الصدمات من خلال إنخفاض الأجور وانتقال العمالة داخلياً وبين المناطق الحضرية والريفية، لذا فإن الإنخفاض فى التشغيل الكلى فى تايلاند وماليزيا كان محدوداً. وفى أندونيسيا فقد ارتفع معدل التشغيل الفعلى، حيث أعيد تخصيص العمالة من القطاع الرسمى (الحضر) الى الأنشطة الأخرى وبصفة خاصة القطاع غير الرسمى والزراعة حيث كان التناقص فى معدل الصرف حافزاً ومحركاً هاماً للعمالة.
- ٥ - أشارت الدلائل أنه على الرغم من التزايد الجوهري للإنفاق العام على شبكة الضمان الإجتماعى فإن التأثير على الفقر كان محدوداً لعدة أسباب من أهمها عدم وجود شبكة للضمان قبل الأزمة ن وكذلك تباطؤ الإنعكاسات الإيجابية فضلاً عن المشكلات المؤسسية وإنخفاض مستويات الإنفاق للفقراء، وفى بعض الحالات أشارت الدلائل أن البرامج المعدة بشكل جيد لمكافحة الفقر لم يرصد لها التمويل اللازم لمواجهة التأثيرات المحتملة للصدمات الخارجية على الفقر.
- ٦ - أن إشتداد الأزمة فى أندونيسيا كانت إنعكاساً للإستجابة القومية لربات البيوت لزيادة نصيب الإستهلاك من الدخل، وكذلك مع تحديد الأراضي المؤجرة وزيادة نصيب الغذاء المتوازن فى سلة الإستهلاك

لمواجهة تلك الصدمات وفي جمهورية كوريا وماليزيا إستجابت ربات البيوت لزيادة معدل الإنذار وتغير مكون الإنفاق الاستهلاكي جوهريا فقد أنفق ربات البيوت على البنود الأساسية بشكل أكبر مثل الغذاء والوقود والإسكان والصحة والتعليم.

٧ - إنخفاض الإنفاق العام الحقيقي على التعليم والصحة في معظم دول الأزمة الى حد أن ربات البيوت كان يمكنهم تعديل إنفاقهم لتعويض هذا الإنخفاض الذي يختلف باختلاف شرائح الدخل.

وفي تايلاند كان الإنماج بين برامج الأمر والحكومات مؤثراً في إحتواء الأزمة من أجل تجنب الإنخفاض في معدلات الإنفاق بالتعليم أو ضعف وصول الخدمات الصحية.

وقد تجلت خطورة الأزمة في أندونيسيا حيث أدت الى إنخفاض حاد في وصول الخدمات التعليمية والصحية خاصة بالمناطق الحضرية. ومجمل القول أن تلك الصدمات الخارجية تكون تأثيراتها سلبية على التنمية البشرية.

٨ - إن إستراتيجية التنمية التي تهدف الى تحقيق نمو حقيقي يتسم بالاستقرار لا بد وأن تشمل كل من شبكة الضمان التي تقي بالأغراض الإجتماعية، وكذلك السياسات الملائمة والمؤسسات التي يمكنها منع الأزمات المالية وكذلك التصدى لها حين حدوثها.

وأن الآمال المعقودة في الدول النامية للحد من الفقر لا يعتمد على النمو المستقبلي ولكن أيضا على قدرة الدول على إدارة الأزمات والتقلبات الحادة في مستوى النمو.

٩ - تتطوى الأزمات المالية على نتائج وآثار إجتماعية بعيدة المدى تمس مستوى معيشة وحياة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، فهؤلاء الذين دفعوا ثمن هذه الإزمات المالية، ومن ثم ينبغي أن يحظى هذا الموضوع بمزيد من إهتمام الباحثين بالدول النامية والتي يحتمل أن تقع فريسة لهذه الأزمات.

الهوامش

- ١ - بيتر مارتن وهارالد شومان: فتح العولمة، الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عنديان عباس على ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٣٨) المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب / الكويت، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٠١/١٠٠ .
- ٢ - رمزي نكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩، ص ١٠
- 3 - Ajit Singh, International Capital Flows; Identifying the gender Dimension, World Development, VOL.28 NO7,PP.1249-1268 2000.
- ٤ - ينظر في ذلك: رمزي نكي، تعرض راس المال المالي الدولي لأزمة خانقة في خريف عام ١٩٨٢ حينما توقفت المكسيك والأرجنتين وشيلي عن دفع أعباء ديونها الخارجية في هذا العام وهي الديون التي كان الشطر الأكبر منها مستحق للبنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، مما هدد تلك البنوك بإندلاع أزمة هائلة، مرجع سابق ص ٤٩
- 5 - Singh, A, International Capital Flows: Ideating the gender Dimension, World Development, VOL28, IX07. PP. 1249-1268 .
- ٦ - ينظر في ذلك الى التوصيات

- 7- Singh , A, International Capital Flows, Op. Cit, PP. 1256-1260
 - 8 - The world Bank, Global Economic Prospects and developing countries, 2000 , P.P 47 – 57.
 - 9 - Mendoza, E,G, 1995 “The Terms O, Trade, the Real Exchange Rate, and Economic Fluctuations” International Economic Review 36 (1): 101 – 37 February.
 - 10- Hausman and Gavin, 1995, overcoming volatility in Latin America, International Monetary Fund, Seminar series, No 34, 1995, PP 1 – 86 .
 - 11- Singh , International Capital Flows: Identifying the Gender Dimension, OP. Cit .pp1249 – 1268.
 - 12- Fallon, P, and Lucas, E, (1999) Losers and Winners During Economic Crises, W.B. Washington, D.C May.
- ١٣ - عمر محيى الدين، أزمة النمر الآسيوية دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

توجهات إسلامية حول وضع معايير وضوابط بيئية

دكتورة/ علا عادل علي عبد العال^(٥)

مقدمة

لقد أوجد الله الإنسان على الأرض ووهبه كثير من الموارد كي يُحسن استغلالها، وقد استخلفه في الأرض كي يعمرها لا ليخربها ويفسد فيها. فقد قال الله تعالى للملائكة حين أوجد آدم أبو البشر ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وقد نبه تعالى أن شكر النعمة يزيد بها بينما يعد جحودها كفر فقال الله في محكم تنزيله :

﴿وَلَمَّا شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَمَّا كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧]
ومن جحود النعمة ما فعله الإنسان بالبيئة الطبيعية التي يحيا فيها فلوثها ودمرها واستنزف مواردها وعاث في الأرض فساداً، ويده - تلك التي كان عليها التعمير - نشر الفساد في البر والبحر حيث قال تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤٤].

كل هذه الآيات توضح أن الإسلام منذ ظهوره وقف موقفاً جاداً مما نسميه اليوم بالمشكلات البيئية من تصحر واستنزاف للموارد ونشر للأمراض

(٥) مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة بنات جامعة الأزهر

المتوتنة، كما اهتم بصحة البيئة التي يحياها الإنسان، وعلى عكس ما يدعيه البعض بأن الإسلام لا يدعو للتقدم، فالإسلام دين تقدم ورقي لكنه يسعى لترشيد الموارد وتوجيه الأنتظار نحو سواد العاقبة وسوء المنقلب إذا سعى الإنسان وراء تحقيق أقصى ربح من خلال نشاطاته المدمرة للبيئة.

صحيح أن التلوث البيئي ظاهرة تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ولكن ما يزيد الأمر خطورة في عالمنا المعاصر انتشار ظاهرة العولمة والتي من خلالها تتشابك العلاقات بين الدول وتتزايد التأثيرات المتبادلة بين اقتصاديات الدول بعضها البعض. وتكمن الخطورة فيما تشير إليه الطبيعة التراكمية للمشكلة البيئية في أن ما يشهده العالم أجمع من تلوث بيئي إنما هو ثمرة لأنشطة على مدار عقود ظلت الدول النامية تلعب فيها دوراً هامشياً بينما مثل الدور الذي تلعبه الدول المتقدمة الركن الأساسي فيها. ليس هذا فحسب وإنما نجد الدول المتقدمة تحاول جاهدة - بعد أن وصلت إلى درجات مرتفعة من النمو الاقتصادي - أن تنفض عنها ما أفرزته من تلوث لكي تلقىه على عاتق الدول النامية والتي تعد الدول الإسلامية جزء منها وذلك بتصديرها للنفايات السامة وصناعاتها الملوثة وفنونها الإنتاجية المتقدمة لهذا العالم المتخلف من خلال نقل وزنها السياسي في عالم تسوده العولمة، لدرجة أن كثير من هذه الدول المتقدمة انخفضت فيها معدلات التلوث بشكل ملحوظ لاسيما في المدن الكبرى كباريس وطوكيو ولندن. من هنا أصبحت المشكلات البيئية تمثل تحدياً خطيراً أمام الدول النامية بشكل عام والدول الإسلامية بشكل خاص ولا بد من مواجهته من أجل الوصول إلى عالم أفضل.

ومع تزايد الوعي البيئي لدى كثير من المواطنين كان لازماً على المجتمعات المعاصرة (وعلى الأخص الدول الإسلامية) أن تهتم بالتصدي لمثل هذه الظاهرة بوضع سياسات جدية لحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة مسترشدين في ذلك بالضوابط والمعايير البيئية التي وضعها الإسلام للحد من هذه المشكلات.

ولاستجلاء وتحليل بعض نقاط هذه المشكلة نحاول من خلال هذا البحث الرد على بعض الأسئلة والتي نوجزها فيما يلي:

- ما هو مفهوم المشكلة البيئية وما هو مصدرها الأساسي ؟
- هل تختلف طبيعة المشكلة البيئية التي تعاني منها الدول المتقدمة عن تلك التي تعاني منها الدول المتخلفة ؟
- ما هي أفضل السياسات البيئية التي ينبغي على الدول اتباعها للحد من ظاهرة التلوث البيئي ؟
- ما هي الضوابط والمعايير التي وضعها الإسلام للتصدي للمشكلات البيئية المعاصرة ؟

وسوف يتم الرد على هذه التساؤلات من خلال تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين لكل منهما منظوره الخاص :

المحور الأول : يتناول المشكلة من منظور الاقتصاد الوضعي ونتاوله من خلال مبحثين يتعرض المبحث الأول إلى:

- مفهوم البيئة من حيث معناها الضيق والواسع، وعلاقتها بالاقتصاد.

- المصدر الأساسي لهذه المشكلات.
- طبيعة المشكلة البيئية في كل من الدول المتقدمة والنامية.
- أما المبحث الثاني : فيعرض للمعايير والسياسات البيئية البديلة وتقييمها.
- أما المحور الثالثي : فيتناول المشكلة من منظور إسلامي، فنناقش من خلاله عدد من النقاط الأساسية من خلال مبحثين أيضاً
- المبحث الأول يتناول :
- مفهوم البيئة من وجهة نظر الإسلام.
- اهتمام الإسلام بالبيئة.
- المصدر الأساسي وراء ظهور هذه المشكلات البيئية.
- أما المبحث الثاني فيتناول :
- أساليب الحد من التلوث من وجهة النظر الإسلامية.

وذلك لتوضيح أن الإسلام قد سبق العالم منذ ما يقرب من أربعة عشر قرناً من الزمان في تفهم القضايا البيئية التي يُعنى بها عالم اليوم.

المبحث الأول

مفهوم المشكلات البيئية

١. مفهوم البيئة في الفكر الوضعي وطبيعة المشكلة البيئية :

لقد أصبحت قضايا ومشاكل البيئة وحمايتها من أهم الموضوعات التي توليها جميع دول العالم اهتماما متزايدا منذ النصف الثاني من الستينيات حيث حدث خلل في الموازين الدقيقة للبنية الطبيعية للكرة الأرضية وأصبح التلوث يهدد حاضر الأجيال ومستقبلهم لما له من آثار سيئة على جميع الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات. وقد انحصر هذا الاهتمام لزم من طويل حول القضايا البيئية المحلية، ولكن مع قدرة التلوث على التنقل من مكان لآخر ومن بلد لآخر تغيرت النظرة فأصبح الاهتمام بالقضايا البيئية على المستوى الدولي كالاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون... وقد تجسد هذا الاهتمام البيئي العالمي في صور شتى على المستويين المحلي والدولي في عقد المؤتمرات المختلفة كمؤتمر البيئة الإنسانية الذي عقد في استكهولم في يونيو ١٩٧٢ ثم مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢.

ويمكننا النظر إلى المفهوم البيئي من منظورين أحدهما ضيق ونجده يدرس العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية المتاحة بالمجتمع وكفاءة استغلاله لهذه الموارد. أما المنظور الواسع للبيئة فيشمل جميع العناصر اللازمة للوجود الإنساني وتلك التي تحدد الشروط والعلاقات التي تساعد على تحقيق الرفاهية. ويعني ذلك أنه لا يمكن النظر إلى المشكلة البيئية على أنها فرع علمي خاص معين الحدود، وإنما لابد من النظر لها على أنها دراسة

شاملة لفروع علمية عديدة **Multidisciplinary** حيث تهتم بها كثير من المجالات كالصحة والهندسة والعلوم والكيمياء، ومن بين هذه المجالات نجد أن الدراسات الاقتصادية تركز أيضاً على المتغيرات البيئية والتي تؤثر على الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا المجال كشف **E.Haeckel** في ١٨٦٩^(١) أن كلمة اقتصاد **Economic** وكلمة بيئة **Ecology** مشتقان من الكلمة الإغريقية **Oikos** أي أن أصلها اللغوي واحد تقريباً. وهذا يعني أنه بالنظر إلى المشكلة البيئية نجدها مشكلة اقتصادية في المقام الأول لأن التلوث يعتبر في جوهره نتيجة مباشرة للنشاط الاقتصادي وما ينشأ عنه من آثار جانبية، كما ترتب طرق معالجته آثاراً هامة على الأنشطة الاقتصادية.

وتبدو علاقة المشاكل البيئية بالاقتصاد من خلال مفهوم الآثار الخارجية المتعدية والتي يطلق عليها تعبير النفقات الخارجية **External Costs** أو التكلفة الاجتماعية. ويمكن تعريف هذه النفقات الخارجية بأنها⁽²⁾ "التكاليف الإضافية للموارد التي استنفدت أو تم تدميرها بواسطة أنشطة المشروع، ويتم سداد قيمتها عن طريق الآخرين أو المجتمع ككل."

أو هي «تلك الخسائر التي يتحملها أفراد أو مجموعات نتيجة لتصرفات بدأها منتجون أو مستهلكون غيرهم دون الأخذ في الاعتبار دفع تعويض لذلك».

ومن هذين التعريفين للتكلفة الاجتماعية يتضح لنا :

■ أن النفقات الخارجية لا تدخل في حسابات الوحدات المسببة لها؛ حيث

(١) د/سيد أحمد عبد الحافظ، ١٩٩٤، ص ٣.

(2) Ramanathan.K., 1974 , P. (527)

أن هذه الحسابات تهمل بطبيعتها حصر الظواهر غير النقدية رغم أنه قد يترتب عليها أضرار جسيمة تمس أشخاص أو منشآت أخرى أو حتى البيئة بشكل عام، فهذه النفقات تظل خارجية لا تدخل ضمن نفقات الإنتاج، فلا يوجد إلى جانب بند الأجور أو الربح أو الفائدة أو الربح بند للتعويضات الناتجة عن التلوث البيئي.

■ أن ما يعتبر تكلفة اجتماعية من وجهة نظر المجتمع لا يكون كذلك من وجهة نظر المشروع. ويعود أول تحليل اقتصادي للتلوث كظاهرة خارجية إلى (بيجو)⁽¹⁾ من خلال طرحه على الفكر الاقتصادي لأول مرة مسألة التفرقة بين النفقة الخاصة Private Cost والنفقة الاجتماعية Social Cost فكل نشاط اقتصادي يتحمل نفقات خاصة مقابل استخدامه للمواد الخام والعمالة.. وغيرها من عوامل الإنتاج المختلفة وهي نفقات يمكن للمشروع تعويضها عن طريق بيع المنتج النهائي والحصول على ثمنه. بالإضافة إلى هذا النوع من النفقات نجد أن هذا النشاط الإنتاجي يتسبب في إحداث نفقات أخرى تلحق بالمجتمع لا يتحملها هو عبأها ولا يعرض عنها كتلوث الماء أو الهواء وما ينتج عنها من أضرار تصيب الإنسان والحيوان والنبات.

وهذه التأثيرات السلبية (النفقات الخارجية) والتي يسببها التلوث تنقسم إلى مجموعتين :

(1) Pigou (A. C.) : (1932) . P 159 – 161.

الأولى: تشمل جميع الأضرار التي يمكن قياسها وترجمتها كمياً ونقدياً والتي من أمثلتها:

■ قيمة المواد والطاقة التي تتبعث أثناء العمليات الإنتاجية وتسبب تلوث البيئة حيث تعد من المواد الخام والطاقة التي تدخل في العملية الإنتاجية ولها سعراً يتحملة المصنع وبالتالي فإن بثها في البيئة يعتبر خسارة يمني بها مصدر الانبعاث. وكمثال على ذلك أن أمام كل طن أسمنت ينبعث كموت للهواء الجوي تستورد مصر في مقابله طن أسمنت آخر بالعملة الصعبة.

■ تكلفة الأضرار الصحية التي تنشأ عن تلوث البيئة وتؤثر في كمية الناتج. وتنشأ نتيجة غياب العمال بسبب مرضهم.

■ صعوبة الرؤية في جو العمل بسبب الأبخرة والأتربة والمتسربة من العمليات الصناعية مما يستدعي زيادة الإضاءة واستهلاك الطاقة الكهربائية.

■ تكلفة تفادي أو تخفيض التلوث بعد حدوثه كتكلفة تعويض المتضررين من التلوث، الإنفاق على تجديد وإصلاح المباني والمنشآت التي أتلغها التلوث، و نفقة شراء مرشحات تركيب في المنازل للحصول على مياه أكثر جودة للاستخدام المنزلي.. وغير ذلك من النفقات.

أما المجموعة الثانية: فهي تعبر عن الأضرار التي يصعب قياسها برغم تأثيرها على رفاهية المواطنين؛ حيث تكون هذه النفقات معنوية مستحيلة التعويض ومن أمثلتها:

■ المعاناة التي يتكبدها الفرد نتيجة ضياع المناظر الطبيعية وقلة الأماكن
الفسحة الخضراء. فعلى سبيل المثال^(١) فإن استخراج الموارد
الطبيعية من باطن الأرض قد يفيد الأفراد أو المنشآت من الناحية
الاقتصادية ولكنه سوف يقلل بالتأكيد من البهجة التي تحصل عليها
الأجيال المتعاقبة من رؤية المناظر الطبيعية الخلابة على حالتها
الطبيعية الفطرية. كذلك نجد أن مشروع السد العالي بأسوان مفيد من
الناحية الاقتصادية ولكنه لا يعوض البهجة التي فقدها الإنسان بسبب
غمر معبد فيلة وانتقاله إلى موقع آخر غريب عن البيئة الأصيلة التي
أقام فيها المصري القديم.

■ الألم والمعاناة التي يشعر بها الفرد المريض الذي كان التلوث سببا
لمرضه مع ملاحظة أنها لا تشمل نفقات الرعاية الصحية.

■ الأضرار التي تنجم عن التلف المادي الذي يلحق بأعمال البناء
والتماثيل الأثرية التي لا تقدر بمال لترسب الأتربة عليها.

■ تعطل المعدات بسبب التلوث وما يترتب عليه من تعطيل الإنتاج.

ولقد جرت محاولات عديدة لتقدير التكاليف والنفقات البيئية من أشهرها
منهج التكلفة / العائد مع ملاحظة^(٢):

١- صعوبة التحديد بدقة الأضرار البيئية الناجمة عن النشاط الاقتصادي
العادي للإنسان كنتيجة لازمة لوجوده الطبيعي وممارسته لنشاطه

(١) د/ أحمد جمال الدين عبد الناصر موسى، ١٩٨٩، ص ١٣.

(٢) د/ سيد أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص ٢١.

العادي والأضرار غير العادية التي تعزى إلى تجاوزاته في أنشطته المختلفة.

٢- ليس من السهل تقدير القيم المالية لكل الأضرار البيئية إذ أن بعضها يكون له قيمة سوقية مثل خسائر الثروة السمكية، السياحة، وصيانة المباني.. لكن البعض الآخر يكون ذا قيمة اجتماعية لصيقة بالإنسان في حياته ووجوده، ومن ثم فإن مثل هذه الأضرار لا تدخل في ميزان العائد / التكلفة.

٣- تعاني محاولات التقدير من صعوبة تحديد العلاقة بين الملوثات ومصدرها والأضرار التي نشأت عنها، بحيث يقال أن هذا الضرر ينتج من هذا الملوث الذي تسبب فيه ذلك المصدر. ويعزى ذلك إلى كثرة عدد الملوثين، كما أن بعض الأضرار قد تنتج عن أكثر من مصدر. وذلك أيضا أن بعض الملوثات لا يظهر أثرها إلا في الأجل الطويل. فعلى سبيل المثال مبيد الد.د.ت. اكتشف منذ النصف الثاني من القرن الماضي لكن لم تعرف آثاره الضارة إلا منذ فترة قصيرة نسبياً.

٤- قلة البيانات الإحصائية وعدم شمولها ودقتها حيث أن الكثير من أساليب القياس الاجتماعي يعتمد على مثل هذه البيانات والإحصاءات.

ورغم كل هذه الصعوبات إلا أن مثل هذه التقديرات تقدم لنا بعض المؤشرات العامة عن البعد الاقتصادي لهذه المشكلة، كما يُستفاد منها عند تحديد السياسات الاقتصادية أو التنظيمية للحفاظ على البيئة وحمايتها.

ومن أمثلة الأضرار والنفقات التي حدثت بسبب التلوث البيئي ما تشير

إليه بعض الدراسات الحديثة^(١) من أن نفقات مكافحة التلوث الصناعي تبلغ حوالي ٥٠ % من التكاليف الإجمالية للاستثمار الصناعي في ألمانيا، اليابان، الولايات المتحدة في الثمانينيات وذلك لتشدد السياسات والمعايير البيئية فيها، وأن الدول المتقدمة وإن كانت قد حسنت مستوياتها البيئية إلا أن ذلك كلفها ما يتراوح بين ٠,٨ ، ١,٥ % من إجمالي الناتج المحلي أسهم كل من القطاع العام والخاص في تحملها.

وتنشأ النفقات الخارجية حيث يحدث النزاع بين المصالح الخاصة والمتمثلة في تعظيم الأرباح الخاصة والمصلحة العامة والمتمثلة في الرفاهة الاجتماعية. فإذا كانت المنشآت غير ملزمة بتعويض الآثار الخارجية (التلوث) المصاحبة للإنتاج فإن نفقات تخفيض هذه الآثار لن تدخل في حساب تعظيم الأرباح أو بمعنى آخر أنه مع اهتمام المنشآت بتعظيم الأرباح والنفقات الخاصة فإنها تتجاهل النفقات الخارجية الناجمة عن الإنتاج والمتمثلة في التلوث البيئي.

مما سبق نتبين وجود علاقة وثيقة بين البيئة والنظام الاقتصادي في المجتمع، فالتلوث البيئي يقوض من دعائم الاقتصاد القومي، بينما تدعم البيئة النظرية اقتصاد المجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن التركيز على النمو الاقتصادي من خلال تزايد عمليات التصنيع أو من خلال زيادة الصادرات أو اختيار مشروعات إنتاجية دونما اهتمام بالجانب البيئي يكون له مردوده السيئ على العديد من الجوانب الاقتصادية بالمجتمع.

(١) W. D. R., 1992, P 19.

٢- مصدر المشكلة البيئية :

يرجع الكثيرون المشكلة البيئية والتلوث البيئي المعاصر لتزايد عمليات التصنيع أو الاستهلاك السلعي المتنامي أو تزايد السكان وتراحمهم بالمناطق الحضرية، على الرغم من انتسابها لعدد من الأسباب المتشابهة والتي ترجع إلى فكرة أساسية من أعماق الفكر الاقتصادي التقليدي منذ (آدم سميث) هذه الفكرة هي :

أن التحليل الاقتصادي التقليدي قد اعتبر الأثمان تلعب دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية ؛ حيث تعتبر مؤشراً على الندرة، فأى سلعة أو خدمة يتم مقايضتها بالنقود تدخل ضمن نطاق السوق وفيما عدا ذلك يمكن إهماله من جانب الاقتصاديين. وعلى ذلك نجد أن :

■ كل تلوث تبثه النشاطات الإنتاجية في البيئة المحيطة أثناء عمليات الإنتاج إنما يُعد ناتجاً ثانوياً لا يمكن تسويقه، ولا يدخل في المجال الاقتصادي بسبب خارجيته عن نظام السوق. فالوحدات الإنتاجية لا تُدخل في حسابها أي ظواهر غير نقدية مهما ترتب عليها من آثار جسيمة تمس الأشخاص أو المنشآت أو حتى البيئة بوجه عام طالما أن هذه النفقات غير قادرة على التأثير على المستويات النسبية للأثمان في ظل نظام السوق.

■ التحليل الاقتصادي التقليدي لم يعتد بالعلاقة المتبادلة بين عناصر البيئة و عناصر النمو ولتُهما يقعان في دائرة واحدة. ولا أدل على ذلك من اعتبار السلع الوفيرة كالماء والهواء سلعاً حرة مجانية أو

شبه مجانية تتعدم قيمتها التبادلية نظراً لوفرتها برغم تمتعها بقيمة استعمال عالية جداً حيث تشبع حاجات ضرورية وملحة. في حين اعتبرت سلع أخرى كالماس ذات قيمة تبادلية عالية جداً نظراً لندرتها وصعوبة الحصول عليه، بينما يتمتع بقيمة استعمال منخفضة للغاية حيث يشبع حاجات أقل إلحاحاً.

وقد كان لهذه الفكرة أكبر الأثر سواء على المستهلكين، من خلال زيادة استهلاكهم للموارد ذات الثمن الزهيد، كما كان لها تأثير على سلوك الدول خاصة المتقدمة منها؛ حيث عكفت على إحداث تغييرات هيكلية في اقتصاداتها مستغلة ما لديها من رأس مال وتكنولوجيا، ومعتمدة على الإسراف في الموارد الطبيعية الموجودة لديها أو حتى لدى مستعمراتها. ليس هذا فحسب وإنما ربطت أيضاً بين مستويات الاستهلاك المرتفعة وأعلى مراحل النمو الاقتصادي كما يظهر من نظرية (رستو) للنمو الاقتصادي والذي اعتبر أن مرحلة الاستهلاك الكبير، حيث يتم خلق حاجات استهلاكية جديدة وليس الاكتفاء بإشباع ما هو قائم منها، هي أعلى مراحل النمو الاقتصادي. هذا إلى جانب أن بعض الحكومات لم تكف بترك بعض الأصول البيئية مالأ حراً وإنما طبقت سياسات كلية تعمل في الاتجاه المضاد لحماية البيئة ومن أمثلة هذه السياسات^(١)، سياسة دعم الطاقة حيث بلغ حجم الدعم المقدم لها حوالي ٢٣٠ بليون دولار على المستوى العالمي وهو ما يساوي حوالي ٢٠ - ٢٥ % من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم، ويمثل دعم البترول حوالي ٥٥ % من الدعم العالمي، والقمح ٢٣ % والغاز

(١) د/ سيد أحمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

الطبيعي ٢٢ ٪. كما أن هناك بعض الدول كمصر والسنغال وإندونيسيا تدعم المبيدات الحشرية فيها بنسبة ١٥ ٪ رغم ما لهذه المبيدات من آثار سيئة على البيئة^(١).

■ الفكر التقليدي قد قصر الاهتمام على ظاهرتين هما الإنتاج والاستهلاك فقط دون ظاهرة المخلفات مما جعل النظرية الاقتصادية تفشل في تقدير الأهمية الحقيقية للآثار الخارجية، فصحيح أن المدخلات تتحول إلى مخرجات وأن السلع التي تنتج تستهلك إلا أنه أثناء عمليات الإنتاج تنتج بقايا مادية غير مرغوبة وأيضاً نجد أن السلع النهائية تنضم مع مرور الوقت إلى تيار المخلفات. وكل هذه المخلفات تتجه أساساً إلى البيئة للتخلص منها^(٢). مما يتسبب عنه، مع مرور الوقت، ضعف قدرة الطبيعة على استيعاب هذه الملوثات ؛ حيث يفوق حجم الملوثات أو خصائصها حدود قدرة الطبيعة على التنقية الذاتية مما يحدث اختلال في التوازن البيئي ويتحول التلوث من مجرد ظاهرة عرضية إلى مشكلة بيئية.

٣- طبيعة المشكلة البيئية في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة:

تتفاوت حدة المشكلة البيئية وطبيعتها بين الدول المتقدمة والدول النامية. فلو نظرنا إلى الدول المتقدمة نجدها مسنولة إلى حد كبير عن المشكلة البيئية العالمية، ويرجع ذلك إلى :

أولاً: كونها الصانع الأكبر والتاجر الأعظم في العالم يجعلها تعد

(1) Barber And Burgess , 1992 , P 10

(2) Ayres (R). et Kneese (A) 1969 , P 282 -297.

المستهلك الأكبر للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة بكافة أنواعها، فهي تنتج حوالي ٧٠ % من إجمالي الإنتاج العالمي، وحوالي ٨٠ % من إجمالي الإنتاج الصناعي^(١). كما أنه بالرغم من أن سكانها يمثلون ثلث سكان العالم فقط إلا أنها تستهلك حوالي ٨٠ % من موارد العالم، فنجد أن حوالي ٩٠ % من إنتاج الفحم العالمي تستهلكه ١٥ دولة صناعية متقدمة، وحوالي ٨٠ % من منتجات البترول العالمية تُستهلك بواسطة ٢٨ دولة صناعية متقدمة، وأن حوالي ٩١ % من الغاز الطبيعي يُستهلك من قبل ٢٠ دولة منهم.^(٢) فنجد أن الشخص في أمريكا الشمالية وأوروبا يستهلك أكثر من نظيره في الدول النامية من موارد بحوالي ٦٠ مرة، كما نجد أن أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي وأمريكا تستهلك حوالي ٧٥ % من نحاس العالم وأكثر من ٩٥ % من الألومنيوم^(٣)

وإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لدولة صناعية متقدمة نجدها أولاً تستهلك بمفردها ٣٠ % من الموارد الطبيعية في العالم تقريباً وتبث حوالي ٤٠ % من الملوثات في البيئة^(٤). ولذا نجد أن البنك الدولي عن التنمية والبيئة لعام ١٩٩٢ يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو بما يعادل حوالي خمسة أضعاف ما تبثه الصين على الرغم من أن سكان الصين يمثلون خمسة أضعاف سكان الولايات

(١) د/ خالد فهمي، ١٩٩٢، ص ١٠٧.

(2) P. Michael Todaro , 1981 , P 172.

(٣) محمد عاطف كشك، ١٩٧٩، ص ٢٤٤.

(4) Frolov . 1982 , P 126 , 127.

المتحدة تقريبا^(١).

ثانياً: تمسك الدول المتقدمة بمستوى رفاهية مرتفع لا تقبل السيطرة عليه والإقلال منه مما دفعها إلى استنزاف كميات كبيرة من الطاقة لتشغيل السيارات الخاصة وأجهزة التكييف وما إلى ذلك من أساليب الرفاهية المبالغ فيها. فنجد أن دول أوروبا وأمريكا واليابان تستنزف نحو ٦٨ % من جملة موارد الطاقة العالمية في الثمانينيات، ونجد أن عدد السيارات في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية يقدر بحوالي ثلاثة أضعاف عدد السيارات في دولة كالهند يبلغ عدد سكانها حوالي ١٠٠٠ مليون نسمة أي حوالي أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة الأمريكية كلها^(٢).

فنجند على سبيل المثال نصيب الفرد من الطاقة ككل يزيد عن ٨ أضعاف مثيله في الدول النامية^(٣). فالبرازيل مثلاً وهي تعد من أكبر الدول النامية المستهلكة للطاقة حيث يقدر استهلاكها بحوالي ١٠ % من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية^(٤). كما نجد على سبيل المثال أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل ثلث الطاقة المستخدمة في العالم كله ؛ فالفرد الأمريكي يستهلك من الطاقة في المتوسط عام ١٩٧٦ أكثر من استهلاك الفرد في البرازيل وفي الهند وفي نيجيريا وأثيوبيا بحوالي ٢٥ مرة، ٦٠ مرة، ١٩١ مرة، ٣٤١ مرة على التوالي^(٥).

(1) World Development Report , 1992 , P 165.

(٢) عصام الدين جلال، ١٩٩٢، ص ٧٦.

(٣) د/ خالد فهمي، مرجع سابق، ١٩٩٢، ص ١٠٨.

(٤) د/ سيد أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص ١٣.

(5) P. Michael Todaro ,1981 , P 196.

وعلى ذلك وبالرغم من أن سكان الدول الصناعية الكبرى يمثلون ثلث سكان العالم إلا أنهم ينتجون حوالي ٩٠ % من النفايات الخطيرة في الهواء، ونحو ٧٤ % من ثاني أكسيد الكربون الذي يلوث الهواء ويتسبب في رفع حرارة الأرض وتغيير المناخ^(١).

مما سبق يمكن وصف المشكلة البيئية في الدول الصناعية المتقدمة بأنها مشكلة ثراء ورفاهية اقتصادية واجتماعية؛ حيث تركز على الإنتاج الكبير والاستهلاك الضخم. ولكن ينبغي ألا ننسى أن العديد من الدول الصناعية الكبرى استطاعت خفض مستويات التلوث فيها إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال استطاعت اليابان أن تخفض إصدارات غاز ثاني أكسيد الكبريت بحوالي ٨٣ %، وأكسيد النيتروجين بحوالي ٢٩ %، وغاز أول أكسيد الكربون بحوالي ٦٠ %^(٢)، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها :

١. تغيير المراكز النسبية في الهيكل الإنتاجي إذ تضاعف نصيب الصناعة لصالح قطاعات أقل تلويثاً مثل الخدمات.
٢. داخل قطاع الصناعة حدث نوع من التحول في الصناعات الأساسية من الصناعات الأكثر تلويثاً كالبتروكيماويات والتعدين والصناعات الهندسية إلى صناعات متطورة تكنولوجيا تحقق قيمة مضافة أعلى في حين تستهلك مواد أولية و طاقة أقل.
٣. السعي لاستخدام التكنولوجيا المنظفة للبيئة أو التكنولوجيا النظيفة

(١) برنامج تنمية الوعي البيئي في المناطق الصناعية، ١٩٩٩، ص ٣.

(2) World Development Report , 1992 p 92.

بيئياً^(١).

وإذا نظرنا إلى الدول المتخلفة يمكننا توصيف طبيعة المشكلة البيئية فيها على عكس طبيعة المشكلة في الدول المتقدمة فهي توصف بأنها مشكلة تلوث بيئي ناتج عن الفقر Th Pollution Of Poverty.. فالمشكلة في الدول النامية أكثر تعقيداً وتشابكاً وذلك لأن المشاكل البيئية في هذه البلدان ترتبط من جانب بالفقر والتخلف كما ترتبط من جانب آخر بالنهج الذي تتبعه لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية بها.

١. فمن الجانب الأول نجد أن معظم هذه الدول تعاني من تردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية حيث تنفق إلى المستويات الملائمة من الصحة والعلاج والإسكان والتعليم، فنجد أن حوالي ٣٢,١ % من سكان الدول النامية يعانون من سوء التغذية نتيجة الفقر. هذا بالإضافة إلى معاناة هذه الدول من قلة توافر بعض مقومات الحياة الأساسية من مياه صحية لازمة للشرب. ففي آسيا على سبيل المثال يُقدر أن متوسط نصيب الفرد من المياه أقل من ٥٠ % من المعدل العالمي ويزداد الأمر خطورة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء حيث يعاني أكثر من ٥٠ % من سكان الريف والحضر من عدم وجود المياه الصالحة للاستهلاك الآدمي^(٢).

وبناءً على ذلك نجد أن الاهتمام الأكبر لهذه الدول ينصرف إلى محاولة استخدام الموارد المحدودة والمتاحة في إشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم

(١) د/ سيد أحمد عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ١٥.

(2) W.D.R., 1992, P(49).

تتراجع الاهتمامات البيئية لتحل مساحة ضئيلة من جملة اهتماماتها الكلية. كما نجد أن هذا الوضع قد ينجم عنه سلوك مُضر بالبيئة كتجريف التربة الزراعية وإفقادها خصوبتها، ولقتلاع الأشجار والغابات، مع عدم الاكتراث بالنفايات والمخلفات.

وعلى الجانب الآخر نجد الدول النامية اتبعت نمطاً تصنيعياً دون أن يصاحبه وعي بيئي من أجل تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال النمو الاقتصادي، فنجدها قد اعتمدت على تكنولوجيا وأساليب إنتاج كثيفة التلوث كالبتروكيماويات والصناعات التعدينية غير الفلزية، والأسمدة، والأسمت.. وكلها صناعات إلى جانب أنها كثيفة رأس المال إلا أنها كثيفة أيضاً في استخدامها للطاقة والمواد الأولية لدرجة أن دور الدول النامية في التلوث البيئي قد ازداد بمعدل أكبر ربما من الدول المتقدمة وذلك لإسقاطها الاعتبارات البيئية من دالة إنتاجها.

ورغم تفاوت طبيعة المشكلة البيئية بين الدول المتقدمة والنامية، ومساهمة كل منهما في ازدياد حدة هذه المشاكل إلا أن المنداة الآن تدعو إلى المشاركة العالمية لمواجهة مشكلات البيئة نظراً لتضارب المصالح بين هذه الدول وبعضها ونتيجة أيضاً للتزايد الخطير لهذه المشكلات للدرجة التي لا يمكن لدولة واحدة بمفردها مواجهتها.

المبحث الثاني

السياسات والمعايير البيئية

مع تزايد الوعي بمخاطر التلوث البيئي ازدادت الضغوط على المستوى الدولي وبخاصة في الدول الصناعية المتقدمة، والتي شهدت مستويات قبل غيرها، من أجل تبني سياسات واتخاذ إجراءات تستهدف استيعاب النفقات الخارجية الناتجة عن التلوث أو على جانب كبير منها على الأقل. ومن هذه السياسات:

١. تقرير حق الملكية الخاصة على بعض الأصول البيئية العامة كالموارد المائية والغابات.. بهدف جعل هذه الأصول أموالاً اقتصادية وليست أموالاً حرة. وذلك لأن حق الملكية الخاصة - وهو أحد الأركان الأساسية في نظام السوق - يسمح بالتعرف على صاحب الحق في الاستفادة من المنافع الناجمة عن الشيء المملوك كما يكون مسؤولاً أيضاً عن المضار الناجمة عن هذا الشيء المملوك. ومن ثم تكون وظيفة حق الملكية الخاص هو استيعاب وإسناد الآثار الخارجية سواء كانت نافعة أو ضارة والمترتبة على استخدام الموارد للمتمسبب فيها.

فبالنسبة للموارد الحرة والمملوكة ملكية عامة كالماء والهواء نجد أنه لا يمكن لأحد أن يحرم الآخرين من استغلال هذه الموارد كما لا يسهل تحديد المسئول عن إساءة استغلالها وتحمله تبعات الأضرار الناجمة عن سلوكه، ومستظل بذلك هذه الموارد تلعب دور "سلة نفايات العالم" (١). وفي ظل

(١) د/ أحمد جمال الدين، مرجع سابق، ص ٢٢.

الملكية الجماعية يتم تعظيم حقوق هذه الملكية دون النظر للعديد من النفقات والآثار الخارجية الضارة حيث يسعى كل فرد لتعظيم منفعه الحاضرة وحدها لأنه لا يستطيع منع الآخرين من تعظيم منافعهم الحاضرة رغم ما يترتب عليها من إضرار بالمستقبل^(١) وذلك على العكس في حالة إقرار الحقوق الخاصة حيث يدفع المالك لتعظيم قيمة الموارد والتي يحوزها في الحاضر والمستقبل معاً واضعاً في اعتباره جميع الآثار ايجابية كانت أو سلبية والمترتبة في المستقبل على خياراته الحالية، وذلك حيث يمكن دائماً استبعاد الآخرين من المشاركة في هذه الموارد.

ولكن السؤال الآن هو: هل لهذه السياسة أن تؤتي ثمارها بشكل واضح على البيئة فتجعل الأفراد المتسببين دائماً في الضرر يتحملون عبء ما يفعلونه ؟

بالنظر لمثل هذه السياسة نجد أنه يشوبها كثير من القصور وذلك لأن :

- ليست كل الموارد البيئية تقبل التملك ملكية خاصة مع أن الحفاظ عليها يكون عنصراً أساسياً في سياسات حماية البيئة ومثلها الطيور المهاجرة، الأسماك في قاع الأنهار والبحار والمحيطات، والمناظر الطبيعية..
- النزاع القانوني حول الملكية يكون مكلف مادياً.
- قد يتعارض إقرار حقوق الملكية في بعض الأحيان مع العدالة الاجتماعية؛ حيث أنه إذا تحمل مثلاً أحد مصانع الأسمدة تبعه

(1) Demsetz (H) : 1967 , P 354 – 356.

أضرار الملوثات المنبعثة منه فإن ذلك سوف يضطره إلى رفع أسعار منتجاته والتي يتحملها الفلاحون مما يؤدي إلى خفض دخولهم المتواضعة.

■ لا يشكل تعزيز حقوق الملكية الخاصة ضماناً كبيراً لأفضل النتائج من وجهة نظر الصالح العام. فحقوق الملكية تسمح للملاك بالحفاظ على ملكياتهم واستغلالها وفقاً لتقدير كل منهم لمصلحته الخاصة، وبالتالي فإنه ليس هناك ما يحول دون احتمال تعسف البعض في استخدامه لحق الملكية مما يضر بالموارد البيئية مثل البناء في موقع أثر أو وسط الأراضي الزراعية أو تجريف تلك الأراضي..

٢- استخدام الأدوات التنظيمية: والتي تعمل على فرض القيود وتعيين الحدود القصوى للتلوث من خلال التنظيمات التشريعية واللوائح التي تحدد مستويات إصدار العوادم. ويُعد هذا التنظيم القانوني أكثر أدوات حماية البيئة استخداماً. فمعظم بلاد العالم تفرض حالياً مجموعة من القيود على التلوث الناجم عن أنشطتها الإنتاجية. فجد على سبيل المثال أن إعلان (ريو) الصادر عن مؤتمر الأرض في البرازيل عام ١٩٩٢ ذكر في أحد مبادئه "تسن الدولة تشريعات بيئية فعالة، ويجب أن تعكس المعايير والأهداف البيئية والأولويات الإدارية الوضع البيئي والتنموي الذي تطبق عليه. فالمعايير التي تطبقها بعض الدول ربما تكون غير ملائمة وذات تكاليف اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها

بالنسبة لدول أخرى ولا سيما الدول النامية..»^(١).

وهناك مجموعة من المعايير تأخذ بها الدول في تنظيمها لحماية البيئة، من أهم تلك المعايير وفقاً لتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية C.O.D.^(٢):

- **معييار الإصدار :** وبمقتضاه تلزم منشأة معينة (مصنع، أو محطة حرارية) بالألا تلقى في الوسط البيئي المحيط بها ما يتجاوز كمية محددة من العناصر الملوثة مقاسة بوحدة زمنية أو بوحدة إنتاجية (مثال: تحديد الوزن الأقصى من المواد المؤكسدة التي يمكن يومياً صرفها في مياه النهر).
- **معييار الطريقة :** ومقتضاه إلزام منشأة معينة بالأخذ ببعض الشروط المتعلقة بطرق تخفيض ما يصدر عنها من مواد ملوثة سواء على مستوى طرق الإنتاج أو على مستوى تجهيزات تنقية التلوث.
- **معييار المنتج :** وهو يحدد الخصائص التي يجب أن تكون عليها المنتجات التي قد تؤذي البيئة سواء عند الاستعمال أو كمخلفات (مثال فرض خصائص فنية يلزم توافرها في السيارات المنتجة حديثاً أو في أكياس التغليف البلاستيكية).
- **معييار النوعية أو معيار النتيجة :** ويُعين الخصائص التي ينبغي أن تكون عليها الأوساط البيئية المتلقية (الماء، الهواء، والتربة) تاركاً

(1) UNCTAD , August , 1993 , P 7.

(٢) د / أحمد جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

للمنشاء حرية اختيار الطريقة التي تضمن احترام هذه الخصائص دون تدخل من جانب الدولة.

و يمر التنظيم القانوني واللاحي الذي يستهدف حماية البيئة بدورة منطقية تبدأ بفهم ودراسة المشاكل البيئية ثم التخطيط لعلاج هذه المشاكل، ويعقب ذلك إعداد التشريعات وفرض المعايير المناسبة، وفي مرحلة لاحقة يتم منح التراخيص للمنشآت في ضوء المعايير السابق تقريرها، وأخيراً تستمر خلال فترة التطبيق الرقابة على ما تصدره هذه المنشآت من مواد ملوثة، ويتم فرض العقاب على كل فرض انتهاك لأحكام القوانين واللوائح.

ولنجاح التنظيم المباشر كأداة لسياسة حماية البيئة فإن هناك مجموعة من الشروط ينبغي على السلطات المختصة أن تراعيها ومنها : (١)

١. تعيين حصر المنشآت والجماعات المستهدفة وفقاً لخصائصها الاقتصادية والفنية.

٢. تحديد أولويات التحرك واختيار الأدوات القادرة على وضع التنظيم المقرر موضع التنفيذ.

٣. أن تقوم الجهات المسؤولة عن حماية البيئة بتشجيع مشاركة المواطنين في نجاح سياستها عن طريق العمل على نشر المعلومات المتعلقة بمصادر التلوث والقوانين واللوائح المنظمة لها على نطاق واسع.

٤. السعي للتعاون والتشاور الحقيقي مع المنشآت المسببة للتلوث وإتاحة

(١) د/ أحمد جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩، ٤٢.

- التقنيات الحديثة في مجال محاربة التلوث ونشر المعلومات عنها.
٥. أن تكون القوانين اللوائح المنظمة لحماية البيئة واضحة ومتناسقة وخالية من الغموض مما يقلل إلى أدنى حد الشكوك والتردد لدى المشروعات التي تطبق عليها.
٦. أن تُمنح تلك المشروعات أجلاً معقولة قبل تطبيق المعايير المقررة لأنه إذا كان الأجل الزمني الممنوح قصيراً فإن ضرراً اقتصادياً أكيداً سوف يصيب المشروعات وقد يدفعها ذلك للتهرب من الالتزام باحترام هذه المعايير، أما إذا كان الأجل أطول مما يجب فإن التلوث سوف يستمر فترات طويلة بمعدله المرتفع ويقل دافع المشروعات للإسراع بتطوير تقنيات معالجة التلوث التي تستخدمها.
٧. ينبغي العمل في نفس الوقت على أن يوجه التنظيم نحو المراحل المختلفة لدورة الإنتاج بما يسمح بخفض التلوث بأدنى نفقة بدلاً من أن ينصب فقط على المراحل النهائية من الإنتاج.
٨. توفير وسائل قياس فنية لإصدارات التلوث تكون على درجة عالية من الكفاءة والثقة، واستخدام موظفين على قدر رفيع من الخبرة وامتلاك القدرة على تجميع وتبويب المعلومات الدقيقة عن كمية التلوث الناجمة عن كل وحدة إنتاجية وعن كل فرع من أفرع النشاط الإنتاجي وعلى مستوى المناطق والدولة ككل.
٩. يتعين على الدولة أن تظهر قدرتها على توقيع الجزاءات الرادعة على المخالفين لقوانين حماية البيئة وتنفيذ هذه الجزاءات بالسرعة الواجبة.

١٠. أن تحوز السلطة المختصة معلومات كافية عن الأنشطة المولدة للتلوث كما يتسنى تحديد ومن ثم فرض المعيار المحدد للتلوث المسموح به.

وإذا نظرنا إلى مثل هذه السياسة نجد أن لها عدد من المزايا منها :

- أن هذا الأسلوب ذات خاصية إدارية وتشريعية وقضائية لوضع مستوى معين من المقنونات وتنفيذه إجبارياً، فمن اليسير على الأجهزة الحكومية والوزارية أن تطالب الصناعات والمنشآت الملوثة للبيئة بإزالة الملوثات الناتجة أو أن تضع معايير بيئية معينة لتلك الملوثات لا يمكن تخطيها.
- في حالة التنظيمات المباشرة تتوفر المعلومات الخاصة بمستويات التلوث ومصادره وهذا ما لا يتوافر عند استخدام استراتيجيات أخرى.
- يرى البعض أن مثل هذا الأسلوب يحقق العدالة بمعنى أن يكون للمتسببين للتلوث وضحاياهم - وليس لطائفة واحدة دون الأخرى - القدرة على التأثير على وضع التشريعات واختيار المعيار وتطبيقه.
- يرى بعض الاقتصاديين أن للتنظيم أثراً إيجابياً على التطور التقني في ميدان مكافحة التلوث لأنه يدفع المنشآت الملوثة لتطوير التقنيات المستخدمة واستحداث تقنيات جديدة أكثر كفاءة سواء فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة أو توفير الموارد الطبيعية.

ولكن لا يعني وجود مزايا أن تتنفي العيوب، فمزايا هذا الأسلوب تبدو

عند التقييم العملي في الدول المختلفة نظرية أكثر منها واقعية، فلمثل هذه السياسة عيوبها والتي منها على سبيل المثال:

- افتقاد هذا الأسلوب وسيلة فعالة تضمن وضع هذه القوانين والتشريعات موضع التنفيذ ؛ حيث تكون التشريعات في كثير من الأحيان عامة وغير محددة، هذا بالإضافة لوجود فترة إبطاء بين وضع القانون وتنفيذه مما يؤدي إلى انتشار التلوث.
- عدم وجود مسئولية محددة للجهات المختصة مما يؤدي إلى تضارب التشريعات نظراً لصدورها من وزارات وإدارات مختلفة، وإذا وجدت الحلول فلا إمكانيات ومن ثم قصور في التنفيذ وبالتالي انتشار ظاهرة عدم الاهتمام في مجال مواجهة التلوث البيئي.
- ضالة الغرامات الموضوعية على منتهكي هذه القوانين مما يجعلهم يفضلون تحملها عن تحمل تكاليف إقامة تجهيزات تقنيات نظيفة أو منظمة للبيئة، فهذه الأضرار تمثل عبئاً مالياً كبيراً يتراوح بين ٢٠ % - ٤٠ % من رأس المال الثابت للمشروع، ولذا فإن هذه القوانين تكون غير رادعة ولا تحقق الهدف من وضعها.
- يفترض التنظيم الجيد أن تحوز الحكومة على الدوام معلومات كافية تتعلق بسائر العناصر الملوثة وبالأشطة المولدة لها والنفقات المترتبة عليها وبتقنيات التحكم فيها، وهي كميات هائلة من المعلومات لا يمكن لحكومة ما أن تحوزها بصورة واقعية، ولذا فإن المعايير التي تقيمها القوانين واللوائح تتبنى عادة على أساس تحكيمي وعلى ذلك تكون

محدودة الفاعلية.

وبالنسبة لمسألة العدالة يمكن القول بأن القوانين واللوائح والمعايير المنظمة لمسألة حماية البيئة والتي يضعها البشر تخضع مثل جميع الأعمال السياسية والقانونية لتأثير قوى الضغط السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستفيدة أو المضرورة من سريان مثل هذه القوانين والمعايير. فالتنظيم ليس بأداة منزهة عن الغرض، فالمعايير في رأي عدد من الكتاب قابلة للبيع حيث تحابي المشروعات القوية وجماعات الضغط التي تساندها، وهي تكون أحياناً موضوعاً للمساومة ومبادلة المصالح بين رجال الصناعة ورجال الإدارة الحكومية الأمر الذي يفسر - إلى جانب أسباب أخرى - كيف أن كبار رجال السياسة والصناعة يفضلون التنظيم على الوسائل الأخرى التي تتضمن حوافز اقتصادية كالضريبة على سبيل المثال، ويؤكد ذلك ما خلصت إليه إحدى الدراسات التطبيقية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية من أن تبني وتطبيق قوانين التلوث في هذا البلد يأتي كمحصلة لعمليات مساومة معقدة، فالمصدرون للتلوث ومتلقوه يشاركون حقاً في تملك الحقوق البيئية ولكن على عكس البلاد الأخرى فإن نصيب ضحايا التلوث في الولايات المتحدة أقل من نصيب المتسببين فيه وبالتالي فإن مركزهم أضعف.

وعلى عكس القائلين بأن للتنظيم أثره الإيجابي على التطور التقني في ميدان مكافحة التلوث يرى البعض الآخر أن وسيلة التنظيم المباشر تخفق التجديد لأنه ذو طبيعة ساكنة لا تحفز الملوثين إلى مزيد من

تخفيض التلوث فالمعيار :

- لا يتحدد ولا يتغير إلا بعد مفاوضات ودراسات مشتركة مع المشروعات الملوثة ووفقاً لتقنيات خفض التلوث المعلومة لهذه المشروعات، وفي ظل هذه الظروف تقل فرصة التعرف على التقنيات الأحدث وفرضها على كافة الملوّثين. والواقع أن مفهوم المعيار الجامد يتضمن في حد ذاته خطر استبقاء التقنيات المتخلفة نسبياً. فرغم أنه لا جدال في إمكانية تعديل المعيار إلا أن مثل هذا الإجراء بطيء لأنه يستلزم تشريعاً.

- كذلك فإن المعيار يتخذ بطبيعته صورة سقف محدد مما لا يُعزّي الملوث للذهاب لأبعد من ذلك في تنقيته لمخلفاته.

- المعيار يكون عادةً عاماً وموحداً في تطبيقه على كافة مصادر التلوث بما لا يراعي اختلاف طبيعتها أو ظروف تشغيلها أو موقعها الجغرافي وما يترتب على ذلك من زيادة في النفقات الإجمالية ومحدودية في الكفاءة والفاعلية.

٣- استخدام الحوافز السلبية وذلك بفرض الضرائب على المشروعات الملوثة للبيئة :

إن الضريبة على التلوث تعتبر أحد أشكال الضرائب الموجهة لحل المشاكل المتعلقة بنوعية البيئة، وتشهد الدعوة لاتخاذ الضريبة أداة رئيسية لسياسة حماية البيئة انتشاراً واسعاً في الدول الصناعية كما تحظى إلى حد كبير بتأييد المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة مثل منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية OCDE وكذلك الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE.

وتفرض هذه الضريبة على الملوث وفقاً لمبدأ الملوث يدفع Pollut er Pays والذي أعمد كقاعدة أساسية للسياسة البيئية في كافة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ١٩٧٢، وإن كان هذا المبدأ يُعد وسيلة هامة للتخصيص الكفء للموارد والنفقات حيث يشجع الاستخدام الرشيد للموارد البيئية المحدودة، بمعنى أنه مبدأ كفاءة، إلا أنه لا يمكن النظر إليه على أنه مبدأ عدالة ؛ وذلك لأن استيعاب النفقات الخارجية من خلال فرض الضريبة البيئية لا يعني تحميل الملوث العبء النهائي لهذه الضريبة لأنه طبقاً لطبيعة السوق واستراتيجية الشركات والمشروعات الاقتصادية ومرونة الطلب والعرض، وغير ذلك من العوامل قد يكون بمقدور الملوث من خلال علاقات السوق نقل عبء الضريبة كلياً أو جزئياً، عن طريق آليات الأثمان، للغير دون أن يضطر لتخفيض أرباحه، وهذا الغير يكون في الغالب المستهلك النهائي وليس الملوث.

وهذه الضريبة على عكس الشائع بالنسبة للضرائب الأخرى، لا تتحدد بقيمة نقدية وإنما تُوضع بمعدل معين على كمية الملوثات المنبعثة لا على أرباح المنشأة أو كمية مخرجاتها. بمعنى أنها تتحدد بوحدات مادية مثل حجم المخلفات التي تُصرف في المسطحات المائية أو كمية الملوثات التي تُطلق في طبقات الجو..

ويستحدد السعر الأمثل للضريبة عند تساوي تكلفة الأضرار الحدية مع تكلفة السيطرة على التلوث، ويتضح كيفية تحديد هذا المعدل من الشكل

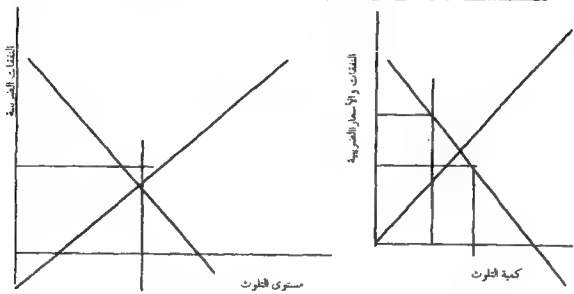
رقم (١) حيث^(١)

- المنحني (ت ح ض) يوضح تكلفة أضرار التلوث التي تقع على عاتق المجتمع من جراء التلوث، ونجده يوضح العلاقة الطردية بين مستوى التلوث والتكاليف. فإذا كانت (س) هي معدل التلوث بدون محاولة السيطرة عليه فإن (س أ) هي التكلفة التي تقع على عاتق المجتمع.
- المنحني (ت ح س) يوضح تكاليف السيطرة على التلوث وهو يبدأ من النقطة (س) ويوضح أنه كلما زاد مستوى إنقاص التلوث كلما زادت التكاليف.
- يوضح المنحني (ت ك ث) النفقات الكلية للتلوث والتي تساوي مجموع نفقات أضرار التلوث ونفقات السيطرة على التلوث.
- المعدل الأمثل لفرض الضريبة يتحدد عند النقطة (ل) والتي تصل فيها تكلفة التلوث وتكلفة السيطرة عليه أدنى حد ممكن، أو بمعنى آخر عند ذلك المعدل الذي تكون فيه أي زيادة إضافية في نفقات السيطرة على التلوث (التكلفة الحدية للسيطرة على التلوث) مساوية تماماً لـنفقات أضرار التلوث (التكلفة الحدية لأضرار التلوث). وعلى ذلك يكون المعدل الأمثل للتلوث من وجهة نظر المنشأة هو المعدل (م ل).

(1) Paul , 1979 . P 98.

توجهات إسلامية حول وضع معايير وضوابط بيئية

دكتورة/ علا عادل عبد العال



وكان يجو من أوائل من أوضح أن الضريبة يمكن أن تشكل وسيلة لاستيعاب النفقات الخارجية، فعندما تُفرض ضريبة على التلوث الذي يُبث في الأوساط البيئية أو على مظاهر الأذى بالبيئة بصورة عامة فإن الملوّثين سوف يقومون بمقارنة نفقة تخفيض التلوث مع نفقة الضريبة. فإذا كانت الضريبة تمثل نفقة أعلى من نفقة تخفيض التلوث فالتوقع أن يسعى هؤلاء لمزيد من تنقية التلوث الناجم عن أنشطتهم. أما إذا كانت نفقة الضريبة أقل من نفقة تخفيض التلوث فإنهم سوف يفضلون دفع الضريبة والاستمرار في زيادة حجم التلوث، ومن ثم فإن الضريبة تسمح - إذا ما تم تحديد سعرها عند مستوى معين - باستيعاب إجمالي نفقة الأضرار الناجمة عن التلوث. فكما يتضح من الشكل رقم (٢) أنه عند السعر (ن) يتحمل الملوّث عبئاً إجمالياً يعادل المساحة (م ن ت ث) وهي تنقسم إلى: (و ت ث) وتمثل نفقة تخفيض التلوث، و (م ت و) وتمثل كمية الأضرار المنبثقة التي تعادل كمية التلوث (م و)، (م ن) وتمثل الضريبة على استخدام الموارد

البيئية. وعلى ذلك فكل زيادة في سعر الضريبة من (ن) إلى (ن) على سبيل المثال سوف تشكل حافزاً أكبر لمزيد من تخفيض كمية التلوث (م ك > م و). ولكن يُراعى أنه لا يُتوقع أن يترتب على فرض ضريبة أو رسم على إصدارات التلوث أن يتلاشى هذا التلوث تماماً وذلك لسببين :

الأول : أن استمرار الدولة في رفع سعر الضريبة من أجل حفز الملوثين نحو تخفيض أكبر للتلوث قد يقابل بمعارضة من جانب رجال الصناعة وربما من رجال السياسة أيضاً.

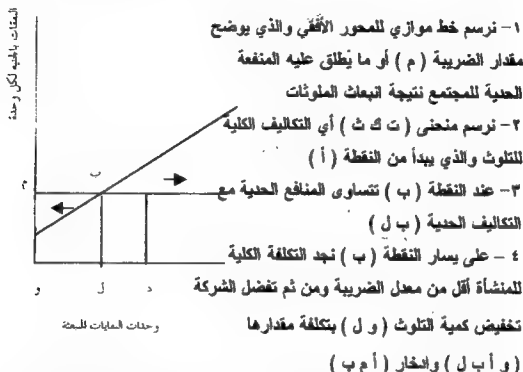
الثاني : أن الوصول إلى المستوى الذي يساوي فيه التلوث صفراً يتحقق فقط عندما تكون التكلفة الحدية لمعالجة التلوث أقل من التكلفة الحدية للضريبة عن كل مستويات المعالجة أو عندما تجد المنشأة الملوثة لازماً عليها أن تغلق أبوابها أو تبدل نشاطها إلى نشاط غير ملوث بطبيعته. ولا يمكن تصور هذه النتيجة من الناحية العملية إلا في الحالات التي يكون فيها التلوث - مهما تدنت كميته - شديد الضرر بالحياة الإنسانية أو بالأوساط البيئية.

وبعد أن أوضحنا كيفية تحديد المعدل الأمثل لفرض الضريبة نوضح كيفية وأثر فرض ضريبة تلوث على الشركات الملوثة فيما يلي : (١)

(1) Joseph J.Seneco . 1979 , P (236 , 237).

توجهات إسلامية حول وضع معايير وضوابط بيئية

دكتورة/ علا عادل عبد العال



هـ- على يمين النقطة (ب) وليكن عند النقطة (د) نجد التكلفة الكلية أكبر من معدل الضريبة. هنا تفضل الشركة دفع الضريبة (و م) عن كمية الملوثات المنبعثة (ل د) أي مساحة (ل ب ن د) وعلى ذلك تكون التكاليف الكلية لانبعاث الملوثات في هذه الشركة

= (و أ ب ل) + (ل ب ن د). وهذه الكمية تعتبر تعريضاً للمجتمع عن انبعاث كمية الملوثات (ل د).

ونجد أن إيرادات مثل هذه الضريبة المجبأة يُعاد استخدامها في نطاق سياسات مكافحة التلوث تحت أشكال عديدة منها :

- منح مكافآت للملوثين الذين ينجحون في خفض التلوث الناجم عن أنشطتهم.
- إعانة استثمارات التنقية التي يشرعون فيها.

- تعويض المتضررين بالتلوث الذي تُحدثه هذه المنشآت المفروض عليها الضريبة، وفي هذه الحالة تُسمى الضريبة بالإعانة للضريبة^(١)
- تغطية النفقة الإدارية لمؤسسات حماية البيئة.
- تمويل تجهيزات جماعية لتنقية التلوث ومراقبته وتمويل البحوث المتعلقة بمواجهته.

غير أن نظرية الضريبة البيئية وتطبيقها العملي لا يخلوان من انتقادات يمكن توضيحها فيما يلي :

١- أن الفن الضريبي لا ينسجم مع هدف حماية البيئة، حيث يثير استيعاب البيئة ضمن أهداف النظام الضريبي. فتحديد وعاء الضريبة البيئية ليس أمراً هيناً، حيث توجد صعوبة في تطبيق أسلوب الضريبة في حالات تعدد أنواع الملوثات حيث يتطلب ذلك قياساً مستمراً للمخلفات الداخلة في هذا الوعاء، كما أن التحديد الصحيح لسعر الضريبة يستوجب الحصول على معلومات وفيرة خاصة في ظل ظروف اقتصادية متغيرة على الدوام، وتتوقف كفاءة الضريبة على وفرة هذه المعلومات ودقتها.

كما أن فكرة المقدرة التكاليفية - وهي المقياس الذي يسمح بتحديد مقدرة كل مُكلف على المساهمة في النفقات التي تُشعب الحاجات العامة - غير قابلة للتطبيق على الضرائب البيئية. فهذه الفكرة لم تنشأ للإحاطة بالظواهر الطبيعية، فلا توجد في الواقع أدنى صلة بين عناصر المقدرة التكاليفية - كما نعرف في القانون الضريبي - والظواهر الطبيعية المتسببة في تدهور أو

(1) B. Paul , 1979 , P 98.

تدمير البيئة ؛ فقد يتسبب مكلف ذو مقدرة تكلفية منخفضة في الإضرار بالبيئة بشكل جسيم بينما لا يتسبب آخر ذو مقدرة تكلفية أعلى في أي ضرر بيئي والعكس صحيح.

أضف إلى ذلك أن عائد الضريبة البيئية يكون أكثر من غيره عرضة للتقلبات الشديدة تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع. فيرتفع هذا العائد في ظروف النمو الاقتصادي ويهبط في ظل أزمات الانكماش والكساد.

٢- يرى بعض الكتاب أن الضريبة البيئية لا تعدو أن تكون ثمناً أو ريعاً تتلقاه الدولة من الملوئين في مقابل منحهم حق استعمال وتلويث البيئة، غير أنه يمكن الرد على هذا الرأي من الناحيتين الاقتصادية والقانونية. فمن الناحية الاقتصادية يتعذر منع التلوث منعاً مطلقاً وبالتالي لا ينبغي التبسيط لدرجة قصر الخيار على بديلين وحيدين هما الحظر التام للتلوث، وإما إتاحتها مجاناً بدون نفقة يتحملها الملوث، فكل من البديلين غير واقعي وغير رشيد. ومن الناحية القانونية لا مجال للاعتراض على الضريبة بحجة أنها ثمناً لاستعمال البيئة في حين أن السلطات العامة ليس لها قانوناً حقوق استعمال على الموارد البيئية تماثل حقوق المالك لأن مركزها لا يتعدى مركز المسؤول عن الإدارة أو حارس الشيء، ومن ثم فإن الضريبة البيئية لا يمكن بتطبيقها أن تكون ثمناً لأنها تنشأ بموجب قانون وتقتطع جبراً ولا تملك الإدارة بإرادتها الذاتية إقامتها أو تحديدها أو تعديلها خارج إطار النصوص الملزمة. فالثمن يفترض وجود مجال للتفاوض لنشأة علاقة تعاقدية، كما يفترض وجود تناسب بين الثمن المدفوع والمنفعة المتحصلة، وكافة هذه الشروط لا تتوفر في الضريبة.

فالضريبة البيئية ليست في جوهر الأمر سوى ترجمة لواقعية القانون الضريبي ودوره التدخل المتصاعد. وإذا جاز القول بأن الضريبة تُشكل ثَمناً للحق في تلويث البيئة فلماذا لا يجوز القول أيضاً بأن الغرامات في أسلوب التنظيم تُشكل ثَمناً للسلوك المنحرف للقانون.

٣- تتسبب الضريبة في رفع سعر السلع المنتجة وذلك حيث تُعد تكلفة إنتاج، ومن ثم فإن عامل التلوث يدخل في تكوين سعر البيع الكلي، هذا السعر المرتفع يدفعه مستهلك السلعة في حين لم يُشارك هو في خلق هذا التلوث.

٤- أن النظام الضريبي يُعتبر نظاماً غير فعال في السيطرة على التلوث الناتج من الصناعة حيث أن وضع نظام ضريبي يُطبق على كافة المشروعات يكون من الصعب معه استثناء البعض من الخضوع لهذه الضريبة الأمر الذي يلحق الضرر بالمشروعات الصغيرة ؛ حيث أن تكلفة السيطرة على التلوث تخضع لوفورات الحجم فتتخفص التكلفة الحدية للسيطرة على التلوث في حالة الكميات الكبيرة من الملوثات، فعلى سبيل المثال : ^(١)تعتبر مصهرات الزنك والرصاص الصغيرة التي تُنّفذ بمستويات ضئيلة من ثاني أكسيد الكبريت في وضع أضعف بكثير بالنسبة للسيطرة على تنفّقات هذا الغاز من المصهرات الكبيرة التي يمكن أن تحول هذا الغاز إلى حامض الكبريتيك، ولهذا فإن فرض ضريبة موحدة متماثلة على التلوث بالنسبة لكافة المشروعات تضر بالمشروعات الصغيرة، كما اتضح من التجارب العملية أن نظام فرض

(١) د/ سهر أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٢٩، ١٣٠.

الضرائب ليس قادراً على تحقيق كل الأهداف المطلوبة حيث ثبت بالتجربة أن في كل من فرنسا وهولندا وولاية فيرمونت بالولايات المتحدة لم يستطع هذا النظام وضع حل كفاء للسيطرة على تلوث المياه، كما نجد أن نظام فرض ضريبة تلوث لا يتلاءم مع حالات التلوث المتعلقة بالعمليات الصناعية المركبة ذات التعقيد التكنولوجي وإن كان يلائم حالة الانبعاثات البسيطة .

٥- الضريبة البيئية لا تمثل إلا حلاً جزئياً محدود الفاعلية في مواجهة المشاكل البيئية وينبع ذلك من النظرة المحدودة لمدرسة التقليدين الجدد تجاه المسألة البيئية ؛ حيث تُبنى فروض هذه المدرسة على أسس اقتصادية وليس على أسس أخلاقية. فهذه المدرسة هو مجرد الاستغلال الأمثل للموارد البيئية، وفي ظل هذا الهدف يكون من المسلم به وجود تدهور بالبيئة ولكنه تدهور يمكن التحكم فيه، بمعنى أن دور الضريبة هو في الغالب تقليل فداحة الخسائر وليس منعها. فالضريبة البيئية لا يمكن ادعاء أنها دواء لكل المشاكل البيئية ؛ حيث أنها مثلها في ذلك مثل السوق والتنظيم قابلة للتطبيق كحل جزئي وليس كحل كامل. فالضريبة ليست في واقع الأمر سوى حل محدود وإن ظلت دون شك أفضل من اللاحل.

٦- عدم تقبل فكرة فرض ضريبة من الناحية السياسية.

المحور الثاني

المشكلة البيئية من وجهة النظر الإسلامية

المبحث الأول

طبيعة المشكلة البيئية

إن الحفاظ على البيئة الطبيعية التي وهبها الله إيانا فريضة قرآنية حيث قال تعالى في محكم آياته ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُمْسِدِينَ﴾ (القصص : ٧٧). ففرس الإصلاح ومقاومة الإفساد لا يُعد مجرد مطلب شرعي وإنما هو أيضاً أساس من أسس الإسلام والإيمان بالله تعالى، فقد قال رسول الله ﷺ " الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من شعب الإيمان." رواه البخاري ومسلم.

وعلى ذلك يمكن اعتبار هدف المحافظة على البيئة هدف شرعي وديني، ذلك أن الأرض بما تحويه من كنوز وموارد وبما عليها من كائنات وما يحيطها من غلاف جوي تعتبر هي السفينة التي يستقلها كل البشر وإن لم نحافظ عليها وتركناها لصور الإفساد فإننا نقضي عليها وعلى حياتنا الأمانة.

١- المفهوم الإسلامي للبيئة :

يتمتع الإسلام بنظرة واسعة للبيئة حيث طالب الإنسان أن يتعامل معها من منطلق أنها ملكية عامة ينبغي المحافظة عليها حتى يستمر الوجود، وجعل المحافظة عليها أمراً قرآنياً فقال تعالى ﴿وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ

إصلاحها ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم مؤمنين» (الأعراف / ٨٥). ولفظة الفساد يدخل تحتها كل فساد معنوي ومادي، وكلمة الأرض تعني كل مقومات الحياة سواء على اليابسة أو الماء فهي كلمة شاملة. أما الإصلاح فيعني كل خير يعود على الفرد والمجتمع أي على الإنسان بوجه عام. ودلالة كلمة بعد إصلاحها تعني أن الله قد هيا لنا الأرض وقدر كل شيء فيها بمقدار محدد بحيث تكفل لها هذه المقادير القدرة على توفير سبل الحياة الملائمة للإنسان وغيره من الكائنات الحية الأخرى التي تشاركه الحياة على الأرض. فاشد وحده هو الذي يعلم أن هذا القدر هو الذي يكفل لكل عنصر من عناصر البيئة أن يؤدي دوره المحدد والمرسوم له في صنع الحياة في انسجام تام. فنجد أن كل ما في الكون يخضع لدورة حيوية رسمها الخالق العظيم تتسم بالدقة والاتزان. فالحياة تجري في هذا الكون بصفة مستمرة خلال سلسلة من عمليات التوالد والموت والتحلل. فالحيوانات حينما تموت تتحلل أجسادها إلى تراب، وتقوم النباتات باستخلاص المواد الغذائية من التربة لتكون غذائها في وجود ضوء الشمس لتكوين الأوراق والثمار والبنور والتي يعتمد عليها الإنسان والطير والحيوان في غذائه. هذا كله هو ما نطلق عليه الآن التوازن في النظام البيئي.

والدلائل على هذا الاتزان عديدة من القرآن الكريم فقال تعالى :

﴿والأرض مددناها وألقينا فيها من كل شيء موزون. وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين. وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾ (الحجر / ٩-١١)

﴿إن كل شيء خلقناه بقدر﴾ (القمر / ٤٩)

﴿قد جعل الله لكل شيء قدراً﴾ (الطلاق / ٣).

﴿وخلق كل شيء فقدره تقديراً﴾ (الفرقان / ٢).

٢- اهتمام الإسلام بالبيئة :

نظراً لأهمية البيئة الطبيعية بالنسبة للإنسان فقد دعا الإسلام إلى الحفاظ على المصادر الطبيعية من خلال وضع الضوابط التي تحكم سلوك المسلم في معاملته مع الطبيعة سواء كان ذلك من خلال القرآن الكريم أو من خلال السنة النبوية المطهرة. وكان ذلك إما :

- بالنهي المباشر عن الإفساد في الأرض حيث قال تعالى ﴿اعبدوا الله وارجوا اليوم الآخر ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (العنكبوت: ٣٦)
 - ببيان أهمية المصادر الطبيعية ؛ حيث نجد أن العديد من الآيات القرآنية قد أشارت إلى أهمية كل من الماء والأرض. فبالنسبة للماء فقد حث الإنسان على الاهتمام به في عديد من الآيات منها قوله تعالى ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون﴾ (الأنبياء / ٣٠)
- ﴿وهو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء﴾ (هود / ٧).

وهناك من الآيات ما وصف الماء بأنه طهور ومن ثم ينبغي الحفاظ عليه وعلى الطهارة التي يجسدها. وبالنسبة لعنصر الأرض والذي يحتوي على كثير من الموارد لا يعلم مداها إلا الله فقد أوضح أهميته حيث قال تعالى: ﴿وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه ياكلون. وجعلنا

ففيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون. سبحانه الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون ﴿ (يس/ ٣٣- ٣٦).

• من خلال التفسير والنهي عن الإسراف في كثير من الآيات منها: ﴿وأت ذا القرنين حقّه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً﴾ (الإسراء / ٢٧، ٢٨).

• من خلال حث الإيمان على الاعتدال والتوسط في كل أمور حياته فقد قال تعالى ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾ (الفرقان/ ٦٧) وقال: ﴿وكنزك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول شهيداً عليكم﴾ (البقرة / ١٤٣).

ولا ينحصر اهتمام البيئة على القرآن وإنما نجد أيضاً أن السنة النبوية الشريفة قد تضمنت الكثير من الأحاديث النبوية التي تلفت نظر المسلم إلى الاهتمام بالبيئة من خلال :

• الاهتمام بغرس الأشجار فقال رسول الله ﷺ " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طيرٌ أو إنسان أو حيوان إلا كانت له به صدقة. "

وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً " سبعٌ يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته : علم علماً، أو كرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس شجرة، أو بنى مسجداً، أو ورث مصحفاً، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته".

الاهتمام بالحفاظ على الصحة البيئية ومنها نهيه صلى الله عليه وسلم

عن تلويث المياه بالبول أو البراز. فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن أن يُبال في الماء الراكد. "رواه مسلم" (١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " اتقوا اللاعنين. قالوا وما اللاعنان ؟ قال : الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلهم. "رواه مسلم" (٢)

ومن آداب قضاء الحاجة ألا يجلس لغائط أو بول في ظل الناس أو طريقهم أو مياههم أو أشجارهم المثمرة لقوله ﷺ " اتقوا الملاعن الثلاث : البراز في الموارد وقارعة الطريق، والظل. " الحاكم بسند صحيح (٣)

وما ينسحب على البول أو البراز يمكن أن ينسحب على جميع الملوثات الأخرى التي تضر بصحة الإنسان والحيوان وبقية المخلوقات.

ونجد أن مثل هذه الأحاديث تُعد قاعدة عظيمة وقانون من قوانين حماية البيئة حيث تسعى الدول المختلفة اليوم جاهدة لسن المزيد من هذه القوانين في حين أشار إليها الرسول ﷺ منذ زمن بعيد. ونجد أن الرسول ﷺ قد نهى عن التنفس في آنية الشرب أو النضج فيها لئلا تنتقل الجراثيم المعدية للآخرين. فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى أن يتنفس في الإناء أو ينفخ فيه. "رواه الترمذي" (٤) وذلك خشية الاستفذار.

ولما كانت البيئة الخاصة التي تحيط بالإنسان هي جزء من حياته فقد حث الرسول ﷺ على الاهتمام بها. فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قال

(١) الإمام النووي، "رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين"، ١٣٩٩ هـ، ص ٦٣٦.

(٢) الإمام النووي، نفس المرجع السابق، ص ٦٣٦.

(٣) أبو بكر جابر الجزائري، "منهاج المسلم"، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٤) الإمام النووي، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

رسول الله ﷺ " إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة كريم يحب الكرم، فتنظفوا أنفسكم ولا تشبهوا اليهود." رواه الترمذي. والفناء هو ساحة في الدار والجمع أفنية. وفي هذا الحديث يأمر الرسول ﷺ باتباع النظافة البدنية ونظافة المسكن والشوارع والبيئة المحيطة كلها.

ومن عظمة الإسلام وحنه على المحافظة على البيئة من التكمير نجده دعاً إلى إنشاء أول حجر صحي في التاريخ ؛ لعدم انتقال الأمراض أو الأوبئة من بيئة مصابة إلى بيئة سليمة. فعن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : " إذا سمعتم الطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها " متفق عليه^(١). وهذا الحديث إشارة واضحة ودليل دامغ على احترام المحافظة على البيئة نظيفة من الأمراض والتلوث وحصر الوباء في بيئته حتى لا ينتقل إلى بيئات أخرى.

كما أمر الرسول ﷺ بعدم الإسراف في استخدام الموارد. فنجد أن من سنن الوضوء الاقتصاد في الماء وإن كان الاغتراف من بحر. فعن أنس رضي الله عنه قال: " كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالماء " متفق عليه. وعن عبيد الله بن أبي يزيد أن رجلاً قال لابن عباس رضي الله عنهما: كم يكفيني من الوضوء ؟ قال : مد، قال : كم يكفيني للغسل ؟ قال صاع فقال الرجل لا يكفيني، فقال : لا أم لك قد كفى من هو خير منك : رسول الله ﷺ رواه أحمد والبخاري والطبراني.

وروي عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مر بسعد

(١) الإمام النووي، المرجع السابق، ص ٦٤٦.

* والصاع أربعة أملاك. وذلك ١٢٨ درهم وأربعة أسباع الدرهم أي ٤٠٤ سم ٧.

وهو يتوضأ فقال : " ما هذا السرف يا سعد ؟ فقال سعد: وهل في الماء من سرف ؟ قال : نعم وإن كنت على نهر جارٍ " رواه أحمد وابن ماجه.

والإسراف يتحقق باستعمال الماء لغير فائدة شرعية، كأن يزيد في الغسل على ثلاث. ففي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال : " جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً قال هذا الوضوء من زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم " رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة بأسانيد صحيحة.^(١) وعلى ذلك فإن من مكروهات الوضوء الإسراف في صب الماء بأن يزيد عن الكفاية، وهذا إذا كان الماء مباحاً أو مملوكاً للمتوضئ، فإن كان موقوفاً على الوضوء منه كالماء المعد للوضوء في المساجد فإن الإسراف فيه حرام. وفي رأي الشافعية أن الزيادة على الثلاث في المغسول هي من الإسراف.^(٢)

٣- مصدر المشكلة البيئية من وجهة نظر الإسلام :

منذ أن ظهر الإسلام خرجت للعالم حضارة إسلامية كبيرة عمرت الأرض وهي مؤمنة بالله فحافظت على البيئة وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو أن المبدأ الأساسي والهام في الإسلام كدين عالمي هو إيمان الفرد أولاً بقدرة الله المطلقة وأنه أعلم بمن خلق وأقدر على وضع منهج الحياة المناسب لكل الخلق والضوابط التي تضبط حركة الحياة والأسلوب المناسب لتطبيق هذه المبادئ والتي تؤدي إلى تنمية بيئية مستدامة وهي الهدف الذي يسعى عالم

(١) سيد سابق، " فقه السنة " ص ٤٣، ٤٤.

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة، ص ٤٨.

اليوم من خلال منظماته العالمية إلى تحقيقه. ثانياً الإيمان بفاعلية الإنسان في تعمير هذه الأرض. وبمعنى آخر فإن إيمان الفرد بقدرة الله المطلقة لا تقتضي الإيمان بمسئولية الإنسان ؛ فلإنسان دوره الفعال في هذه الدنيا وإن لم يكن كذلك ما كان الله ليستخلفه في الأرض حيث قال تعالى مخاطباً الملائكة ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتُجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة / ٣٠) . فقد سُمي خليفة لأنه مُستخلف عن الله عز وجل في إجراء الأحكام وتنفيذ الأوامر الربانية. وهذا الاستخلاف نعمة على الإنسان امتن بها الله عليه بتشريف أبيهم وتكريمه بجعله خليفة ولاشك أن الإحسان إلى الأصل إحسانٌ إلى الفرع، والنعمة على الآباء نعمة على الأبناء ومن مظاهر التكريم الإلهي للإنسان وتحقيق الخير له أن سخر الله له ما في الكون حيث قال تعالى ﴿ الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ (إبراهيم / ٣٢ - ٣٤) . وقال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ (لقمان / ٢٠) . وعلى ذلك نجد أنه حين يبتعد الإنسان عن تطبيق منهج الله في أرضه تعن له المشكلات البيئية التي يعجز عن مواجهتها، هذا الابتعاد يتجسد في العديد من صور الاختلالات، من هذه الصور : -

- خلل من الإنسان في التوفيق بين قدرة الله وفاعلية الإنسان وذلك بأن

يطغى الإيمان بأحدهما على الإيمان بالآخر. فعلى سبيل المثال ما حدث في العهد الكنيسي في أوروبا حيث آمن الإنسان بفاعلية قدرة الله على حساب فاعلية الإنسان في تعمير الأرض، ولكنهم حين احتكوا بالمسلمين في الحروب الصليبية ووجدوا ما وصل إليه المسلمون في ذلك الوقت من تحضر اتبعثت فيهم الرغبة في الحياة وتعمير الأرض وكشف مجاهلها وممارسة النشاط الذي حرّمته الكنيسة والرهائية من قبل ووجدوا بذلك أن دينهم عائقاً لهم عن ذلك انقلبوا من الإيمان بفاعلية قدر الله في تعمير الأرض على حساب فاعلية الإنسان إلى النقيض وهو الاغترار بفاعلية الإنسان في عمارة الأرض وتتأسى فاعلية قدر الله، فنشأت على هذا الأساس حضارة واسعة الأطراف ولكنها حضارة كافرة جاحدة لنعم الله عليها وانتقلت أوروبا من دين بلا حضارة إلى حضارة بلا دين^(١). من هنا ظهر الفساد على الأرض بما كسبت أيدي الإنسان أي بما وصل إليه من طرق وتقنيات اقترنت بالتلوث البيئي وذلك عقاباً من الله تعالى لبني البشر الذين جحدوا نعمه الظاهرة والباطنة، وقد أكد الله تعالى في مُحكم تنزيله أن هذا التلوث سوف يحدث إذا تولى الإنسان عن الالتزام بتعاليم الله في الأرض فقال تعالى ﴿ ظهر الفساد في السبر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون. قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل كان أكثرهم مشركين ﴾ (الروم / ٤١، ٤٢). وقد أكد الله ظهور المشكلات البيئية باستخدامه تعالى الفعل الماضي (ظهر). كما نجده تعالى يوضح طبع الإنسان الظالم لنفسه فيقول ﴿ وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك

(١) د/ عبد النعم محمد حسين، * الإسلام والأزمة البيئية في عالتنا المعاصرة *، ١٩٩٨، ص ٨٠.

الحرث والنمل والله لا يُحب الفساد ﴿١﴾.

• الخلل في التوفيق بين عالم الغيب وعالم الشهادة ؛ حيث أصبح الغيب في نظر العلماء مُعوقاً عن البحث العلمي بل أنهم جعلوا العلم هو المُخْلِص من جهالة الإيمان بالغيب، وبذلك لم يُصبح العلم تقريباً لله لكشف نواميس الكون بقدر ما أصبح مسخراً للنفع العاجل للإنسان في الدنيا دون النظر إلى إرضاء الله عز وجل وهذا على نقیض النظرة الإسلامية للعلم والتي ترى أنه نوعٌ من أنواع العبادة لله الواحد الذي خلق كل شيء ومن خلاله نبحت في الكون ونزداد ادراكاً بقوة وقدرة الخالق وأنه يدعو إلى مزيد من الإيمان بالله ومنهجه.

• الخلل في التوفيق بين الثابت والمتغير حيث تنامي الإنسان الأصول التي تحكم المتغيرات وهذا على عكس الدين الإسلامي الذي نجده برغم فتحه لباب الاجتهاد والاستنباط لأحكامٍ مُتجددة لمواجهة ما يُستجد في حياة الناس نجده يستتبط ويجتهد من خلال الأصول الواردة في الشريعة لتتطلق الحياة في تجدد دائم دون أن تفقد ارتباطها بالأصول الثابتة من القرآن والسنة النبوية المشرفة في حقائق الكون وقطرة الإنسان.

• الخلل بين حجم الموارد واستهلاكها وذلك بالإسراف والتبذير، حيث يرى الإسلام أن هذا الخلل يُعد من أهم عوامل ظهور المشكلات البيئية. ومظاهر التبذير لا يمكن حصرها في إنسان هذا العصر لأن الإنسان يتصرف في الموارد بشكل مسرف بدعوى حرية امتلاكها في حين يبرز موقف الإسلام الثابت من هذه القضية فيقول تعالى ﴿ إن المبشرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً ﴾ (الإسراء / ٢٧). كما قال

﴿ مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءً قَطْ شَرًّا مِنْ مَعْدَنِهِ ﴾ . فالإسلام لم يأمر بالإسراف وإنما أمر بالاعتدال والوسطية في المأكل والمشرب والملبس فقال تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (الأعراف / ٣١) وقال ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (الفرقان/ ٦٧) . كما أمر الإسلام بالاعتدال في الإنفاق والاستهلاك حيث قال تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾ (الإسراء/ ٢٩) . هذه الوسطية في ميدان البيئة تتسجم مع التوازن البيئي ويحافظ عليه ؛ وذلك لأن السلوك المعتدل في تعامل الإنسان مع بيئته يُعطي الفرصة لعناصر البيئة لكي تتجدد ذاتياً وتستوعب التلوث الناتج عن هذا التعامل والتفاعل فيما بين الإنسان والبيئة ومن ثم لا تظهر مشكلة التلوث البيئي. أما إذا أسرف الإنسان في تعاملاته مع مكونات بيئته فإن هذه البيئة سوف تصل إلى درجة التلوث الخطر والذي نهى عنه الله تعالى حينما نهى الإنسان عن الإفساد في الأرض.

إن كل هذه الاختلالات وغيرها أدى إلى الإفساد في الأرض وظهور العديد من المشكلات البيئية التي يعاني منها إنسان العصر الذي ابتعد عن منهج الله فاستحق عقاب الله. يقول تعالى مُحذراً بني آدم من مخالفة أوامره ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام/ ٤٤) وقال ﴿ وَإِنَّمَا يَأْتِيَنكُمْ مَنِي هَدًى فَمَنْ تَبِعْ هُدَايَ فَلَا يَضِلْ وَلَا يَشْقَى. وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى. قَالَ رَبِّ لِمَ

حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً. قال كذلك أنتك آياتنا فنميتها فكذلك اليوم تنسى. وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه ولعذاب الآخرة أشد وأبقى ﴿ (طه/ ١٢٣ - ١٢٧) .

ونجد أن معنى هذه الآيات أنه من اتبع كلام الله وهو القرآن الكريم وعمل به فإن الله سبحانه وتعالى تكفل له بالأذى في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، أما من أعرض عن القرآن ولم يعمل بما جاء فيه فإن الله عز وجل يعقبه في الدنيا والآخرة. فعقاب الدنيا أن يكون له في معيشته ضحكاً أي أن الله توعد به بأن يعيش عيشة سيئة مليئة بالمخاطر والمكاره والمشاق جزاء إعراضه عن كتاب الله عز وجل لأنه ترك الهدى فوق في الضلال. أما عقاب الآخرة أن الله تعالى يحشره يوم القيامة أعمى ؛ لأنه عمى عن كتاب الله في الدنيا ولم يلتفت إليه ولم ينظر فيه ولم يعمل به فعاقبه الله بالعمى في الآخرة. وكما قال تعالى ﴿ ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين ﴾ (طه/ ١٢٥)

المبحث الثاني

أساليب الحد من التلوث من وجهة النظر الإسلامية

على عكس الاقتصاد الوضعي الذي يرى تقرير حق الملكية الخاصة على بعض الأصول البيئية العامة بهدف جعلها أموالاً اقتصادية وليست أموالاً حرة نجد الإسلام قد قرر حق الإنسان بوجه عام في البيئة ومواردها سليمة متوازنة وهو حق مقرر من قبل الخالق للإنسان فهو حق ثابت دائم يحكم الطبيعة والشرعية معاً. ولا أدل وأعمق في الاعتراف بهذا الحق البيئي من أن الله سبحانه وتعالى قد جعل الإنسان خليفة في رعاية وصيانة محل ذلك الحق وهو البيئة ليعمرها ويعمل على إصلاحها واتساع عمرانها وإظهار أسرار الله فيها وإقرار الخیر والسعادة في مناحيها.

وردت كثير من الآيات في شأن استخلاف الإنسان في هذه الأرض فقال تعالى : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ﴾ (النور / من آية ٥٥). ﴿ أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض ءإله مع الله قليلاً ما تذكرون ﴾ (النمل / ٦٢).

ولقد خلق الله تعالى الإنسان وكرمه بهذه البيئة على من حوله من المخلوقات فقال تعالى :

﴿ ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ (الإسراء / ٧٠). ومن مظاهر التكريم الإلهي للإنسان وتحقيق الخير له أن سخر الله له ما في الكون

من مخلوقات وآيات فقال تعالى مؤكداً ذلك ﴿ الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دنابين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ (إبراهيم / ٣٢ - ٣٤). وقال تعالى أيضاً ﴿ ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ﴾ (لقمان / ٢٠)

من هذه الآيات يبدو واضحاً أن الله تعالى إذا كان قد بسط وهباً موارد الكون لمنفعة الإنسان فلا يستعصي أي شيء منها عليه. فرب الكون قادر على أن يسحب نعمه ظاهرة وباطنة من بني البشر وأن يمنع الإنسان أحقيته في حرية استعمال موارد البيئة ليكون عقاباً له على فساد في الأرض وعدم مراعاته لمسنن الله في الكون، ولكن الله رحيمٌ بعباده فقد جعل العقاب من جنس العمل. فالإنسان الذي لوث البيئة أذلقه الله ويل هذا التعدي فقد قال تعالى ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس لينذقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ﴾ (الروم / ٤١).

هكذا قرر الإسلام - وقبل أن تسمع الدنيا بما يُسمى بحقوق الإنسان حق الإنسان في البيئة ومواردها سليمة متوازنة كما خلقها تعالى. وهذا الحق ليس نتيجة من قانونٍ وضعي أو منة تقررها معاهدات دولية وإنما هو حقٌ مقرر من قبل الخالق عز وجل لخليفته في الأرض. وعلى ذلك فالقضية البيئية من وجهة النظر الإسلامية لا ترى حرمان الإنسان من هذا الحق الذي أعطاه الله له وإنما يأتي بالعديد من الأساليب منها :

أولاً ربط الاهتمام بالبيئة والمحافظة على مواردها بالوازع الديني للفرد

فالإسلام حث على تطهير البيئة من ألوان النجاسات، والتصدي للتلوث من خلال دعوته الحكيمة للطهارة وهي مقابل التلوث والتي جعلها مرتبطة بأهم الواجبات الدينية للمسلم وهي الصلاة عماد الدين، بل وجعلها تمثل نصف الإيمان. فعن مالك الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ "الطهور شطر الإيمان" رواه مسلم^(١). فقد اشترط الطهارة لصحة الصلاة التي هي عماد الدين حيث ألزمت الشريعة المسلم بضرورة الوضوء قبل أي صلاة فقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائدة/ ٦). فقد طالب الإسلام الإنسان المسلم أن يكون نظيفاً في ذاته وبدنه، دائم التطهر وحثه على ذلك فقال تعالى ﴿ مَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (المائدة/ من الآية ٦). وقال ﴿ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (البقرة/ ٢٢). وقال ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ (المدثر ٤، ٥). كما قال الرسول ﷺ "تنظفوا فإن الإسلام نظيف" رواه أحمد وداود والترمذي. وأيضاً حث الرسول ﷺ على إمطة الأذى عن الطريق وذلك بجعله أحد شُعب الإيمان، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال "الإيمان بضغ وسبعون أو بضغ وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق" متفق عليه البخاري ومسلم. والإمطة أي الإزالة، والأذى هو كل ما يؤذي المارة من حجر أو شوك أو طين أو قنر ونحو ذلك،

(١) الإمام النووي، مرجع سابق، ص ٤١٣.

فعلى الفرد أن يستدير ما يحثه عليه دينه. فإن كان للإنسان حقٌ على هذه الموارد التي هياها الله لخدمته وأعطاه سلطة الانتفاع بها كان أيضاً عليه أن يعلم دينه حق العلم، وأن يعرف أن كل حق يقابله واجب. فأمام حقه في الانتفاع بالبيئة من حوله فإن عليه أن يراعي سنن الله في الكون، فلا يُفسد فيها لكي يدعم الحفاظ على حقه في البيئة ومواردها فقال تعالى ﴿سنة الله في الذين خلو من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾ (الأحزاب / ٦٢).

ثانياً التدخل التشريعي والقانوني لعقاب من يتعدى على البيئة :

وهو ما يقابله في الاقتصاد الوضعي استخدام الأدوات التنظيمية. فنجد أن الفقه الإسلامي قد حرص على ترجمة النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة إلى أحكام تتعامل مع البيئة بشكل يُرغم الأفراد على المحافظة عليها مع الاستفادة منها بأفضل الأساليب. فالشريعة الإسلامية قد تبصرت بما سيحدث بالبيئة من فساد وتدهور منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، وعلى ذلك فإن القانونيين لم يتدعوا جديداً بل اكتشفوا موجوداً. فصحيح أن الإسلام قد أقر حقاً لكل فرد في الاستمتاع بالبيئة المحيطة به والتي خلقها الله وسخرها من أجله، ولكن من الثابت شرعاً وقانوناً أن كل حق يقابله واجب، ومعنى ذلك أن الفرد وإن كان له الحق في الاستمتاع بالبيئة فإن ذلك يقابله واجب حماية هذه البيئة، وإن لم يلتزم صاحب الحق بأداء الواجب فإنه من وجهة نظر الشريعة والقانون يتحمل تبعه الجزاء وذلك بإمكانية توقيع العقوبات الجنائية المقررة. وقد كان ذلك لتقييد ممارساته الخاطئة كي لا يضر بالغير.

ف نجد أن الإسلام اهتم بالأخذ على أيدي العابثين الذين يدمرون البيئة ويهدمون ما هياه الله لحياة الكائنات مما قد يتسبب في القضاء على أسباب الحياة أصلاً لجميع من على الأرض. فقال رسول الله ﷺ " مثل المدفن في حدود الله مثل قوم استهموا في سفينة فصار بعضهم في أسفلها وبعضهم أعلاها، فكان الذي في أسفلها يمر بالماء على الذي في أعلاها فتأذوا به فأخذ فأساً فجعل ينقر أسفل السفينة فاتوه فقال : مالك ؟ قال : تأذيتم ولابد لي من الماء، فإن أخذوا على يديه نجا ونجوا جميعاً وإن تركوه هلك وهلكوا جميعاً". وفي هذا الحديث تنبيه إلى المصير السيئ الذي تؤول إليه حال الجماعة التي لا تهيء السبل لدفع عمل المفسدين في البيئة، وتترك المتجاوزين لحدود الله وسننه فيما خلق يرتعون في إثمهم، ولم تنههم عن هذا الإفساد والظلم. وكما هو الحال في القوانين الوضعية نجد الشريعة الإسلامية تعرف المسؤولية عن مخالفة أحكام الشرع سواء كانت هذه المسؤولية مدنية أو جنائية كما نظمت أحكامها.

فمن ناحية المسؤولية المدنية فسوف نتعرض لها عند تناول فكرة الضمان أو التضمين. أما من ناحية المسؤولية الجنائية فإن الشريعة الإسلامية تعرف الجرائم بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، كما تعرف العقوبة بأنها جزاء وضعه الشارع للردع من ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به، فهي قبل الفعل موانع وبعده زواجر. والجرائم في الفقه الإسلامي أنواع فمنها جرائم الحد، القصاص، الدية، وجرائم التعزير وهي كل فعل مُحرم لم يرد له نص محدد بعقوبة. والتعزير عقوبة غير مَقدرة تجب حقاً لله أو لآلئمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة ويُراد منها

الإصلاح والتأديب والزجر والردع^(١). ونجد أن الأحكام الفقهية التي بسطها الفقهاء تصلح دون أدنى شك في مجال الجرائم التي تضر بالبيئة ومواردها. فنجد أن غالب جرائم البيئة تندرج تحت جرائم التعزير والتي يترك أمرها لولي الأمر تبعاً لما يقتضيه حال الجماعة وتنظيمها والدفاع عن مصالحها في حدود القواعد العامة للشرعية وهذا ما يعزز صلاحية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف الأزمان مهما تنوعت المشاكل ؛ حيث تمكن ولي الأمر من مواجهة مستحدثات الأمور فيضع من العقوبات ما يتناسب مع حاجة العصر والبيئة. وقد حدد القرآن عقوبات توقع على من يتعدى على الحياة البرية حيث يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَدًّا فَجَزَاؤُهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾ (المائدة / ٩٥) .

ويرى جمهور الفقهاء أن العامة والناس في قتل الصيد سواء في وجوب الجزاء عليه. وهذه العقوبات توقع على المحرمين الذين يُصيبون صيداً أو يعتدون على الحياة البرية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الله ينبيه بني البشر بالألاعيتوا على البيئة الطبيعية التي خلقها لهم. وقد شهد عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب تشكيل أول محكمة خاصة بشئون البيئة في التاريخ الإنساني كله ؛ حيث تروي كتب الفقه عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين : أن رجلاً جاء عمر بن الخطاب فقال " إني أجريت أنا

١٠ : الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن مهمل الرضحي ، "المبسوط" ، الجزء التاسع ، ص ٣٦ .

توجهات إسلامية حول وضع معايير وضوابط بيئية

دكتورة/ علا عادل عبد العال

وصاحبني لي فرسين إلى ثغرة ثنية (وهي ثغرة في الطريق) فأصبنا ظلياً ونحن محرمان فانظر ماذا ترى ؟ فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف وقد كان بجانبه- تعال احكم أنا وأنت، فحكما بعنز (١).

والجرائم البيئية هي في الواقع جرائم ضد الجماعة حيث تمس بمصالح بعض الأفراد، ويصدق ذلك على التعدي على موارد البيئة العامة أو الشائعة كالماء في البحار والأنهار وكذلك الهواء. والتعزير كما يكون بالوعظ والتوبيخ يكون بالحبس والقتل أحياناً، وقد يكون بالعقوبات المالية كفرض غرامة (٢). كما تدخل بعض الجرائم البيئية في جرائم الحدود والقصاص والدية إذا كان الفعل من الجسامة بحيث يؤدي إلى نتيجتها. فمن لوث الماء أو الهواء عمداً أو إهمالاً فأُتلف نفساً أو عضواً في نفس أو فوت جمالاً في عضوٍ بغير حقٍ شرعي فهو ما يخل في باب جنایات إتلاف النفس والأعضاء، وأنه ضربٌ من ضروب الإفساد في الأرض والمنهي عنه شرعاً. وعلى ذلك فإن التشريع الإسلامي يصل إلى أعلى درجة وهي توقيع عقوبات رادعة على كل من يلوث البيئة أو يتعدى عليها بدأً من تدخين السجائر (٣).

وليس لأحد أن يمنع الحكم بالتعزير أو يُقف تنفيذه لأنه ليس خالص حقه

(١) علي السكري، " البيئة من منظور إسلامي"، ١٩٩٥، ص ٢٣.

(٢) شيخ الإسلام بن تيمية، " الحسية"، ص ٥٥ وما بعدها.

(٣) حيث أصدرت دار الإفتاء المصرية حكماً شرعياً بالحرمة القطعية للتدخين وذلك في فتاها المصادرة في ٢٥ جمادى

الأول عام ١٤٢٠ هـ الموافق ٥ سبتمبر ١٩٩٩ جاء فيها أن العلم قد قطع في عصرنا الحالي بأضرار استخدامات التبغ

على النفس لما في التدخين من أضرار تلحق بالدخن وغيره من غلاته، ولما فيه من إسراف وبخل في الله عنهما.

وإنما فيه حق الجماعة ويقوم القاضي بتعذير الجاني نيابةً عن الجماعة^(١). وفي الإسلام فإن سلطة القاضي أن يُوقع عقوبة التعزير دون أن يتوقف على دعوى يستقدم بها شخص معين وإنما يكفي أن يُعلم بها القاضي بأي طريقة فيقيم الدعوى، وهذا ما يميز الأحكام الإسلامية عن القوانين للوضعية. فالأحكام الإسلامية تعترف بوجود موارد بيئية خاصة أي يمكن حيازتها وتملكها، كما تعترف بوجود موارد عامة مشتركة ينتفع بها الجميع دون أن يكون للبعض حرمان الغير من ذلك. أما المقرر في القوانين الوضعية أنه يلزم لقيام المسؤولية والمطالبة بالتعويض أن يلحق ضرر بمصلحة يحميها القانون، ويكون لصاحب تلك المصلحة صفة في رفع دعوى المسؤولية. وعليه فإن للشخص الذي يكون له حق ملكية أو الانتفاع بموارد البيئة الخاصة سواء أراضي زراعية، حيوانات، طيور، مياه قنات وأبار خاصة.. إذا لحقها تلوث أو أضريرت بأية أنشطة إنسانية أن يرفع الدعوى ويحرك المسؤولية تجاه الفاعل طبقاً للقواعد الإجرائية في قانون المرافعات^(٢). أما بالنسبة للموارد البيئية الشائعة أو المشتركة كمياه الأنهار والبحار والغابات والمراعي العامة فنجد أن القانون الوضعي لا يسمح لأي شخص برفع دعوى على أسس عامة بغرض منع التلوث الضار بالبيئة العامة أو بغرض وقف نشاط ذو أثر سلبي أو ضار بالبيئة، فهي ملك مشترك للكافة لاتخص شخص معين يكون له صفة في رد الاعتداء عنها؛ فمن الأصول العامة في القانون الإجرائي أن الدعوى لا تكون مقبولة ما لم يكن لصاحبها مصلحة مباشرة، أما مجرد المصلحة العامة في الحفاظ على البيئة الإنسانية ككل فلا يُعد أساساً

(١) المازودي، "الأحكام السلطانية"، ١٠٠٠ هـ، ص ٢٢٦.

(٢) عبد الكريم السوري، "الإسلام والبيئة" ١٩٩٧، ص ٢٠٥.

قانونياً لقبول الدعوى. ففي نطاق الأنظمة والقوانين الوضعية الخاصة بالبيئة لا توجد نصوص صريحة تعترف بالدعوى الجماعية التي تُرفع من أجل رد الاعتداء وطلب التعويض عن الأضرار التي تلحق بموارد البيئة^(*)، وذلك على الرغم من أهمية البيئة العامة وأنها تُعد من صميم المصالح العامة التي يقع عبء حمايتها على عاتق المجتمع. وعلى ذلك فكيف تعرض الإسلام لحل مثل هذه المشكلة ؟ لقد كان الحل في الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يُعرف شرعاً بنظام الحسبة، وهي وظيفة دينية قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والمعروف هو كل قول أو فعل أو قصد حسنه الشارع وأمر به، والمنكر هو كل قول وفعل وقصد قبحه الشارع ونهى عنه، وذلك لكي تتجنب المفاسد، وهذا القصد أكدته النصوص القرآنية والأحاديث النبوية فقال تعالى في مُحكم التنزيل مستحاً من يقوم بهذه الوظيفة ﴿ ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الآخر، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين ﴾ (آل عمران / ١١٣) وقال تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ (آل عمران / ١١٠).

وفي السنة المطهرة صدر الأمر بهذه الوظيفة في قوله ﷺ " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك

(*) ولكن هناك بعض القوانين تمنح جميات الدفاع عن البيئة حق اللجوء إلى القضاء للدفاع عن المصلحة البيئية المشتركة التي تغلقها، سواء بطلب إلغاء القرارات الإدارية التي يؤدي تطبيقها إلى الإضرار بالبيئة أو لوقف أنشطة مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية تحدث تدهوراً للبيئة.

أضعف الإيمان. " وأول من وضع نظام الحسبة هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، كما تحقق هذا النظام في شكل وظيفة لأول مرة في الدولة الإسلامية منذ أواخر العصر الأموي في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥هـ). والأصل أن مهام المحتسب يصح أن يقوم بها كل مسلم دون تعيين بل أنه على كل مسلم تتوفر فيه الشروط الشرعية أن يتطوع بذلك. ولكن نظراً لما في هذه الوظيفة من ولاية واحتكام، ولما قد يؤدي إليه ذلك من فوضى واضطراب فإن بعض الفقهاء يرى أن الحسبة لا تجب إلا بتفويض من ولي الأمر، أما جمهور الفقهاء فيرون أن دخول كل مسلم في شئون الحسبة هو فرض كفاية إذا قام به البعض سقطت عن الباقين، وأن أعمال الحسبة التي تستلزم مقاومة أو قهر الناس أو تقديم للقضاء لا بد أن يكون عن طريق والي الحسبة المعين من قبل ولي الأمر، ولكن لا مانع لأي مسلم من تبليغ والي الحسبة عن أي منكر يضر بالصالح العام ليقوم بدوره وبحكم وظيفته بمقاومته.

ومهام المحتسب تتناول العديد من الجوانب منها الجوانب الصحية والبيئية، فكان المحتسب يشرف على كل ما يتعلق بالمحافظة على صحة وسلامة السكان، نظافة المدن وتخطيط شوارعها، والقيم الجمالية فيها، فكان يمنع تلويث البيئة في الأسواق بالأتربة أو الدخان أو الروائح الكريهة؛ حيث كان يأمر بإزالة الطين والأزبال والأتربة ونحوها من الأسواق والطرق وشوارع المدينة، والتفتيش على قنور الأطعمة، وبياشر الدقائين والخبازين والعطارين وغيرهم للتأكد من توفر الإشتراطات الصحية فيما يتعاملون فيه^(١)

(١) الشوزي، "غاية الترتيب في طلب الحسبة"، ١٩٤٦، ص ١٢.

إن الفقه الإسلامي يعتبر ولاية الحسبة مُعين على الإلتزام بالحقوق وتأكيد احترامها وطريق لاستيفائها، وبذلك فهي تقترب من ولاية القضاء، بل إن ابن خلدون يرى أن الحسبة خادمة لمنصب القضاء^(١).

وعلى ما سبق فإن ولاية الحسبة تتعلق بالمسائل التي تتصل بالصالح العام ومنها الاعتداء على مصالح البيئة واثرواتها العامة التي يكون من الضروري صيانتها وتتميتها حفاظاً على الصالح العام وحقوق الأجيال الحاضرة والمقبلة، هذا حتى ولو لم يلحق الضرر بمصلحة خاصة أو شخصية.

ثالثاً فكرة تضمين النفقات الخارجية، أو الضمان من الأضرار البيئية : -

وما يقابل في الفكر الوضعي استخدام الحوافز السلبية بفرض الضرائب على الوحدات الملوثة للبيئة. فالمبدأ في الاقتصاد الوضعي هو أن الملوث عليه أن يدفع، ولكن ما هي الرؤية الإسلامية السليمة لمثل هذه الفكرة ؟

إذا كان الإنسان له حق الاستمتاع بالبيئة من حوله فإن عليه واجباً هاماً هو أنه إذا ترتب على حرية الفرد في استخدام موارد البيئة ضرر لحق بالغير السترم فاعله بجبر ذلك الضرر أي ضمان ما نشأ عن فعله وتعويض المتضررين عيناً أو نقداً.

ويستعمل الفقه الإسلامي كلمة "تضمين" للتعبير عن فكرة المسؤولية المدنية المعروفة في الفقه القانوني. والضمان لغة الكفالة والالزام والغرامة،

(١) ابن خلدون، " المقدمة "، الجزء الثاني، ص ٥٧٦.

وقد استعمل الفقهاء هذه الكلمة بمعنى التغريم، أي تغريم الإنسان وإلزامه بتعويض الغير عما أصابه من ضرر. وقد عرفه ياقوت الحموي بأنه عبارة عن رد مثل الهالك إن كان مثلياً أو قيمته إن كان قيمياً^(١). وعلى ذلك فإن كلمة الضمان تعني لدى جمهور الفقهاء في شأن أفعال التعدي على النفس والأموال بأنها التعويض المادي والذي يلزم به كل شخص سبباً ضرراً للغير، والهدف من ذلك جبر الضرر أو إصلاحه بتعويض المتضررين تعويضاً مدنياً.

ولقد ثبت الضمان في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وفي العديد من القواعد الفقهية :

فبالنسبة للقرآن : نجد كثير من الآيات توضح القصاص والمماثلة في استيفاء الحق، فقال تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ (البقرة/ ١٩٤)، ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ (النحل/ ١٢٦)، ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ (الشورى/ ٤٠) .

وبالنسبة لأساس مشروعية الضمان في السنة المطهرة ما رواه أنس رضي الله عنه أنه قال " أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعاماً في قصعة، فضربت عائشة القصعة بيدها فألقت ما فيها، فقال النبي ﷺ طعامٌ بطعام وإناءٌ بإناء " رواه أبو داود. وهو ما يعني وجوب ضمان المثلّف بجنسه. وأخيراً بالنسبة للقواعد الفقهية^(٢) : منها قاعدة "لا ضرر ولا ضرار". وفي بيان معنى الحديث قيل أن الضرر فعل الواحد والضرار فعل الاثنين فصاعداً، وقيل الضرار أن تضر

(١) ياقوت الحموي، * غمز عين البصائر لشرح الأشباه والنظائر، القاهرة، ١٢٩٠، ص ٢١٠.

(٢) انظر في ذلك : موطأ الإمام مالك، ص ٦٣٨، نيل الأوطار للإمام الشوكاني، ص ٢٦١

أخاك بغير أن تنتفع، أما الضرر أن تضره وتنتفع أنت به. ومن القواعد أيضاً الضرر يُزال، وهذه القاعدة تُشير إلى ضرورة تضيق دائرة الضرر، ولهذا يحكم الشارع على من أُلّف مال غيره بالضمان لابتلائف مال الآخر لأن في ذلك دفعاً لضرر المتعدي عليه مع تضيق دائرة الضرر بحفظ المال بالضمان دون ابتلائف فكما قال الفقهاء "الضرر لا يُزال بمثله" وقد تفرع من تلك القاعدة عدة قواعد أخرى منها "الضرر يُدفع بقدر الإمكان"، "يُدفع الضرر الفاحش بأي وجه كان". وتطبيقاً لهذه القواعد فإن من بنى في ملكه ما يحجب النور والهواء عن جاره يُؤمر بهدم ما بناه إزالة للضرر الذي أوقعه على جاره، وإذا تدلت أغصان أشجاره على ملك الجار فمنعت عنه النور والهواء يُؤمر بتقليم هذه الأغصان أو قطع الشجرة، فإن تعذر إزالة الضرر عيناً أُلزم فاعله بجبره وذلك بدفع مثل الشيء أو قيمته.

وهناك قواعد أخرى منها "من أُلّف مال غيره بلا إذن منه فهو ضامن". ولكن السؤال الآن ما هو موضوع الضمان أو بمعنى آخر ما الذي يدعو للضمان؟

إن موضوع الضمان هو التعدي ومجاوزة الشيء إلى غيره فقد قال تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة/ 194). ويرى الفقهاء أن التعدي هو مجاوزة الحق بحسب عُرف الناس وعاداتهم مما يُطلب الاقتصاد عليه شرعاً فإن لم تحدث مجاوزة فلا ضمان. وطبقاً لهذا المعيار لو سقى رجل بستانه على الاقتصاد في مثله فسرى على جاره فأفسد له شيئاً فلا ضمان، ومثله في الحكم إذا أوقد في داره ناراً

على الاقتصاد المعتاد فطار منها شرراً فأُتلف شيئاً لجاره فلا يضمن^(١).

ونجد أن معيار التعدي في الفقه الإسلامي لأهمية فيه للظروف الخارجية كحالة الشخص من ناحية الإدراك أو التمييز، فالعبرة بالمسلك المألوف أو المعتاد لعامة الناس، فمن يترك الاحتياط والحذر فسلوكه غير مُعتاد يُجب عليه الضمان إن لحق ضرر بالغير. ودليل ذلك تفسير القرطبي للآية الكريمة ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة/ ١٩٤) أي أن الاعتداء يعني التجاوز، وفي رأي الجمهور فإن التعدي هو تجاوز الحد بغير حق أو جواز شرعي أو تجاوز ما ينبغي أن يقتصر عليه شرعاً أو عرفاً أو عادة، ويصدر من بالغ رشيد أو ناقص أو عديم الأهلية عمداً أو إهمالاً أو عدم تحرز إيجاباً كان أم سلباً تم مباشرة أو تسبباً.

مما سبق فإن التعدي قد يكون بالمباشرة : حيث يتم إتلاف الشيء بفعل المباشر (الفاعل) عادة دون أن يكون هناك واسطة بين المتلف والشيء الذي لحقه التلف، وفي هذه الحالة على المباشر ضمان ما أُلّف سواء تعدد التعدي أو لم يستعد وذلك تمثيلاً مع القاعدة الفقهية "المباشر ضامن ولو لم يتعد". كما قد يكون التعدي بالتسبب : ويكون بإحداث أمر في شيء يقضي إلى شيء آخر، والتسبب قد يكون أولاً بالفعل الإيجابي : كمن يسكب المبيدات في مجرى مائي عذب فتهلك بذلك أموال الغير أو تعتل صحتهم، وغالب أفعال التعدي على البيئة ومواردها يكون من هذا الطريق. ثانياً بالفعل السلبي : أي بالامتناع أو الترك حيث يُعد الامتناع فعلاً من أفعال الاختيار، كما أن

(١) (١) عمر بن عبد السلام، "قواعد الأحكام"، ١٩٨٠، ص ١٩٥.

الامتناع أو الكف يدخل عرفاً تحت كلمة فعل^(١) كمن يستعمل سيارة ينبعث منها دخان ويقتصر في اتخاذ ما ينبغي من الوسائل لمنع انبعاث هذه الأبخنة وكان نتيجة ذلك أن لحق ضرر بالغير. في هذه الحالة على الفاعل الضمان للتقصير وذلك لأنه على كل فرد أن يتحمل تبعة مسؤوليته فقد قال تعالى ﴿ ولا تذر وازرة وزر أخرى ﴾ (البقرة/ ٢٨٦).

ولكن هناك بعض الحالات التي يُسأل فيها غير المتسبب عن خطأ غيره وهي حالة ما إذا كان غير المتسبب مسئولاً عن المحافظة على المتسبب الفعلي وذلك على أساس القاعدة التي أوضحها الرسول ﷺ في حديثه " كلّم راعٍ ومسئولٌ عن رعيته " رواه ابن عمر رضي الله عنهما. وينطبق ذلك على الأضرار البيئية الناشئة عن الأشياء والأدوات تحت الحراسة.

من هنا يكون الإسلام قد حدد المكلف بالضريبة البيئية، كما حدد سعر الضريبة بأنها بالمثل، أما بالنسبة لوعاء الضريبة أو ما يُطلق عليه في الشرع الضمان أو الغرامة فنجد أنه لا بد من منع جميع الملوثات أو إلزائها، ويخضع الحكم على مدى الضرر الناتج من التلوث بالدخان إلى نوعية مصدره. فنجد أن الفقهاء من أتباع الإمام مالك يُصنفون الضرر إلى صنفين :

الأول : ضررٌ قائم وهو ينقسم إلى:

- أضرار ناتجة عن أنشطة استقرت في منطقة ما قبل غيرها من الاضطرابات وفي هذه الحالة يُجمع الفقهاء على إيقاء مصادر هذه الأضرار وذلك لأحقيتها على غيرها لأنها ضررٌ نَحَلَّ عليه.

(١) محمد سلام مذکور، "مباحث الحكم عند الأصوليين"، ١٩٦٤، ص ٥٧.

- أضراراً ناتجة من أنشطة بدأت في منطقة سكنية، أي بعد استقرار الجيرة المحيطة، ومضى عليها وقت طويل قبل أن يشكو منها سكان المنطقة، وهذه الحالة تحكمها قاعدتان :

القاعدة الأولى : وقف الأنشطة المسببة للتلوث إذا كان ما ينتج عنها يؤدي إلى حدوث إتلاف وضرر شديد ومن أمثلته دخان الحمامات والأفران.

القاعدة الثانية : الإبقاء على الأنشطة المسببة للتلوث إذا كان الضرر الناتج عنها ضئيلاً ويمكن التكيف معه مثل دخان المخابز والدخان الناتج من مطابخ البيوت.

وقد شهد الفقه الإسلامي أحكاماً فقهية بمنع أسباب تلوث البيئة. فقد سئل ابن القاسم المتوفى عام ١٩١ هـ عن أحقية جيران أحد الأفراد أراد أن يبنى حماماً وفرنّاً وطاحوناً فوق أرض فضاء يملكها، فأفاد القاضي بأحقية منعه إقامتها إذا سبب هذا العمل لمن حوله ضرراً بالغاً، وذلك طبقاً لأحكام الإمام مالك. وفي حالة أخرى سئل ابن القاسم أيضاً عن حداد أراد أن يبنى كوراً وفرنّاً لصهر الذهب والفضة قرب حائط الجيران، فأفتى بأحقية الجيران منعه لما يسببه لهم من ضرر^(١) كما اعتبر فقهاء المسلمين أن الضواضاء من مصادر الضرر الذي ينبغي دفعه، واعتمدوا في بيان موقف الشريعة من الضواضاء على القاعدة الفقهية " لا ضرر ولا ضرار " وقاعدة " درء المفسدات

(١) محمد عبد الغفار الفقي، ص ٤٨ - ٤٩.

مقدم على جلب المنافع ". وقد قسم الفقهاء الضرر الناتج عن الأصوات إلى قسمين : ضرر يمكن درؤه ومثاله الأصوات والذبذبات الناتجة عن حركة الأبواب إذا كانت تؤثر على سلامة المباني المجاورة لها.

مما سبق نستنتج أن الإسلام قد حذر مما سيلحق البيئة من تلوث وإفساد بيد الإنسان، كما لفت الأنظار إلى حقيقة التوازن البيئي ودعوة الناس للحفاظ عليه، وقد توصل إلى أساليب الحماية البيئية منذ أكثر من ألف واربعمائة عام في أثنائها قامت أزهى الحضارات وهي الحضارة الإسلامية. فدين الإسلام دينٌ مُتكامِل لم يترك شيئاً من مشاكل الحياة إلا وقد وضع له حلاً مناسباً. ومما لا شك فيه أن الله أكمل هذا الدين حيث قال تعالى ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (المائدة/3). وعلى ذلك فإن علماءنا قد استنبطوا من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الفقه العظيم والكثير الذي يُلقى الضوء على مشاكل العالم ويُقدم لها الحلول الشاملة، وهذه الحلول كلها في الكتاب والسنة.

ولا نستطع أن ننكر الآن أن العالم يموج حالياً بمتغيرات ومشاكل لاهصر لها، ولكن على المسلم الحق أن يرجع في حل هذه المشكلات والمتغيرات إلى الكتاب والسنة فكما قال رسول الله " تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً : كتاب الله وسنتي " (رواه الحاكم)، وقال " تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها. " (رواه الإمام أحمد في مسنده) ولا بد على المسلم أن يتأكد أن في اتباعه لمنهج الله نعمة كبرى عليه شكرها

دوماً فكما قال تعالى :

﴿ قال هذا من فضل ربي ليبلوني أأشكر أم أكفر لئن شكر فإتما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غنيّ كريم ﴾ (النمل/ ٤٠) .

ولونظرنا لوضع المسلمين اليوم وما هم فيه من تأخر لتأكدنا أنه نتيجة تقصيرهم في مسؤولياتهم التي أوجبها الله عليهم. ولكن مع هذا لا نقول أن الخير معدوم وأن الفرصة قد انتهت، فالخير في هذه الأمة لا يزال مهما بلغت من ضعف فكما قال تعالى: ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ﴾ (الزمر/ ٥٣) و كما قال الرسول ﷺ " لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله " رواه الترمذي في سننه.

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية :

١. ابراهيم الشهاوي: "الحسبة في مصر الإسلامية"، القاهرة، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.
٢. ابن تيمية : " الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية "، القاهرة، دار الشعب، ١٣٩٦ هـ، ١٩٧٦ م.
٣. ابن جزري : " قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية "، القاهرة، عالم الفكر، ١٩٧٥ م.
٤. ابن حجر العسقلاني : " فتح الباري بشرح صحيح البخاري "، دار الريان للتراث، القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.
٥. ابن كثير : " تفسير القرآن العظيم "، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠ م.
٦. أبو بكر جابر الجزائري : " منهاج المسلم "، دار الفكر، المدينة المنورة، ١٩٦٤ م.
٧. أحمد جمال الدين موسى : " أدوات سياسة حماية البيئة في الميزان " مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية حقوق المنصورة، العدد السابع، أبريل ١٩٩٠ م.
٨. إدارة شئون البيئة : سلسلة الألفة الإرشادية، " برنامج تنمية الوعي البيئي في المناطق الصناعية "، المنصورة، أغسطس، ١٩٩٩ م.

٩. الحموي : " غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر "، دار الطباعة العامرة، مصر، ١٢٩٠ هـ، وطبعة أخرى بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ.
١٠. السرخسي : " المبسوط "، مطبعة دار السعادة، مصر، طبعة أولى، ١٣٢٤ هـ.
١١. السيد أحمد عبد الخالق : " السياسات البيئية والتجارة الدولية "، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤ م.
١٢. الشاطبي : " الموافقات في أصول الأحكام "، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٤١ هـ.
١٣. الشوكاتي : " نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار "، مكتبة دار التراث، بدون تاريخ نشر.
١٤. الشيرازي : " نهاية الرتبة في طلب الحسبة "، حققه ونشره الدكتور الباز العريني، القاهرة، ١٩٤٦ هـ.
١٥. العز بن عبد السلام : " قواعد الأحكام " دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠ م.
١٦. الماوردي : " الأحكام السلطانية والولايات الدينية "، مراجعة الدكتور محمد فهمي السرجاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١٩٧٨ م.
١٧. القرطبي : " الجامع لأحكام القرآن "، كتاب الشعب، القاهرة، بدون سنة نشر.

١٨. السنوي : " رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين "، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٥ هـ، ١٩٥٥ م.
١٩. جلال الدين السيوطي : " الأئمة والنظار في قواعد وفروع فقه الشافعية "، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، بدون تاريخ نشر.
٢٠. خالد عزب : " تخطيط وعمارة المدن الإسلامية "، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، سلسلة كتاب الأمة، العدد ٥٨، ١٩٩٧ م.
٢١. خالد محمد فهمي : " أبعاد اقتصادية لمشكلات البيئة العالمية "، السياسة الدولية (١١٠)، أكتوبر، ١٩٩٢ م.
٢٢. سهام أبو زيد : " الحسبة في مصر الإسلامية "، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦ م.
٢٣. سهير محمد أحمد إبراهيم : " الاقتصادات العربية "، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة الأزهر، العدد السادس، يناير ١٩٨٩ م.
٢٤. مسيد سابق : " فقه المنة "، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م.
٢٥. عبد الكريم السوري : " الإسلام والبيئة "، بحث مقدم إلى هيئة قضايا الدولة، مركز صالح، ١٩٩٧ م.
٢٦. عبد المنعم المسيد عشري : " تفسير الآيات الكونية في القرآن الكريم "، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥ م.

٢٧. عبد المنعم محمد حسن حسنين : " الإسلام والأزمة البيئية في عالمنا المعاصر "، بحث مقدم للمشاركة في مسابقة لجنة الدعوة والفقه الإسلامي، مركز صالح، القاهرة، ١٩٩٨ م.
٢٨. عصام الدين جلال : " قضايا البيئة والنظام العالمي الجديد "، السياسة الدولية، العدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢ م.
٢٩. علي الخفيف : " الضمان في الفقه الإسلامي "، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٧١ م.
٣٠. علي المسكري : " البيئة من منظور إسلامي "، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٥ م.
٣١. فرخندة حسن : " كوكب الأرض "، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧ م.
٣٢. كمال الدين حكيم وآخرون : " صحة البيئة في الدول النامية "، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥ م.
٣٣. محمد أبو زهرة : " أصول الفقه "، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
٣٤. محمد عاطف كشك: " الأبعاد البيئية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، البيئة والتغذية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٣-٥ مايو ١٩٧٩، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع.
٣٥. محمد عبد الفتاح القصاص : " البيئة والجنس البشري "، مجلة

جامعة المنصورة للبيئة، العدد الثاني، ١٩٩٢.

٣٦. محمد عبد القادر الفقي : " القرآن الكريم وتلوث البيئة "، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ١٤٠٦ هـ، ١٩٩٢ م.

٣٧. محمد محمود عرنوس : " تاريخ القضاء في الإسلام "، القاهرة، ١١٣٥٢ هـ.

ثانياً المراجع الأجنبية :

1. **Ayres (R.) & Kneese (A.):** "Production Consumption And Externalities", American Economic Review, Vol.. 59, 1969.
2. **Bartov (B.):** "Political Economic Problems In The International Between Society And Nature", prob. econ., June 1985, 28(2), pp 65-79.
3. **Barber, (E.B.):** "Agricultural Pricing And Environmental Degradation. ", W.B 960, August 1992.
4. **Demsetz (H.):** "Toward A Theory Of Property Rights", American Economic Review, Vol.57, May 1967 , P347-359.
5. **Dennis Meadows:** "The Limits To Growth", United States Of America in 1974 by universe book.
6. **Francioni (F.)& Scovazz (T.) editors:** "International Responsibility For Environmental Harm", London, Boston , Graham, Trotman , 1991.
7. **Frolov (L.):** " Global Problems And The Future Of Mankind", Progress Publishers, Moscow, 1982.
8. **Joseph (J.)& Seneca :** "Environmental Economics", Hall Inc., Englewood Cliffs, 1974.
9. **Kader (B.A.) & Others :** Islamic Principals For The Conservation Of The Natural Environment, IUCN, MEBA, Gland, Switzerlads , 1983.
10. **Michael Todaro ,(P.) :** " Economic Development In The Third World" , Longman, New York, London , 1981.

11. **Miskhan (E.J.):** "The Costs Of Economic Growth" Nieholls Company LTD Set, Great Britain, 1975.
12. **Paul (B.) :** "The Economic Theory Of Pollution Control", Martin Robertson, 1979.
13. **Pigou (A.) :** "The Economics Of Welfare" , London, Macmillan, 1932.
14. **Robison (H.D.):** "Who Pays For Industrial Pollution Abatiment" Rev.Econ.Statist, November 1985 , 67(4) , pp702-706.
15. **UNCTAD :** " UNCTAD ,s Contribution, Within Its Mandate,To Sustainable Development : Trade And environment. Trends in the field of Trade and Environment In The Framework Of International Cooperation" , Report by UNCTAD Secretariat to 8/40 (1) 6.6 August 1993.
16. **World Bank:** " Development And The Environment", World Development Report, Washington, Dec.1992.

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفعر

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً

د/ حمزة بن حسين الفعر(*)

تعتبر الشركات المساهمة واحدة من أهم أدوات الاستثمار الاقتصادي المعاصر وهذه الأداة نشأت في بيئة غير إسلامية، وهي صورة من صور النوازل المعاصرة ابتلى بها المسلمون، وقامت هذه الشركات بالإسهام بنصيب ملحوظ في التنمية في مجتمعات المسلمين، وفي غيرها. وقد ناقشها كثير من الفقهاء المعاصرين، وبحثوا في أنظمتها وطبيعتها أعمالها بغية الوصول إلى بيان حكمها الشرعي، وتباينت نتائج بحث هؤلاء الفقهاء حول نوع معين منها، وهو ما أنشئ لغرض حلال ثم طرأ عليه الحرام من بعض الوجوه غير المقصودة، مع اتفاقهم على تحريم ما أنشئ لغرض محرّم سواء أكان هذا الغرض رباً أم غيره . وهذا البحث محاولة لجمع أهم ما قيل في هذه المسألة ومناقشته وتوجيهه بغية الوصول إلى رأى شرعى تطمئن إليه النفس في إطار الأدلة والقواعد الشرعية .

وبالله التوفيق،،

(*) كلية الشريعة - جامعة أم القرى

تعريف الشركات :

الشركات في اللغة جمع شركة وهي بفتح الشين وكسر الراء، وبكسر الشين وإسكان الراء، وتطبق على عدة معان منها : الاختلاط أو خلط الملكية^(١) .

وقال ابن فارس : (شرك) الشين، والراء، والكاف أصلان، أحدهما يدل على مقاربة، وخلاف انفراد، والآخر يدل على امتداد واستقامة، فالأول: الشَّرْكَ، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، يقال: شاركت فلاناً في الشيء إذا صرت شريكه، وأشركت فلاناً : إذا جعلته شريكاً لك، قال جل ثناؤه في قصة موسى عليه السلام : ﴿ وَأَشْرِكُوا فِي أُمْنِي ﴾^(٢) .

وأما الأصل الآخر فالشَّرْك، وهو، لغم الطريق^(٣) ..

وأما الشركة عند الفقهاء فقد عرفت بتعريفات عديدة منها ما عرفها به الإمام ابن قدامة حيث قال، بأنها : الاجتماع في استحقاق أو تصرف^(٤) .

جاء في كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، هي : عبارة عن ثبوت الحق في الشيء الواحد لشخصين فصاعداً على جهة الشيوخ^(٥) .

وقال القونوي : الشركة : اختلاط النصيبين فصاعداً بحيث لا يفرق أحد النصيبين عن الآخر، ويطلق اسم الشركة على العقد، أي : عقد الشركة، وإن

(١) لسان العرب فصل الشين باب الكاف ٤٤٨/١٠، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ٢٥٩ .

(٢) سورة طه - آية رقم ٣٢ .

(٣) معجم مقاييس اللغة، باب الشين والراء وما بينهما ٢٦٥/٣ .

(٤) المغني ١٠٩/٧ .

(٥) الإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسني الحنفي الشافعي ٥٣٢/١ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

لم يحصل اختلاط النصيبين ؛ إذ العقد سبب له^(١) .

ويرى الإمام أبو الوليد ابن رشد أن الشركة لا تكون بين المشتركين إلا إذا كانت في رقاب الأموال على الإشاعة، وأما إن لم يشاركه في رقاب الأموال على الإشاعة فليس شريكاً وإنما هو خليط، فكل شريك خليط، وليس كل خليط شريكاً ؛ لأن الخلطة أعم من الشركة^(٢) .

ومن ملاحظة التعاريف السابقة يتضح لنا أنها تنظر إلى الشركة بمعناها العام، من حيث موضوعها - فيما عدا ما ذكره ابن رشد - ومن حيث سببها وإن كان القنوي قد ذكر أنها تطلق على العقد خاصة، وهذا ألصق بالمقصود الذي نحن بصددده وهو شركات العقود .

والشركة في الفقه أقسام :

- ١ - شركة الإباحة : وهي اشتراك الناس في الأشياء العامة بحيث يجوز لكل من لم يَمَ به مانع حق التملك ابتداءً، والتصرف فيه، كاشتراك الناس في الماء والكلاء، والحطب ونحوها .
- ٢ - شركة الملك : وهي أن يكون الشيء مشتركاً بين اثنين أو أكثر بسبب من أسباب التملك، كالشراء، والهبة، والوصية، والإرث، أو خلط الأموال بصورة لا تقبل التمييز ونحوه .
- ٣ - شركة العقد : والمراد بها شركة التجارة الناشئة بسبب العقد بين

(١) أنيس الفقهاء ص ١٩٣ .

(٢) المقدمات الممهدة ٣/٣٣ .

أطرافها^(١) .

وقد قسم الفقهاء شركات العقد تقسيمات عديدة أشهرها ما يلي :

١ - شركة العنان : وهي أن يشترك اثنان أو أكثر بماليهما على أن يتجرا فيه، والربح بينهما .

٢ - شركة المضاربة : وتسمى شركة (القراض) أيضا وهي : أن يدفع رجل ماله إلى الآخر ليتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه .

٣ - شركة الوجوه : وهي : أن يشترك اثنان فيما يشتريان بجاههما وثقة التجار بهما، من غير أن يكون لهما رأس مال، على أن ما اشتريا بينهما بحسب ما يتفقان عليه .

٤ - شركة الأبدان : وتسمى شركة الأعمال، وشركة التقتل وشركة الصنائع .

وهي : أن يشترك اثنان أو أكثر فيما يكتسبونه بأيديهم^(٢) .

(١) انظر الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور/ عبد العزيز خياط ٤١-٣٥/١، ومسئولية الشركاء في الشركة المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة في النظام والفقه الإسلامي، للباحث عبد المحسن بن عبد الله الزكري ص ٥٢ - ٦٢ .

(٢) انظر : الشركات للدكتور عبد العزيز خياط ١١-٨/٢، مسؤولية الشركاء في الشركات المساهمة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة لعبد المحسن الزكري ص ٦٤ - ١٠٧، وهناك شركات أخرى مثل شركة المقايضة، ولها مفهومات عديدة في المذاهب الفقهية، وبعضهم يرى جوازها وبعضهم يمنع منها أو من بعض صورها، انظر المراجع السابقة في المواطن نفسها .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً

د. حمزة بن حسين الفعر

ولشركات العقد أيضاً قسمة أخرى عند الحنفية باعتبار الأمر الذي يتم الاشتراك فيه وهي :

- ١ - شركة أموال .
- ٢ - شركة أبدان .
- ٣ - شركة وجود .
- ٤ - شركة مضاربة^(١) .

وليست كل هذه الشركات في مرتبة واحدة من حيث قبولها لدى الفقهاء، بل بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف فيه، فالمتفق عليه المضاربة والعنان، وأما ما عداها فمختلف فيه^(٢) .

ومن الجدير بالذكر أن كلام الفقهاء في شركات العقود وتعدادها على ما ذكروه لا يعنى أنه لا يجوز من الشركات غيرها ؛ ذلك أنهم رحمهم الله ذكروا أحكام ما عرفوه من أنواعها وقعدوا القواعد، غير أن الأسس التي يقوم عليها الفقه في باب الشركات مما يسهل البناء على تلك القواعد فيما يستجد من أنواعها .

قال الإمام الشوكاني رحمه الله : " ولكن هذه الأنواع التي ذكرها أهل الفروع وقالوا : مفاوضة، عنان، أبدان، وجوه، ليست إلا أسامي اصطلاحاً عليها، وجعلوا لكل واحد منها ماهية وقيدوها بقيود، وليس هذا العلم علم مواضعة، ولا علم اصطلاح بل هو علم يبين فيه ما شرعه الله لعباده من

(١) الشركات للدكتور/ الحياط ٩/٢، وهناك شروط خاصة عند بعض الفقهاء في هذه الشركات يتفردون بها عن غيرهم مثل اشتراط خلط المالكين، وتساويهما في العنان عند بعض المذاهب ومثل اشتراط نوع المال الذي يتم عليه الاتفاق في المضاربة، وغير ذلك .

(٢) انظر : الشركات للدكتور/ الحياط ١١/٢ .

العبادات، والمعاملات، والشركة الشرعية توجد بوجود التراضي بين اثنين أو أكثر .. (١).

تعريف الشركات المساهمة :

شركة المساهمة تندرج تحت شركة العقد ومن أشهر تعريفات شركة العقد التعريف الذي ورد في المادة ١٨٢٢ من القانون الفرنسي ونصه :
الشركة : عقد بين اثنين أو أكثر يتفقون على وضع شيء بالاشتراك بينهم بقصد قسمة الأرباح التي تنشأ بينهم (٢).

وقد عرفت شركة المساهمة في القانون على وجه الخصوص بأنها :
الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة، وقابلة للتداول والانتقال بالوفاء، ولا يكون الشريك المساهم فيها مسؤولاً عن ديون الشركة إلا بقدر عدد الأسهم التي يملكها، ولا تعنون باسم أحد الشركاء (٣).

ومن ملاحظة التعريفين السابقين لشركة العقد، وللشركة المساهمة يتبين لنا أن الشركة المساهمة شركة أموال، وليست شركة أشخاص ؛ لأنها قائمة على الاعتبار المالي، ولا يعتد فيها بشخصية الشريك بل بما يقدمه من مال ولهذا فإن الغلط في شخص الشريك، لا يعتبر غلطاً جوهرياً يبطل العقد،

(١) السيل الجرار ٢٤٦/٣، نقلاً عن مسؤولية الشركاء في الشركة المساهمة لعبد المحسن الزكري ص ٦٣ .

(٢) نقلاً عن كتاب الشركات للدكتور عبد العزيز الحياط ٤٥/١ .

(٣) انظر : الوجيز في القانون التجاري لمصطفى كمال طه ٢٧٢/١، وقريب منه ما ورد في المادة (٨٤) من نظام الشركات السعودي، وإن كان قد زاد عليه باشتراط ألا يقل عدد الشركاء فيها عن خمسة .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تعامل بالخلال المخلط بالحرام أحياناً

د. حمزة بن حسين الفهر

وكذلك الحال في وفاة بعض الشركاء أو الحجر على بعضهم أو إفلاسهم حيث لا يترتب عليه حلّ الشركة، وتسمى الحصص في رأس المال في هذه الشركة بالأسهم ويسمى الشركاء فيها بالمساهمين^(١).

وقد درج كثير من القانونيين على تقسيم شركات الأموال إلى شركات مساهمة، وإلى شركات توصية بالأسهم بينما يرى البعض أن شركات الأموال إنما تتمثل في الشركات المساهمة، أما شركة التوصية بالأسهم فليست عندهم من شركات الأموال ؛ لأنها تضم فريقاً من الشركاء تعتبر الشركة بالنسبة إليهم شركة أشخاص^(٢).

وإطلاق اسم شركات الأموال على الشركات المساهمة الحديثة يختلف عن إطلاق فقهاء الحنفية على بعض أنواع الشركات في الفقه - شركة المفاوضة وشركة العنان - بأنها شركات أموال ؛ ذلك أن شركات الأموال في المفهوم القانوني الحديث لا تنظر إلى شخص الشريك بل إلى ما يقدمه من مال - كما مرّ قريباً - بينما شركات الأموال عند الحنفية تعتمد على أشخاص الشركاء مع أموالهم ولهذا لا يصح أن يتنازل فيها الشريك لغيره، وتفسخ بموت أحد الشركاء، أو ارتداده، أو الحجر عليه .. إلخ فهي من شركات الأشخاص حتى وإن سميت شركات أموال ؛ إذ العبارة للمسميات، لا للأسماء^(٣).

(١) انظر : مسؤولية الشركاء في الشركة المساهمة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة في النظام والفقه الإسلامي ص ٩، ١٠.

(٢) انظر : مسؤولية الشركاء في الشركة المساهمة لعبد المحسن الزكري ص ١١.

(٣) انظر : الشركات للدكتور/ الحياض ٨٤/٢، ٨٥.

وهذه الشركات المساهمة بصيغتها المعروفة اليوم لم تنشأ في بيئة إسلامية، وإنما نشأت في بيئات بعيدة كل البعد عن الالتزام بالإسلام تدعمها البنوك الربوية، وترعاها الأنظمة الرأسمالية اللادينية، كما أنه كان لها أثر واضح في خدمة الدول الاستعمارية في القرن الميلادي الماضي، وفي بدايات هذا القرن، ثم انتقلت فكرتها إلى العالم الإسلامي في هذا القرن واتسعت دائرة أنشطتها وتعددت أنواعها، بناء على مقتضيات التنمية الاقتصادية في مجالاتها المختلفة، وأصبح الاهتمام بهذا النوع من الشركات في كل دول العالم^(١)، وذلك للأسباب التالية :

- ١ - القدرة الهائلة لهذه الشركات على تجميع وتركيز المدخرات بما يحقق قدرة مالية يعجز عنها الأفراد .
- ٢ - قدرة هذه الشركات - بناء على ذلك - على القيام بالمشروعات الضخمة مع قلة المخاطرة فيها بالنسبة للمساهم .
- ٣ - انجذاب كثير من الناس ممن لا يستطيعون مزاوله التجارة أو لا يحسنون استثمار أموالهم إلى الاستثمار في هذه الشركات باعتباره الطريق الأمثل بالنسبة إليهم .
- ٤ - قيامها بالمشروعات الحيوية الضخمة لتغطية حاجات المجتمع كما في شركات البترول، وشركات المياه، والكهرباء، وغيرها .
- ٥ - تخفيفها العبء عن كاهل الحكومات بالقيام بمشروعات كبيرة ربما تعجز عنها بعض الحكومات .

(١) انظر : شركة المساهمة في النظام السعودي للدكتور/ صالح المرزوقي ص ٢٥-٣٠، الضوابط الفقهية للاستثمار في الأسهم للدكتور/ علي الندوي ص ٢ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً

د. حمزة بن حسين الفهر

٦ - إسهامها في توازن الاقتصاد في الدولة بما تقدمه من خدمة اجتماعية لا تحرص فيها على استغلال المستفيدين من مشاريعها بخلاف شركات الأشخاص التي تسعى لأكبر قدر من الربح، مع عدم العناية بمصلحة المستهلك غالباً^(١) .

ولما كانت شركة المساهمة عبارة عن مجموع أسهم متساوية القيمة فإنه لا بد من الحديث عن ماهية السهم وعلاقة مالكة بالشركة .

تعريف السهم:

السهم في اللغة : النصيب^(٢) .

وفي الاصطلاح القانوني عُرِف بتعريفات عديدة متقاربة منها :

أنه: الجزء الذي ينقسم على قيمته مجموع رأس مال الشركة^(٣) .

والمختار في تعريفه أنه : حصّة معينة من مجموع حصص متساوية في

حجم الشركة مشاعة في عمومها^(٤) .

وهذا التعريف يظهر حقيقة السهم ويبين علاقة مالكة بالشركة ببيان أن

(١) انظر : الشركات للدكتور/ الحياض ٨٥/٢، شركة المساهمة للدكتور/ المرزوقي

ص ٢٦٤، ٢٦٥، ومسؤولية الشركاء في الشركة المساهمة لعبد الحسن الزكري

ص ١٢، ١٣ .

(٢) الصحاح للجوهري ١٩٥٦/٥ .

(٣) الشركات للدكتور/ البابلي ص ١٧٨، نقلاً عن شركات المساهمة للدكتور/ المرزوقي

ص ٣٣٣ .

(٤) أصل هذا التعريف في كتاب بحوث في الاقتصاد الإسلامي لفَضيلة الشيخ عبد الله

ابن متيخ ص ٣١٩، وزيد عليه عبارة : " من مجموع حصص متساوية " حتى يصبح

التعريف مانعاً فلا يدخل فيه ما كانت الحصص فيه مختلفة .

مالكه شائع في كل موجودات الشركة بدليل أنه لو بيعت الشركة أو صفت فإنه يستحق نصيباً في كل ما له صلة بالشركة من موجودات .

ولما كانت الشركات المساهمة صورة حديثة من صور الشركات لم يسبق بحثها لدى الفقهاء الأولين فإنه لابد من محاولة تطبيق قواعد الشركات عليها حتى يتبين حكمها الفقهي، ولدى التأمل في طبيعة الشركات المساهمة فإننا نجد أن الشركاء فيها يدفعون حصصاً مالية متساوية يقومون بخلطها للقيام بعمل معين من أجل تحقيق ربح مالي .

كما نجد أن المساهم مشارك في الجمعية العمومية للشركة، وأن مجلس الإدارة نائب عن الشركاء في إدارة الشركة، كل هذا وغيره يؤيد كون هذه الشركات المساهمة من قبيل شركة العناية في الفقه الإسلامي^(١) .

وقد يعكّر على هذا الإلحاق أن شركة العنان تتعقد على الوكالة بمعنى أن كل واحد من الشركاء يكون وكيلاً عن صاحبه وكالة تمكنه من التصرف والمساهم في شركة المساهمة لا يستطيع ذلك بنفسه، إذ إن المتصرف في أموال الشركة إنما هو مجلس إدارتها ومديرها .

كما أن شركة المساهمة لا تنقضي بانسحاب أحد الشركاء أو الحجر عليه أو نحو ذلك بخلاف شركة العنان .

والجواب عن عدم تمكن الشريك من التصرف : أن مجلس الإدارة نائب عن الشركاء في التصرف، وهذا لا يتعارض مع شروط شركة العنان لأن

(١) انظر : الشركات للدكتور/ الحياط ٢/٢٠٨، مسؤولية الشركاء في الشركة المساهمة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة لعبد المحسن الزكري ص٢١٨، تطبيق المفاهيم الشرعية على الاستثمار في الأسهم للدكتور/ عبد الستار أبو غدة ص ٩ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالخلال المختلط بالحرام أحياناً

د. حمزة بن حسين الفهر

الحق المقرر لكل شريك في التصرف أصبح لمجلس الإدارة نيابة عن الشركاء .

والجواب عن الثاني : أن بقاء شركة المساهمة مع انسحاب بعض الشركاء أو طروء فقدان الأهلية عليه لا يمنع من إلحاقها بشركة العنان المعروفة في الفقه لأنه أمر يتم باتفاق سابق بين الشركاء وهو مدون في نظام الشركة، والمسلمون على شروطهم فيما يحل^(١) .

تقسيم الشركات المساهمة المعاصرة بحسب أنظمتها :

تختلف الشركات المساهمة المعاصرة فيما بينها من حيث النشاط الذي تزاوله كل منها ويختلف حكمها الشرعي بناء على ذلك .

ويمكن تقسيمها بناء على هذا إلى ثلاثة أقسام :

١ - شركات تزاول أنشطة استثمارية محرمة، كالبنوك الربوية، والمؤسسات المالية المشابهة لها والتي تجعل الربا عنصراً أساسياً في عملها، ومثل شركات التأمين التقليدية، وشركات الخمور، وصالات القمار، ودور الخلاعة ونحوها فهذا النوع من الشركات لا يجوز تملك أسهمها ولا تداولها ببيع أو شراء أو وساطة اعتباراً بالغرض الأصلي الذي أُنشئت من أجله .

وقد جاء في توصيات ندوة الأسواق المالية بالرباط، والتي أقامها مجمع الفقه الإسلامي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ووزارة الأوقاف المغربية

٥ - ٢٥ ربيع الآخر عام ١٤١٠هـ (نوفمبر ١٩٨٩م) ما يلي :

(١) انظر : الشركات للدكتور/ الحياط ٢/٢٠٨، ٢٠٩ .

"إن تملك أسهم الشركات التي يكون غرضها التعامل، والصناعة المحرمة، والمتاجرة بالمواد الحرام غير جائزة شرعاً، ولو كان ذلك التملك عابراً، ولو لفترة لا تسمح بتحقيق الأرباح الناتجة عن ذلك النشاط" (١).

٢ - شركات تعلن عن التزامها في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية، في وثائق إنشائها، وتمارس ذلك في واقعها وهذه شركات لا غبار عليها، ولا حرج على المتعامل في شراء أسهمها أو بيعها أو الوساطة فيها ؛ لأن هذا الالتزام المصرح به رسمياً يتيح لمن يتصل بالتعامل معها الطمأنينة النفسية، والأمن من الإقدام المتعمد على ما لا يجوز شرعاً كما أنه يأمن أيضاً من استمرار المخالفة والخلل إن وقع ؛ لأن في وسعه الاعتراض، والمطالبة بتصحيح آثار هذا الاختلال غير المقصود، مستنداً في ذلك إلى ما التزمت به الشركة في شعارها وفي تطبيقاتها .

ويلتحق بهذا النوع أيضاً الشركات التي حصل التوافق بين معاملاتها وبين ما هو مشروع، ولم يكن من غرضها الأساسي التعامل في المحرمات حتى لو لم يكن هناك تصريح في وثائق إنشائها بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ؛ لأن مجرد التطبيق الصحيح تنتج عنه تصرفات ذات آثار مشروعة حتى لو لم يقترن بالنية والعزم على الالتزام، فهما (العزم والالتزام) سببان لتحصيل الأجر على اجتتاب المحرم، وعدم وجودهما يفوت الأجر

(١) حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للشيخ عبد الله منيع ص ٢١٩-٢٢٠، الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية للدكتور/ عبد الستار أبو غدة ص ٢٠-

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

فقط، ولا يرتب الإثم^(١).

قال الزركشي: " وأما المحرمات فلا تقتصر إلى نية في الخروج عن
العهد بمجرد الترك فإن قصد الثواب فلا بد من قصد الامتثال، خصوصاً إذا
اشتبهت النفس وصرفها عنه »^(٢) .

٣ - شركات غرضها الأساس حلل، مثل الشركات الزراعية
والشركات الغذائية التي لا تصنع الأغذية المحرمة، وشركات الأدوية،
والشركات الصناعية المختلفة مثل شركات تصنيع السيارات، أو الأجهزة
الإلكترونية، أو تصنيع الآلات، وشركات الخدمات مثل شركات الكهرباء
والمياه، ومثل شركات الأسمنت، والبترو، وغيرها، فهذه الشركات وأمثالها
لم تنشأ أساساً لأغراض محرمة، وفيها منفعة ظاهرة للمستثمرين فيها،
وللمجتمع، ولكن قد يدخل عليها الحرام في بعض معاملاتها من حيث إنها
تودع أموالها في البنوك الربوية، وتأخذ على ذلك فوائد ربوية تضمها إلى
أرباحها فتصل إلى المساهمين، وقد تقتصر لبعض مشروعاتها من البنوك
بفوائد ربوية، فتتفع الربا عند السداد، وعلى ذلك فهي تتعامل بالربا أخذاً
وإعطاء بالنظر إلى هذين الأمرين^(٣) .

(١) انظر : الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية للدكتور/ عبد الستار أبو غدة
ص ١٩ .

(٢) المنشور في القواعد ٢٨٨/٣، وانظر أيضاً : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٦، وشرح
جمع الجوامع للمحلي بحاشية الباقى ٢١٦/١ .

(٣) انظر : الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية للدكتور/ عبد الستار أبو غدة
ص ٢٠، وحكم تداول أسهم الشركات المساهمة للشيخ ابن منيع ص ٢١٩ .

وهذا النوع هو المقصود بالبحث هنا لعصوم البلوى به وشيوع التعامل معه، وقد اهتمت جهات كثيرة بالبحث في حكمها بغية الوصول إلى أمر تطمنن إليه النفس حتى يكون المسلمون على بينة من أمرهم حيال التعامل مع هذا النوع من الشركات، وعقدت ندوات عديدة واستكتب فيها كثير من الفقهاء المعاصرين ولكن الأمر مازال محتاجاً إلى مزيد من البحث والتحصيل، نظراً لتعدد وجهات النظر في المسألة، وقد جاء في توصيات ندوة الأسواق المالية بالرباط والتي أقامها مجمع الفقه الإسلامي بالتعاون مع البنك الإسلامي ووزارة الأوقاف المغربية - والتي سبقت الإشارة إليها - ما يلي:

" أما تملك - أو تداول - أسهم شركات غرضها الأساسي حلال، لكنها تتعامل أحياناً بالربا باقتراض الأموال أو إيداعها بفائدة، فإنه جائز؛ نظراً لمشروعية غرضها مع حرمة الإقراض، والاقتراض الربوي، ووجوب تغيير ذلك، والإنكار، والاعتراض على القيام به ويجب على المساهم عند أخذ ريع السهم التخلص مما يظن أنه يعادل ما نشأ من التعامل بالفائدة، لصرفه في وجوه الخير" (١).

ثم جاء قرار مجمع الفقه في الدورة السابعة برقم (٧/١/٦٥) بالنص على ما يلي :

" إن الأصل هو ألا يساهم البنك الإسلامي للتنمية في أية شركة لا تلتزم باجتناب الربا في معاملاتها، وأنه لا يكفي أن يكون غرض الشركة مما لا

(١) انظر : توصيات ندوة الأسواق المالية بالرباط والمنعقدة بتاريخ ٥ - ٢٥ ربيع الآخر .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً

د. حمزة بن حسين الفهر

يتعارض مع الشريعة الإسلامية بل لا بد من اجتناب الوسائل المخالفة للشرع، ومن أعظمها التعامل بالربا في الأخذ والإعطاء، وعلى إدارة البنك الإسلامي البحث عن أساليب استثمارية تتفق مع الشريعة الإسلامية وتحقق غايات التنمية للبلاد الإسلامية .. أما بالنسبة للمساهمة في أسهم الشركات المؤسسة خارج البلاد الإسلامية، فإن الرأي بالاتفاق على عدم إجازة ذلك للبنك الإسلامي للتنمية إذا كانت تلك الشركات تتعامل بالفائدة^(١).

ثم أكدت بعد ذلك ندوة " حكم المشاركة في أسهم الشركة المساهمة المتعاملة بالربا " والمنعقدة بجدة في ٢٢/١٠/١٤١٣هـ - ١٤/٤/١٣٩٣هـ في قرارها رقم [١] ما سبق في الدورة السابعة^(٢).

ثم صدر قرار آخر للمجمع برقم [٨١/٦/٨] يدعو لمواصلة البحث في حكم هذا النوع من الشركات .

وهذه القرارات والتوصيات والندوات المتعددة إن دلت على شيء فإنما تدل على خطورة هذا الموضوع وشدة الحاجة إلى أن يفصل فيه على أسس شرعية واضحة .

ولا بد قبل ذكر الآراء وأدلتها في موضوع هذه الشركات من تصوير جوهر المشكلة في هذه الشركات حتى يتم عرض الآراء بناء على تصور واضح .

وعليه فإن هذه الشركات تشمل أصولاً ثابتة، وأموراً سائلة، وديوناً على

(١) انظر : توصيات الدورة السابعة لمجمع الفقه الإسلامي والمنعقدة بجدة

٧-١٢/١١/١٤١٤هـ .

(٢) انظر : التوصيات والقرارات ص ٩ .

الغير، إضافة إلى قيمتها المعنوية التي تتميز بها، والسهم في هذه الشركات، حصة شائعة في كل ما ذكر، وإذا بيعت هذه الحصة أو اشترت انتقلت ملكيتها بما يعدّ ويحسب لها من الأصول والنقود، والديون التي على الغير، والقيمة المعنوية للشركة .

والمشتري لا يعرف محتويات الشركة على سبيل التفصيل وإن كان يعرف ذلك على سبيل الإجمال .

كما أن هذه الشركات ممثلة في مجالس إدارتها تتقدم إلى البنوك الربوية بطلب قروض تمويلية بالربا لبعض مشاريعها وتودع فوائضها المالية لدى البنوك الربوية وتأخذ عليها فوائد ربوية تضمها إلى وارداتها فتدخل بالتالي ضمن أرباحها التي توزع على المساهمين فيها .

وبناء على ما تقدم فإن هناك شيهاً أربع ترد على حكم تداول أسهمها بيعاً وشراءً، ووساطة على النحو التالي :

١ - أن المشتري لا يستطيع أن يعلم ما اشتراه من أسهمها علماً تفصيلياً نافياً للجهالة، وإنما يعلم عنها ما ينشر من وصف ومن بيان لمركزها المالي وتقارير ميزانياتها، وهذا لا يعدّ كافياً في حق غالب الناس لمعرفة العين المشتراة على الوجه المشترط من كون المبيع معلوماً للمشتري برؤية أو صفة .

٢ - أن السهم - وهو حصة شائعة في الشركة - يعني تملك صاحبه لجزئه من أصول الشركة، ولجزئه من النقود السائلة الموجودة فيها، وبالتالي فإن بيع الحصة - السهم - يعني بيع جزء من الأصول، وجزء من النقود، ولا يخفى أن بيع النقود بالنقود يعتبر صرفاً يشترط له التماثل والتقايط في

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل والمخلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفعر

الجنس الواحد، والتفاض عند اختلاف الجنس .

٣ - أن السهم في الشركة يعني أن جزءاً منه يمثل ديناً للشركة، وقد يكون ثمن هذا السهم مؤجلاً، فيصير في الصنفة بيع دين بدين، وقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام النهي عن بيع الكالئ بالكالئ .

٤ - أن السهم حصّة في شركة تتعامل بالربا أخذاً وإعطاءً في مسألة القروض التي تقتضها، وفي مسألة الفوائد التي تحصلها عن نوائضا وتضمها إلى مواردها^(١) .

أقوال الفقهاء والباحثين المعاصرين في حل شراء وبيع أسهم هذا النوع من الشركات المساهمة :

للفقهاء والباحثين المعاصرين قولان في المسألة، أحدهما : يرى حرمة التعامل مع هذه الشركات والآخر يرى جوازه بشروط وضوابط على النحو التالي :

أولاً : رأى المانع لصحة التعامل مع هذه الشركات :

يرى عدد من الباحثين أنه يحرم على المسلم الإسهام في هذه الشركات التي تقتض بالربا، أو تأخذ فوائد ربوية على إيداعاتها في البنوك، ويحرم شراء أسهمها، أو الوساطة فيها، وممن قال بهذا فضيلة الشيخ عبد الله بن بية، والدكتور/ أحمد السالوس، والأستاذ/ على محمد العيسى، والشيخ بدر المتولى عبد الباسط، والدكتور/ صالح بن زابن المرزوقي، وقد استدل هؤلاء

(١) بتصرف عن حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للشيخ ابن منيع ص ٢٢٠-٢٢٢

لما ذهبوا إليه بأدلة عديدة عمادها الأدلة الشرعية التي تحرّم الربا على النحو التالي :

١ - الآيات الدالة على حرمة الربا وشناعته، وعظيم جرم فاعله، وتوعد الله عليه بالحرب، والعذاب الأليم ومن ذلك قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٠٦﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾^(١).

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٠٧﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنُحِزِبَنَّ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِن تُبْتِغُوا فَكَلُومًا كَثِيرًا سَمِيعًا فَمَا يَصْلُحُ لَهُمْ فَيُضَاعَفْ لَهُمْ نَذْرُهُمْ أَتَشْفَعُونَ لَافْتِنَاءٍ ﴿٢٠٨﴾﴾^(٢).

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴿٢٠٩﴾﴾^(٣).

ووجه الاستدلال بالآيات المتقدمة من عدّه وجوه :

أ - أن هذه الآيات قد دلت على حرمة الربا قليله وكثيره دلالة واضحة جلية ؛ لأنه لا خلاف بين العلماء في دلالة لفظ التحريم على هذا المعنى، ولأن الربا الذي حرّم فيها عرّف بالآلف واللام الجنسية، ولذا فهي تستغرق

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢٧٥، ٢٧٦ .

(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢٧٨، ٢٧٩ .

(٣) سورة آل عمران - آية رقم ١٣٠ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً

د. حمزة بن حسين الفهر

جميع أفرادها، سواء وقع العقد عليها استقلالاً أم جاء تبعاً، ولا شك في دخول الربا في هذه الشركات المساهمة، فتتدرج بالتالي تحت التحريم المستفاد من هذه الآيات .

ب - إن هذه الآيات قد دلت على النهي عن الربا بأساليب عديدة تغيد القطع والجزم بما ذكر من حرمة، وعدم جواز تعاطيه بأية صورة من الصور .

* فقد ورد النهي بصيغة الأمر المفيد طلب الترك ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ كما أنه ورد قوله تعالى ﴿لَا تَكُلُوا الرِّبَا﴾ وهي صيغة مضارع مسبوق بلا الناهية (لا تفعل) وهي أشهر صيغ النهي .

* تشبيه أكل الربا بصورة شنيعة مستبحة ﴿الَّذِينَ يَكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَعْنَى﴾ .

* النص على التحريم ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ .

* تهديد فاعله بالحرب ﴿فَلَنَكُونَنَّ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ .

وهذا فيه ما فيه من التنفير عن عقود الربا وأسبابه لاسيما وقد بدئت بعض هذه الآيات بالنداء بوصف الإيمان وختمت به وورد فيها التنكير بالتقوى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ . وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُلُوا الرِّبَا ...﴾ الآية .

٢ - إن النصوص الشرعية تدل على حرمة الربا قليلة وكثيرة وأنه لا يمكن أن يتسامح في شيء منه ومن ذلك ما يلي :

أ - ما تقدم في الوجه الأول من الدليل الأول من اندراج ذلك في قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ .

ب - ما رواه عبد الله بن حنظلة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « دَرِهَمٌ رِبَاً يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقْلَمُ أَشَدَّ مِنْ سِنَّةٍ وَثَلَاثِينَ زَنْبِيَةً » رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجال أحمد رجال الصحيح، وممن صححه السيوطي والحافظ العراقي، وابن حجر العسقلاني وهذا يدل على أن معصية الربا قد تجاوزت الحد في الشناعة والقبح وأنها من أفظع المعاصي، كما ورد في الحديث الصحيح الذي رواه أبي هريرة ؓ أن النبي عليه الصلاة والسلام : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ » قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ قَالَ : « الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسُّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ » (١) .

٣ - شبهة الربا مفسدة للعقد، ومحرمه له كما في بيع المزابنة والمحاكمة فما تحقق فيه وجود الربا محرم من باب أولى .

والسبب الذي من أجله حرم بيع المزابنة - والمزابنة هي بيع الرطب على النخيل بخرصه من التمر (٢) أو هي بيع الرطب باليابس من جنسه (٣) - إنما هو وجود شبهة الربا .

وهذا النوع من العقود لا يصح عند العلماء، وإنما استثنى منه العراقي

(١) رواه الإمام البخاري في عدة مواطن من صحيحه منها كتاب الوصايا ١٢/٤، وكتاب الطب باب الشرك والسحر من الموبقات ١٧٧/٧ .

ورواه الإمام مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها ٦٤/١ .

(٢) انظر : أنيس الفقهاء ص ٢١١ .

(٣) انظر : المنتقى للبايحي ٢٤٣/٤ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً

د. حمزة بن حسين الفهر

فيما دون خمسة أوسق لحاجة الناس^(١) .

والمحافلة : بيع الحنطة في سنبها بحنطة مثل كيلها خرصاً^(٢) .

وقد اتفق الفقهاء على حرمة هذا النوع والذي قبله لما ورد فيها من الأحاديث التي جاء فيها النهى من النبي صلى الله عليه وسلم عنها ومن ذلك حديث أنس رضي الله عنه قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزينة والمحافلة »^(٣) .

وهذا يدل على حرمة ويطان هذين النوعين من البيوع ؛ لأنه يشترط لصحة البيع خلوه من احتمال الربا، ولا تجوز المجازفة في بيع أموال الربا ببعضها، والقاعدة المشهورة في هذا أن الجهل بالتساوى في بيع الربويات ببعضها كالعلم بالتفاضل^(٤) .

وإذا تحقق وجود الربا في أسهم الشركات المساهمة فإن العقد عليها لا يصح لاختلال أحد أركانه وهو المحل (السهم) حيث لا يصح أن يرد العقد عليه لاشتتماله على الربا، ولا يمكن فصل الربا الحرام عن الجزء الحلال بسبب الاختلاط المانع من القدرة على التمييز .

٤ - سدّ ذرائع الحرام : والذرائع هي الطرق والوسائل الموصلة إلى المقصود، ومن المعلوم أن الوسائل تابعة للمقاصد، في الحل والتحريم، ولما حرّم الله الربا حرّم الطرق الموصلة إليه والعقد على هذه الأسهم وسيلة

(١) كما جاء في الحديث .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ١٩٤/٥، كشاف القناع للبهوتي ٢٥٨/٣ .

(٣) صحيح البخاري كتاب البيوع، باب بيع المزينة ٩٨/٦ .

(٤) بدائع الصنائع ١٩٣/٥، كشاف القناع ٢٥٣/٣ .

مفضية إلى الربا المحرم فيكون محرماً، قال ابن القيم : (لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تقضى إليها، كانت طرقها، وأسبابها تابعة لها، معتبرة بها فوسائل المحرمات، والمعاصي في كراهيتها، والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها، وارتباطها بها، ووسائل الطاعات، والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غاياتها، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، فإذا حرم الرب تعالى شيئاً، وله طرق ووسائل تقضى إليها، فإنه يحرّمها ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى، وعلمه يأبى ذلك كل الإباء)^(١) .

وقد حرمت الشريعة بيع العينة ؛ لأنه حيلة للتوصل للربا المحرم .
ويستفاد مما تقدم أن الشريعة قد حرمت الفعل الذي يتوصل به إلى الربا، فالإتيان بما هو ربا من باب أولى والعقد المشتمل عليه غير صحيح^(٢) .
٥ - إن جمهور العلماء قد نصوا على حرمة مشاركة المسلم لليهودي والنصراني وأجاز بعض العلماء ذلك إذا أمن المسلم من انفراد اليهودي والنصراني بالتصرف، وما ذاك إلا لأن هؤلاء الكفار لا يتورعون عن التعامل بما لا يجوز بعد الدخول في الشركة، وكل منهما وكيل عن الآخر، وما ثبت للوكيل ثبت للموكل والمسلم لا يثبت ملكه على المحرمات التي عقد

(١) إعلام الموقعين لابن القيم ١٧٥/٣ نقلاً عن حكم الاشتراك في شركات تودع أو تترض بفوائد للدكتور/ المرزوقي ص ١٠٥ .
(٢) انظر : أدلة المانعين في حكم الاشتراك في شركات تودع أو تترض بفوائد للدكتور/ المرزوقي من ص ٨٨ - ١١٢ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل والمخلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

عليها الكافر ومنها ما كان فيه ربا، والشركة أيضاً وكالة وهي لا تجوز على
محرم^(١).

٦ - إن الدخول في الشركات المساهمة محرم تحريم مقاصد وتحريم
وسائل أما كونه تحريم مقاصد ؛ فلأنه ممارسة للربا في شكل بيوع فاسدة
وتعاطى البيوع الفاسدة في حد ذاته محرم، وهو كذلك محرم تحريم وسائل ؛
لأنه وسيلة إلى استمراء الربا، والانغماس في حماته، وقد يؤول الأمر إلى
ورثة لا يهتمون حتى بإخراج الأرباح الناشئة عن المعاملات الربوية^(٢).

القول الثاني : يرى أصحابه جواز الاشتراك في هذه الشركات
المساهمة وشراء، وبيع أسهمها، وقد قال به عدد من الفقهاء والباحثين
المعاصرين منهم الشيخ عبد الله بن منيع، والشيخ مصطفى الزرقا والدكتور/
على محيي الدين القره داغي، والدكتور/ وهبة الزحيلي، والشيخ عبد الوهاب
خلاف، والدكتور/ محمد القرى بن عيد، والدكتور/ عبد الستار أبو غدة،
والدكتور/ علي أحمد الندوي وغيرهم .

وقد سبق ذكر تصور مداخل الخلل في أنشطة الشركات المساهمة وأنها
تتمثل في ملحوظات أربع كما ذكر ذلك الشيخ ابن منيع وهي :

- ١ - عدم علم المشتري بحقيقة هذه الأسهم التي اشتراها .
- ٢ - أن السهم يمثل نقوداً أو عروضاً والتمن الذي يدفع فيه نقود فتأتي
شبهة ربا الفضل لعدم تساوى النقدين إذا كان الثمن حالاً، وربا النسئنة إذا

(١) انظر : بحث المشاركة في شركات تتعامل بالحرام للشيخ عبد الله بن بيه .

(٢) انظر : بحث الشيخ ابن بيه المقدم الصفحة الأخيرة :

كان الثمن أو بعضه مؤجلاً .

٣ - أن جزءاً من السهم يمثل ديناً للشركة، وقد يكون ثمن السهم المبيع مؤجلاً، فيصير في الصفقة بيع دين بدين .

٤ - أن السهم المبيع حصة مشاعة في حجم الشركة، وهذه الشركة قد تقترض بالربا لتمويل بعض مشاريعها، وتقوم بإيداع فوائضها المالية لدى البنوك الربوية، وتأخذ عليها فائدة تضيفها إلى موارد الشركة .

وقد ذكر فضيلة الشيخ ابن منيع الجواب عن الملاحظات الثلاث الأولى بما نقله عن سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ عندما سئل رحمه الله عن حكم تداول أسهم الشركات المساهمة في سؤال وردت فيه هذه الملاحظات الثلاث فأجاب بصحة الاشتراك والبيع والشراء في أسهم هذه الشركات وقد هذه الملاحظات الثلاث بما حاصله :

١ - أن العلم بالعين المشتراة لا بد منه لصحة البيع، ولكن العلم في كل شيء بحسبه، ويكفي اطلاع المشتري على ما يمكن الاطلاع عليه من حال الشركة وأنشطتها، ونجاحها وأرباحها، من خلال نشراتها، وبياناتها التي تصدرها في كل عام، وهو أمر لا يتعذر الاطلاع عليه في الغالب، أما المعرفة التفصيلية الدقيقة التي يترتب عليها معرفة كل الجزئيات فليست شرطاً، وطلب تحصيلها مما يترتب عليه الحرج والمشقة، والجهالة البسيطة مغفورة في المعاملات في مسائل معينة مثل جهالة أساس الحيطان .

٢ - أما بالنسبة للملاحظة الثانية والثالثة فقد أجاب رحمه الله بأن السقود، والديون التي يمثلها السهم ليست مقصودة بالشراء، والبيع بل هي تابعة، والقاعدة تقول بأنه يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً، والدليل على ذلك

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالخلال المخطط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما في الحديث المتفق عليه أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « من باع عبداً وله ماله فماله للبايع ؛ إلا أن يشترط المبتاع »^(١) .

وهذا الحديث يتناول بعمومه مال العبد الموجود، وماله الذي في ذم الناس .

ويدل عليه أيضاً حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتفق عليه أيضاً : « من باع تَخْلَافاً بعد أن يؤيّر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع »^(٢) ووجه الدلالة من هذا الحديث : أن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لا يجوز لكن لما كانت تابعة لأصلها - النخل - اغتفر فيها ما لا يغتفر لو كانت مستقلة بالعقد^(٣) .

أما الملحوظة الرابعة - وهي كون هذه الأسهم حصصاً في شركة تقترض وتودع بالربا - فهي ما قصده المجيزون بكلامهم واستدلالهم، وأهم أدلتهم ما يلي :

١ - يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً :

قال الشيخ ابن منيع : ويمكن اعتبار سهم في شركة - قد تلجئها الحاجة

(١) صحيح البخاري .

وصحيح مسلم .

(٢) صحيح البخاري .

وصحيح مسلم .

(٣) انظر : حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للشيخ عبد الله بن منيع ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ضمن كتاب، بحوث في الاقتصاد الإسلامي .

إلى أخذ الربا من البنوك الربوية، أو إعطائه - مما يعدّ يسيراً، ومغموساً في حجم الشركة ذات الأغراض المباحة، ويمكن اعتبار ذلك من جزئيات هذه القاعدة .

وقال الدكتور على قره داغى : هذا النوع من الأسهم، وإن كان فيه نسبة بسيطة من الحرام، لكنّها جاءت تبعاً، وليست أصلاً مقصوداً بالتملك، والتصرف، فما دامت أغراض الشركة مباحة، وهى قد أنشئت لمزاولة نشاطات مباحة غير أنها قد تدفعها السيولة أو نحوها إلى إيداع أموالها فى البنوك الربوية، أو الاقتراض منها ... فهذا العمل محرم يؤثم فاعله (مجلس الإدارة) لكنه لا يجعل بقية الأموال والتصرفات محرمة، وهو أيضاً عمل تبعي، وليس هو الأصل الغالب الذى لأجله أنشئت الشركة .

ومما يدل لهذه القاعدة، أو هو من تطبيقاتها ما تقدّم فى مسألة جواز بيع العبد الذى له مال، وشراء النخيل المؤبر، وكذلك جواز بيع الحامل - أمة كانت أو حيواناً - مع أنه لا يجوز بيع الحمل فى بطن أمه استقلالاً، ولكنه جاز هنا تبعاً^(١) .

٢ - الحاجة العامة تنتزل منزلة الضرورة الخاصة :

قالوا : إن هذه القاعدة ذكرها كثير من علماء الفقه والأصول، وذكروا لها تطبيقات عديدة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " الشريعة جميعها مبنية على أن المفسدة

(١) نقلاً عن حكم الاشتراك فى شركات تودع أو تقرض بفوائد لفضيلة الدكتور/ صالح ابن زابن المرزوقى ص ٨٢ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفعر

المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة راجحة أبيع المحرم^(١) .
وقال: "يجوز للحاجة ما لا يجوز بدونها كما جاز بيع العراقي بالتمر"^(٢)
ووجه الاستدلال بهذه القاعدة على جواز تداول أسهم الشركات المساهمة
المباحة في الأصل بالبيع والشراء ... : أن حاجة الناس تقتضي الإسهام في
هذه الشركات في استثمار مدخراتهم فيما لا يستطيعون الاستقلال بالاستثمار
فيه، كما أن حاجة الدولة والمجتمع تقتضي توجيه الثروات الخاصة إلى
الاستخدام فيما يعود على العباد، والبلاد، بالرخاء، وسد الحاجة، ولو قلنا بمنع
بيع وشراء أسهم هذه الشركات لأدى ذلك إلى إيقاع أفراد المجتمع في حرج
وضيق حينما يجدون أنفسهم عاجزين عن استثمار ما بأيديهم من مدخرات،
وقد يندفع كثير منهم تبعاً لذلك إلى الإيداع في البنوك الربوية، كما أن الدولة
قد تقع نتيجة لذلك في حرج شديد يضطرها إلى سد الحاجة فيما كانت تقوم به
هذه الشركات - بالتقدم للبنوك الربوية لتمويل مشروعاتها العامة، وحول
هذا المعنى قال العز بن عبد السلام رحمه الله : لو عمّ الحرام الأرض بحيث
لا يوجد فيه حلال جاز أن يستحلّ من ذلك ما تدعو إليه الحاجة، ولا يقف
تحليل ذلك على الضرورات ؛ لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد،
واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد الإسلام، ولانقطع الناس عن الحرف
والصنائع والأسباب التي تقوم بمصالح الأنام^(٣) .
وأصل قاعدة مراعاة الحاجة العامة، مستمد من كتاب الله الكريم حيث

(١) مجموع الفتاوى ٤٩/٢٩ نقلاً عن الشيخ ابن منيع .

(٢) مجموع الفتاوى ٤٨٠/٤٩ نقلاً عن الشيخ ابن منيع .

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١٥٩/٢ نقلاً عن الشيخ ابن منيع .

يقول تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الذِّبْنِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(١) .

ومن سنة رسول الله ﷺ حيث قد ثبت في الصحيحين أن النبي عليه الصلاة والسلام لما حرم قطع شجر الحرم وحشيشه قال العباس ؓ : يا رسول الله ! إلا الأنخر فإنه لقينهم ولييوتهم، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: « إلا الأنخر »^(٢) .

وهذا الاستثناء يعنى اعتبار الحاجة، وهى مقصد من المقاصد الشرعية المعنوية^(٣) .

٣ - اختلاط جزء محرم بالكثير المباح يجعل للأكثر حكم الكل :

ومما ذكره العلماء فى ذلك ما يلى :

أ - قال الكاسانى : كل شئ أفسده الحرام والغالب عليه الحلال فلا بأس ببيعه^(٤) .

ب - وقال العز بن عبد السلام : إن غلب الحلال بأن اختلط درهم حرام بألف درهم حلال جازت المعاملة، كما لو اختلطت أخته من الرضاع بألف امرأة أجنبية^(٥) .

ج - وقال ابن القيم فى مسألة اشتباه الدراهم المباح منها مع المحرم

(١) سورة الحج - آية رقم ٧٨ .

(٢) البخارى، باب الحج .

(٣) انظر : حكم تداول أسهم الشركات المساهمة للشيخ ابن منيع ص ٢٢٩-٢٣١ .

(٤) بدائع الصنائع ١٤٤/٥ نقلاً عن حكم تداول أسهم الشركات للشيخ ابن منيع ص ٢٣٣ .

(٥) بدائع الفوائد ٢٥٧/٣، قواعد الأحكام فى مصالح الأنعام نقلاً عن حكم تداول أسهم الشركات للشيخ ابن منيع ص ٢٣٣ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

بسبب غضب، أو سرقة، أو نحو ذلك .

هذا لا يوجب اجتناب الحلل، ولا تحريمه البتة، بل إذا خالط ماله درهم حرام، أو أكثر منه، أخرج مقدار الحرام، وحلَّ له للباقي بلا كراهة سواء كان المخرج عين الحرام، أو نظيره ؛ لأنَّ التحريم لم يَعلُق بذات الدرهم، وجوهره، وإنما تعلَّق بجهة الكسب فيه، فإذا أخرج نظيره من كل وجه لم يبق لتحريم ما عداه معنى ... ثم قال : وهذا هو الصحيح في هذا النوع، ولا تقوم مصالح الخلق إلا به^(١) .

ونظرًا إلى أن الغالب على الأسهم في هذه الشركات الإباحة، والحرام فيها يسير، والأكثر الحلل، فإن تعاطيها بالبيع والشراء ونحوه جائز باعتبار غلبة الحلل وقلة الحرام^(٢) .

٤ - ما لا يمكن التحرُّر عنه فهو عفو :

وهذه قاعدة ذكرها علماء الفقه والأصول وفرعوا عليها أحكام كثيرة من المسائل، وهي تدور في كلامهم واستدلالاتهم .

قال في الهداية : القليل لا يمكن الاحتراز عنه، ولا يستطاع الامتناع عنه، فسقط اعتباره دفعًا للحرج، كقليل النجاسة، وقليل الانكشاف^(٣) .

وقال النووي : الأصل أن بيع الغرر باطل للحديث، والمراد : ما كان فيه غرر ظاهر يمكن الاحتراز عنه، فأما ما تدعو إليه الحاجة ولا يمكن

(١) المرجع السابق .

(٢) حكم تداول أسهم الشركات للشيخ ابن منيع ص ٢٣٩-٢٣٥ .

(٣) انظر : بحث الشيخ ابن منيع في حكم تداول أسهم الشركات المساهمة ص ٢٣٥-

٢٣٨ .

الاحتراز عنه كأساس الدار، وشراء الحامل، مع احتمال أن الحمل واحد، أو أكثر، وذكر أو أنثى، وكامل الأعضاء أو ناقصها، وكثراء الشاة التي في ضرعها لبن، ونحو ذلك، فهذا يصح بيعه بالإجماع .

وعلى هذا يمكن تخريج حكم تداول أسهم الشركات المساهمة والقول بجوازه، لعدم إمكان الاحتراز عن الحرام اليمير فيها^(٣) .

هذه أهم أدلة المجيزين لتداول أسهم الشركات المساهمة .

وقد تقدمت أدلة المانعين، وغنى عن القول أن بعض أدلة المانعين، وبعض أدلة المجيزين لا تخلو من نظر يرد عليها ولا يتسع المقام هنا لكل هذه المناقشات والردود والتي سبق ذكرها وتداولها ومناقشتها في عدد من البحوث التي تعرضت لهذه المسألة .

ولكن الشيء الذي أودّ ذكره هنا هو أنّ القائلين بالجواز لم يقولوا به بإطلاق بل شرطوا لذلك شروطاً عدة تؤخذ من مجموع كلامهم، وقد قامت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بدراسة هذه القضية وأصدرت فيها القرار رقم [٢٩] وصدر قرارها بتاريخ ١٠/٧/١٤١٨هـ والذي يحدّد الشروط والضوابط الشرعية لهذا العمل، وهي على النحو التالي :

١ - أن يكون الغرض الأساسي الذي أنشئت له الشركة المساهمة حلالاً كالشركات الزراعية، والصناعية، والكهرباء ونحوها .

٢ - أن تكون هناك حاجة تدعو إلى التعامل مع هذه الشركات المساهمة التي لم تنشأ لأغراض محرمة ولكن قد يدخل الربا في تعاملاتها بوجه من الوجوه .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً

د. حمزة بن حسين الفهر

٣ - أن لا توجد مندوحة من التعامل معها، أما لو وجدت شركات مساهمة لا يدخل عليها الربا، فإنه لا يجوز للمسلم التعامل مع هذه الشركات المساهمة التي تقتض بالربا، وتودع أموالها بفائدة .

٤ - أن لا تكون الشركة قد نصّت في نظامها، أو خطة عملها على الاقتراض أو التعامل بالربا في بعض أوجه تعاملها وإلا فإنه لا يجوز حينئذ الاشتراك في هذه الشركات .

وبناء على ذلك فقد قامت إدارة الشركة من خلال أجهزتها المحاسبية بوضع خطة تفصيلية لكيفية استخراج العنصر الحرام من الربح في أسهم هذه الشركات، وأعدت جداول مخصصة لهذا الغرض ورسماً توضيحياً للخطوات التي يجب اتباعها لاستخراج العنصر المحرم من الربح^(١) .

٥ - أن يكون العنصر الحرام - الربا - سيرا في مال الشركة المساهمة وغير مقصود بالتعامل^(٢) .

٦ - أن يقوم التعامل معها بالاحتياط لبراءة نمته بإخراج ما دخل على عائدات كل سهم من العنصر الحرام في ربحه فيفرزه، ويقوم بتوزيعه في أوجه الخير، دون أن ينتفع به أية منفعة ودون أن يحتسبه من زكاته أو أن

(١) انظر : قرار الهيئة الشرعية لشركة الراجحي رقم [١٨٢]، والضوابط الشرعية لاستخراج العنصر الحرام في الأسهم، وكيفية التطبيق .

(٢) يشترط القائلون بالجواز أيضاً ألا تزيد ديون الشركة عن الثلث حتى لا يكون تداول أسهمها يماً للدين، باعتبار أن الثلث هو الحد الفاصل بين القلة والكثرة، وقد مرّت الإشارة إلى هذا عند ذكر الملحوظات التي تمل مداخل الحلل في أنشطة الشركات المساهمة ص ٢٢، ٢٣ .

يعتبره صدقة من ماله .

٧ - إلزام القادرين من أصحاب السلطة، أو من أصحاب الأسهم القادرين في هذه الشركات بتجنب الربا في معاملاتها، فإن لم يستطع فلا أقل من الإنكار عليها بالاعتراض على تصرفاتها هذه في مجالس إدارتها أو في جمعياتها العامة .

نقاط الاتفاق بين الفريقين المختلفين في حكم تداول أسهم الشركات المساهمة :

نستطيع من ملاحظة ما تقدم من أقوال وأدلة استخلاص نقاط الاتفاق بينهم على النحو التالي :

١ - يتفق جميع من بحث في مسألة حكم الشركات المساهمة، وجواز المشاركة في تأسيسها، أو في تداول أسهمها بالبيع أو الشراء أو التوسط على حرمة الربا، وأنه من أعظم الفواحش، التي نهى الله عنها، وأذن فاعلها بالحرب، وتوعده بالعذاب في نار جهنم .

٢ - ويتفق الجميع أيضا على وجود عنصر الربا الحرام في بعض معاملات الشركات المساهمة التي نشأت لأغراض حلال^(١) .

٣ - يتفق الجميع على حرمة بيع وشراء أسهم الشركات التي تنشأ

(١) خالف في هذا الدكتور/أحمد سالم في بحثه المقدم إلى الندوة المنعقدة بالاشتراك بين مجمع الفقه الإسلامي ومعهد البحوث في البنك الإسلامي للتنمية بعنوان "مدى جواز المشاركة في أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا" حيث فرق بين الربا الاستهلاكي والربا الاستثماري فلم يعد الثاني والذي تمارسه الشركات المساهمة من الربا، وهي تفرقة لا تستند إلى دليل، واجتراء على تحليل ما حرّم الله !

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلال المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفعر

لأغراض محرمة، كالشركات التي تصنع الخمر، أو تقيم، أو تدير دور
السبغاء، أو تتجر، أو تصنع لحوم الخنزير، وكذلك التي تنشأ للتعامل بالربا
كالبنوك الربوية .

٤ - يتفق الجميع على حرمة بيع وشراء أسهم الشركات التي تنشأ
لأغراض حلال، ولكنها تنص في أنظمتها أو في خطط عملها على التعامل
بالربا في بعض أعمالها .

ويختلفون في الشركات المساهمة التي نشأت لأغراض حلال، ولم تنص
أنظمتها على جواز التعامل بالربا، ولكن يدخل عليها الربا في بعض أعمالها

محور الحظر، ومحور الإباحة عند الفريقين :

أولاً : يستند القائلون بالحظر إلى أدلة تحريم الربا في الكتاب والسنة،
وهي أدلة صريحة، واضحة، معلومة لدى الجميع تدل على تحريم قليله
وكثيره، وسد كل الذرائع المؤدية إليه، قال الإمام ابن رشد الجدرحمه الله:-
"الربا أحق ما حميت مراتعه، ومنع منها لئلا يستباح الربا بالذرائع"^(١) .
كما أنهم يستندون إلى عدد من القواعد الفقهية والأصولية تؤكد على
الاحتياط للحرمات ومنها الربا مثل :

- ١ - ما كان الأصل فيه التحريم كالإيضاع، والربا فيحتاط فيه .
- ٢ - كل أمر بين كالربا المحض، أو ما كان خلاف النص فإنه يردّ أبداً
بكل حال .

(١) الضوابط الفقهية للاستثمار للدكتور/ علي الندوي ص ٣، ٤ .

٣ - الفساد إذا صدق على بعض صفقة نقض جميعها .

٤ - التوصل للمباح بالمحظور لا يجوز .

٥ - إذا اجتمع المبيح، والحاضر غلب الحظر .. وغير ذلك من القواعد^(١) .

أما محور الإباحة عند المجيزين من الفقهاء والباحثين :

فيتركز على اعتبار الحاجة العامة الملحة، والتي تنزل منزلة الضرورة في تجويز الممنوع، والنقول عن عمومات النصوص إلى مستثنيات ورخص شرعية، بناء على ما يقتضيه الدليل الاستحسانى فى هذا المقام، مع قولهم بالضوابط اللازمة لهذا التعامل .

وقد ذكروا عدداً من القواعد، والنقول عن أهل العلم تؤيد هذا المنحى، ومن ذلك ما ذكره الإمام ابن العربى المالكي فى القاعدة السابعة من القواعد العشر التى يقوم عليها نظام المعاوضات حيث قال :

القاعدة السابعة : اعتبار الحاجة فى تجويز الممنوع كاعتبار الضرورة فى تحليل المحرم .

وما ذكره ابن تيمية من أن قاعدة الشريعة : تحصيل أعظم المصلحتين بتقويت أднаهما، وتقويت أعظم الفسادين بالنزاهة أднаهما .

وغير هذا مما ذكره تفصيلاً فى استدلالهم لرأيهم فيما تقدم^(٢) .

وقد يعلّل بعض الباحثين الجواز بأن التعامل بالبيع والشراء فى أسهم

(١) المقدمات الممهدة ٤١/٢-٤٢ نقلاً عن بحث الدكتور/ النبوى المتقدم .

(٢) انظر : ص ٢٢-٢٦ من هذا البحث .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل والمخلوط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

هذه الشركات حلال لأنَّ الأسهم والمساهمين مستقلون عن الشركة نفسها، وما يقع من اقتراض أو إيداع بفوائد ربوية فهو من الشركة، ولا علاقة للمساهمين به، وبالتالي فهو لا يرى أن السهم حصّة شائعة في موجودات الشركة ؛ لأنَّ الشركة لها ذمّة مالية مستقلة عن المساهمين .

وهذا القول غير مسلم ؛ لأنَّ الشركة في ابتدائها تكون مقصورة على المؤسسين، ولكنها بعد ذلك تنقل الحق إلى كل المساهمين عن طريق الاكتتاب، ومجلس الإدارة - وإن أصبح في الشركات المساهمة هو القابض على مقدرات الشركة والمتصرف فيها - إلاَّ أنه وكيل عن المساهمين ؛ لأنه يستمدُّ سلطاته من نظام الشركة الذي أقرّه المؤسسون ثم انتقل الحق فيه إلى المساهمين بطرح الأسهم للاكتتاب، وهؤلاء الشركاء هم الشخص الطبيعي المتصرف الحقيقي في الشركة، واكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية لا يعني تخلي الشركاء عنها ؛ وإنما هي لتحديد للترامات الشركة تجاه الغير، إذ لا يعقل أن يطالب أصحاب الالتزامات كل مشترك بانفراده وبخاصة عندما تكون أعدادهم بمئات الآلاف، أو بالملايين .

ومما يؤكد هذا المعنى أن مجلس الإدارة يعيّن من قبل الجمعية العمومية للشركة، وأن تعديل نظام الشركة لا يتم إلا بإجماع الشركاء، ولو كانت الشركة - الشخصية الاعتبارية - منفصلة عن أشخاص الشركاء لأمكن تعديل ذلك بدون الرجوع إليهم^(١) .

(١) انظر : الشركات في الشريعة الإسلامية، والقانون الوضعي للدكتور/ الخياط، ص ٥٤-٥٦، وانظر أيضًا : مسؤولية الشركاء في الشركة المساهمة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة للباحث عبد المحسن الزكري ص ١٥٤ .

وعليه فإن السهم رخصة مشاعة في كل موجودات الشركة بحيث لو صفت الشركة لاستحق الشريك المساهم جزءاً من كل ما له صلة بالشركة، ولا يعكّر على هذا أن المساهم الذي يبيع سهمه لا يحصل إلا على قيمته فقط لأن بيعه لسهمه رضا منه بنقل الحق فيما يتصل بهذا السهم من حقوق في موجودات الشركة إلى المشتري الذي حلّ محله .
وبهذا يتضح أن محور القول بالجواز إنما هو الحاجة الماسة .

تعقيب على القول بالجواز :

أولاً : أ - حصر كثير من الباحثين مداخل الخلل في هذا النوع من الشركات المساهمة في اقتراضها لمشاريعها التوسعية بالربا، وفي أخذها الفوائد الربوية المحرمة على فوائضها التي تودعها في البنوك ثم تضم ذلك إلى أرباحها، وتقوم بتوزيعها على المساهمين .

ولكن الأمر قد لا يقف عند هذا الحد بل هناك قروض ربوية في معاملاتها لسد حاجاتها التشغيلية، كالمرتبات ونحوها عندما تعجز ودائعها عن الوفاء بالتزاماتها هذه، وعادة ما يتم الاتفاق بين الشركة وبين بعض البنوك - واحد أو أكثر - لتغطية هذا العجز - بفوائد - حتى تستمر الشركة في أداء عملها .

ب - أن القول بحل التعامل بهذه الأسهم بعد تخليصها من العنصر الحرام، متصور فيما تأخذه الشركة من فوائد على إيداعاتها في البنوك الربوية ولكن ماذا عن القروض الربوية للمشاريع، أو للمصاريف التشغيلية والتي تجعل الحرام شائعاً في رأس مال الشركة، فكيف يمكن تخليصه !!!

ج - اشترط المجيزون أن لا تنص هذه الشركات في أنظمتها، أو في

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. هزرة بن حسين الفعر

خططها التشغيلية على الاقتراض بالربا، وجعلوا وجود هذا الأمر دليلاً على حرمة التعامل مع الشركة ... كما أنهم ينحون باللائمة في هذا على مجالس إدارة هذه الشركات - والتي يقولون بجواز تداول أسهمها - ويرون أنها هي التي تجاوزت صلاحيتها فتعاملت بالربا أخذاً وإعطاءً .

يقول الشيخ عبد الله بن منيع : " إذا كانت شركة المساهمة في طور التأسيس، وقد نصّ في نظامها على أن للشركة الحقّ في أخذ تسهيلات من البنوك الربوية، أو إيداع ما لديها من سيولة، وأخذ، وإعطاء فوائد ربوية في مقابل هذا التعامل من الشركة مع البنوك فأرى أن الدخول مع هذه الشركة في اشتراك تأسيسها - سواء أكان المشترك مساهماً أو مؤسساً - أرى أن ذلك من قبيل التعاون على الإثم والعدوان ؛ لأن النص في نظامها على أخذ الربا، وإعطائه يعتبر إثماً، وعدواناً وانتهاكاً لحرمة من أخطر، وأعظم الحرمات التي حرّمها الله .

ودخول المشترك فيها، مؤسساً أو مساهماً يعني رضاه وقبوله لنظام الشركة بما في ذلك هذا النصّ الآثم، حيث دخل فيها مشتركاً وهو يعلم أن من نظامها : التعامل الربوي أخذاً، أو إعطاءً، وسواء كان دخوله في هذه الشركة مساهماً أو مؤسساً، بقليل من الإسهام فيها، أو بكثير، فإن حكمه عدم الجواز ... » (١) .

وقال في موطن آخر في معرض الاستدلال لجواز تداول أسهم الشركات المساهمة التي غرضها الأساسي حلل، ويدخل الربا عليها من بعض الأوجه

(١) حكم تداول أسهم الشركات المساهمة ص ٢٤٦، ٢٤٧ .

"ويمكن اعتبار بيع سهم في شركة يتجاوز مجلس إدارتها صلاحيته الشرعية فيأخذ الربا من البنوك الربوية، أو يعطيه حيث يعتبر ذلك يسيراً ومغموساً في حجم الشركة ذات الأغراض المباحة ... وما طرأ عليها من تجاوز إداري آثم في الأخذ من البنوك بفائدة، أو إعطائها بفائدة يعتبر يسيراً ... (١) .

وقال أيضاً : " ... إننا حينما نقول بجواز تداول أسهم الشركات موضوع بحثنا، بيعاً، وشراءً، وتوسطاً، وتملكاً، وتمليكاً، فهذا القول لا يعني أن ما تقدم عليه هذه المجالس الإدارية لهذه الشركات من التقدم للبنوك الربوية بأخذ تسهيلات تمويلية لمشاريعها، أو بإيداع ما لديها من سيولة لاستثمارها بطريق المراباة " نقول : إن هذا لا يعني جواز ذلك من هذه المجالس، بل هي آثمة في صنعها، داخل كل عضو من أعضائها في اللغة التي ذكرها رسول الله ﷺ حينما قال : « لعن الله أكل الربا وموكله، وشاهده، وكاتبه » (٢) .

وجاء في قرار الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية والذي سبقت الإشارة إليه ما نصه : (أما الاشتراك في تأسيس شركات يكون من خطة عملها أن تتعامل في جملة معاملاتها، واحتياجاتها التمويلية، ومدائنها الائتمانية على أساس الفوائد الربوية، أو كان منصوفاً في نظامها على جواز ذلك، فإن الاشتراك في هذه الشركات لا ترى الهيئة الشرعية وجهاً

(١) حكم تداول أسهم الشركات المساهمة ص ٢٢٧ .

(٢) حكم تداول أسهم الشركات المساهمة ص ٢٤٢ ضمن بحث في الاقتصاد الإسلامي .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل والمخلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

لجوازه^(١) .

وجاء مثل هذا أيضاً في بحث الدكتور/ عبد الستار أبو غدة بعنوان :
الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية^(٢) .

وجاء مثله أيضاً في بحث الدكتور/ علي أحمد الندوي بعنوان :
الضوابط الفقهية للاستثمار في الأسهم^(٣) .

ومن المعلوم المقرر أن مجلس إدارة الشركة إنما يتصرف بناء على
نظام الشركة، ولا يحق له تجاوزه، وفي حال المخالفة أو التجاوز فإن
المجلس يتحمل نتيجة مخالفته وتجاوزه بناء على أن تصرفاتهم من باب
مخالفة الأمين في الفقه الإسلامي .

وهم ضامنون أيضاً ومؤاخذون في القانون بمقتضى المسؤولية المدنية،
والمسؤولية الجنائية^(٤) .

ولكن الشيء الذي يجدر ذكره هنا أن أنظمة الشركات والقواعد المنظمة
لها تعطى هذا الحق - حق الاقتراض بفائدة - لمجالس الإدارة فيها وليس
تصرفهم هذا ناشئاً من عند أنفسهم وبهذا يتبين أن من ربط القول بجواز
تداول أسهم الشركات المساهمة بما إذا لم ينص في نظامها على جواز
الاقتراض الربوي ونحوه لا يفيد في استثناء بعض الشركات المساهمة من

(١) البند : رابعاً ص ١٣ .

(٢) ص ٢٢ .

(٣) ص ١٤ .

(٤) مسؤولية الشركاء في الشركة المساهمة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة ص ١٥٩ -

١٧٨ .

المنع ؛ لأنها كلّها كذلك .

كما يتبين أنه لا داعي للفرقة بين الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا أحياناً وهي موجودة في بلاد إسلامية وبين مثيلاتها التي توجد في بلاد غير إسلامية ؛ لأنها مستوية في مضامينها، وعلى هذا فالقول بالجواز ينبغي أن يعمّها جميعاً، وكذلك القول بالمنع^(١) .

ثانياً : هل تصلح الحاجة وعموم البلوى مسوغاً لإجازة تداول أسهم الشركات المساهمة التي تنشأ لأغراض مباحة، ثم يطراً عليها الربا ؟
قبل الإجابة على هذا التساؤل لابدّ من التعريف بالحاجة، وعموم البلوى
١ - تعريف الحاجة :

أ - تعريف الحاجة في اللغة : قال ابن فارس : (حوج) الحاء، والواو، والجيم أصل واحد، وهو : الاضطرار إلى الشيء، فالحاجة : واحدة الحاجات^(٢) ..

وقال الراغب : الحاجة إلى الشيء : الفقر إليه مع محبته، وجمعها :

(١) جاء في القرار الأول من قرارات ندوة " حكم المشاركة في أسهم الشركات المساهمة المتعاملة بالربا " والتي عقدها مجمع الفقه الإسلامي بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث التابع للبنك الإسلامي في جدة في ٢٢/١٠/١٤١٣هـ - ٤/١٤/١٩٩٣م ما نصه : " أمّا بالنسبة للمساهمة في أسهم الشركات المساهمة المؤسسة خارج البلاد الإسلامية فإن الرأي بالاتفاق على عدم إجازة ذلك للبنك الإسلامي للتنمية، إذا كانت تلك الشركات تتعامل بالفائدة "، ومثله أيضاً في بحث الشيخ ابن منيع حول حكم تداول أسهم الشركات المساهمة ص ٢٤٧، ٢٤٨ .
(٢) معجم مقاييس اللغة ١١٤/٢ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المخطط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

حاجات وحوائج^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسٍ يَغْفُوبُ فَضْلًا﴾^(٢).
ب - والمقصود بالحاجة في الاصطلاح : ما تنتظر إليه الأمة، أو الأفراد
من حيث التوسعة، ورفع الحرج، وانتظام الأمور، بحيث لو لم يحصل دخل
على المكلفين الحرج، والمشقة^(٣) .

ومن التعريف تبين أن الحاجة قد تكون أمراً عاماً يكون الاحتياج إليه
شاملاً لكل الأمة في كل فئاتها، وطبقاتها من غير نظر إلى فئة معينة منهم،
مثل حاجتهم إلى الإجارة، وإلى عقد السلم ...
وقد تكون أمراً خاصاً يتعلق بطائفة معينة، كاهل بلد معين، أو حرفة
معينة، كالزراع أو الصناع، ونحوهم^(٤) .

٢ - التعريف بعموم البلوى :

أ - ففى اللغة : العموم : الشمول يقال : عمّ الشيء يعمّ عموماً : شمل
الجماعة، ومنه : العامة، لكثرتهم، وعمومهم فى البلد^(٥) .
والبلوى ترجع إلى معنى الاختبار ومنه قول الشاعر :

(١) المفردات فى غريب القرآن ص ١٣٥ .

(٢) سورة يوسف - آية رقم ٦٨ .

(٣) انظر : رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية، ضوابطه، وتقنياته للدكتور/ صالح ابن حميد
ص ٥٢، ٥٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١٧٥-١٨٢ .

(٥) انظر : الصحاح للجوهري باب الميم فصل العين ١٩٩٢/٥، والمفردات للراغب
ص ٣٤٦ .

بليت وفقدان الحبيب بـ .: وكم من كريم يبتلى ثم يصبر^(١)

وقال ابن الأعرابي : هي البلوة، والبلية، والبلوى .

ب - المقصود بعموم البلوى في الاصطلاح شينان :

١ - ميسيس الحاجة للشيء في عموم الأحوال بحيث يعسر الاستغناء عنه إلا بمشقة زائدة .

٢ - شيوع الوقوع والتلبس بالشيء بحيث يعسر على المكلف الاحتراز أو الإنفكاك عنه إلا بمشقة زائدة .

ففي الأول ابتلاء بميسيس الحاجة للتحصيل، وفي الثاني ابتلاء بمشقة الدفع^(٢) .

ومن ملاحظة المقصود بعموم البلوى ومقارنته بمفهوم الحاجة نجد أنه وثيق الصلة به، فهو نوع من الحاجة، والضابط فيه أحد أمرين :

١ - إما نزارة الشيء وقتله، كيسير النجاسات لمشقة الاحتراز عنها .

٢ - وإما كثرة الشيء وشيوعه، مما يجعل الاحتراز عنه شاقاً^(٣) .

وبالنظر إلى ما تقدم من تعريف الحاجة وعموم البلوى، وتطبيقه على واقع هذه الشركات المساهمة فإنه تبرز لنا الأمور التالية :

١ - أن هذه الشركات المساهمة تعتبر بلا ريب من أخطر وأهم أبواب استثمار الأموال في هذا العصر، لما تتميز به من قدرة على جذب المدخرات وتعبئتها لتكون قوة مالية كبيرة يمكن بواسطتها تنفيذ مشروعات حيوية

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١/٢٩٢-٢٩٤، والمقدرات للراغب ص ٦١

(٢) انظر : رفع الحرج في الشريعة الإسلامية للدكتور/ صالح بن حميد ص ٢٦٢ .

(٣) انظر : رفع الحرج في الشريعة الإسلامية للدكتور/ صالح بن حميد ص ٢٧٤ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. هزرة بن حسين الفعر

ضخمة، زراعية كانت، أو صناعية، أو خدمية، أو غير ذلك .

وقد استقرّ العرف على إسناد تنفيذ المشروعات الكبيرة - والتي يعجز عنها آحاد التجار، وأرباب الأموال - إلى هذه الشركات .

٢ - إن هذه الشركات في كثير من الأحيان تحصل على تسهيلات، تتيح لها حق الأفراد بالنشاط الذي تقوم به (حق الامتياز) كشركات البترول، والكهرباء، والغاز .. وغيرها، كما أن مثيلاتها من الشركات المساهمة الأخرى، الصناعية أو التجارية، والتي لم تحظ بحق الأفراد بالنشاط (الامتياز) لها من القبول الواسع، والشهرة الكبيرة، ما يعزّز ثقة الناس بها، وينفعهم للإقبال على تداول أسهمها، ولم يحصل لها ذلك إلا لأهمية المجال الذي تعمل فيه، ولتطلّع المتعاملين معها لمستقبل باهر لها، وقد يكون ذلك بسبب مهارة وكفاءة إدارتها أو غير ذلك، وليست هذه الأمور مما يسهل تحصيله لكل من أراد أن ينشئ شركة حتى لو توحى موافقتها للشروط الشرعية الكاملة، لأن الشركات الناجحة قليلة بالنسبة لمجموع الشركات .

٣ - أنه لا توجد شركة مساهمة - حتى وإن كان غرضها الأساسي مباحاً - إلا وهي واقعة في بعض المعاملات الربوية^(١)، وتحريم تداول أسهمها يؤدي إلى مفسد كبيرة منها انسداد باب التعامل في هذا النوع من الاستثمارات الناجحة، ومنها أنه قد يدفع بكثير من المساهمين والمستثمرين إلى الابتعاد عنها مما قد يترتب عليه إفلاسها وسقوطها، وبالتالي حرمان

(١) انظر : بحث الآثار الاقتصادية المتوقعة للقول بعدم جواز الاستثمار في شركات أصل نشاطها مباح ولكنها تتعامل في بعض اغرامات للدكتور/ محمد على القرى ص ٦ .

المجتمع من قوة اقتصادية تنموية كبيرة .

٤ - أن الحاجة داعية إلى التعامل معها ؛ ذلك أن هناك عددًا كبيرًا من صغار المستثمرين، لا يستطيعون استثمار مدخراتهم بأنفسهم، لضالة تلك المدخرات، من ناحية، ولعدم توافر الخبرة، والمعرفة بأوجه الاستثمار الناجحة لديهم من ناحية أخرى، وقد يكون هناك بعض من أرباب الأموال الكبيرة تنقصهم الخبرة في مجال الاستثمار ويرغبون في استثمار ما لديهم من أموال في أوجه مأمونة تدرّ عليهم أرباحًا معقولة، وتوفّر لهم طمأنينة نفسية بدلاً من ترك أموالهم معطلة في البنوك .

ولا يغنى في حلّ هذه المشكلة أن نقول لهؤلاء : اتركوا الاستثمار في هذه الشركات ؛ لأنه سيوقعهم في الحرج ؛ حيث لا توجد شركات بديلة خالية من الشوائب، كما أنه ليس من السهل إيجادها - كما تقدّم - .

وقد يندفع بعضهم تحت تأثير الحاجة إلى التعامل مع البنوك الربوية، خشية من تعطل أمواله، أو ضياعها في أوجه استثمارية غير مأمونة العواقب غالبًا .

٥ - إن الحاجة وعموم البلوى متصوران في التعامل مع هذه الشركات، ذلك أن الحاجة مأمّنة لدى كثير من الناس إلى التعامل مع هذه الشركات - كما تقدّم - بحيث يعسر عليهم الاستغناء عنه إلا بمشقة زائدة .

كما أن شيوخ تلبّس عمل هذه الشركات بالحرام وهي لم تنشأ أساسًا للحرام وإنما دخل عليها من بعض الوجوه، أمر لا فكاك منه في الواقع الحالي وهو مما يعسر على المكلف الاحتراز عنه ابتداءً .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

وقد قرّر العلماء أن الحاجة تنزل منزلة الضرورة^(١) في استباحة ما تدعو إليه الحاجة من الأمر المحرّم، قال العز بن عبد السلام - رحمه الله - عند الكلام على ما خالف القياس في المعاولات وغيرها من التصرفات في المثال الحادى والعشرين : " لو عمّ الحرام الأرض بحيث لا يوجد حلال جاز أن يستعمل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات ؛ لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد، واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد الإسلام ولا نقطع الناس عن الحرف، والصنائع، والأسباب التي تقوم بمصالح الأنام^(٢) .

ولا ريب أن المفسدة بارتكاب الربا، أو بالإعانة عليه متحققة في التعامل مع هذه الشركات، ولكن ترك التعامل معها مفسدة أكبر - كما تقدم - ولعلّ الله أن يهيئ من المساهمين المسلمين من يصحح مسار هذه الشركات ويرفع الحرج عن الأمة .

وإن من القواعد الشرعية المقررة جواز ارتكاب المفسدة الأخف لدرء المفسدة الأعظم، ومن أمثلة ذلك: جواز شق بطن المرأة إذا ماتت وهى حامل لاستخراج الجنين الحيّ منه .

ومن ذلك أيضاً : جواز إتلاف بعض الأموال التي تحملها السفينة بإلقائها في البحر إذا خشى من غرق السفينة وموت ركبائها^(٣) .

(١) انظر : المسعودى في القواعد للزركشى ٢٤/١، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٩٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٩ .

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ص ٦٤١ .

(٣) ومن القواعد الشرعية أيضاً في هذا قولهم : الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف،

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن سعيد بن جبير - رحمه الله - لعب بالشطرنج لما طلبه الحاج ليؤليه القضاء ليكون ذلك قادحاً فيه، فلا يولى القضاء، وذلك لأنه رأى ولاية الحاج أشد ضرراً عليه في دينه من لعب الشطرنج .

ثم قال بعده: " وقد يباح ما هو أعظم تحريماً من ذلك لأجل الحاجة " (١).
وقد عَدَّ العلماء العسر الحاصل من الحاجة وعموم البلوى من أسباب التخفيف في الشريعة (٢) إعمالاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (٤) .

وإن مما تقتضيه قاعدة الترجيح بين المصالح والمفاسد، تحصيل المصالح الشرعية المحققة حتى ولو قارنتها بعض المفاسد المرجوحة .
قال الإمام العز بن عبد السلام : " وإذا اجتمعت مصالح ومفاسد، فإن أمكن تحصيل المصالح، ودرء المفاسد فعلنا ذلك امتثالاً لأمر الله تعالى فيهما لقوله سبحانه : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (٥) .

وقولهم : يختار أهون الشرين، انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٦، ٩٧، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٨، ٨٩، وشرح القواعد الفقهية للزرقاء ص ١٤٥ - ١٤٩ .

- (١) انظر : مختصر الفتاوى المصرية للجلبي ص ٥٠٢ .
(٢) انظر : قواعد الأحكام لابن عبد السلام ص ٣٧٦، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٦، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٦ .
(٣) سورة الحج - آية رقم ٧٨ .
(٤) سورة البقرة - آية رقم ١٨٥ .
(٥) سورة التغابن - آية رقم ١٦ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

وإن تعذر الدرء والتحصيل، فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا
المفسدة ولا نبالي بقوات المصلحة قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ
فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ (١) .

أما منفعة الخمر فيالتجارة ونحوها، وأما منفعة الميسر فيما يأخذه
المقامر من المقهور، وأما مفسدة الخمر فيإزالتها للعقول، وما تحدثه من
العداوة، والبغضاء، والصد عن ذكر الله، وعن الصلاة، وهذه مفساد عظيمة
لا نسبة إلى المنافع المذكورة إليها .

وإن كانت المصلحة أعظم من المفسدة حصلنا المصلحة مع التزام
المفسدة ... (٢) .

وقد مثل للأفعال المشتملة على المصالح، والمفاسد مع رجحان المصالح
على المفاسد فيها بثلاثة وستين مثلاً من الشريعة (٣) .

وقال الإمام الشاطبي : " ... إن الأمور الضرورية، أو غيرها من
الحاجية، أو التكميلية إذا اكتنفها من خارج أمور لا تُرضى شرعاً فإن الإقدام
على جلب المصالح صحيح على شرط التحفظ بحسب الاستطاعة من غير
حرج، كالنكاح الذي يلزمه طلب قوت العيال مع ضيق طرق الحلل، واتساع
أوجه الحرام، والشبهات، وكثيراً ما يلجئ إلى الدخول في الاكتساب لهم بما
لا يجوز، ولكنه غير مانع لما يؤول إليه التحرز من المفسدة المريبة على
مفسدة التعرض، ولو اعتبر هذا في النكاح في مثل زماننا لأدنى ذلك إلى

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢١٩ .

(٢) قواعد الأحكام ص ١٤٥ .

(٣) قواعد الأحكام ص ١٤٦-١٧٣ .

إبطال أصله، وذلك غير صحيح .

وكذلك طلب العلم إذا كان في طريقه منكر يسمعه ويراه، وشهود الجنائز، وإقامة وظائف شرعية إذا لم يقدر على إقامتها إلا بمشاهدة ما لا يرتضى، فلا يخرج هذا العارض تلك الأمور عن أصولها ؛ لأنها أصول الدين، وقواعد المصالح، وهو المفهوم من مقاصد الشارع، فيجب فهمها حق الفهم فإنها مثار اختلاف وتنازع ...^(١) .

فحصل مما تقدّم أن تداول أسهم الشركات المساهمة التي نشاطها الأساسي حلال ولكن قد يدخل عليها الربا من بعض الأوجه جائز نظراً إلى مسيس الحاجة إلى التعامل معها، لما تقوم به من أعمال جلية، ولحاجة الناس إلى استثمار أموالهم بطرق مأمونة، ولعدم وجود بدائل سليمة من المؤاذات الشرعية .

كما أن دخول الربا المحرم عليها من بعض الأوجه أمر عمت به البلوى لا يمكن الاحتراز عنه ابتداءً، وسواء قصد من يملك هذه الأسهم الاستثمار، أو المتاجرة .

ولكن لا بد من التخلص من الكسب الحرام الناتج عن الربا في أرباح هذه الشركات، وفصله وصرفه في مصالح المسلمين من غير أن ينتفع به صاحب الأرباح بوجه من الوجوه، ولا أن يجعله زكاة، ولا سداد دين، ولا ينوي به الصدقة ؛ لأنه مال خبيث وقد وضعت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية ضوابط محددة يمكن بواسطتها تخليص الحرام عن أرباح الأسهم

(١) الموافقات ٤/٢١٠-٢١١ .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

كما سبق ذكره .

ويحتاج الأمر أيضاً إلى وضع ضوابط محاسبية شرعية لتخليص الربا
عن استثمارات الشركة المختلطة بالقروض الربوية^(١) .

وإذا تحقق ذلك فإننا نكون قد حافظنا على مقصود الشارع بالابتعاد عن
الاستثمار الحرام والربا المحرم - فيما كان غرضه محرماً أو فيما كان الربا
فيه مقصوداً - كما أننا حققنا ما تقضى به الحاجة من مصالح الناس - وهي
أمر مقصود للشارع أيضاً - .

ويبقى بعد ذلك الواجب المناط بأعناق المسلمين القادرين على تصحيح
أوضاع هذه الشركات المساهمة حتى يزول الحرج ويندفع العسر .

ومنى ما وجدت مجالات استثمارية لا شبهة فيها تستوعب فوائض
أموال المسلمين فإنه يجب عليهم الدخول فيها، والابتعاد عن المجالات التي
دخلتها مفسدة الربا ؛ لأن العذر قد انقطع في حقهم بذلك، ومن المقرر عند
العلماء أن ما ثبت للحاجة يزول بزوالها .

إعتراض، ودفعه :

قد يقول البعض إن ما ذكر من أهمية الشركات المساهمة - موضوع
البحث - وحاجة المجتمعات إلى خدماتها، والأفراد إلى الاستثمار فيها متحقق
فى البنوك الربوية، لأنها تقوم بدور لا ينكر فى تأمين، وتسهيل التجارة،
وعمليات التمويل، والعمليات البنكية الأخرى مع أنه لا يجوز الاستثمار فى

(١) أشار فضيلة الدكتور/ عبد الستار أو غده فى بحثه : الاستثمار فى الأسهم والوحدات
الاستثمارية إلى ما يمكن أن يكون أساساً لهذه الضوابط .

أسهمها، وعليه فإنه إما أن يجوز الاستثمار في الجميع، أو يمنع في الجميع .
والجواب عن ذلك : أن هناك فارقاً كبيراً بين الشركات المساهمة هذه
وبين البنوك الربوية ؛ فإن الأولى أنشئت لأغراض حلال لا تمنع منها
الشريعة، وإنما دخل عليها الربا من بعض الأوجه، أما البنوك الربوية فإنها
أنشئت أساساً للغرض المحرّم - الربا - فهي محرّمة بطريق الأصل .
والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تعامل بالحلل والمخلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

المراجع

- الآثار الاقتصادية المتوقعة للقول بعدم جواز الاستثمار في شركات أصل نشاطها مباح ولكنها تتعامل في بعض المحرمات، د/ محمد القرى .
- الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية، د/ عبد الفتاح أبو غده، بحث مقدم للدورة التاسعة لمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي .
- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة زين العابدين بن إبراهيم ابن نجيم، تحقيق عبد العزيز الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة ١٣٨٧هـ .
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين السيوطي ط: عيسى البابي الحلبي، القاهرة .
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ١٣٨٨هـ .
- أنيس الفقهاء للقونوي، تحقيق د/ أحمد الكبيسي، ط١، دار الوفاء بجدة عام ١٤٠٦هـ .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، نشر زكريا على يوسف، مطبعة الإمام، القاهرة .
- توصيات ندوة الأسواق المالية بالرباط والتي عقدها مجمع الفقه الإسلامي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ووزارة الشؤون الإسلامية المغربية في ربيع الآخر ١٤١٠هـ .

- حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقترض بفوائد، فضيلة د/ صالح ابن زابن المرزوقي، بحث في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد [١] السنة السادسة .
- حكم تداول أسهم الشركات المساهمة ضمن كتاب : بحوث في الاقتصاد الإسلامي لفضيلة الشيخ عبد الله بن منيع، ط١، المكتب الإسلامي، عام ١٤١٦هـ .
- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، ضوابطه وتطبيقاته، د/ صالح بن عبد الله بن حميد، ط١، جامعة أم القرى، عام ١٤٠٣هـ .
- شرح جمع الجوامع للمحلى بحاشية البناني وتقريرات الشرييني، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، مصر عام ١٣٥٦هـ .
- شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا، تحقيق د/ عبد الستار أبو غده ط١، عام ١٤٠٣هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د/ عبد العزيز خياط، نشر وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالأردن، ط١، عام ١٣٩٠هـ .
- شركات المساهمة في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي د/ صالح بن زابن المرزوقي، جامعة أم القرى، ط١، عام ١٤٠٦هـ .
- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، عام ١٤٠٢هـ .
- صحيح البخاري، ط : مصطفى البابي الحلبي، مصر .
- صحيح مسلم بشرح النووي، ط : مصطفى البابي الحلبي، مصر .

حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل والمخلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفهر

- الضوابط الشرعية لاستخراج العنصر الحرام في الأسهم وكيفية التطبيق في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار .
- الضوابط الفقهية للاستثمار في الشركات المساهمة، د/ علي الندوي، بحث مقدم لندوة الاستثمار في الشركات المساهمة .
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدّة في ندوة حكم المشاركة في أسهم الشركات المساهمة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في ٢٢/١٠/١٤١٢هـ .
- قرار الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية برقم [١٨٢] في ٧/١٠/١٤١٨هـ حول تداول أسهم الشركات المساهمة .
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعزّ بن عبد السلام، تحقيق عبد الغني الدقر، ط١، عام ١٤١٣هـ، دار الطباع للطباعة والنشر، دمشق .
- كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، مكتبة النصر، الرياض .
- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصني الشافعي، ط١، الشؤون الدينية، دولة قطر .
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر، بيروت، عام ١٣٨٨هـ .
- مدى جواز المشاركة في أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا، د/أحمد سالم محمد، بحث مقدم لندوة قضايا العملة التي عقدها مجمع الفقه الإسلامي بجنّة، عام ١٤١٣هـ .
- مسئولية الشركاء في الشركة المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة في النظام والفقه الإسلامي، عبد المحسن الزكوي، رسالة ماجستير مقدمة للمعهد العالي للقضاء بالرياض عام ١٤١٤هـ .

- المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام، الشيخ عبد الله بن محفوظ بن بيّه، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، عام ١٣٩٢هـ .
- مختصر الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف : نور الدين السبلي الحلبي، ط١، دار نشر الكتب الإسلامية كوجرا نواله، باكستان، عام ١٣٩٧هـ .
- المغنى لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق د/ عبد الله التركي، د/ عبد الفتاح الحلو، ط١، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة عام ١٤٠٨هـ
- المفردات فى غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد الكيلاني، ط : مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، عام ١٣٨١هـ .
- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة، أبو الوليد محمد ابن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق الأستاذ/ سعيد أحمد أعراب، ط١، دار الغرب الإسلامي، عام ١٤٠٨هـ .
- المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة، مصر، عام ١٣٣١هـ .
- المنثور فى القواعد، بدر الدين الزركشى الشافعى، تحقيق د/ تيسير فائق أحمد محمود، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ط١، عام ١٤٠٢هـ .
- الموافقات فى أصول الأحكام، أبو سليمان الشاطبي بتعليقات الشيخ عبد الله دراز، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة .

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي ومعالجة المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي للضريبة العامة على المبيعات

دكتور سيد محمد عبد الوهاب(*)

مقدمة

تعتبر الضريبة من المؤثرات الأساسية على خطط التنمية الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية سواء أكانت مصرية أو أجنبية ومن ثم فقد اهتم المسئولون عن السياسة الضريبية بأحكام القوانين الضريبية المختلفة وبعض القوانين الأخرى التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الاستثمارات المختلفة والتي تستهدف توسيع الرقعة الصناعية والزراعية تجسيدا للأهداف الاقتصادية. ونظرا لأن الضرائب تعتبر من أهم أدوات المخطط الاقتصادي على المستوى القومي مما يجعلنا ندرك ونعي جيدا حقيقة هامة وهي أن النظام الضريبي تشريعا وجهازا يكون في طليعة الأنظمة المؤثرة في الاقتصاد القومي ، ولا بد من شموله على تشريعات واضحة محكمة ودقيقة وحسن إدارة حتى يتحقق من خلاله انطلاقة الاقتصاد القومي بالمعدلات المطلوبة وإزالة كافة القيود والعقبات التي تعترضه.

ومما يجب التأكيد عليه أن الضرائب كواقعة اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تنبثق من ذهن المشرع وتفكيره فحسب بل تنبع من المجتمع

(*) أستاذ الخاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

والبيئة التي تطبق فيها حيث يكون للكيان الاقتصادي والاجتماعي تأثير مباشر على النظام الضريبي المطبق. لذلك فإن كل نظام ضريبي ما هو إلا تعبير عن مجتمع معين في وقت معين^(١). ومن ثم فإن السياسة الواعية لاستخدام الضرائب كعنصر من عناصر العلاقة الاستثمارية تتجسد في ابتداع ضريبة تشجع على جذب مزيد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية والمحلية وعلى التوجه إلى المجالات والأنشطة التي تحتاجها خطة التنمية الاقتصادية للدولة وتحقيق الحصيلة المناسبة في نفس الوقت^(٢).

ومما هو جدير بالذكر أن النظام الضريبي في أي دولة من دول العالم يركز على نوعين أساسيين من الضرائب هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. والضرائب غير المباشرة بدورها تنقسم إلى: ضرائب على التداول كضريبة الدمغة، رسوم التسجيل وغيرها من الرسوم التي يتقاضاها الشهر العقاري والضرائب على الإنفاق كالضرائب الجمركية ورسوم السيارات وضريبة الملاهي والضريبة العامة على المبيعات والتي تعتبر بدون شك من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة لوفرة حصيلتها ولسهولة جبايتها. ونظرا لأهمية الضريبة العامة على المبيعات فقد أكد المهتمون والمختصون بشئون الضرائب في الدول العربية في توصيات اللجنة النقدية والمالية والتي شكلت على مستوى خبراء الضرائب في الدول العربية والمنعقدة في القاهرة في الفترة من ١-٤ أغسطس ١٩٧٦ على إعطاء

(١) دكتور عبد المنعم عبد الغني ، الضريبة على القيمة المضافة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص. ٣-٥.

(٢) دكتور أحمد شرف الدين ، اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٢٠ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص. ٨٦.

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

الضرائب السلعية أهمية خاصة في البحث لدراسة نوعياتها القائمة والتعرض للصور الجديدة منها كالضريبة على القيمة المضافة ومدى ملائمة الأخذ بها^(١). كضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لمواجهة مشاكل التطبيق العملي لضريبة المبيعات.

لذا فإن الضريبة العامة على المبيعات تعتبر أحد الأدوات الهامة للسياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتشجيع الإنتاج والاستثمار علاوة على تحقيق الأهداف الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي علاوة على تمويل الموازنة العامة للدولة وتصحيح هيكل الأسعار المحلية للسلع والخدمات ، ومع ذلك فقد حرصت الدولة منذ مولد الضريبة العامة على المبيعات بالقانون ١١ لسنة ١٩٩١ على تنظيم الإعفاءات من هذه الضريبة بما يتفق مع متطلبات تنمية الصادرات وتشجيع سياسة التسوق ومراعاة البعد الاجتماعي والتنموي. وقد أظهرت تجربة السنوات العشر الأخيرة تحسنا في إنتاجية حصيله ضريبية للمبيعات حيث أن مصلحة الضرائب على المبيعات قد حققت إنجازا يحسب لها خلال سنوات محدودة دخلا يقترب من ٦٠ مليار جنيه وهو قد يعادل حصيله الضرائب على الدخل خلال خمسون عاما وبأقل قيمة لتكلفة الجباية.^٢

(١) توصيات اللجنة التقنية والمالية المتعلقة في الفترة من ١-٤ أغسطس ١٩٧٦ الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية،

(٢) نصر أبو العباس أحمد ، مشاكل تطبيق قانون ضريبة المبيعات واقتراحات الحلول ، بحث مقدم في ندوة الضريبة العامة على المبيعات ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز البحوث ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢-٥.

مشكلة البحث:

أسفر التطبيق العملي لضريبة المبيعات في مصر عن الكثير من المشاكل والمنازعات بين الممول ومصلحة الضرائب على المبيعات وعلى الأخص في المجالات التالية:

- ١- تتعلق بتسجيل الممولين لدى مصلحة الضرائب على المبيعات
 - ٢- تتعلق بأثر الضريبة العامة على المبيعات على أسعار السلع والمنتجات
 - ٣- تتعلق بخضوع السلع الرأسمالية المستوردة والمحلية للضريبة العامة على المبيعات
 - ٤- تتعلق بالحاسب الضريبي على الصناعات التي تتطلب معالجة ضريبية خاصة
 - ٥- خضوع خدمات التشغيل للغير للضريبة
- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في مناقشة بعض المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي لضريبة المبيعات في مصر ووضع الحلول الموضوعية دون الإضرار بمصالح المستثمرين ورجال الأعمال والخزانة العامة للدولة. مؤكدا على دور الضريبة على القيمة المضافة في مواجهة للمشاكل الضريبية التي أسفر عنها تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات وفي تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

فروض البحث:

يقوم هذا البحث على اختبار الفرضين التاليين:

- ١- قانون الضريبة العامة على المبيعات له أثر تضخمي في الفترة قصيرة

الأجل بتضخيم أسعار السلع بقائمة ضريبة المبيعات في مراحلها المختلفة.

- ٢- وجود أوجه قصور متعددة في كل من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية خلق العديد من المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي.
- ٣- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي عن طريق إزالة السلبات الحالية ومعالجة المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي لمرحلتها الضريبة العامة على المبيعات.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على المباحث التالية:

المقدمة ويتناول

المبحث الأول: التعريف بالضريبة العامة على المبيعات وأغراضها ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي

المبحث الثاني: المشاكل التي أسفر عنها تطبيق قانون ضريبة المبيعات والحلول المقترحة

المبحث الثالث: الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية لتحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي ومعالجة المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي الضريبة العامة على المبيعات.

ملخص البحث والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بالضريبة العامة على المبيعات وأغراضها ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي

قبل بداية الإصلاح الاقتصادي في مصر كان الاقتصاد المصري يعاني من مشكلة الزيادة المطردة في نسبة التضخم الناتجة من زيادة الطلب على السلع والخدمات عن المعروض منها مما نتج عنه تدهور سريع في قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى. وكان على الدولة أن تواجه هذه الظاهرة بكل حزم باستخدام الأدوات الاقتصادية المتاحة لها والمتمثلة في التشريع الضريبي وسعر الفائدة لإعادة وضع الأمور في مسارها الصحيح بإجراء إصلاح مالي واقتصادي للحد من وجود سيولة ضخمة واستهلاك شره مقابل إنتاجية منخفضة، الأمر الذي تطلب وجود ضرورة ملحة لظهور تشريع ضريبي يمتص قدرا من السيولة المتاحة في يد الأفراد وانتقالها ليد الدولة ، وقد تمثل هذا التشريع في صدور القانون ١١ لسنة ١٩٩١ الذي اعتبر إجراء أساسيا في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وازدادت أهميته بمرور الزمن إثر اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي التي ترمي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة تتطلب إلغاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب ذات نفس الأثر على الواردات التي يكون مصدرها الاتحاد الأوروبي.

وقد بدأ التفكير في إدخال ضريبة المبيعات في مصر منذ عام ١٩٧٧ إلا أنه نظرا لأن البيئة المصرية في ذلك الوقت لم تكن مهياة فقد رأى القادة

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

السياسيون والماليون تطبيقها على مراحل بادئة بفرض ضريبة الاستهلاك على عدد محدود من السلع بموجب القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨٢. واستجابة لنداءات صندوق النقد الدولي ومطالبه المتكررة منذ عام ١٩٨٠ وتجنب المشاكل التي أسفر عنها تطبيق قانون ضريبة الاستهلاك ١٣٣ شكلت لجان ضم إليها عدد من خبراء من أمريكا ومن دول أوروبا درست التشريعات الأجنبية وطورتها بما يتلاءم مع ظروف المجتمع المصري خاصة وأن الاتجاه في دول العالم -سواء المتقدم منها والنامي- في ذلك الوقت كان متجهاً إلى تعميم فرض ضريبة عامة على المبيعات حيث بلغ عدد الدول التي تطبق هذه الضريبة أكثر من ٧٥ دولة^(١). وقد أسفرت جهود لجان وضع نظام الضريبة العامة على المبيعات صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ ، وقرار وزير المالية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩١. وقد اشتمل القانون ١١ لسنة ١٩٩١ على ثلاثة عشر باباً يتضمن ٥١ مادة علاوة على جدولين يتضمنان أسعار الضريبة على السلع والخدمات الخاضعة لها^(٢).

مفهوم الضريبة العامة على المبيعات:

ضريبة المبيعات هي الضريبة التي تفرض جبراً على السلع المصنعة وكذا المستوردة والخدمات التي تؤدي للأفراد إلا ما استثنى منها بنص خاص (لا

(١) دكتور مصطفى الشامي ، الضريبة على المبيعات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، المؤتمر الضريبي الأول ، جمعية الضرائب المصرية المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩١ ، ص. ٣-٥.

(٢) دكتور حسين حسين شحاته ، دكتور عصام عبد الهادي أبو النصر ، الإطار الفكري والعملية للمحاسبة الضريبة ، القاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ ، ص. ٧٧-٨٠.

ضريبة بدون نص ولا إعفاء بدون نص). ومن ثم فإن السعر الذي يدفعه المستهلك أو طالب الخدمة يتضمن : ثمن السلعة الأصلي مضافا إليه قيمة الضريبة التي تفرض على السلعة وتورد إلى خزانة الدولة.

وقد جاء تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ضمن الإجراءات والسياسات التي اشتمل عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نادى به رئيس الجمهورية في عام ١٩٩١ لتكون أداة عملية في تحقيق أهداف هذا البرنامج لما تتميز به من سهولة وبساطة الإجراءات وتعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف السلع الخاضعة في معاملتها ضريبيا، وبحق فإن ضريبة المبيعات تعتبر أهم أنواع الضرائب غير المباشرة لأنها توفر حصيلة مالية كبيرة تساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة وتقلل العجز السنوي فيها لأن هذه الضريبة تفرض على السلع والخدمات كما يعكسه تتطور المؤشرات الضريبية الواردة في الجدول التالي:

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

تطور المؤشرات الضريبية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٥

متوسط الفترة من ١٩٩٥	متوسط الفترة من ١٩٨٧	متوسط الفترة من ١٩٨٢	متوسط الفترة من ١٩٧٨	المؤشر الضريبي
٢٣,٤	٢٦,٧	١٨,٦	١٢,٧	نسبة إجمالي لحصول الضريبة إلى النتائج المحلي
٦٢,٨	٦٢,٠٥	٦٢,٦	٦٥,٨	نسبة إجمالي لحصول الضريبة إلى الإيرادات العامة
٦٦,١	٦٦,٦	٦٣,٦	٧٩,٢	نسبة إجمالي لحصول الضريبة إلى الإنتاج العام الجاري
٣,٣	٤,٧	٣,٠	٣,٢	مرونة الحصول
٧,٦	١٣,٣	١٠,٥	٥,٣	نسبة إجمالي الضرائب المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي
١٣,٢	١٣,٣	١٠,٣	٧,٢	نسبة الضرائب الغير مباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي
٤٣,٧	٥٠,٦	٤٤,٤	٤١,٤	نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الحصول الضريبية
٥٦,٣	٤٩,٤	٥٥,٦	٥٨,٦	نسبة الضرائب الغير مباشرة إلى إجمالي الحصول الضريبية

المصدر: د. سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي
دراسة تحليلية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، عام ٢٠٠٠ ص ٢٩٧-٣٠٠.

يتبين من دراسة البيانات الواردة بالجدول أن نسبة حصيللة الضرائب الغير مباشرة سجلت زيادة ملموسة إلى إجمالي كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الحصيللة الضريبية في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٥ ويرجع الفضل في ذلك إلى الضريبة العامة على المبيعات التي فرضت في عام ١٩٩١ حيث قدر معدل نموها بنحو ٤٨,٦% في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥ ، كما بلغت حصيللة الضريبة العامة على المبيعات إلى إجمالي الحصيللة الضريبية في عام ١٩٩٧ نسبة ٣٠,٣%. كما استمرت الدولة تعتمد على سلاح الضرائب غير المباشرة والتي بلغت نسبتها إلى إجمالي حصيللة الضرائب في عام ١٩٩٧-١٩٩٨ ٦٦,٤% بينما بلغت نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الحصيللة الضريبية في نفس الفترة ٣٣,٦%.

نطاق تطبيق ضريبة المبيعات

ضريبة المبيعات كغيرها من الضرائب غير المباشرة يتحمل عبأها المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة سواء أكانت محلية أو مستوردة. ولا ينصرف إلى الذهن أن المشرع عندما حدد أشخاصا معينين بحجم نشاطهم وتكليفهم بتوريد الضريبة إلى خزانة مصلحة الضرائب على المبيعات لا يعني أن هؤلاء الأشخاص يتحملون عبء الضريبة بصفة نهائية إلا عندما يقوم المكلّف باستعمال هذه السلعة أو الخدمة والاستفادة منها في أغراضه الخاصة (مادة رقم ٦ من القانون ١١ لسنة ١٩٩١)، ونظرا لأن القانون حدد استحقاق الضريبة بتحقيق واقعة البيع فإن المكلّفين يقومون بدور الوسيط بين المستهلك ومصلحة الضرائب على المبيعات.

ومما هو جدير بالذكر أن القانون عندما فرض هذه الضريبة على كافة

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

السلع المصنعة محليا أو المستوردة وضع قيودا وضوابط عند استحقاقها
وسدادها وتمثل في:

١- تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة على اعتبار أن
للدولة حقا في نسبة معينة من ثمن بيع السلعة أو الخدمة يطلق عليها
ضريبة المبيعات.

٢- يشترط لاستحقاق الضريبة أن يكون البائع مكلفا (رقم أعماله السنوي
٥٤٠٠٠ جنيه أو ١٥٠٠٠٠ جنيه حسب الأحوال).

٣- تستحق الضريبة على السلع المستوردة بغرض الاتجار فيها. بينما لسلع
المستوردة والتي تكون في حوزة الراكب بقصد الاستعمال الشخصي فلا
تستحق عليها ضريبة مبيعات أيأ كانت قيمتها

٤- منعا لسلازدواج الضريبي يخصم من إجمالي الضريبة المستحقة على
السلع المباعة ما يلي:

أ- الضريبة السابق تحميلها على السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلعة
خاضعة للضريبة

ب- الضريبة التي سبق تحميلها على نفس السلعة المباعة بمعرفة
المسجل في مرحلة التوزيع

جـ ما سبق سداده أو حسابه من ضريبة على المردودات من البضاعة
المباعة^(١).

(١) وزارة المالية مصلحة الضرائب على المبيعات ، دليل الخصم الضريبي ، مايو ٢٠٠١ ،
ص. ٤.

الهدف من فرض الضريبة العامة على المبيعات:

- يُعتبر تطبيق الضريبة على المبيعات أحد الإجراءات والسياسات التي اشتمل عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خاصة وأنها تعتبر بحق أداة هامة في تحقيق أهداف هذا البرنامج لما تتميز به من مزايا عديدة منها:
١. توفر حصيللة مالية كبيرة تساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة وتقلل نسبة العجز فيها حيث أنها تسري على السلع والخدمات .
 ٢. انخفاض سعر الضريبة العامة على المبيعات فتفرض بسعر صغير نسبيا (٥% أو ١٠% ..) على بعض السلع إلا أنه نظرا لأن القاعدة الأفقية لهذه السلع عريضة فإنها تأتي بحصيللة لا بأس بها فقد بلغت حصيللة الضريبة العامة على المبيعات في موازنة ١٩٩٨/١٩٩٩ حوالي ١٤,٥ مليار جنيه مقابل ١٣ مليار جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٨، وتقدر إيرادات الضريبة العامة على المبيعات في مشروع موازنة ٢٠٠٠/١٩٩٩ بحوالي ١٦,٥ مليار جنيه^(١).

(١) دكتور حمدي عبد العظيم ، تطوير الضريبة العامة على المبيعات وصولا إلى الضريبة على القيمة المضافة ، ندوة الضريبة العامة على المبيعات المتعددة في يوليو ١٩٩٩ ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث، ص. ٢-٤ .

المبحث الثاني المشاكل التي أسفر عنها تطبيق قانون ضريبة المبيعات والحلول المقترحة

يعتبر قانون الضريبة العامة على المبيعات المحور الرئيسي الذي تعتمد عليه خطوات الإصلاح الاقتصادي التي تضامنت فيما بينها للعبور بالاقتصاد المصري من منطقة الخمول والانكماش إلى منطقة الانتعاش والتقدم. وقد ظهر واضحا عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ أنه ساهم مساهمة فعالة في تحقيق ما تهدف إليه الدولة خاصة وأن الضريبة العامة على المبيعات لم يقتصر دورها على توفير الأموال اللازمة - فقد حقق في خلال سنوات محدودة دخلا يقترب من ستين مليار جنيه^(١) - لبرامج وخطط الإصلاح الاقتصادي. بل تعدى دورها إلى تحقيق أدوار أخرى لا تقل أهمية عن الدور التمويلي لبرامج التنمية كضبط السوق الداخلي، وتجميع البيانات الدقيقة عن حجم الإنتاج الصناعي الداخلي وحجم الواردات الخارجية ومراحل التداول المختلفة والتي قد تساهم بفاعلية كبيرة في إحكام تطبيق الضرائب الأخرى (الضريبة الموحدة والضريبة على أرباح شركات الأموال والضريبة الجمركية).

وعلى الرغم من المزايا العديدة التي حققها تطبيق القانون ١١ لسنة ١٩٩١ إلا أنه قد لوحظ في السنوات الماضية بعض المشاكل الناتجة عن

(١) نصر أبو العباس أحمد ، مشاكل تطبيق قانون ضريبة المبيعات واقتراحات الحلول ، بحث مقدم إلى ندوة الضريبة العامة على المبيعات ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص. ١-٣.

وجود أوجه قصور متعددة في القانون الخاص بها ولائحته التنفيذية من جهة وفي الاجتهادات المختلفة في تفسير بعض مواد القانون وغيرها من السليبات الأخرى والتي أدت إلى كثرة لِمنازعات القضائية بين المسجلين ومصلحة الضرائب على المبيعات من جهة أخرى. وسوف يعرض الباحث لأهم المشاكل التي أسفر عنها تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ودور الضريبة على القيمة المضافة في مواجهة هذه المشاكل:

المشكلة الأولى: تتعلق بتسجيل الممولين لدى مصلحة الضرائب على المبيعات:

ألزم المشرع الضريبي في المادة ١٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ كل منتج صناعي أو مؤدي الخدمة بلغ أو جاوز إجمالي مبيعاته من السلع الصناعية المنتجة محليا أو مقابل الخدمة خلال الإثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون مبلغ ٥٤ ألف جنيه أن يتقدم إلى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وكافة بياناته على النموذج المعد لهذا الغرض، وطبقا للمادة ١٩ أجاز للشخص الطبيعي أو المعنوي الذي لم يبلغ حد التسجيل أن يتقدم إلى المصلحة لتسجيل اسمه وعندئذ يعتبر من المكلفين^(١).

من نصوص المادتين السابقتين يتبين أن الشخص الذي يصل رقم أعماله إلى حد التسجيل يلتزم بسداد الضريبة طبقا للفترة المحددة للسلعة أو الخدمة ثم يضيف قيمة الضريبة على السلعة أو الخدمة. وهذا بدون شك سوف يؤثر على موقفه التنافسي خاصة وأن نفس السلعة متباع من خلال

(١) قانون الضريبة العامة على المبيعات ، الأهرام الاقتصادي العدد ١١٦٥ في ١٣ مايو

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عيد الوهاب

شخص غير مسجل بسعر أقل.

ويرى الباحث أن ما تنص عليه المادة رقم ١٩ من القانون بجعل التسجيل اختياري لمن لم يبلغ حد التسجيل أمر غير منطقي ويجب إلزام الممولين بالتسجيل دون وجود حد معين. للتسجيل
المشكلة الثانية: أثر الضريبة العامة على المبيعات على أسعار السلع والمنتجات:

أسفر التطبيق العملي للضريبة العامة على المبيعات إجماع الكثير عن شراء الكثير من المنتجات لأن الضريبة العامة على المبيعات تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع حيث تفرض الضريبة على المبيعات على المنتج أو السلعة في كل مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة. فمثلا تفرض ضريبة المبيعات على قيمة السلعة عند توريدها للمصنع كمادة أولية ثم تفرض مرة أخرى عليها وهي سلعة نصف مصنعة ثم تفرض مرة ثالثة عليها عند انتقالها إلى تاجر الجملة كسلعة تامة الصنع ومرة رابعة عند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة وأخيرا تفرض عليها الضريبة عند بيعها إلى المستهلك النهائي لذا يتبن تكرار فرض الضريبة على القيمة الإجمالية للسلعة أو الخدمة الواحدة بعدد المراحل التي تمر بها والذي قد يكون لها تأثير كبير على ارتفاع أسعار السلع والخدمات لأن سعر السلعة يكون متضخما بإجمالي الضرائب المحتسبة في جميع المراحل. سواء فرضت الضريبة بسعر موحد في جميع المراحل أو اختلف السعر من مرحلة

لأخرى^(١). وهذا قد يدفع المستهلك إلى الإحجام عن شرائها أو يجعل المنتج يختصر عدد المراحل الإنتاجية وربما يكون لذلك تأثير مباشر على جودتها وبالتالي على حركة الإنتاج والتوزيع. وسوف نوضح مدى تأثير الضريبة على القيمة المضافة على تخفيض أسعار السلع بالمقارنة مع غيرها من الضرائب التراكمية كالضريبة العامة على المبيعات بفرض أن قيمة السلعة في نهاية المرحلة الأولى ١٠٠ وأن معدل الضريبة ١٠% وبأبقي البيانات الأخرى كما تظهر من الجدول التالي:

جدول رقم (١)

سعر بيع المنتج في ظل الضريبة العامة على المبيعات

المراحل	قيمة السلعة في أول المرحلة	تكاليف الإنتاج	مقدار الربح	قيمة السلعة في آخر المرحلة	مقدار الضريبة العامة على المبيعات
الأولى	-	-	-	١٠٠	١٠ (١٠٠ × ١٠%)
الثانية	١١٠	٥٠	٤٠	٢٠٠	٢٠ (١٠٠ × ٢٠%)
الثالثة	٢٢٠	٧٠	٦٠	٣٥٠	٣٥ (١٠٠ × ٣٥%)
الرابعة	٣٨٥	٩٥	٣٠	٤٤٠	٤٤ (١٠٠ × ٤٤%)
الأخيرة	٤٨٤	١٤	٢٠	٥١٨	٥٢ (١٠٠ × ٥١٨%)

من الجدول رقم (١) يتبين أن سعر بيع المنتج للمستهلك النهائي في ظل تطبيق الضريبة العامة على المبيعات يكون (٥١٨ + ٥٢) ٥٧٠ جنيه وهذا يؤكد أن المستهلك النهائي تراكت عليه الضرائب في كافة المراحل السابقة مما قد يؤثر على قرار المستهلك في شرائها فقد يحجم عن شرائها أو يضطر

(١) دكتور حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، مركز إسكندرية للكتاب ، إسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص. ١٦٤-١٦٦.

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

المنتج إلى التهرب من الضريبة أو اختصار عدد المراحل الإنتاجية لتقليل الضرائب المستحقة وتخفيض سعر الضريبة وبدون شك فإن ذلك قد يكون على حساب جودة المنتج مما يضعف روح المنافسة نتيجة لظهور المنشآت الكبيرة والشركات الاحتكارية^(١). يتحمل جزء منها حتى يضمن استمرار دورة الإنتاج.

وبتطبيق الضريبة على القيمة المضافة يمكن معالجة هذه المشكلة الخطيرة لأن الضريبة على القيمة المضافة لا تفرض على القيمة الإجمالية للسلعة في كل مرحلة بل تفرض على القيمة التي تضاف على السلعة فقط. وبافتراض ثبات الظروف الواردة في الجدول رقم (٢) يتبين ما يلي:

جدول (٢)

سعر بيع المنتج في ظل الضريبة على القيمة المضافة

المراحل	قيمة السلعة في أول المرحلة	تكاسف الإنتاج	مقدار الربح	قيمة السلعة في آخر المرحلة	القيمة المضافة في المرحلة	مقدار ضريبة القيمة المضافة على المبيعات
الأولى	-	-	-	١٠٠	١٠٠	١٠ (١٠×١٠٠%)
الثانية	١١٠	٥٠	٤٠	٢٠٠	٩٠	٩ (٩٠×١٠%)
الثالثة	٢٠٩	٧٠	٦٠	٣٣٩	١٣٠	١٣ (١٣٠×١٠%)
الرابعة	٣٥٢	٢٥	٣٠	٤٠٧	٥٥	٦ (٥٥×١٠%)
الأخيرة	٤١٢	١٤	٢٠	٤٤٧	٣٤	٣ (٣٤×١٠%)

يوضح الجدول الثاني أن المنتج أو السلعة ستباع بمبلغ ٤٤٧ جنيه في حالة فرض الضريبة على القيمة المضاف بدلا من ٥٧٠ جنيه. ومن ثم تكون الضريبة على القيمة المضافة أكثر تشجيعا لحركة الإنتاج والتداول.

(١) دكتور حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سابق ، ص. ١٦٦.

المشكلة الثالثة: تتعلق بخضوع السلع الرأسمالية للضريبة

فرض ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية لها مردود سلبي على الاستثمار بزيادة الأعباء الملقاة عليها من جهة ووقوعها في نطاق الازدواج الضريبي مرة أخرى.

استمدت مصلحة الضرائب على المبيعات حجتها في فرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع الرأسمالية على عموم نص المادة الثانية من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ والتي تقضي بفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة محليا والمستوردة إلا ما استثنى منها بنص خاص وقد توسعت مصلحة الضرائب على المبيعات في تفسيرها لكلمة سلع متضمنة السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية سواء أكانت تستورد لاستخدامها في العملية الإنتاجية أو لإعادة بيعها للمشتري النهائي الذي يقوم بشرائها في العملية الإنتاجية ، وذلك لأن الضريبة على المبيعات هي ضريبة عامة تسري على كافة السلع سواء أكانت سلعاً رأسمالية أم غير رأسمالية لعموم نص المادة الثانية من القانون.

ومنذ سنوات عديدة أثار الممثلون مشكلة عبء الضريبة على المبيعات على السلع الرأسمالية ومدى تأثيرها على نقص السيولة مما كون له اعمق الأثر في التوسع في المشروعات الحديثة. وقد حاولت مصلحة الضرائب على المبيعات معالجة هذه المشكلة وتخفيف حدةتها بإصدار القرارات الإدارية رقم ٩٧ لسنة ١٩٩١ ، القرار ٥٥٩ لسنة ١٩٩١ والذي يقضي بتخفيف عبء سداد الضريبة المفروضة على السلع الرأسمالية المستوردة بسداد ٥.٠% (نصف في المائة) ضريبة عن الإفراج الجمركي

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

وتبسيط الباقي على سبعة أقسام سنوية تبدأ بعد مرور ثلاث سنوات كفترة سماح^(١). وبالرغم أن هذه الإجراءات ساعدت كثيرا في تخفيف حجم المشكلة إلا أنها لم تضع حلا جذريا للقضاء على هذه المشكلة.

ويرى الباحث علجا لهذه المشكلة ضرورة تحديد مدلول السلع الرأسمالية وتحديد وجهات النظر المختلفة في مواجهة مشكلة فرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع الرأسمالية.

لتحديد مدلول السلع الرأسمالية: يتبين لنا وجود صعوبة كبيرة في تحديد المقصود بالسلع الرأسمالية لأن السلعة الواحدة قد تكون سلعة رأسمالية لدى أحد المشروعات وغير رأسمالية في مشروعات أخرى خاصة وأن هناك سلعا رأسمالية تدخل بصورة مباشرة في إنتاج سلع خاضعة للضريبة كآلات الإنتاجية أو تسهم بصورة غير مباشرة في أداء العمل الإنتاجي كآلات التصوير أو سيارات التوزيع ، كما أن هناك سلعا إنتاجية تساهم في العملية الإنتاجية لسلع معفاة من الخضوع للضريبة كالسلع الضرورية.

وجهات النظر المختلفة لمواجهة مشكلة خضوع السلع الرأسمالية للضريبة العامة على المبيعات يمكن عرضها كما يلي:

وجهة نظر المستثمرين وبعض رجال القانون:

يرى هذا الفريق أن يتم سداد الضريبة العامة على المبيعات بعد الحصول على فترة سماح مدتها خمس سنوات ثم تقسط على خمس سنوات بدلا مما تقضي به القرار الإداري ٥٥٩ لسنة ١٩٩١ والذي صدر في ١١

(١) نصير أبو العباس ، الموسوعة في الضريبة العامة على المبيعات ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص. ٨٣-٨٦.

ديسمبر ١٩٩١ والذي يقضي بإعطاء تسهيلات كبيرة في السداد حيث يتم سداد نصف في المائة من القيمة المتخذة أساسا لحساب الضريبة تدفع عند الإفراج المؤقت وتأجيل السداد لمدة تتجاوز ثلاث سنوات ثم يسدد الباقي على سبعة أقساط متساوية القيمة. وبالرغم من أن البعض^(١) بين أن ما يقترحه المستثمرون من سداد الضريبة بعد فترة سماح خمس سنوات ليس في صالحهم بالمقارنة بما يقضي به القرار الإداري ٥٥٩ لسنة ١٩٩١ حيث يرا أن استثمار قيم الأقساط المستحقة في أحد البنوك بمعدل ٩% سوف يؤدي إلى أن تكون نسبة الضريبة لأصل السلعة ١,٨٥% بدلا من ١٠% كما ينضج من عرض المثال التالي:

استوردت منشأة معدة رأسمالية بلغت قيمتها في الجمارك ١٠ مليون جنيه عندئذ تكون الضريبة المستحقة على هذه المعدة

$$= 10.000.000 \times 10\% = 1.000.000 \text{ جنيه}$$

الضريبة التي تسدد عند الإفراج المؤقت

$$= 10.000.000 \times 0.5\% = 500.000 \text{ جنيه}$$

الضرائب التي تسدد بعد فترة السماح

$$= 1.000.000 - 500.000 = 500.000 \text{ جنيه}$$

وباستثمار قيمة الضرائب المؤجلة في أحد البنوك كوديعة بعائد سنوي ٩% يكون سداد العبء المالي بعد سداد الأقساط في مواعيدها المحددة كما يظهر من الجدول التالي:

(١) نصر أبو العباس ، مشاكل تطبيق قانون ضريبة المبيعات واقتراحات الحل ، مرجع سابق ، ص. ٤-٥.

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

جدول (٣)

بيان بالعبء المالي المسدد من استثمار قيمة الضرائب الموجلة

المسنة	العبء في نهاية العام	العبء + أصل الوديعة	يخصم ما يمد لضريبة المبيعات	المتبقى من الوديعة والعبء
٩٩/١/١		٩٥٠٠٠	-	٩٥٠٠٠
٢٠٠٠/١/١	٨٥٥٠٠	١٠٣٥٥٠٠	-	١٠٣٥٥٠٠
٢٠٠١/١/١	٩٣١٩٥	١١٢٨٦٩٥		١١٢٨٦٩٥
٢٠٠٢/١/١	١٠١٥٨٢	١٢٣٠٢٧٧	١٣٥٧١٥	١٠٩٤٥٦٢
٢٠٠٣/١/١	٩٨٥١٠	١١٩٣٠٧٢	١٣٥٧١٥	١٠٥٧٣٥٧
٢٠٠٤/١/١	٩٥١٦٢	١١٥٢٥١٩	١٣٥٧١٥	١٠١٦٨٠٤
٢٠٠٥/١/١	٩١٥١٢	١١٠٨٣١٦	١٣٥٧١٥	٩٧٢٦٠١
٢٠٠٦/١/١	٨٧٥٣٤	١٠٦٠١٣٥	١٣٥٧١٥	٩٢٤٤٢٠
٢٠٠٧/١/١	٨٣١٩٧	١٠٠٧٦١٧	١٣٥٧١٥	٧٨١٩٠٢
٢٠٠٨/١/١	٧٨٤٧١	٩٥٠٣٧٤	١٣٥٧١٥	٨١٤٦٥٩
جملة	٨١٤٦٦٣		٩٥٠٠٠	٨١٤٦٥٩

مما سبق يتبين أن العبء الضريبي في ظل القرار الإداري يكون
أفضل للمستثمر حيث يكون:

قيمة الضريبة المسددة عند الإفراج المؤقت

٥٠٠٠٠

الفرق بين الوديعة في أول الفترة وفي نهاية المدة (٩٥٠٠٠٠ -

$$= ٨١٤٦٥٩ - ١٣٥٣٤١$$

جملة الضرائب التي سدها الممول على السلع الرأسمالية =

$$١٨٥٣٤١$$

نسبة الضرائب إلى قيمة السلع الرأسمالية = $١٨٥٣٤١ \div ١٠٠٠٠٠٠٠$

$$= ١٠٠ \times ١,٨٥ \%$$

وبالرغم مما يتميز به هذا الاقتراح بسهولة احتساب الضريبة وتخفيض العبء الضريبي إلى ١,٨٥% بدلا من ١٠% ويؤيد ما تطبقه مصلحة الضرائب على المبيعات. غير أن

الباحث يرى تطبيق هذا الاقتراح على الممول الذي يستورد سلعا رأسمالية بهدف الاتجار فيها ببيعها لأن ذلك سوف يبسر للممولين سداد الضريبة وعدم تحميله أعباء إضافية فوائد التأخير والتي حددها القانون بنصف في المائة أسبوعياً ٢٦% سنوياً).

أما السلع الرأسمالية المستوردة والمحلية لاستخدامها في الإنتاج فيرى الباحث إعفائها من الخضوع للضريبة العامة على المبيعات لما يلي:

١- التعليمات الواردة في القرارات الإدارية ٩٧ ، ٥٥٩ لسنة ١٩٩١ والتي تقضى بتفسيط الضريبة بعد فترة سماح معينة قصرها على السلع الرأسمالية المستوردة دون السلع الرأسمالية التي تصنع في داخل الدولة وهذا يجعل السلع الرأسمالية في وضع أفضل من السلع المصنعة محليا وعندئذ يتحمل الممول بقيمة الضريبة عند شرائها مما يجعله يحجم عن شرائها يفضل عليها السلع الرأسمالية المستوردة وهو ما يتنافى مع ما تنادي به الدولة من تشجيع الصناعات المحلية وسعيها الدائم على تطوير وتحديث الصناعة المحلية تنفيذا لسياسة الإصلاح الاقتصادي.

٢- أكدت أحكام القضاء وكذلك الفتاوى الملزمة الصادرة من الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة على أن السلع الرأسمالية المستوردة لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات إلا إذا تحقق فيها شرط البيع أو الاتجار. علما بأن أحكام المادة ٦٦ من القانون

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أقرت بأن الفتاوى التي تصدرها الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع تعتبر فتاوى ملازمة وواجبة التطبيق ولا تستلزم موافقة الوزير المختص أو للجهة الإدارية. وفيما يلي بعض الفتاوى التي تؤكد عدم خضوع السلع الرأسمالية المستوردة للضريبة العامة على المبيعات:

#- الفتوى رقم ٤٩٥/٢/٣٧ الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٨ والتي تنص بأن معدات الهيئة القومية للأنفاق الواردة لها من الخارج وفقا لأحكام العقود المعروضة وليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها وتستخدم في تشغيله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدها تحقيقا للنفع العام. ومن ثم تصبح هذه المعدات غير خاضعة للضريبة العامة على المبيعات.

#- الفتوى رقم ٥٤٥/٢/٣٧ الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٣ حيث أكدت على عدم خضوع السلع الواردة من الخارج للضريبة العامة على المبيعات إلا إذا كانت واردة بغرض الاتجار فيها طبقا لأحكام للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

#- أصدرت الإدارة العامة الفنية للبحوث الضريبية بمصلحة الضرائب على المبيعات بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٧ التعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ والتي تنص بأن المستورد لحسابه وليس لغرض الاتجار غير مخاطب بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ وهذا يعتبر اعتراف صريح من مصلحة الضرائب على المبيعات بأن السلع الرأسمالية المستوردة ولا يتوافر فيه غرض الاتجار لا تخضع للضريبة^(١).

(١) دكتور سعيد عيد النعم ، بعض المشكلات العلمية للمحاسبة عن ضريبة المبيعات، المؤتمر الضريبي السابع لكلية التجارة جامعة عين شمس ، الضريبة العامة على المبيعات ٩ المنعقد في الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر ١٩٩٥.

٣- فرض الضريبة على السلع الرأسمالية يؤدي إلى تكرار استحقاق الضريبة مرتين :

أ- مرة بعد إتمام صنعها وبيعها.

ب- ومرة أخرى عندما يتم بيع المنتجات التي استثمرت في إنتاجها حيث يتضمن ثمن بيعها جزءا من إهلاك هذه السلع.

٤- فرض الضريبة على السلع الرأسمالية يؤدي إلى زيادة قسط استهلاك السلع الرأسمالية وبالتالي تخفيض أرباح الممول الخاضعة للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على أرباح شركات الأموال لأن هذه السلع تخضع للضريبة العامة على المبيعات عند شراء هذه الأصول ومرة أخرى عند خضوع إنتاج هذه الآلات من السلع للضريبة العامة على المبيعات

٥- خضوع السلع الرأسمالية للضريبة ليس في صالح الخزانة العامة للدولة لأن الممول يسترد قيمة الضريبة المسددة عن هذه السلع من خلال زيادة قسط إهلاكها، كما ينتج عن ذلك تخفيض ضريبة الدخل المستحقة على أرباح الممول.

٦- يناقض المشرع الضريبي المصري نفسه حيث يخضع السلع الرأسمالية للضريبة العامة على المبيعات وفي نفس الوقت يحفز الممولين الخاضعين للضريبة الموحدة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال تشجيعا لهم على تحديث ما لديهم من آلات ومعدات بهدف زيادة الإنتاج وذلك بخصم استهلاك إضافي يعادل ٢٥% من تكلفة الآلات والمعدات التي تشتريها المنشأة أو تقوم

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

بتصنيعها لاستخدامها في الإنتاج طبقاً لنص المادة ٢٧ ، والبند الثالث من المادة ١١٤ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بالإضافة إلى استرداد الضريبة التي احتسبت على الأرباح الرأسمالية عن طريق خصم الأرباح الرأسمالية من أرباح المنشأة عن السنة أو السنوات التالية للبيع.

٧- معالجة السلع الرأسمالية التي تستخدم في العملية الإنتاجية داخل البلاد ينفس المعاملة الضريبية في المشروعات في المنطق الحرة بعدم خضوعها للضريبة عندما تكون مستوردة أو خضوعها بسعر صفر في المائة إذا كانت مصنعة محلية.

المشكلة الرابعة: تتعلق بالتحاسب الضريبي لبعض الصناعات التي تتطلب معالجات خاصة

نظراً لأن هناك بعض الصناعات تتطلب معالجة ضريبية خاصة كصناعة السينما والمصنوعات الجلدية والمشغولات الذهبية ، فإن مصلحة الضرائب على المبيعات أصدرت المنشور رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ متضمناً قواعد للتحاسب الضريبي على المبيعات تناسب تلك الصناعات. وتقضي هذه القواعد بأن صاحب الورشة هو المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب وأن واقعة استلام المشغولات الذهبية من مصلحة الدمغة والموازين تعتبر الواقعة المنشئة للضريبة ، ومعدل دوران الذهب ٢١ أربع مرات في السنة وللذهب عيار ١٨ ثلاث مرات في السنة ومعدل دوران الفضة خمس مرات.

ويرى الباحث أن هذا الأسس قد يساعد على تهرب الممولين من الضريبة العامة على المبيعات لما يلي:

١- جعل حد التسجيل بالنسبة للمنتج الصناعي الذي تبلغ مبيعاته السنوية من السلع الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها بمبلغ ٥٤ ألف جنيه وبالنسبة للتاجر الذي تبلغ مبيعاته السنوية ١٥٠ ألف جنيه يهدم روح المنافسة بين الممولين لأن سعر السلعة يكون مرتفعاً لتضمينها بقيمة الضريبة لدى السّجّار أو المنتجين المسجلين ومنخفضاً لدى غيرهم من التجار الغير مسجلين مما قد يحجم المستهلك عن شراء السلعة من المسجّل وشرائها من التاجر الغير مسجلين وفي هذا ضياع لجزء من موارد الدولة المالية.

٢- عدد الورش العاملة في مجال تصنيع الذهب حوالي ٤٠٠٠ ورشة المسجل منها حوالي ٧٥٠ ورشة فقط ، بينما عدد تجار التجزئة حوالي ١٥٠٠٠ محل في جميع أنحاء الجمهورية^(١).

٣- المشغولات الذهبية المعروضة في محلات الذهب أكثر من ٥٠% مشغولات ذهبية قديمة قد حصل عليها التاجر من المستهلك بسعر الذهب المعلن فقط في الصحف ويقوم بغسله وتنظيفه وبيعه مرة أخرى للمستهلك على أساس مشغولات جديدة ويحصل ضريبة المبيعات والدمغة لحسابه الخاص لعدم وجود أي دليل عليها.

٤- تحصيل ضريبة المبيعات عند دمج المشغولات يعتبر أسلوباً غير مناسب للحصول لأن مصلحة الدمغة والموازن تستخدم أختاماً يسهل تزويرها ويصعب على مفتشي الدمغة والموازن اكتشاف الفرق بين الأختام الصحيحة والمزورة مما قد يؤثر على ضعف حصيلة ضريبة

(١) جمال سعيد مرقص (مستثمر في مجال الذهب) أهم المشاكل التي نتجت عن ضعف حصيلة ضريبة المبيعات من صناعة الذهب ، ندوة الضريبة العامة على المبيعات التي عقدتها أكاديمية السادات للعلوم الإدارية في الفترة ١٩٩٩/٧/٢٤ ، ص. ١-٢

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

المبيعات^(١)

- ٥- إلزام تجار الذهب وغيرهم من تجار التجزئة بالتسجيل في مصلحة الضرائب على المبيعات مهما بلغ رقم أعماله دون الالتزام بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه للتاجر أو ٥٤ ألف للمنتج .
- ٦- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠% من القيمة المضافة إلى سعر الجرام الواحد في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع.
- ٧- تخصص وزارة الصناعة شعار أو رمز معين لكل صانع بحيث يوضع بجانب ختم مصلحة الدمغة والموازين وبحيث لا يستطيع الصانع بيع مشغولاته بدون هذا الشعار .

المشكلة الخامسة: خضوع خدمات التشغيل للغير للضريبة العامة على

المبيعات

خدمات التشغيل للغير تعبير عام يتضمن كافة الخدمات التي تؤدي للغير بأجر. وقد تم خضوعها للضريبة بموجب القرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ حيث أضافها إلى الجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وفسرتها مصلحة الضرائب على المبيعات بموجب التعليمات رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٣ حيث وضحت أن من بين تلك الخدمات التصليح والصيانة والتركيب والنقل وخدمات الشحن والتفريغ وتأجير الآلات والمعدات.

وتعتبر مشكلة خدمة التشغيل للغير من أهم المشاكل وأكثرها تعقيدا لكل من مصلحة الضرائب على المبيعات وأصحاب شركات النقل والصيانة

(١) المرجع السابق

والمقاولات والتركيب ،ولتخبط في مواجهة هذه المشكلة نجد مصلحة الضرائب على المبيعات ناقضت نفسها عندما أقرت في ردها على أحد المحاسبين بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ أن تأجير مصنع يعد خارج نطاق الخضوع ضريبي^(١).

ويرى الباحث عدم خضوع خدمات التشغيل للغير للضريبة العامة على المبيعات تطبيقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية وتمسكاً بمبدأ قانونية الضريبة طبقاً لنص المادة ١١٩ من الدستور " لا ضريبة بدون نص ولا إعفاء بدون نص " وقد أيد ذلك فتاوى مجلس الدولة وأحكام المحاكم الصادرة في هذا الشأن كما يلي:

١- نصت المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ على أن تفرض الضريبة العامة على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثني بنص خاص وتفرض على الخدمات الواردة بالجدول رقم ٢ المرفق بالقانون وهي واردة على سبيل الحصر.

٢- نصت المادة السادسة من قرار وزير المالية ١٦١ لسنة ١٩٩١ على أنه لا يدخل في وعاء الضريبة بالنسبة للسلع مقابل التصليح أو الصيانة أو التركيب أو النقل.

٣- صدور التعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ والتي قضت بإخضاع خدمات المقاولات والصيانة والتركيب والنقل لضريبة المبيعات مخالفة لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية لأن المادة ٤٢ من اللائحة

(١) نقلاً عن حمدي هبة ، مدى نوافر قواعد فرض الضريبة في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات، بحث مقدم لدولة الضريبة على المبيعات ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٩، ص.٩.

التففيذية الصادرة بقرار وزير المالية نصت صراحة على أن يتولى رئيس المصلحة القرارات والمنشورات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة. وهذا يؤكد أن الوزير فوض رئيس المصلحة نفسه في إصدار القرارات والمنشورات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة وبالتالي تكون التعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ الصادرة من مدير عام البحوث باطلة لمخالفتها لأحكام القانون ولانحته التففيذية لصدورها ممن لا يملك إصدار التعليمات والمنشورات اللازمة لتنفيذ الأحكام. ومن ثم لا يعتد بالتعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ ويجب طرحها جانباً.

٤- أصدرت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع العديد من الفتاوى الملزمة والواجبة النفاذ ولا يجوز الطعن فيها كما لا تتطلب اعتمادها من الوزير المختص طبقاً لأحكام المواد ٥٨ ، ٦٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. وهذه الفتاوى تقضي بعدم خضوع أعمال المقاولات لأحكام قانون ضريبة المبيعات ومنها:

أ- الفتوى الصادرة بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٩٤ الموجهة إلى وزير النقل والتي قضت بعدم خضوع عقود المقاولات المبرمة لتنفيذ الخط الثاني لمترو الأنفاق لقانون الضريبة العامة على المبيعات.

ب- الفتوى الصادرة في ٢٨/١٢/١٩٩٤ والموجهة إلى وزير المالية مؤيدة الفتوى السابقة بعدم خضوع المقاولات لضريبة المبيعات.

ت- فتوى صادرة في ١٦/٨/١٩٩٥ والموجهة لوزير التعليم وكذا الفتوى الصادرة في ١٤/٣/١٩٩٦ والموجهة لوزير الإدارة المحلية والفتوى الصادرة في ٢٢/٤/١٩٩٨ والموجهة إلى وزير الإسكان.

قضت كل هذه الفتاوى بعدم خضوع نشاط عقود المقاولات المبرمة مع شركات المقاولات لضريبة المبيعات.

٥- أدلى القضاء بدلوه في مواجهة هذه المشكلة وقضي بعدم الاعتداد بتعليمات مصلحة الضرائب على المبيعات في فرض ضريبة على نشاط المقاولات حيث قضت في الدعوى رقم ٦٩٢٠ مني وصدر الحكم في الجلسة بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٥ ببرائة نمة الشركة المدعية من أية مبالغ تطالب بها في حساب الضريبة العامة على المبيعات وأثبتت أحقيتها في استرداد ما سدد منها. كما صدر نفس الحكم في الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٥ بجلسة ١٩٩٥/١١/٢٥، وفي الدعوى رقم ١٥٨٢ لسنة ١٩٩٦ في الجلسة الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٨، وفي الدعوى رقم ٩٧١٤ في جلسة ١٩٩٦/١١/٢٦، وفي الاستئناف رقم ٤٧٣ بجلسة ١٩٩٦/٩/٤، والاستئناف ٣٢/١٩٧ قضائية بني سويف بجلسة ١٩٩٧/٢/٥.

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

المبحث الثالث

لضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية لتحسين الكفاءة
الاقتصادية للنظام الضريبي ومعالجة المشاكل التي أسفر عنها
التطبيق العملي للضريبة العامة على "مبيعات

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة افضل صور الفز، سريبي باسبسة
للضرائب على الاستهلاك لذلك فقد أوصت كل دول السوق الأوروبية
المشتركة الأخذ بها لتحقيق توازن ضريبي. وتلبية لهذا النداء وافقت دول
السوق الأوروبية المشتركة (European Economic Community) على
استخدام الضريبة على القيمة المضافة وأسرت على تطبيق الضريبة على
القيمة المضافة ووضعتها موضع التنفيذ منذ عام ١٩٥٤ فكانت فرنسا الدولة
الرائدة في الأخذ بها لأنها أول من طبقتها في عام ١٩٥٤ ثم الدانمارك في
عام ١٩٦٧ وألمانيا الاتحادية في عام ١٩٦٨، هولندا في عام ١٩٦٩ وبلجيكا
في عام ١٩٧١ وكلا من إيطاليا وإيرلندا في عام ١٩٧٢ وإنجلترا في عام
١٩٧٣^(١). وبمعدلات ضريبية تتراوح ما بين ٨% - ٢٠,٢% كما تظهر من
القائمة التالية :

(1) James B. Davies, Manufacturers' sales Tax, Value Added Tax, and Effective Tax incidence, 1985 Conference Report, Report of proceedings of the thirty-seventh Tax Conference, Canadian Tax Foundation, 1986, pp.15:9-16:5.

معدلات الضريبة على القيمة المضافة في دول السوق الأوروبية المشتركة

اسم الدولة	معدل الضريبة
الدانمارك	٢٠,٢%
أيرلندا	٢٠%
النرويج	١٨%
استراليا	١٨%
هولندا	١٧,٦%
فرنسا	١٧,١%
للسويد	١٦%
بلجيكا	١٤%
إيطاليا	١٤%
ألمانيا الغربية	١٢%
المملكة المتحدة	٨%
لوكسمبرج	١٠%

المصدر:

Arthur Andersen and Company, Perspective on value-Added Tax, Chicago, 1979

ولم يقتصر الأمر على الدول الرأسمالية في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بل تعداها إلى الدول الاشتراكية كروسيا وبولندا وغيرها من الدول الشيوعية حيث طبقت الضريبة على القيمة المضافة بالصورة التي تتلاءم مع

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

نظامها المالي والاقتصادي^(١). كما طبقتها بعض الدول النامية مثل المغرب وساحل العاج والسنغال والبرازيل وأرجواي وغيرها من الدول النامية متمشية إلى حد كبير مع مثيلاتها في الدول المتقدمة غير أن هذه الدول النامية عند تطبيقها لنظام الضريبة على القيمة المضافة حاولت أن تستبعد القطاعات التي تحيط بها المشاكل العملية كقطاع تجارة التجزئة بسبب ضخامة عددهم من ناحية وصغر حجم أنشطتهم من ناحية أخرى أو لضعف دخولهم وصعوبة الوقوف على حجم أنشطتهم كالمزارعين وغيرهم من الفئات التي يصعب عليها إمساك دفاتر وسجلات محاسبية.

المقصود بالضريبة على القيمة المضافة:

يقصد بتعبير القيمة المضافة -على مستوى الوحدة الاقتصادية- الفرق بين قيمة منتجات وحدة اقتصادية معينة وقيمة العناصر المستخدمة في الإنتاج والمشتراة من الوحدات الاقتصادية الأخرى. أما على مستوى الاقتصاد القومي فتحسب القيمة المضافة باستبعاد قيمة المشتريات التي تتم بين مختلف الوحدات الاقتصادية من قيمة الإنتاج الكلي الجاري.

ويعرفها Alan A Tail^(٢):

Value added is the value that a producer whether a manufacturer, distributor, advertising agent, hairdresser, farmer, face horse trainer or circus owner add to his raw material or purchases other than labour before selling the new or improved

(١) أحمد مصطفى محمد ، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ، ندوة الضريبة العامة على المبيعات ومشاك تطبيقها، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث، القاهرة، يوليو ١٩٩٩ ، ص. ٢-٤.

(٢) نقلا عن دكتور هاني الغنيمي ، الضريبة على القيمة المضافة كوسيلة لعلاج أوجه قصور الضريبة على المبيعات ، مجلة الدراسات المالية والتجارة كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بني سويف ، عدد الثالث سبتمبر ١٩٩٦ ، ص. ٢٠١.

product or service. So value added can be looked at from the additive side (wages plus profits) or from the subtractive side output minus input.

ومن ثم فإن القيمة المضافة تتمثل في الفرق بين قيمة منتجات وحدة اقتصادية معينة وقيمة العناصر المستخدمة في الإنتاج والمشتراة من الوحدات الاقتصادية الأخرى.

أما تعبير الضريبة على القيمة المضافة فهو عبارة عن الضريبة التي تفرض على السلع والخدمات في كل منشأة في سلسلة الإنتاج والتوزيع ، ومن ثم يتمثل الوعاء الضريبي لضريبة القيمة المضافة في القيمة المضافة على السلع والخدمات التي قدمتها المنشأة ، حيث تقاس القيمة المضافة بالزيادة في أسعار البيع وعندئذ تلتزم كل منشأة بدفع الضريبة على القيمة التي أضافتها للسلع والخدمات. ومن ثم يتم فرض الضريبة على القيمة المضافة على الفرق بين قيمة الإنتاج المباع في نهاية فترة معينة وقيمة هذا الإنتاج في بداية الفترة بحيث يتم خصم ما تم سداده من ضريبة في المراحل السابقة بشروط معينة حتى ينتهي الأمر بسدادها على القيمة المضافة^(١). ومن ثم فإن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يعتبر اتجاه ضروري لتطوير الضريبة العامة على المبيعات ولحل المشاكل التي أسفر عنها تطبيقها طيلة السنوات العشر الماضية لما يتميز به نظام الضريبة على القيمة المضافة من مزايا عديدة منها:

١- توزيع عبء الضريبة على المراحل المختلفة توزيعاً عادلاً يتمشى مع القيمة التي أضافتها كل مرحلة. ويؤدي ذلك إلى معالجة مشكلة المغالاة

(١) محمد رضا سليمان ، دور النظم الضريبية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، بحث غير منشور (رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص. ١٩٧-١٩٩ ..

في أسعار السلع والمنتجات والآثار السلبية الأخرى التي أسفر عنها تطبيق الضريبة العامة على المبيعات خلال العشر سنوات الماضية كالتضخم الجامح الذي ساد في الوقت الحالي نتيجة لزيادة أسعار المنتجات. وفي المبحث الثاني من هذا البحث تبين أن منتج معين سيباع في ظل نظام الضريبة العامة على المبيعات بمبلغ ٥٧٠ جنيه بينما نفس المنتج سيباع في ظل نظام الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ ٤٥٠ جنيه وهذا يؤكد أن الضريبة على القيمة المضافة تكون أكثر تشجيعاً لحركة الإنتاج والتداول.

٢- تحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي بإزالة السلبات الحالية في الضريبة العامة على المبيعات والتي نشأت من السماح بخصم ضريبي جزئي لا يتناول كل الضريبة العامة على المبيعات المدفوعة في مراحل سابقة ففي ظل الضريبة العامة على المبيعات تفرض ضريبة على المدخلات وضريبة على المنتج النهائي ولا يسمح القانون بخصم الضريبة على المدخلات من الضريبة المستحقة على المنتج النهائي في سلع جدول رقم (١) كما لا يسمح بخصم الضريبة على مدخلات الخدمات من الضريبة على الخدمات المؤداة^(١).

٣- تمكن الإدارة الضريبية من إحكام الرقابة على تطبيقه والتضييق من فرص التهرب الضريبي لقيام المكلفين أنفسهم بالتأكد من قيام من سبقهم من المنتجين أو البائعين بأداء الضريبة في المرحلة السابقة حتى يتمكن

(١) حمدي هبة ، مدى توافر قواعد فرض الضريبة في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ، ورقة مقدمة إلى ندوة ضريبة المبيعات المنعقدة في أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٩٩ ، ص ٢-٣

من خصم الضريبة التي تستحق عليه عند بيع السلعة. ويؤكد ذلك John F. Due⁽¹⁾.

"A VAT gives firms little incentive to evade taxes on their purchases because they , in turn, receive credit for these tax payments against the tax due on their sales" ..

٤- زيادة الحصيلة الضريبية دون زيادة مماثلة في الأعباء الإدارية حيث أن استبدال الضريبة العامة على المبيعات بالضريبة على القيمة المضافة وسرياتها. على قطاع التوزيع ينبغي ألا يضيف صعوبات إدارية أو أن يزيد من حدة المشاكل القائمة في ظل الضريبة العامة على المبيعات.

٥- تساعد الضريبة على القيمة المضافة على تخفيض الفئات العليا للتعريفات الجمركية والفئات التصاعدية للضريبة الموحدة على الدخل نتيجة لزيادة الحصيلة الضريبية المحققة من الضريبة على القيمة المضافة والتي تعوض نقص الحصيلة الضريبية من المصادر الضريبية الأخرى^(٢).

٦- التخلص من ازدواج الضريبة: فالضريبة على القيمة المضافة تسمح بخصم ما سبق تحصيله من ضريبة على المدخلات وكذلك ما سبق سداده من الضرائب على المبيعات.

٧- تساعد الضريبة على القيمة المضافة على تخفيض الاستهلاك وترشيده على أساس أنها ضريبة عامة على الاستهلاك تؤثر بدرجة كبيرة في القوى الشرائية للنقد خاصة وأن معظم الزيادات التي تحدث في الدخل

(1) John F. Du , The choice Between a Value Added Tax and a Retail Sales Tax, IReport Of Proceedings of Thirty- Seventh Tax Conference, Canadian Tax Foundation, Quebec City, November 18-20 1985, pp16:1-16:4

(٢) سيد عطيس محمد علي ، تطوير الضريبة العامة على المبيعات ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز البحوث ، القاهرة ١٩٩٩ .

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

تتحقق لصالح الفئات ذات الدخل الحدي المرتفع للاستهلاك والتي لا
تتأهل الضرائب المباشرة بالقدر الكافي .

٨- تعمل الضريبة على القيمة المضافة على تدعيم المركز التنافسي للدولة
في الأسواق الخارجية حيث يتم استرداد الضريبة عند تصدير السلعة.
وقد وصف بعض الكتاب^(١) استرداد الضريبة على القيمة المضافة على
الصادرات بأنها تخفيض مقنع لقيمة السلع المصدرة

٩- في ظل اتباع طريقة الإئتمان الضريبي تساعد الضريبة على القيمة
المضافة على التدعيم والمحافظة على المركز التنافسي الذي تتمتع به
المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية علاوة على زيادة قدرة
المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية^(٢).
وعاء الضريبة على القيمة المضافة:

يتكون وعاء الضريبة على القيمة المضافة من العديد من العناصر
والتي تتمثل في مدخلات ومخرجات السلع والخدمات التي يحصل عليها
الشخص بهدف استخدامها في أعماله سواء أكانت هذه السلع أو الخدمات
مستوردة أم محلية ثم يحسب الضريبة على القيمة المضافة بضرب إجمالي
حصيلة مبيعاته في نهاية الفترة الضريبية (شهر) في معامل الضريبة للفئة ثم
يتم خصم ضريبة القيمة المضافة المستحقة على تلك المدخلات من الضريبة

(١) دكتور محمد رضا سليمان ، الضريبة على القيمة المضافة ، مجلة مصر المعاصرة ، يناير
١٩٨٥ ، ص. ٦-٨.

(٢) دكتور هاني الغنيمي ، الضريبة على القيمة المضافة كوسيلة لعلاج أوجه قصور
الضريبة على المبيعات ، مجلة الدراسات المالية والتجارة كلية التجارة جامعة القاهرة
فرع بني سويف، عدد الثالث سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٢٠٣-٢٠٩.

المستحقة على المخرجات بشرط تقديم المستندات المؤيدة لذلك^(١).

والمثال التالي يوضح كيفية احتساب الضريبة على القيمة المضافة:

تاجر يبيع منتجات خاضعة للضريبة بفئتين مختلفتين ٥% ، ١٠% وفيما

يلي بيان بمدخلاته ومخرجاته خلال فترة المحاسبة (شهر يناير ٢٠٠٢)

١- مشترياته من السلع الخاضعة للضريبة بفئة ٥% بلغت = ١٠٠٠٠ جنيه

٢- الضريبة المضافة على هذه السلع = $١٠٠٠٠ \times ٥\%$ = ٥٠٠ جنيه

إجمالي المشتريات من السلع فئة ٥% شاملة الضريبة = ١٠٥٠٠

٣- مشترياته من السلع الخاضعة للضريبة فئة ١٠% = ١٠٠٠٠ جنيه

٤- الضريبة المضافة على هذه السلع = $١٠٠٠٠ \times ١٠\%$ = ١٠٠٠ جنيه

إجمالي المشتريات من السلع فئة ١٠% شاملة الضريبة = ١١٠٠٠

٥- جملة المبالغ المحصلة خلال شهر المحاسبة عن البيع شاملة الضريبة

بفئة ٥% = ٩٠٠٠ جنيه

٦- جملة المبالغ المحصلة خلال شهر المحاسبة عن البيع شاملة

الضريبة بفئة ١٠% = ١٣٢٠٠ جنيه

جملة المخرجات (المبالغ المحصلة

الضريبة الواجبة التحصيل عند البيع خلال شهر المحاسبة يمكن استخراجها

عن طريق المعادلة التالية:

الضريبة التي تحصل عند البيع

$$= (\text{إجمالي المبالغ المحصلة} \times \text{فئة الضريبة}) \div (١٠٠ + \text{فئة الضريبة})$$

(١) وزارة المالية مصلحة الضرائب على المبيعات ، دليل نظام التحويلة رقم (٧) إصدار

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية
د. سيد محمد عبد الوهاب

الضريبة المحصلة عند فئة ٥%

$$٤٢٨,٥ = ١٠٥ (٥ + ١٠٠) \div \times ٩٠٠٠ =$$

الضريبة المحصلة عند فئة ١٠%

$$١٢٠٠ = ١١٠ (١٠ + ١٠٠) \div ١٠ \times ١٣٢٠٠ =$$

الضريبة المحصلة عند البيع في الفئتين = ٤٢٨,٥ + ١٢٠٠ = ١٦٢٨,٥ جنيه

الضريبة المحصلة على المدخلات = ١٠٠٠ + ٥٠٠ = ١٥٠٠ جنيه

الضريبة الواجبة السداد من خلال البائع

= الضريبة المحصلة عند البيع - الضريبة المسددة على المدخلات
--

تكون الضريبة الواجبة السداد من خلال البائع

$$١٦٢٨,٥ - ١٥٠٠ = ١٢٨,٥ جنيه$$

ملخص البحث والنتائج والتوصيات

تناول البحث دراسة أساس فرض ضريبة المبيعات ومدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي ، قد ناقش الباحث المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي لضريبة المبيعات في مصر ووضع الحلول الموضوعية دون الإضرار بمصالح المستثمرين ورجال الأعمال والخزينة العامة للدولة. مؤكدا على دور الضريبة على القيمة المضافة في مواجهة للمشاكل الضريبية التي أسفر عنها تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات وفي تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

وفي ضوء هذه الدراسة توصل الباحث إلى العديد من النتائج والتوصيات منها:

١- إخضاع الأرباح الرأسمالية والسلع الرأسمالية للضريبة العامة على المبيعات يعتبر معوقا من معوقات الاستثمار والإنتاج والتنمية وهو ما يتنافى مع ما تنادي به الدولة من أهداف زيادة الإنتاج وتطويره كما أنه ينعكس على الاقتصاد الكلي بالسلب وتجعله غير قادر على مواجهة التحديات المقبلة وأهمها اتفاقية الجات.

٢- فرض ضريبة المبيعات على الآلات وأدوات الإنتاج تعوق عملية الاستثمار وتحد من قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة كما يؤثر ذلك على إمكانية تحقيق الأهداف القومية بالصورة المطلوبة وخاصة أهداف زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل وزيادة الحصيللة من النقد الأجنبي.

٣- يؤدي تطبيق الضريبة على القيمة المضافة تحقيق الحد الأقصى من البساطة والحياد الضريبي ووفرة في الحصيللة الضريبية لوجود قاعدة

عريضة ووعاء ضريبي يتميز بأكبر قدر ممكن من العمومية والاتساع
فقد بلغت حصيلة الضريبة العامة على المبيعات في موازنة ١٩٩٨/
١٩٩٩ حوالي ١٤,٥ مليار جنيه.

٤- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحصيلة
الضريبة نتيجة لسريانها على قطاع التوزيع دون زيادة معادلة في
الأعباء الإدارية.

٥- يحقق فرض الضريبة على القيمة المضافة العديد من المزايا وفي
مقدماتها تحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي عن طريق إزالة
السلبات والمشاكل التي أسفر عنها تطبيق الضريبة على المبيعات.

٦- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة سوف يسهم في تحسين الكفاءة
الإدارية للنظام الضريبي ككل وذلك من خلال التمسك مع الضريبة
الموحدة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح شركات
الأموال وذلك بإعطاء رقم قومي ضريبي لكل معول يتم استخدامه في
كافة المصالح الإدارية في معاملتها مع المعول.

٧- التحسن الذي يحدث في الحصيلة الضريبية نتيجة لأن وعائها يتميز
بأكبر قدر ممكن من العمومية والاتساع قد يشجع المشرع الضريبي على
تخفيف العبء الضريبي على المعول بإجراء التعديلات اللازمة في كل
من الضريبة الجمركية والضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين
وكذا الضريبة على أرباح شركات الأموال وذلك بتخفيض الفئات العليا
للضريبة الجمركية وتخفيض الفئات التصاعدية للضريبة الموحدة على
كل من كسب العمل والأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح

شركات الأموال وذلك لأن زيادة حصيلة الضريبة على القيمة المضافة سوف تعوض النقص الذي قد يحدث أو يطرأ على مصادر الضرائب الأخرى.

٨- جوهر الضريبة على القيمة المضافة يكمن في نظام الخصم الذي يميزها عن غيرها من الضرائب ويؤكد حيادها وكفاءتها الاقتصادية لمساهمتها في تخفيض أسعار السلع والخدمات

مراجع البحث

المراجع العربية:

- ١- قانون الضريبة العامة على المبيعات ، الأهرام الاقتصادي العدد ١١٦٥ في ١٣ مايو ١٩٩١
- ٢- القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الهيئة العامة للمطابع الأميرية الطبعة الخامسة ١٩٩٥ ،
- ٣- تقرير لجنة الخطة والوازنة بمجلس الشعب عن مشروع قانون بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٩٩٥ .
- ٤- توصيات اللجنة النقدية والمالية المنعقدة في الفترة من ١-٤ أغسطس ١٩٧٦ الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية
- ٥- وزارة المالية مصلحة الضرائب على المبيعات ، دليل نظام التجزئة رقم (٢) إصدار مايو ٢٠٠١ .
- ٦- وزارة المالية مصلحة الضرائب على المبيعات ، دليل الخصم الضريبي، مايو ٢٠٠١ .
- ٧- دكتور أحمد شرف الدين ، اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٢٠ ، أكتوبر ١٩٨٩ ،
- ٨ - أحمد مصطفى محمد ، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ، ندوة الضريبة العامة على المبيعات ومشاكل تطبيقها، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٩ .
- ٩- توفيق عبده إسماعيل ، الحقائق الكاملة حول ضريبة المبيعات ، الأهرام الاقتصادي ، عدد ١١٦٣ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٩١ .
- ١٠- جمال سعيد مرقص (مستثمر في مجال الذهب) أهم المشاكل التي نتجت عن ضعف حصيلة ضريبة المبيعات من صناعة الذهب ، ندوة الضريبة العامة على المبيعات التي عقبتها أكاديمية السادات للعلوم الإدارية في الفترة ٢٤/٧/١٩٩٩ .
- ١١- دكتور حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة مركز إسكندرية للكتاب ، إسكندرية ١٩٩٧ .

- ١٢- دكتور حسين حسين شحاته ، دكتور عصام عبد الهادي أبو النصر، الإطار الفكري والعملية للمحاسبة الضريبية ، القاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧.
- ١٣- دكتور حمدي عبد العظيم ، تطوير الضريبة العامة على المبيعات وصولاً إلى الضريبة على القيمة المضافة ، ندوة الضريبة العامة على المبيعات المنعقدة في يوليو ١٩٩٩ ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث.
- ١٤ حمدي هبة ، مدى توافق قواعد فرض الضريبة في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات، بحث مقدم لندوة الضريبة على المبيعات ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٩٩
- ١٥- دكتور سعيد عبد المنعم محمد ، المشكلات الناتجة عن تطبيق الضريبة العامة على المبيعات ومقترحات علاجها ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٩٢.
- ١٦- د. سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، عام ٢٠٠٠.
- ١٧- سيد عطيتو محمد علي ، تطوير الضريبة العامة على المبيعات ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز البحوث ، القاهرة ١٩٩٩
- ١٨- دكتور عبد المنعم عبد الغني ، الضريبة على القيمة المضافة ، دار النهضة العربية، القاهرة لم يذكر سنة النشر.
- ١٩- دكتور محمد رضا سليمان ، الضريبة على القيمة المضافة ، مجلة مصر المعاصرة عدد ٣٣٩ يناير ١٩٨٥.
- ٢٠- دكتور محمد رضا سليمان ، دور النظم الضريبية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، بحث غير منشور (رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس) ، ١٩٨٠.
- ٢١- دكتور مصطفى الشامي ، الضريبة على المبيعات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، المؤتمر الضريبي الأول ، جمعية الضرائب المصرية المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩١،

الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية

د. سيد محمد عبد الوهاب

- ٢٢- نصر أبو العباس أحمد ، مشاكل تطبيق قانون ضريبة المبيعات واقتراحات الحلول ، بحث مقدم إلى ندوة الضريبة العامة على المبيعات ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث ، القاهرة ، ١٩٩٩
- ٢٣- نصر أبو العباس ، الموسوعة في الضريبة العامة على المبيعات ، القاهرة ، ١٩٩٥
- ٢٤- دكتور هاني الغنيمي ، للضريبة على القيمة المضافة كوسيلة لعلاج أوجه قصور الضريبة على المبيعات ، مجلة للدراسات المالية والتجارة كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بني سويف ، العدد الثالث سبتمبر ١٩٩٦ .

المراجع الأجنبية

- 1- David Bertram and Stephen Edwards, Comprehensive Aspects of Taxation, Rinehart and winston, London, 1985.
- 2- James B. Davics, Manufacturers' sales Tax, Value Added Tax, and Effective Tax inciddene, 1985 Conference Report, Report of proceeding s of the thirty-seventh Tax Conference, Canadian Tax Foundation, 1986, pp.15:9-16:5.
- 3- John F. Du , The choice Between a Value Addrd Tax and a Retail Sales Tax, IReport Of Proceedings of Thirty- Seventh Tax Conference , Canadian Tax Foundation, Quebec City, November 18-20 1985, pp16:1-16:4

المقالات

العولمة والاقتصاد الإسلامي

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر (*)

نتناول هذا الموضوع في قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: التعرف على العولمة

القسم الثاني: الاقتصاد الإسلامي والعولمة

وذلك على الوجه التالي:

القسم الأول: التعرف على العولمة

أولاً: مفهوم العولمة:

العولمة مصطلح يدل على حالة زيادة وسهولة واتساع نطاق العلاقات الدولية والتأثيرات المتبادلة بين جميع دول العالم في شتى المجالات خاصة الاقتصاد والمعلومات والثقافة والفكر والتي ساعد عليها التقدم التكنولوجي والتغيرات السياسية التي شهدها العالم.

ويجب أن ندرك أن العلاقات الدولية موجودة منذ القدم ولكنها كانت محدودة لصعوبة الانتقال والاتصال ولقدرة الدول وإمكانها بناء أسوار تنظيمية حولها تتحكم من خلالها في تحديد حجم ونوع هذه العلاقات، أما الآن وتحديدًا منذ بداية التسعينات فلقد حدثت تحولات عديدة منها التقدم التكنولوجي وتغيرات الخريطة السياسية للعالم ساعدت على فتح الأسواق.

(*) أستاذ المحاسبة - كلية التجارة - مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

ثانياً: مجالات العولمة:

إن من أهم الموضوعات التي أدت العولمة إلى زيادة واتساع نطاقها على المستوى الدولي هي كل من المجالات التالية:

أ- الاقتصاد: فلقد أدت العولمة إلى "تدويل الاقتصاد" بمعنى زيادة تأثير الاقتصاد المحلي لكل دولة بالاقتصاديات الدولية الأخرى وذلك من خلال عدة أساليب وأشكال هي:

١- التحول نحو نظام رأسمالية السوق الحرة خاصة في الدول التي كانت تسيطر على النظام الشيوعي والاشتراكي.

٢- تحرير التجارة الخارجية عن طريق إزالة الحواجز الكمية والتعريفية والجمركية أمام انتقال السلع والخدمات.

٣- وفتح الباب أمام انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والموارد الاقتصادية الأخرى.

٤- ليس عن طريق القروض فقط وإنما عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والتي من صورها إنشاء فروع للشركات الدولية، وتكوين المحافظ الاستثمارية وعقود الإدارة والتراخيص وحقوق الابتكار.

ب- المعلومات: نظراً للتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات فلقد أصبح هناك ما يعرف بديمقراطية المعلومات أى سهولة الحصول على المعلومات لكل فرد في العالم عن أى شئ في أى دولة أخرى وخاصة في مجال المعلومات الاقتصادية عن الأسواق والاستثمارات وكذا مجال الثقافة وفي الفكر، ولقد ساعد ظهور وانتشار الأنترنت على ذلك بشكل كبير.

ج- الثقافة والفكر: وهى الموروث التى يشكل عادات الناس ونظم حياتهم وما يؤثر فى بناء شخصياتهم وسلوكهم، فالعولمة تعمل على سهولة وزيادة نطاق نقل الثقافة من بلد إلى بلد وبالتالي يحكم العالم ثقافة واحدة هى ثقافة العولمة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المجالات الثلاث تتفاعل ولا يمكن فصلها عن بعضها، فعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد المحلى لا يتأثر فقط بدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال وإنما يؤثر ذلك ويتأثر بالجوانب الثقافية حيث أن دخول سلع معينة يترتب عليه سلوك معين ينتقل معها، كما أن المعلومات لازمة لتدويل الاقتصاد أو لنقل الثقافة والفكر الدولى إلى المجتمع المحلى.

ثالثاً: آليات العولمة:

توجد أمور ساعدت على وجود العولمة واستمرارها وتتلخص فى الآتى:

أ- التقدم التكنولوجى فى مجال المواصلات والاتصالات، من خلال الكمبيوتر وشبكات الانترنت والفضائيات ووسائل النقل المختلفة حيث أدى ذلك إلى سهولة نقل السلع والخدمات والاستثمارات والأفراد والمعلومات والأفكار من أى مكان فى العالم إلى أى مكان آخر، وبفضل هذا التقدم لا يمكن لدولة ما أن تتحكم فى المعلومات والأفكار والثقافات التى تصل إليها من دولة أخرى فيمكن لأى فرد بتحرك ماوس الكمبيوتر أن يستثمر أمواله فى أى بورصة فى العالم وأن يشتري ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من أى

مكان في العالم، كما يمكن من خلال الانترنت معرفة كل ما يريد عن أى موضوع اقتصادى أو سياسى والاتصال بالتليفون المحمول مع أى شخص ومشاهدة برامج عديدة ثقافية وفنية وفكرية في القنوات الفضائية.

ب- التغييرات في خريطة العالم السياسية، فيسقط الاتحاد السوفيتى أصبح العالم أحادى القطب وبقيت الرأسمالية تقودها أمريكا وحدها خيارا وحيدا أمام دول العالم، مما جعل العالم كله تابعاً لها ويتأثر بها.

ج- الشركات المتعددة الجنسية والتي مقرها الأساسى إحدى الدول الكبرى وتعمل في عدد من دول العالم من خلال الشركات التابعة لها، ولقوتها وزيادة تأثيرها عملت على توحيد الأسواق والنظم التي تعمل من خلالها وأصبحت قوة لا يمكن لأى دولة الوقوف ضد ما تريد.

د- الاتفاقيات الدولية ومن أهمها اتفاقية الجات GATT التي بدأت عام ١٩٤٧ ب ٢٣ دولة وتوسعت بانضمام الكثير من الدول لها حتى أصبحت حوالى ١٤٦ دولة منها ٤٠ دولة إسلامية، ولقد مرت الاتفاقية بجولات عدة في كل جولة يزيد عن الدول المنضمة إليها ويزيد عن الاتفاقيات حتى جاءت الجولة التى عرفت بجولة أوروغواى واستمرت من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٤ وانتهى اللقاء الأخير لها في مراكش بالمغرب وشارك فيها ٧٠ دولة تغطى ٩٠% من التجارة الخارجية ونتج عنها إقرار الاتفاقية متكاملة وبخلت حيز التنفيذ ابتداء من عام ١٩٩٥ وأعطيت فترة سماح لتوفيق الأوضاع حتى ٢٠٠٤ وأنشئت منظمة لإدارتها هى منظمة التجارة العالمية WTO ومن أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هى إزالة الحواجز والقيود الكمية والجمركية أمام تدفق السلع والخدمات والموارد الاقتصادية من دولة إلى أخرى وحماية الملكية الفكرية من أجل المساعدة على التنمية وتسهيل وتنظيم التجارة الدولية

وفق قواعد موحدة، وما زالت اجتماعاتها تتوالى منها جولة سنغافورة عام ١٩٩٨ وجولة سيائل في نوفمبر ١٩٩٩ ثم الجولة الأخيرة في دولة قطر عام ٢٠٠٢م.

هـ- المنظمات الدولية التي أنشئت سابقا أو التي أنشئت في ظل العولمة ومنها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

رابعاً: أسلوب عمل العولمة: ونتناول فيه ما يلي:

أ- التأثيرات المتبادلة (سيطرة أم تعاون): طبقاً لظاهر العولمة والجوانب النظرية لها فإنها تقوم على التأثيرات المتبادلة فيما بين دول العالم لما فيه صالح الجميع، ولكن طبقاً لجوهرها وما أفرزه الواقع فإن العولمة نظام غير حيادي لأن كل دولة لا تملك الأدوات والآليات اللازمة لعمل العولمة، وبالتالي وجدا التأثيرات غير متبادلة فهناك دول مؤثرة وهي الدول المتقدمة وخاصة السبع الكبار، ودول متأثرة وهي الدول النامية التي يصل عددها إلى أكثر من ١٤٣ دولة نامية، فالدول المتقدمة تملك فائضا من السلع والخدمات ورؤوس الأموال تصدره إلى الدول النامية، وحينما تحتاج إلى سلع وخدمات دولية تتعامل مع بعضها، إذ تظهر الإحصاءات أن ٦٠% من التجارة الخارجية لدول السوق الأوروبية تتم مع بعضها، وأن ما تم تصديره من الدول النامية للدول المتقدمة لا يزيد على ٤% من إجمالي الواردات بها، هذا فضلا على أن التقدم التكنولوجي الذي يمثل أهم آليات العولمة تملكه الدول المتقدمة، كما أن الاتفاقيات الدولية في ظل نظام العولمة تعد بما يحقق في جوهرها صالح الدول المتقدمة وكثيراً ما تم إعداد بعض الاتفاقيات في

غياب مندوبي الدول النامية ويتم الضغط عليهم للتوقيع عليها وهو ما أكده د. أحمد جويلي وزير التموين الأسبق في حديثه إلى مجلة الأهرام الاقتصادي وحدث فعلاً مثل قضايا الإغراق المقامة ضد بعض الدول النامية مثل مصر وصدرت قرارات فردية من الدول الأوروبية بعدم استيراد بعض السلع من مصر مثل البطاطس والبقول السوداني والأسماك.

إذا يمكن القول إن أسلوب عمل العولمة يقوم على سيطرة الدول المتقدمة على باقي دول العالم.

ب- من يقود العولمة؟ وفي هذا المجال توجد ثلاث آراء هي:

١- أن العولمة نظام تشارك فيه كل الدول وتؤثر فيها تلقائياً دون قدرة أى دولة على التحكم فيها، فهي تمثل قوة طبيعية أو يد خفية تحرك الموارد والسلع والمعلومات والثقافة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، والحقيقة غير ذلك حيث أن العولمة ليست تبادل تأثيرات وإنما هي سيطرة وسيادة كما سبق القول.

٢- أن الذى يقود العولمة هو "القطاع الإلكتروني" ممثلاً في ملايين المتعاملين في الاقتصاد الدولي حيث أصبح في ظل العولمة يوجد ما يسمى بديمقراطية التكنولوجيا والمعلومات والتمويل، إذ أصبح ملايين الأفراد يملكون الموارد ويتعاملون في سوق السلع والخدمات ولديهم أجهزة حواسيبهم ومتصلين بشبكة الإنترنت ويمكنهم الحصول على أى معلومة يريدونها ليستخذوا القرار المناسب لهم بالشراء من دولة من خلال التجارة الإلكترونية، أو الاستثمار في أى سوق مالى من خلال الكمبيوتر، وهذا القطاع هو الذى يدير العولمة ويقودها إلى صالحه وصالح الدولة التى يتجه إليها.

ورغم صحة هذا التصور إلى حد ما إلا أنه يلاحظ أن أفراد هذا القطيع يتركزون في الدول المتقدمة سواء كانوا من الماشية قصيرة القرون أو طويلة القرون (أفراد وشركات وصناديق استثمار وشركات متعددة الجنسية) وبالتالي فإنه في حقيقة الأمر الذي يقود العولمة هي الدول التى يتركز فيها هذا القطاع وهي أمريكا بالدرجة الأولى.

٣- الولايات المتحدة الأمريكية: وهي في الحقيقة التى تقود العولمة لصالحها فأمریکا هي المسيطرة في ظل نظام العولمة وكل الدول تابعه لها ولذلك تشيع عبارة "العولمة هي الأمركة" وهذا صحيح للآتى:

- إن أمريكا هي أكثر الدول امتلاكاً لآليات العولمة.

- أمريكا تعمل على سيادة النموذج الأمريكى وأسلوب الحياة الأمريكى.
- تمكنت أمريكا بعد فشل النظام الشيوعى من فرض نظام رأسمالية السوق الحرة.

- أمريكا تملك أن توجه قطيعها الإلكتروني، والمنح وأجهزة إعلامها كما أنها تملك القوة العسكرية الرادعة (الجزرة والعصا)

- أمريكا هي المسيطرة على المنظمات الدولية التى يمكنها استخدامها لإصدار عقوبات دولية على الدول المخالفة مثلما حدث للعراق والسودان وليبيا.

وبالتالى فإن أمريكا هي اللاعب الرئيسى في العالم.

خامساً: مكاسب وخسائر العولمة (الآثار الإيجابية والسلبية): ويمكن حصرها في الآتي:

المكاسب	الخسائر
١- انتقال عناصر الإنتاج إلى الدول التي يمكن استخدامها بكفاءة فيها	١- تركيز وترسيخ مناطق القوة والضعف وتوسيع الفوارق بين الدول.
٢- اتساع السوق أمام السلع والخدمات بما يسمح بالاستفادة من وفورات الحجم الكبير	٢- التبعية للدول الأقل تأثيراً.
٣- توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية في الدول النامية	٣- زيادة نطاق الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
٤- وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة لإدارة الاقتصاد المحلي والدولي.	٤- انتشار الفساد السياسي والإداري والاقتصادي الذي يرتبط بالتعامل الدولي.
٥- المنافسة التي تؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد	٥- الصراع القاتل والتدمير بين الشركات التنافسية
٦- انتشار الوعي السياسي والديمقراطية	٦- تغير نمط الاستهلاك تقليداً للدول المتقدمة وبما لا يناسب البيئة المحلية
٧- تقليل المشاكل السياسية بين الدول المتعاملة مع بعضها على نطاق واسع	٧- ضعف وتقدان الهوية الوطنية والثقافة المحلية وتدميرها.
٨- الاستفادة من الثقافات الأجنبية.	٨- التفكك الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء والأبناء والآباء.
٩- إحياء الثقافات الوطنية لحماية نفسها من مخاطر العولمة.	٩- نزع سلطة الدول المحلية إلى الساحة العالمية وخلق ضغوط جديدة على الاقتصاديات المحلية.
	١٠- تغريب الإنسان في أفكاره ومفاهيمه وأسلوب حياته طبقاً للسياسة اليهودية (إن لم تدمره فاجعله يحس عتماً يدخل بيته أنه ليس بيته) التخريب أو للتغريب.

سلاماً: تقييم العولمة حتى الآن:

رغم أن نظام العولمة لم تتكامل أركانه بعد حيث مازالت توجد جولات واجتماعات أخرى لبحث موضوعات وردت في اتفاقية الجات وحيث أن التقدم التكنولوجى في مجال الاتصالات مازال يقرر كل يوم الكثير إلا أن النتائج الأولية أظهرت ما يلى:

١- أن الدول النامية توفى بالتزاماتها وبينما الدول المتقدمة تضع العراقيل وتفسر بنود الاتفاقيات طبقاً لما يحقق مصالحها ويحرم الدول النامية من مكاسب العولمة.

٢- الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تحصل على ميزات وتستثمر في مشاريع فائتازيا.

٣- التكنولوجيا تجعل الدول المتقدمة تتحكم في اقتصاديات دول العالم ونظمها الثقافية.

٤- عدم مشاركة الدول النامية في وضع الاتفاقيات وفرضها عليها.

٥- تهميش دور الدول النامية في التجارة العالمية.

٦- الغزو الثقافى الذى يقضى على التشكيل الوطنى للدول النامية وخاصة الشباب بها طبقاً للنظرية اليهودية إن لم تستطع أن تخرب بيت الآخر فاجعله يعيش فيه غريباً.

٧- للتدليل على أن نظام العولمة غير عادل فإنه ظهر في الأدب الاقتصادى والواقع العلمى ما يعرف بمصطلح «مناهضة العولمة» والذى بدأ عملياً فى اجتماع منظمة التجارة العالمية بمدينة سيائل الأمريكية حيث أنت الإضرابات الكبيرة التى قامت للاحتجاج على منظمة التجارة العالمية إلى

فشل هذه الاجتماعات ثم توالى ذلك فى كل اجتماع تعقده المنظمة بعد ذلك مما أدى إلى ببطء حركة العولمة.

هذا بإيجاز ما يتعلق بالقسم الأول من المقالة وهو العولمة، فما هو موقف الاقتصاد الإسلامى منها؟ هذا ما سنتعرف عليه فى القسم الثانى.

القسم الثانى الاقتصاد الإسلامى والعولمة

فى ضوء ما سبق أن ذكرناه عن العولمة يمكن أن نتناول العلاقة بينها وبين الاقتصاد فى ثلاث نقاط هى:

أولاً: الإسلام والعولمة

ثانياً: الفكر الاقتصادى الإسلامى والعولمة

ثالثاً: اقتصاديات العالم الإسلامى والعولمة

وفى ما يلى نوضح كل نقطة منها:

أولاً: الإسلام والعولمة: بما أن الاقتصاد الإسلامى ينطلق من ويستند إلى الدين الإسلامى ويهدف إلى سيادة أحكام الإسلام فى المعاملات، لذلك فإنه لا بد أن نوضح أولاً موقف الإسلام من العولمة تأصيلاً بشكل عام ثم فى مجال الاقتصاد بشكل خاص والذى نوضحه فيما يلى:

أ- من المقرر أن الإسلام رسالة عالمية ودين خاتم لكل البشر يدل على هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ وقوله عز وجل ﴿يَوْمَ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ وإذا كانت العولمة تودى إلى تسهيل الاتصالات فإنها بذلك يمكن أن تساهم فى توصيل رسالة الإسلام لكل البشر وهذه مسئولية المسلمين عن نقل القيم الإسلامية من خلال معاملاتهم فى ظل العولمة فهى فرصة سانحة أمام مسلمى اليوم لنشر رسالتهم من خلال المواقع على الإنترنت والقنوات الفضائية وغيرها من تكنولوجيا الاتصالات، وكذا من

خلال التعامل الاقتصادي القائم على الأحكام والأخلاق والتوجيهات الإسلامية.

ب- إذا كانت العولمة تقوم على أساس وجود اختلافات بين الدول والشعوب والاستفادة من هذه الفروق لصالح البشرية جمعاء، فإن ذلك يجد سنده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ وهذا التعارف يمتد إلى كل المجالات ومحاولة الاستفادة المشتركة منها لصالح البشرية.

ج- شجع الإسلام على انتقال الأفراد من أجل السياحة حيث ذكر السائحون ضمن المؤمنين المبشرين في قوله تعالى ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِلُونَ الْمُتَكِبُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بل ذهب الإسلام إلى أبعد من ذلك في ضمان مورد مالي للمسلم الذي يسافر للخارج لأى غرض مشروع وسماه ابن السبيل وجعل له حقا في الزكاة ضمن مصارف الزكاة في آية الصدقات ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ وليست الزكاة هى المورد الوحيد وإنما الصدقات التطوعية أيضا في قوله تعالى ﴿وَوَاعِظِي الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾.

د - من جانب آخر فإن الإسلام حذر من المكوث في مكان واحد من الأرض لإنسان لا يمكنه أن ينال حظه فيها ووصفه بأنه ظالم لنفسه في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأَنَّ لَكَ مَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاعَتْ مُصِيرًا﴾.

هـ- وعلى هذا النهج القرآني جاءت توجيهات الرسول ﷺ في الحض على الانتقال البشري من أجل النشاط الاقتصادي حيث يقول صلى الله عليه وسلم «البلاد بلاد الله والعباد عباد الله فأى موضع رأيت فيه رفقا فأقم» رواه الطبراني.

و- فسي مجال التجارة الخارجية حض الإسلام عليها وتسمى الجلب أى استيراد السلع من الخارج فيقول الرسول ﷺ "الجالب مرزوق" وجعل الخليفة عمر بن الخطاب التجار الأجانب ضيوفا على الدولة ذاتها حيث جاء "أیما جالب يحمل على عمود كبده في الشتاء والصيف حتى ينزل سوقا فذلك ضيف عمر فليبيع كيف شاء وليمسك كيف شاء"

والتجارة الخارجية في الإسلام ليست لمجرد تنمية الأموال وإنما لها فوائد أخرى منها نشر الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية حيث يقول الكاساني "إن ذلك أدعى إلى المخالطة بدار الإسلام فيروا محاسن الإسلام فيدعوهم ذلك إلى الإسلام"

ز - ما سبق ذكره من هذه التوجيهات الإسلامية يصب في خانة العولمة في جانبها النظري والمعلن، أما ما تتطوى عليه من ظلم لبعض الشركاء من الدول النامية لحساب دول أخرى متقدمة فإن هذا ما يأبه الإسلام حتى ولو كانت إحدى الدول من أعداء الدولة الإسلامية، فأساس العلاقات الدولية في الإسلام العدل لقوله تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْلَمُوا﴾ اغْلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ وكذا المعاملة بالمثل، ثم عدم الإضرار، ثم قاعدة المشروعية في المعاملات، والوفاء بالعقود والوعد.

الأمر الذي يؤكد أنه يجب على الدول الإسلامية عند انضمامها لنظام العولمة أن تعمل على تقديم ما في الإسلام من قواعد منظمة للعلاقات الدولية لصالح البشرية جمعاء.

ح - وأخيرا إذا كانت العولمة تعمل على التأثير على الثقافات المحلية بواسطة فرض ثقافات الدول المتقدمة لإضعاف هذه الثقافة المحلية في بلدها وسيادة الثقافة الأجنبية بدلا منها، فإن الإسلام ضد ذلك بشكل عام لقوله صلى الله عليه وسلم «إتركوهم وما يدينون» ومن وجه آخر فإن على المسلمين أن يتمسكوا بدينهم الإسلامي لأنه الملجأ والملاذ لوقايتهم من أخطار العولمة. هذا هو الموقف الإسلامي الأصيل من العولمة والذي يجب أن يحكم موقف الدول الإسلامية منها.

ثانيا: الفكر الاقتصادي الإسلامي والعولمة:

إن العولمة تعمل كما سبق القول على نشر وسيادة رأسمالية السوق الحرة ومن المعروف أن هذه السوق تقوم على وتؤدي إلى العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية فقط وتغفل جوانب أخرى هامة مما أدى إلى مشاكل عديدة في الدول الرأسمالية وتحاول أن تحلها في صورة ترقيع للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرأسمالية، ومن أهم هذه المشكلات الممارسات غير الأخلاقية وغياب البعد الاجتماعي وزيادة الفقر والفساد وتلوث البيئة والتي تعمل هذه الدول فكريا وتطبيقا على محاولة حلها ولكنها تتزايد وتتفاقم الأمر الذي أدى كما يقول بعض الكتاب الأمريكيين «إن الفقر الموجود في وسط الوفرة والحبوكة المالية الخالية من البهجة، إن هي إلا أعراض لاضطراب عميق».

وإذا نظرنا إلى الفكر الاقتصادى الإسلامى فإننا نجد فيه ما يمكن أن يقود على المستوى التأسيسى أو التطبيقى لمنع هذه المشكلات، وكفينا هنا أن نذكر مثالا واحدا على ما ينطوى عليه الفكر الإسلامى الاقتصادى من أسس تعالج كل مشكلات السوق الرأسمالية، وهذا المثال مستمد من آية كريمة وضعت ضوابط أو معايير للنشاط الاقتصادى وهى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾.

فالمعيار الأول: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ وهذا يؤدى إلى ضرورة التأكد من أن النشاط الاقتصادى يدور في فلك طاعة الله وعدم عصيانه ومن شأن ذلك أن تتبع القيم الأخلاقية الفاضلة وتمنع الممارسات غير الأخلاقية التى تؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل وتضر بالموارد الاقتصادية.

والمعيار الثانى: ولا تنس نصيبك من الدنيا "الكفاءة الاقتصادية" والمعيار الثالث: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ أى رعاية البعد الاجتماعى بتقديم العون للمحتاجين والإحسان في المعاملات وبذلك تتم المساهمة في مواجهة مشكلة الفقر التى تزايدت في العالم.

والمعيار الرابع: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ مما يؤدى إلى منع الفساد الأخلاقى ممثلا في الرشوة والاستغلال والتربح والاختلاس والفساد المادى بتلوث البيئة.

وبالتالي فهذه فرصة في ظل العولمة للمسلمين لكي يقدموا للعالم الفكر الاقتصادي الإسلامي بأسسه وإجراءاته، أو على الأقل يأخذونها في الاعتبار عند تنظيم أسواقهم.

ثالثاً: إقتصاديات العالم الإسلامي والعولمة:

ونتناول هذه النقطة في تساولين هما:

التساؤل الأول: هل الدول الإسلامية مؤهلة بوضعها الحالي اقتصادياً للتعامل مع العولمة والاستفادة منها وتجنب مخاطرها؟
التساؤل الثاني: ما هو السبيل للتعامل السليم مع العولمة؟
وفيما يلي نوضح الإجابة على هذين التساولين:

أ- هل الدول الإسلامية مؤهلة بوضعها الحالي اقتصادياً للتعامل مع العولمة؟

بداية لا يمكن القول بامتناع الدول الإسلامية عن التعامل مع نظام العولمة لأنه بدأ التعامل فعلاً ويصعب الفكاك منه، وبالتالي فإننا ننظر هنا إلى مدى إمكانية هذا التعامل بحيث تكون الدول الإسلامية مؤثرة في النظام وليس متأثرة وتجنّي الثمار وتتلافى المخاطر، وفي الحقيقة فإن دول العالم الإسلامي بوضعها الراهن لا يمكنها الاستفادة من العولمة وجنى مكاسبها بل ستتحمل الكثير من خسائرها ليس على المستوى الاقتصادي فحسب وإنما على المستوى الثقافي والفكري، وذلك لأن سمات إقتصاديات الدول الإسلامية تتصف بالضعف والتعامل مع العولمة يتطلب القوة، ومن مظاهر الضعف ما يلي:

١- تفكك الدول الإسلامية في تعاملها مع العولمة كل دولة على حدة وحيث أن العولمة صناعة أمريكية وتعمل أصلاً لصالح الدول المتقدمة، وأن الدول الإسلامية لم تشارك في وضع العولمة، لذلك فإن موقفها التفاوضى ضعيف وهذا ما أكد عليه د. أحمد جويلى وزير التموين المصرى السابق في أنه في جولات اتفاقية الجات كانت تعرض موضوعات لم تدرس في الاجتماعات ومطلوب من الدول التوقيع عليها وكان وفد مصر يعترض عليها ولكنه لم يجد موازنة لموقفه من الدول الشقيقة.

٢- ضعف اقتصاديات الدول الإسلامية منفردة حيث من بين ٥٢ دولة إسلامية توجد ٤٧ دولة تصنف من الدول ذات الدخل المنخفض إضافة إلى ضعف الهيكل الإنتاجى بها واعتماده على الأنشطة الاقتصادية الخدمية والزراعية دون الصناعية التى تمثل مقياس التقدم والقوة، فمن بين الدول الإسلامية توجد ٤٢ دولة يمثل النشاط الخدمى والزراعى النشاط الرئيسى فيها، ١٠ دول يمثل النشاط الصناعى أكبر قطاع فيها مع مراعاة أن ٨ دول منها الصناعة الأساسية الاستخراجية ممثلة في البترول، بينما لم تمثل الصناعة التحويلية على مستوى جميع دول العالم الإسلامى سوى نسبة تتراوح بين صفر، ٢٣% ، وفي مؤشر ثالث على ضعف اقتصاديات دول العالم الإسلامى هو مستوى الناتج المحلى ففى ٣٥ دولة إسلامية تتوافر عنها بيانات عام ١٩٩٥م يبلغ الناتج المحلى فيها ٨١٨ مليار دولار وهو يمثل ٧٤% من ناتج إنجلترا (الذى يبلغ ١١٠٥ مليار دولار، ١٠% ممن ناتج الولايات المتحدة الأمريكية الذى يبلغ ٦٩٥٢ مليار دولار، ١٦% من الناتج المحلى فى اليابان الذى يبلغ ٥١٠٨ مليار دولار، وتستمر دلالة المؤشرات

على هذا الضعف ممثلة في التبعية الاقتصادية فمن خلال بيانات التجارة الخارجية يتضح أن نسبة الواردات إلى الصادرات فيها من ١٧٩% إلى ٧٠٠% مع مراعاة أن المكون الرئيسي للصادرات من المواد الأولية والسلعة وحيدة تمثل الجزء الأكبر من الصادرات أما وارداتها فالنسبة الغالبة فيها من السلع الصناعية التي تتراوح بين ٥٠% ، ٨٥% .

ويترتب على ذلك كله تزايد أعباء الديون الخارجية هذا إلى جانب نتخلف الفن الإنتاجي نتيجة عدم وجود تكنولوجيا لديها.

٣- قلة التعاون بين الدول الإسلامية في المجال الاقتصادي حيث تبلغ نسبة التجارة البينية بها حوالي ٩% والاستثمارات المتبادلة لا تزيد عن ١٠% .

٤- التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة وما يكتنفه من قدرة هذه الدول على التأثير في مسار الحياة بشكل عام في الدول الإسلامية وتظهر هذه التبعية في عدة أمور منها:

- زيادة اعتماد اقتصاديات الدول الإسلامية على الدول الخارجية سواء في الاستيراد منها الذي يبلغ حوالي ٩١% من جملة الاستيراد.

- زيادة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية رغم قلتها سواء من حيث الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة أو عقود الإدارة والترخيصات أو استيراد التكنولوجيا وعقود حقوق الابتكار.

- توقيع اتفاقيات ثنائية بين بعض الدول الإسلامية والدول الأجنبية.

٥- زيادة حدة الفقر في الدول الإسلامية كما سبق القول.

ومما لا شك أن الوضع بهذا الشكل في ظل العولمة سوف يزيد الدول الإسلامية فقرا وتخلفا وستظل تابعة وتتكدس هذه التبعية بمرور الأيام، فهل إلى خروج من سبيل؟
هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية:

ب- كيف المسبيل لاستفادة الدول الإسلامية من مكاسب العولمة وتجنب مخاطرها؟

يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

١- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية: وهو يمثل الخطوة الأولى والأساسية لامكان التعامل مع العولمة التى يجنى ثمارها الأقوياء، فإذا كانت بعض دول أوروبا تعد من الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وانجلترا إلا أنها دخلت في مرحلة أوروبا الموحدة حتى يمكنها مواجهة سيطرة أمريكا على العالم، فكيف الحال بالدول الإسلامية النامية أن تواجه مثل هذه السيطرة إلا بالتكامل الاقتصادى فيما بينها والذي نوضح أبعاده في الآتى:

- الدول الإسلامية تملك مجتمعه عناصر القوة الاقتصادية ممثلة في عدد السكان الذى يصل إلى ١,٢٥٠ مليار نسمة وهو يمثل أكثر من عشرة أمثال سكان اليابان وقرابة ٢١ مثل سكان انجلترا وحوالى ثلاثة أمثال سكان أمريكا، ومن الناحية الجغرافية نجد أن مساحة الدول الإسلامية تمثل ثلاثة أضعاف مساحة الولايات المتحدة ومرة وخمس مساحة الاتحاد السوفيتى السابق كما أن هذه المساحة تنتشر على نطاق جغرافى متنوع فضلا على امتلاكها العديد من الثروات الطبيعية الكثيرة والمتنوعة وغير المستغلة أحيانا.

- يستثمر العالم الإسلامي فائض أمواله في الدول المتقدمة ورغم ما يكتنف ذلك من مخاطر إلا أنها تعيد أراضها لدول إسلامية أخرى.

- إذا كان التعامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية تمثل المرحلة النهائية للتعاون والذي يبدأ بالاتفاقيات الثنائية والاتحاد الجمركي ثم المناطق الحرة والسوق المشتركة، فإن الدول الإسلامية بدأت المرحلة الأولى أو الثانية مبكراً ومع ذلك توقف السير والأمر يتطلب تفعيل هذه الاتفاقيات.

- توجد منظمات ومؤسسات تكاملية على نطاق إقليمي في العالم الإسلامي منها منظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغاربة العربى ومع ذلك وفي إطار الحرب التى تشنها أمريكا والدول المتقدمة لاستمرار حالة التفكك في الدول الإسلامية طرحت على الساحة الشرق أوسطية والشراسة الأوربية التى أدخلت فيها بعض الدول الإسلامية، بدلا من تفعيل دور المؤسسات الإسلامية القائمة وهو ما يجب أن تنتبه إليه الدول الإسلامية.

- إن التكامل الاقتصادي الإسلامى سوف يحيل للدول الإسلامية كتلة قوية في مواجهة التكتلات والدول الأخرى القوية بما يمكنها فرض وجودها كعضو مؤثر في نظام العولمة.

ولذا نقول إنه يجب أن نحقق العولمة الإسلامية بين دول العالم الإسلامى قبل أن ندخل في نظام العولمة العالمى.

٢- التمسك بدين الإسلام: ذلك أنه لم يكن للعرب مثلاً عز إلا بالإسلام وهو الرابطة التى تجمع بين المسلمين ويجب العمل على تعميق قيم الإسلام لدى المسلمين حتى يواجهوا العولمة ويؤثرون في دول العالم الآخر بدلا من أن يؤثر الغير فيهم ويفقدوا هويتهم.

- ٣- التعامل بحذر شديد مع العولمة واستبعاد حسن النية واتباع سياسة الانتقاء في قبول ما يتوافق منها مع صالح الدول الإسلامية.
- ٤- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار السائدة في المجتمعات الإسلامية والتي تبعد كثيراً عن المنهج الإسلامى وتقوم على تبديد الموارد النادرة ويلزم لذلك تنمية الوعي الوطنى والدينى.
- ٥- العمل على سرعة امتلاك أدوات العولمة خاصة التقدم التكنولوجى.
- ٦- توحيد الجهود في الفترة الحالية في قبول الاتفاقيات المنظمة للعولمة حتى يكون للدول الإسلامية صوت مسموع.
- ٧- الاهتمام بالبنية التحتية ممثلة في النظم الداخلية التى يعتمد عليها في تشغيل الاقتصاد وخاصة موضوع الفقر والبيئة والقانون والديموقراطية وفقاً لتعاليم الإسلام وبما يناسب المتغيرات الحالية.
- ٨- الاهتمام بالإيمان المسلم وتربيته تربية إسلامية من خلال تحديث مناهج التعليم والتنمية البشرية حتى يكون لديه القوة لمواجهة تغريبه في أفكاره ومفاهيمه وأسلوب حياته.

وفي النهاية نقرر أن الأمر ليس بهذه السهولة وليس مجرد توصيات تقدم وإنما تحتاج المواجهة وعياً وجهاً وقادة يفهمون مخاطر العولمة ويعملون على تلافيها وحصد مكاسبها.

والله الموفق

عرض الرسائل

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام للدولة الحديثة

للباحث محمد أحمد حلمي

عرض علي شيخون^١

نال بها درجة التخصّص (الماجستير) في السياسة الشرعية من كلية
الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
وقد حدد الباحث أهمية هذا الموضوع فيما يلي:
أولاً: تتحدد أهمية هذا الموضوع في أنه من الموضوعات الهامة التي
تبرز النظام المالي في مختلف القضايا الاقتصادية والمالية المعاصرة، حيث
أن النظام المالي الإسلامي نظام إلهي الأصول بشري التطبيق يستجيب لكل
تطور ويواكب كل تقدم، كما أنه لا منافاة بين الأدلة الشرعية وقضايا العقول
الراجعة.

يضاف إلى ما تقدم عمومية التوازن في الإسلام سواء التوازن المالي أو
الاقتصادي أو الاجتماعي، ومرد ذلك كله إلى عمومية الإسلام وعدالته.
ثانياً: الوقوف على الدور الحقيقي للدولة في مختلف القضايا السياسية
والاقتصادية والاجتماعية، فالدولة ضرورة دينية ودنيوية، وليس أدل على
ذلك مما استدل به شيخ الإسلام "ابن تيمية" رحمه الله تعالى - على ذلك

(١) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

بقول الإمام علي عليه السلام: «لابد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة. قليل يا أمير المؤمنين هذه البرة قد عرفناها. فما بال الفاجرة؟ فقال رضى الله عنه: يقام بها الحدود، وتأمين بها السبل، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء».

ثالثاً: الوقوف على موقف الفكر الاقتصادي الإسلامي من أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة، كقضية الخصخصة، والآثار الجانبية لاتفاقيات الجات، والأزمات المالية المعاصرة كذلك التي تعرضت بها "النموذج الآسيوية" ليتأكد لنا أن المالية الإسلامية مالية مستقلة ومنضبطة هدفها الأول والأخير تحقيق معالم الاستخلاف في الأرض وإقامة الحق والعدل بين الأجيال المختلفة على مر العصور.

رابعاً: الوقوف على أهمية تشريع الصدقات (الزكاة) في مختلف جوانب الحياة العامة، وكيف أن إخراجها يحقق المستوى المعيشي اللائق لكل أفراد المجتمع، بل يحقق اقتصاديات الرفاهية، كما حدث في عهد خامس الخلفاء الراشدين "عمر بن عبد العزيز" عليه السلام وهو ما يجعلنا نتساءل: ماذا لو أخرجت الدول الإسلامية - لاسيما النفطية - زكاة أموالها؟؟؟؟!!!!

لو فعلت ذلك - كما يجب - لتحولت الدول الإسلامية الفقيرة إلى دول منتجة معطية، لا تنف على أبواب الدول المتقدمة، فتكون أضياع من الأيتام على مائدة اللئام.

وقد قسم الباحث خطة البحث كما يلي:

التمهيد: وهو بيان العناصر الأساسية للموضوع (المياسة المالية - التوازن - المال العام - الدولة من حيث الوظيفة المالية والاقتصادية)
السباب الأول: وهو بيان الضوابط الشرعية والقانونية لتحقيق التوازن المالي العام وقد قسمته إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: بيان مفهوم التوازن المالى العام فى الفكر الوضعى والإسلامى.

الفصل الثانى: مدى مساهمة الصدقات فى تحقيق التوازن المالى العام.
الفصل الثالث: التوازن المالى العام ومدى حرية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

الفصل الرابع: مدى تكامل السياسات المالية والاقتصادية لتحقيق التوازن المالى العام.

أما الباب الثانى: فهو بيان أثر السياسة المالية فى تحقيق التوازن المالى العام، وقد قسمته إلى فصلين:

الفصل الأول: أثر السياسة الشرعية المالية فى توجيه الأدوات المالية لتحقيق التوازن المالى العام وتجنب العجز فى الموازنة العامة.
الفصل الثانى: أثر انسياب رؤوس الأموال الأجنبية فى تحقيق التوازن المالى العام وخدمة التنمية المتوازنة.

هذا وقد قسمت كل فصل إلى مباحث، ومطالب، وفروع.
أما الخاتمة: فهى فى بيان ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

(١) ظهر لنا مما تقدم تكامل النظام المالي في الإسلام من الناحية الفنية للأسباب الآتية:

أ- أنه نظام له أدواته المالية، وهى الموارد العامة والنفقات العامة كإى نظام مالى حديث.

ب- أنه نظام أخذ بالتخطيط المالى، سواء بما تضمنه القرآن الكريم من تحديد بعض الموارد وبعض المصارف، أو بما استحدثه فى عهد الخلفاء الراشدين وفتات عامة، واقتضتها متطلبات المجتمع الإسلامى.

ج- أنه نظام له تنظيماته المتكاملة، وامتد فيه الإشراف المالى من أعلى المستويات وهو الخليفة، إلى المسؤولين المالىين بالولايات.

د- أنه نظام له قواعده التنفيذية التى تتضافر مع التخطيط المالى، لتعبئة موارده وضمان توريدها فى مواعيدها لبيت المال.

(٢) الموارد المالية الإسلامية متكاملة الأركان الفنية للموارد فى المالية العامة الحديثة شأنها شأن الضرائب، فهى محددة السعر، والوعاء، والأشخاص المكلفين بدفعها، والإعفاءات، ووقت التحصيل، وكيفية التحصيل. وقد اتضح ذلك من تحليل الزكاة والخراج والعشور، أما ماعدا ذلك من الموارد، كخمس الغنائم، والضوائع، وتركة من لا وارث له، فهذه موارد عارضة غير دورية، يوجد لها مثيل فى الموازنات العامة الحديثة.

(٣) القواعد الحديثة فى المالية العامة منطبقة على الموارد العامة والنفقات العامة فى الإسلام، وهى العدالة، والملائمة، واليقين،

١٤٢٠هـ .. الخ.

(٤) الموارد والنفقات العامة فى الإسلام ساندت الأهداف الإسلامية شأنها فى ذلك شأن الموارد العامة والنفقات العامة فى المجتمعات الحديثة، فالموارد العامة فى الإسلام ساندت الدعوة الإسلامية ومولت انتشارها بما حققته من حصيلة لمقابلة النفقات العامة لهذا المجتمع وعملت على التقليل من التفاوت بين طبقات الموسرين وغير الموسرين، بما اقتطعته من أموال القادرين، وبما تضمنته من إعفاءات للفقراء والمساكين، ودعمت الأنشطة الاقتصادية بفرض ضريبة العشور حماية للتجار المسلمين، وحتى لا تكون تجارتهم فى موقف من تجارة أهل الحرب، كما أعفيت أدوات العمل وأدوات التجارة من الزكاة دعماً للإنتاج، وانطلاقاً للنشاط التجارى، هذا وإعفاء المواشى العاملة من الزكاة يساهم فى تدعيم الإنتاج الزراعى، وإعفاء المواشى المعولة يساهم فى دعم الإنتاج الحيوانى.

كما أن الإنفاق العام يوجه لتمويل إدارة الدولة وتمويل أنشطتها فى إقامة العدل وحفظ الأمن، وتدعيم جيوش الإسلام، وتنفيذ المشروعات العامة، مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومى.

والإنفاق العام فى الإسلام له جوانب اقتصادية أخرى، فالإنفاق على الفقراء والمساكين يؤدى إلى زيادة دخولهم، ويولد الطلب على السلع.

حقيقة أن النظام المالى فى الإسلام نظام متكامل من حيث إدارته ومن حيث وظائفه ومن حيث سماته، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾.

(٥) كفاءة الصداقات للوصول إلى المستوى المعيشى اللائق، والانتقال من الفقر إلى أننى مراتب الغنى، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة، وتحويل الطاقات العاطلة إلى طاقات إنتاجية، والقضاء على كثير من المشاكل السياسية

والاجتماعية والاقتصادية التي تستوعب معظم النفقات العامة في ميزانية الدولة، أو السياسات المالية التي كاد أن ينضب معينها كالدعم.

(٦) تعدد وتطور الإيرادات في الدولة الإسلامية، وإختلاف الأهمية النسبية لكل مورد من وقت لآخر، وذلك أمر يصدقه الواقع شأنها في ذلك شأن جميع الدول فقد كانت الإيرادات في زمن الرسول ﷺ محصورة في الزكاة والفقء والجزية والغنائم، وحين توسعت الدولة الإسلامية في زمن عمر بن الخطاب ؓ ظهرت موارد جديدة على نحو لم يكن في زمن الرسول ﷺ وهي الخراج والعشور، وفي أزمنة متأخرة ظهرت الحاجة إلى موارد جديدة، فأفتى عدد من الفقهاء نحو "الجويني والغزالي وابن حزم والشاطبي" وغيرهم بصحة فرض الضرائب (التوظيف)، لمصلحة الجهاد أو التكافل الاجتماعي أو لتغطية نفقات الدولة.

أما الاستقراض على بيت المال فهو لا يكون إلا حيث يرجى لبيت المال دخل يرتجى أو ينتظر، وهو مورد قديم قدم الإسلام نفسه، فالرسول ﷺ كما يقول الإمام الجويني كان إذا قلت موارده إستلف من الأغنياء، وربما إستعجل الزكوات.

(٧) المالية الإسلامية مالية مستقلة تقوم على أساس الملائمة والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وبهذا الاعتبار تختلف عن النظام الرأسمالي الذي يجعل مصلحة الفرد هي الهدف الأول، كما تختلف عن النظام الاشتراكي الذي يجعل مصلحة الجماعة هي هدفه الأول، ويقدمه على مصلحة الفرد. فعالية الإسلام مالية متميزة لها أهداف مختلفة عن المالية الرأسمالية والاشتراكية وإن اتفقت أو تداخلت مع غيرها في بعض الحلول فيه. تداخل عارض لا يذهب استقلال المالية في الإسلام.

(٨) أداء الضرائب لا يغنى عن دفع الزكاة، فالضرائب يختلف وضعها عن وضع الزكاة في كثير من الأمور وأهمها أن الزكاة لا تلغى وأن الشارع حدد مقدارها فلا يزداد عليه ولا ينقص منه وهي مورد مالي دائم تسد منه حاجات الفقراء والمساكين الذين لا تخلو منهم أمة أو شعب، أما الضرائب فليست كذلك. والرأى الذى نميل إليه هو أن الممول إذا أخرج الضرائب المفروضة عليه المشغول بها ماله أصبح المال الباقي بعد إخراجها مال خال من الديون، فإذا بلغ نصاب الزكاة وجب إخراج الزكاة متى تحققت باقى شروط وجوب إخراج الزكاة.

(٩) الخصخصة نظام اقتصادى معاصر لا يكون مقبولا إسلامياً إلا إذا تحققت فيه الضوابط الإسلامية للمحافظة على التوازن الاجتماعى حتى لا تسبب فئمة معينة ببيمارد المجتمع مما يجعل ذلك النظام أشد بأساً من نظام الإقطاع.

(١٠) كل اتفاقية تحقق مصلحة الإسلام والمسلمين وتحفظ على الدولة الإسلامية كيانها فى الحاضر والمستقبل فهي اتفاقية مشروعة، إلا أن عقد الاتفاقيات بين الدول الإسلامية بعضها البعض وقيام المصالح المشتركة أهم وألزم مما هو مبرم مع غير المسلمين من اتفاقيات.

(١١) المعونات بأشكالها المختلفة أداة اقتصادية هامة ولكنها قد تستخدم لإجهاض التنمية والنيل من إدارة الشعوب العامة والتأثير فى ولائها للدين والوطن ومن ثم يجب أن تكون من مصادر مأمونة ولا تقدم إلا لمن يؤمن جانبها.

النشاط العلمي للمركز

النشاط العلمى للمركز فى الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر ٢٠٠١م

إعداد على شيخون

فى إطار خطة النشاط العلمى للمركز قام بعقد عدة أنشطة وهى كما
يلى:

(١) ندوة الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى:

أقيمت الدون يوم ٨ أكتوبر ٢٠٠١م برعاية الإمام الأكبر شيخ
الأزهر، وحضرها السيد الأستاذ الدكتور أحمد جويلى وزير التموين الأسبق،
وأدارها الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير المركز.

وقد قامت الندوة على المحاور التالية:

- ١- الزراعة فى الاقتصاد المصرى ودورها فى مواجهة تحديات
العولمة وشمل الموضوعات التالية:
 - الزراعة من منظور إسلامى
 - واقع الزراعة فى الاقتصاد المصرى
 - تحديات العولمة ودور الزراعة المصرية فى مواجهتها
 - دور الزراعة فى تقوية موقف مصر من التكتلات الاقتصادية
- ٢- الزراعة ودورها فى مواجهة قضايا ومشكلات الاقتصاد
المصرى وشمل الموضوعات التالية:

- الفجوة الغذائية في مصر ودور الزراعة في معالجتها
- الزراعة ومشكلة البطالة في مصر
- الزراعة ومشكلة عجز ميزان المدفوعات
- الزراعة ودورها في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى

وتمت مناقشة هذه الموضوعات بحضور أساتذة وخبراء الزراعة في الجامعات ومراكز البحوث والمهتمين بقضايا الاقتصاد.

(٢) ندوة مناقشة مشروعى قانون الضرائب والزكاة:

أقيمت الندوة يوم ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠١م برعاية الإمام الأكبر شيخ الأزهر والسيد الدكتور وزير المالية وقد تم فيها عرض ملاحظات مشروع قانون الضرائب ومناقشة مشروع قانون الزكاة المقدم من المركز، وقد حضر الندوة جمع من المهتمين بأمور الزكاة والضرائب وخبراء وزارة المالية وأساتذة الضرائب والزكاة بالجامعات المصرية.

(٣) محاضرة تعدد التكتلات الاقتصادية التى دخلت فيها مصر بين الآمال والواقع:

وقد ألقاها الأستاذ الدكتور حاتم القرنشاوى عميد كلية للتجارة بنات بالأزهر يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١م، وحضرها جمع من الباحثين والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والدولية ووضح فيها وضع الاقتصاد المصرى في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية وأهمية وتطور الإنتاج المصرى لمواكبة الأحداث والتكتلات العالمية.

(٤) حفل توزيع جوائز مسابقة الشيخ صالح التنجيدية فى الاقتصاد الإسلامى:

وذلك يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١م وقد تم فيها توزيع جوائز مسابقة العام ٢٠٠٠/٢٠٠١م والتى كانت تتضمن فرعين الفرع الأول التوزيع العادل من منظور إسلامى فى اقتصاديات السوق، والفرع الثانى الاقتصاد الإسلامى وتطبيقاته فى ظل المتغيرات الدولية، والتى تقدم لها أكثر من ستين باحثا من مصر وخارجها، تم فيها الإعلان عن مسابقة العام ٢٠٠١/٢٠٠٢م والتى تتضمن فرعين الأول للمتخصصين وموضوعه سوق الأوراق المالية من منظور إسلامى والثانى لغير المتخصصين وموضوعه القرآن الكريم والموضوعات الاقتصادية.

(٥) دورة وعاط العالم الإسلامى فى الفترة من

٢٠٠١/١٢/٢٩ - ٢٠٠٢/١/١٦

هى دورة يقيمها المركز دوريا لعواظ العالم الإسلامى فى الموضوعات الاقتصادية المعاصرة والتى تتضمن:
العملة والجات- الاقتصاد الإسلامى- قضايا الفقر - البنوك وشركات التأمين- النقود والائتمان- دور السوق فى الاقتصاد- البيوع المنهى عنها شرعا- وقد حاضر فيها أساتذة الاقتصاد الإسلامى بالجامعة ومصر.

(٦) حلقة دراسية عن فقه مهنة المحاماة:

أقامها المركز للسادة المحامين بالاشتراك مع نقابة المحامين خلال الفترة من ٢٠٠١/١٢/١٩ وحتى ٢٠٠٢/١/٢٢م مع نقابة المحامين بالقليوبية،

وقد اشترك فيها أكثر من خمسين محاميا وقد كانت موضوعات الدراسة كما يلي:

- التكيف الشرعي لمهنة المحاماة
- حق الدفاع عن المتهم في الشريعة الإسلامية
- التكيف الشرعي للعلاقات المهنية
- القيم الإسلامية وترشيد مهنة المحاماة
- قضايا مهنية تتعلق بممارسة مهنة المحاماة
- قضايا مهنية تتعلق بقبول الدفاع والتعاقد مع الموكل

وقد قام بالتدريس فيها كل من:

- الأستاذ الدكتور عبد الله النجار بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة
- الأستاذ الدكتور محمد رأفت عثمان بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة
- الأستاذ الدكتور محمد الشحات الجندى بكلية الحقوق جامعة حلوان
- الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفتار أستاذ كلية أصول الدين
- الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة

الزقازيق

- دكتور عبد الله رشوان المحامى بالنقض.

(٧) نشاط قسم التدريب:

فى إطار خطة نشاط قسم التدريب عقد المركز عدة دورات متخصصة فى الحاسب الآلى واللغات وبيانها كما يلي:

١- دورات الحاسب الآلى:

- عدد ٢ دورة DOS اشترك فيها ٣٠ دارسا
- عدد ٥ دورات WIN اشترك فيها ١٠٠ دارسا
- عدد ٢ دورة WORD اشترك فيها ٢٠ دارسا
- عدد ١ دورة SAAP اشترك فيها ١٣ دارسا

٢- دورات اللغات:

- عدد ٢ دورة ترجمة اشترك فيها ٥٠ دارسا
 - عدد ١ دورة محادثة اشترك فيها ٢١ دارسا
 - عدد ١ دورة تويقل اشترك فيها ١٥ دارسا
- وقد حاضر فيها مجموعة من الخبراء والأساتذة المتخصصين كل فى مجاله ويمنح الدارس شهادة معتمدة من الجامعة فى نهاية الدورة.

قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد المجلة المختلفة للمركز

منذ عام ١٩٨٤م

أولاً : مجلة الدراسات التجارية

١ - العدد الأول ، السنة الأولى يناير ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. حامد أحمد رمضان	القيادة الإدارية اتجاه إسلامي
د. محمد الطيب النجار	التوجهات الإسلامية لحل مشكلة الفقر
د. محمد شوقي الفنجري	السوق الإسلامية المشتركة
د. محمد عبد الحليم عمر	الموازنة العامة في الفكر الإسلامي
د. عرفة المتولي سند	طبيعة الصلة بين المال وأصحاب العمل في الاقتصاد الإسلامي
د. رفعت العوضى	تحليل اقتصادي لكتاب الأحكام السلطانية

٢ - العدد الثاني ، السنة الأولى أبريل ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. حسين شحاته	معايير الأداء في الإسلام
د. السيد عبد المطلب عبده	صكوك الاستثمار والادخار والتكافل بين المسلمين
الشيخ/ محمد عبد الحكيم زعير	دور أساليب المصارف الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية
د. عبد الحميد الغزالي	النشاط الاستثماري في مصرف إسلامي
د. محمد السيد الناضي	إطار المحاسبة في عقود المراجعة لأجل
د. محمد عبد المنعم خميس	النفقات والحسابات والمستندات المحاسبية الحكومية في الإسلام

٣- العدد الثالث ، المنة الأولى يوليو ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سامي رمضان سليمان	الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة
د. ربيع محمود الروبي	المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
د. كوثر عبد الفتاح الأبحي	المحاسبة عن التأجير التمويلي في البنك الإسلامي
د. عبد الله عبد العزيز عايد	السعر في الاقتصاد الإسلامي
د. فتحي لاشين	التأمين بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية
د. حسين حسين شحاته	تطور مسيرة فكرة وتجربة المصارف الإسلامية عبر نصف قرن
د. عبد العظيم بسيوني	العالم الإسلامي وخديعة التقدم الاقتصادي
إعداد د. محمود المرسي	التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الإسلام (عرض
لاشين مقدم الرسالة	وتلخيص رسالة ماجستير)

٤- العدد الرابع المنة الأولى أكتوبر ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد عبد الحليم عمر	التنظيم المحاسبي لصندوق الزكاة في البنوك الإسلامية
د. حامد أحمد رمضان بدر	إدارة الخلافات في المنظمات منهج إسلامي
د. يوسف إبراهيم يوسف	الآثار الاقتصادية للالتزام بمنهج الإسلام في الاتفاق الاستهلاكي
د. أمين عبد العزيز منتصر	الحكمة الاقتصادية من تجريم الإسلام لبعض بيوع الحاصلات الزراعية
د. نعمده عبد الحميد ثابت	المعالجة الإسلامية لمشكلة التضخم في اقتصاديات النمو
د. شوقي اسماعيل شحاته	حقائق الاقتصاد الإسلامي ومسألة الربا في عالمنا المعاصر

قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد مجلة المخططة للمركز منذ عام ١٩٨٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سعد أمين منصور	الحاجات والحوافز في الفكر الإسلامي مع المقارنة بالفكر الإداري الوضعي
الشيخ محمد عبد الحكيم زعير	الترف وبعده في إهلاك الأمم والشعوب
إعداد د. سامي رمضان مقدم الرسالة	الأسس المحاسبية لتقدير حصيلة الزكاة دراسة تطبيقية في جمهورية مصر العربية (عرض وتلخيص رسالة دكتوراه)

٥- العدد الخامس والسادس السنة الثانية يناير وأبريل ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أس المختار أحمد عبد الله	تقييم الأنشطة الترويحية في شركات التأمين الإسلامية
د. فكري عبد الحميد عشماوي	النظم الإسلامية وتطوير الموازنة في السعودية
د. محمد أحمد فتحي ناصف	موقف الشريعة الإسلامية من أوراق للمجاملة
د. محمد عبد الحليم عمر	الاحتياط ضد مخاطر الائتمان في الإسلام
د. عابدين أحمد سلامة	الموارد المالية في الإسلام
د. محمد عبد الحليم عمر	تعليق على بحث الموارد المالية في الإسلام
د. سعيد محمود عرفة	تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية
د. شوقي اسماعيل شحاته	تعليق على بحث مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية
د. رفعت العوضى	تحليل كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للممشقي

٦- العدد السابع السنة الثانية يوليو ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
أ.د. السيد عبد المطلب عده	ما يمكن أن تضيقه شركة تأمين إسلامية إلى سوق التأمين بمصر
د. حسين موسى راغب	القيم والمعتقدات الإسلامية وأثرها على السياسات والقرارات التسويقية دراسة تحليلية مقارنة
د. رفعت العوضى للباحث أحمد طارق طلعت	كتب التراث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي مقومات النظام الاقتصادي في الإسلام عرض وتلخيص رسالة ماجستير
الشيخ محمد عبد الحكيم زعر	المصارف الإسلامية ضرورة للتنمية الاقتصادية
د. حنان إبراهيم النجار	سعر الفائدة لحل مشكلة الائتزاز بالمقارنة بالزكاة
إعداد د. محمد محمد جاهين	التنظيمات الإدارية في الإسلام (عرض وتلخيص رسالة ماجستير)

٧- العدد الثامن السنة الثانية أكتوبر ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عرفة المتولي مند	ضوابط الانتاج في الإسلام
د. أحمد تمام محمد سالم	الاطار العام للمبادئ الإسلامية، وأثره التطبيقية في مجال المعاملات المالية والمحاسبة
د. رفعت العوضى	تحليل اقتصادي لكتاب الفلاحة والمفلكون للدلجى، نموذج من الفكر الإسلامى لقضية الفقراء ومشكلة الفقر
أ/ عبد السميع المصرى	تجارة النقود
د. محمد شوقي الفجرى	عرض لكتاب (الإسلام والمشكلة الاقتصادية)

ثانياً: تم تغيير اسم المجلة عام ١٩٩٢ لتصبح مجلة المعاملات الإسلامية

١- العدد الأول، السنة الأولى نوفمبر ١٩٩٢

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	المساعدات الاقتصادية بين الدول الإسلامية
د. عبد الستار أبو غدة	الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية
د. عبد القنى محمود	ضوابط الحق في التنمية في الشريعة الإسلامية
د. محمد فريز منفعى	المبادئ الإسلامية الناظمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الشيخ صالح عبد الله كمل	تقرير عن حكمة التشريع الإسلامى في فرض الزكاة وتحريم الربا
أ/ إسماعيل بدر	أهم التغيرات الاقتصادية التي جرت في مصر خلال العام
تعليق د. عبد القنى محمود	البناء التكنولوجى للدول النامية (تأليف د.أويس عطوة الزنط)
تعليق د. عبد القنى محمود	النظام القانونى الدولى للأماكن الدينية المقدسة دراسة تطبيقية للاستهلاكات الإسرائيلية بالأماكن المقدسة في فلسطين
تعليق د. عز الدين إسماعيل	قضايا هامة لإدارة التغيير (تأليف د. سعيد يس عامر)

٢- العدد السنائي، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٢، وهو عدد خاص عن القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي (مجموعة حلقات نقاشية عقدت بالمركز)

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
المستشار/ محمود فهمي	الحلقة النقاشية الأولى: ورقة عمل حول القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الخاص بقانون قطاع الأعمال
د. جعفر عبد السلام	الحلقة النقاشية الثانية: ورقة عمل حول القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ في إنشاء مركز تنمية الصادرات
د. سهير عبد العال	الحلقة النقاشية الثالثة : ورقة عمل حول القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ الخاص بإصدار قانون سوق رأس المال
د. جعفر عبد السلام	الحلقة النقاشية الرابعة: ورقة عمل حول القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي
د. عبد الرزاق فرج	الحلقة النقاشية الخامسة: ورقة عمل حول القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

٣- العدد الثالث، السنة الأولى، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	حق العمل في الإسلام
د. أحمد فؤاد عبد الخالق	المنهج الإسلامي في اتخاذ القرارات مع التطبيق على قرارات المصارف الإسلامية

قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد المجلة المختلفة للمركز منذ عام ١٩٨٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. نعمت عبد اللطيف	دور لزكاة كنظام للتأمين الإسلامي في معالجة الكوارث الاقتصادية
للشيخ صالح عبد الله كامل	أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية والحلول المقترحة لها
الباحث محمد عبد المنعم أبو زيد	النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية ومعرفته
ترجمة أ.د. أحمد عبد العزيز النجار	كارثة الفائدة
	التوصيات والاقتراحات الصادرة عن مؤتمر قضية الإنتاج في مصر
	القرارات والتوصيات الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي

٤- العدد الرابع، السنة الأولى، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سهير عبد العال	معالجة مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي والفكر الوضعي - مصر كدراسة حالة
د. محمد أحمد جابر	الأسس والتنظيم المحاسبى لبزوع المسلم كأحد نماذج الاستثمار الإسلامي
د. جمال الدين المرسي	تحليل الطلب على البنوك الإسلامية من أجل تسويقها
الشيخ صالح كامل	استثمار مال الفرد في الإسلام
أ/ موسى يعقوب	رؤية الإعلام لاقتصاد الإسلامي
أ/ منى الحسيني عمار	حول اتجاه الدول الأوروبية لفرض ضريبة على البترول
	توصيات مؤتمر التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية

٥ - العدد الخامس، السنة الثانية، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	العطاء الحضارى للإسلام فى المجال الاقتصادى
د. عماد الشربيني	الأحكام العامة للشركات (دراسة مقارنة بالشريعة)
د. حسن عباس زكى	التحديات التى يواجهها العالم العربى والإسلامى من الناحية الاقتصادية
د. سهير حسن عبد العال	انعكاسات المرحلة الأخيرة من اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية
أ/ أحمد جابر	عوض الضرر فى المعاملات الإسلامية
المستشار/ أحمد أمين	علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية
حسان	أحكام وحكم الزكاة
للشيخ صالح عبد الله كامل	المدخل إلى دراسات جدوى التقنية الاقتصادية لمشاريع
أ/ منى عمار	الصناعية ومخاطبها الإسلامى

٦ - العدد السادس، السنة الثانية، مايو ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. يسرى إبراهيم أبو سعدة	البيع بالنسيئة فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى
د. سعاد إبراهيم صالح	الأسس العقائدية والأخلاقية والتشريعية للاقتصاد الإسلامى
د. سهير حسن عبد العال	أهمية صنایع الاستثمار كأداة مالية جديدة فى تنشيط سوق الأوراق المالية
أ/ منى عمار	التمور الآسيوية والدروس المستفادة منها

قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد المجلة المخلفة للمركز منذ عام ١٩٨٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق	بحوث وفتاوى إسلامية من قضايا معاصرة
عرض أ/ منال أحمد النجار	كتاب التنمية في الوطن العربي (للدكتور عبد الله محمد أَسَم السيد)

ثالثاً: تم تغيير اسم المجلة عام ١٩٩٧ لتصبح مجلة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

٧- العدد الأول، السنة الأولى، أبريل ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. الغريب ناصر	تطور الصيرفة الإسلامية فكرياً ومؤسسياً
د. محمد مكي سعاد الجرف	إعادة التأمين في الفكر الإسلامي
د. محمد نظير بسبوني	دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية
د. فاروق أحمد أحمد حسن	المراجعة الداخلية في بيئة نظم الاتصالات الإلكترونية (إطار مقترح)
د. سهير حسن عبد العال	التجارة البينية بين الدول الإسلامية
عرض أ/ أحمد جابر بدران	فقه الاقتصاد النقدي (للاستاذ يوسف كمال محمد)
عرض د. عز الدين إسماعيل	كتاب الاقتصاد الأفريقي (للدكتور فرج عبد الفتاح)

٨- العدد الثاني، السنة الأولى، أغسطس ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد حسن أحمد الحسني	خطابات الضمان المصرفية وتكييفها الفقهي
د. محمد عبد العظيم عمر	الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالتبوك الإسلامية
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	التفصيل الزمني وقرار الانحياز في الاقتصاد الإسلامي
د. شوقي أحمد دنيا	التضخم مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره
د. علي عبد الجبار ياسين السروري	التدرج في التشريع مفهومه ومجالاته وأنواعه
د. أنس المختار أحمد	موقف الفكر الإسلامي من قضية التسعير

٩- العدد الثالث، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد حسن أحمد الحسني	بيع التسيط بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
د. عبد الله حاسن الجابري	الآثار الاقتصادية للإرث في الإسلام
د. علي أبو الفتوح شتا	مدخل مسببات التكاليف واختيار المسببات المثلى
د. محمد سعيد الغامدي	الأبعاد الإنمائية للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية
د. أنس المختار أحمد	سلسلة من الدراسات التوضيحية في الفكر الإسلامي
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	آليات العائد الثابت والعائد المتغير ومقدرتهما المقارنة على تحقيق عدالة توزيع عائد رأس المال النقدي

١٠- العدد الرابع، السنة الثانية، أبريل ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد سعيد الغامدي	تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
د. محمود الخالدي	مصرف الزكاة في سبيل الله
د. محمد مكي سطو الجرف	نظام المضاربة للتكاثر الاجتماعي البديل الإسلامي للتأمين على الأشخاص
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	العائد الثابت والعائد الاحتمالي، ومقدرتهما المقارنة كألتين للتخصيص المعظم للربح
د. أسد المختار أحمد	التسويق الاحتكاري في الفكر الإسلامي

١١- العدد الخامس، السنة الثانية، أغسطس ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أسد المختار أحمد	وظيفة العلاقات العامة في الفكر الإسلامي
د. عبد الجابر السيد طه	النماذج الاقتصادية المعاصرة للتمويل التجري من منظور إسلامي
د. معين محمد رجب	التخطيط الاقتصادي من منظور قرآني في عهد النبي عليه السلام (١٦٠٠-١٥٠٠ق.م)
د. مدحت أحمد علي غنير	النشاط الإنتاجي لبعض النباتات الطبية والعطرية
د. محمد عبد العظيم عمر	أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي

١٢ - العدد السادس، المنة الثانية، ديسمبر ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شوقي أحمد دنيا	المضاربة على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مولجتها مع تعقيب من منظور إسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
د. محمد بن حسن الزهراني	قراءة اقتصادية لرسالة : تزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس لابن الهائم
د. أنس المختار أحمد	البيوعات في الفكر الإسلامي
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	دراسة مقارنة لمدى الكفاءة في النظاميين الاقتصاديين الرأسمالي والإسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	الصرافة وتحويل العملات بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي

١٣ - العدد السابع، المنة الثالثة، أبريل ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد تمام محمد سالم	الصَّرف الأجنبي المعاصر في ميزان الشريعة
د. نجاح عبد العظيم	النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للنظومة الوضعية
د. محمد أحمد جالو	صناديق الاستثمار بين المحاسبة الضريبية ومحاسبة الزكاة
د. زينب صالح الأشوح	الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات التطوعية
د. محمد عبد الحليم عمر	التأجير التمويلي من منظور إسلامي

١٤ - العدد الثامن، أغسطس ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شعبان فهمي عبد العزيز	محددات دور الدولة في جباية الزكاة وأثرها على كفاءة الجباية
د. محمد عبد الحليم عمر	المنهج الإسلامي في الإنتاج
د. عبد الله مبروك النجار	التعويض عن إساءة استعمال حق النشر في الشريعة والقانون
د. محمد بن علي العقلا	منظمة التجارة العالمية وأثرها الاقتصادية على الدول العربية
دكتور سيد محمد عبد الوهاب	دور المعلومات المحاسبية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لقرارات التنمية الاقتصادية

١٥ - العدد التاسع، ديسمبر ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شوقي أحمد دنيا	الإجارة المنتهية بالتمليك - المشاركة المتناقصة .. من الأنواع المالية الإسلامية لتمويل المشروعات
د. محمد مكي سعدو الجرف	الفكر الاقتصادي عند الإمام الشاطبي
د. نجاح عبد العليم	التمويل بالعجز شرعيته، وبدائله من منظور إسلامي
د. عبد الجابر طه	الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية
د. حسين محمد حسين الجندى	تحقيق المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة من خلال المنظور الإسلامي لبعض الممارسات المحاسبية
د. محمد عبد الحليم عمر	القواعد الشرعية وتطبيقاتها على المعاملات المالية المعاصرة

١٦ - العدد العاشر، أبريل ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. مومن سالم الشيخ	إدارة الأزمات في الفقه الإداري الإسلامي
د. على بن محمد سعيد الزهراني	كتاب بغية الفلاحين للملك الأفضل العباسي بن علي
د. هدى خير عوض	الضوابط الشرعية للاتفاق العام
د. نعمت عبد الطيف مشهور	الأثر المتوقع لتطبيق سياسة الحاجات الأساسية في مواجهة مبدأ حد الكفاية على التخفيف من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية - بحث باللغة الانجليزية
د. محمد عبد الحليم عمر	التجارة الالكترونية من منظور إسلامي

١٧ - العدد الحادي عشر، أغسطس ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. زينب صالح الأشوح	دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر: دراسة تطبيقية
د. هدى خير عوض	استراتيجيات التدخل الحكومي وآليات التنافسية للصناعة - دروس مستفادة من تجربة شرق آسيا
د. فريد بشير طاهر	النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي - بحث باللغة الانجليزية
د. حسين موسى راغب	العوامل ذات الصلة بالمنتج وتأثيرها على قرار اختبار قناة التوزيع - دراسة تطبيقية على الشركات والمؤسسات الصناعية بمدينة العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية
د. سيد محمد عبد الوهاب	إطار محاسبي مقترح لمواجهة التهرب من الزكاة والضرائب بالتطبيق على جمهورية مصر العربية
د. محمد عبد الحليم عمر	الرهن العقاري من منظور إسلامي

١٨ - العدد الثاني عشر، ديسمبر ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبد الله حسن الجابري	القوة الذاتية في الوطن العربي
د. محمد صغير الوطيان	مفهوم الاستثمار من منظور إسلامي
د. نجاح عبد العظيم	أزمة الركود ونقص السيولة : تأصيل لأهم الأسباب الهيكلية
د. أحمد أحمد موافي	تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقتون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. محمد أحمد إسماعيل	قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual
د. أشرف يحيى محمد الهادي	أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص
د. عز الدين فكري تهاى	مسندات الوقف: مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
د. محمد عبد الحليم عمر	

١٩ - العدد الثالث عشر أبريل ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. زهيرة عبد الحميد معربة	الضوابط الإسلامية في مجالى التجارة الداخلية والخارجية وأثرها الاقتصادية
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف	أسلوب جبليّة للزكاة وإتفاقها في الدولة الإسلامية
د. أحمد عبد الغفار عطوه	المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي (الأسس ونموذج لكيفية التطبيق)
قيال	

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. هدى خيرى عوض	منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وآليات النمو في دول شرق آسيا
د. محمد سعدو الجرف	محددات العرض النقدي في المملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد الإسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	قراءة إسلامية في مشروع قانون: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار

٢٠ - العدد الرابع عشر، أغسطس ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
المستشار الدكتور محمود الخالدي، الأستاذ إبراهيم خريس	مشروعية تقنين فقه الضرائب
د. حسين محمد حسين الجندي	استخدام النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة
د. عمر بن ليحان المرزوقي	اقتصاديات الميراث في الإسلام
د. دينا راتب، مهندس/ حسن عزت	تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة بـاختيار الأسهم العادية: مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار
الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام	الأثر التكافلي الذي يحدثه تطبيق نظام الوقف نماذج وإسهامات

٢١ - العدد الخامس عشر، ديسمبر ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ عبد الله حاسن الجابري	الدور الاقتصادي للمحتمب في الإسلام
د زينب صالح الأنوح	تقييم اقتصادي للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي الحكومي في مصر مع التركيز على جامعة الأزهر
د. هدى خيرى عوض	العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي
د. علا عادل علي عبد العال	توجهات إسلامية حول وضع معايير وضوابط بينية
د. حمزة بن حسين الفهر	حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلال المختلط بالحرام أحياناً
د. سيد محمد عبد الوهاب	الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي ومعالجة المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي للضريبة العامة على المبيعات
د. محمد عبد الحليم عمر	العولمة والاقتصاد الإسلامي

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة البحوث الرئيسية
	١- الدور الاقتصادي للمحتسب في الإسلام
١١	د/ عبد الله حاسن الجابري
	٢- تقييم اقتصادي للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي الحكومي في مصر مع التركيز على جامعة الأزهر
٦٩	د. زينب صالح الأشوح
	٣- العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي
١٥٣	د. هدى خيري عوض
	٤- توجهات إسلامية حول وضع معايير وضوابط بيئية
٢٠٧	د. علا عادل علي عبد العال
	٥- حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلل المختلط بالحرام أحياناً
٢٨٥	د. حمزة بن حسين الفعر
	٦- الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي ومعالجة المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي للضريبة العامة على المبيعات
٣٣٩	د. سيد محمد عبد الوهاب
	المقالات
	العولمة والاقتصاد الإسلامي
٣٨٧	د. محمد عبد الحليم عمر

الموضوع	الصفحة
عرض الرسائل	
أثر السياسة المالية للشرعية في تحقيق التوازن المالى العام للدولة الحديثة	
للباحث/ محمد أحمد حلمي	
عرض الأستاذ/ علي شيخون	٤١١
النشاط العلمي	
عرض الأستاذ / علي شيخون	٤٢١

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
٢٦١٠٣٠٨ :☎

رقم الإيداع: ١٩٩٩/٦٧٨١

Bibliotheca Alexandrina



0798600